کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

بسم الله تعالى عالم النيات فهرست ما هو الله تعالى العزيز كتاب شرح رضى فى شرح

كتاب الكافية لامام ائمة النحو واصول الفقه والمنطوق والمعانى الشيخ جمال الدين ابى عمرو عثمان بن الحاجب المالكى واما الشرح فللمولى المحقق المدقق العلامة نجم الائمة وسراج الامة مولانا الرضى الاسترابادى الاثنا عشرى عليهم الرحمة

فهرست مطالب الكافية

الكلام الاعراب الكلمة المعرب

الاسم

غير المنصرف

العدل الوصف التانيث المعرفة العجمة وزن الفعل

الجمع التركيب الالف والنون

المرفوعات

الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله

خبر ان واخواتها خبر لا التى لنفى الجنس المشبهتين بليس

المبتدأ والخبر اسم ما ولا

المنصوبات

المفعول المطلق المفعول به المنادى ما اضمر فاعله التحذير

المفعول فيه المفعول له المفعول معه

التميز المستثنى خبر كان واخواتها اسم ان واخواتها

المنصوب بلا التى لنفى الجنس خبر ما ولا المشبهتين بليس

المجرورات

الاضافة المعنوية الاضافة اللفظية

الاسماء الستة

التوابع

النعت العطف التاكيد

البدل عطف البيان

المبنى

المضمر اسماء الاشارة الموصول اسماء الافعال

الاصوات المركبات الكنايات الظروف

المعرفة

النكرة العلم المذكر والمؤنث

المجموع اسماء العدد المثنى

الصفة المشبهة المصدر اسم الفاعل اسم المفعول

اسم التفضيل

الفعل

الماضى المضارع الامر

جوازم المضارع كلم المجازاة

فعل ما لم يسم فاعله المتعدى وغير المتعدى

افعال القلوب افعال الناقصة

افعال المقاربة

فعلا التعجب

افعال المدح والذم

تتمة

الحرف

حروف الجر الحروف المشبهة بالفعل الحروف العاطفة حروف التنبيه

حروف النداء حروف الايجاب حروف التحضيض

حرف التوقع حرفا الاستفهام

حروف الشرط حرف الردع

تاء التانيث الساكنة

التنوين نون التاكيد

تم الفهرست بعونه تعالى

٥٩٥

٤٦٧

اهدائى به كتابخانه آستانه قدس رضوى
براساس وصيت مرحوم آيت‌الله حاج ميرزا
ابوالحسن پيشنماز آملى

اهدائى به كتابخانه آستانه قدس رضوى
براساس وصيت مرحوم آيت‌الله حاج ميرزا
ابوالحسن پيشنماز آملى

كتابخانه مركزى آستان قدس رضوى
شماره ثبت موقت ١١١٥٥
تاريخ
٤٩٦٢

باسمه تعالى
فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات
شماره ثبت: ٤٨٤٦
رده‌بندی دیویی: ر ش / ک ١٦٢ الف ٤٩٢٫٧٥
سرشناسه: رضی‌الدین استرآبادی، محمد بن حسن، - ٦٨٦ ق. شارح
عنوان قراردادی: الکافیه. شرح
عنوان: شرح رضی علیه الرحمه
کاتب: تاریخ کتابت:
محل نشر: [بی‌جا] ناشر: [بی‌نا] تاریخ نشر: [بی‌تا]
صفحه شمار: ١ ج. (بدون شماره‌گذاری) مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐
زبان: عربی ابعاد: ٢٢×٣٤ نوع خط: نسخ، شکسته نستعلیق (حاشیه)
روش تهیه: وقفی☐ اهدایی☑ خریداری☐ ارسالی☐
توضیحات: حجة‌الاسلام میرزا ابوالحسن پیشنماز آملی تاریخ ثبت: تیر ١٣٦٩
یادداشتها: عنوان روی جلد: شرح الکافیه
موضوع(ها): ١. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ٥٧٠ - ٦٤٦ ق. الکافیه - نقد و تفسیر. ٢. زبان عربی - نحو.
شناسه(های) افزوده: الف. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ٥٧٠ - ٦٤٦ ق. الکافیه. شرح. ب. پیشنماز آملی، ابوالحسن، اهدا کننده. ج. عنوان.
فهرستنگار: تاریخ فهرستگاری: مهر ٨٩

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين الكلمة مبتدأ واللام فيها لتعريف الجنس لتعيين الماهية لان الحد لبيان الماهية لا لتعريف جميع الافراد من حيث الافراد ولا لتعريف بعض الافراد الماهية المرادة فلا يكون للاستغراق والعهد ولا يلزم اذا اريد بها المصطلح ان يكون للعهد باعتبار تعين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعتبرة في هذا العلم هي التي ذكرت في المتن وليس لها معنى منظور اليه في هذا الفن وراء تلك الماهية حتى يكون لها فرد من افرادها وتاؤها لا يكون للوحدة فانها يستلزم ان يكون لاسم مفردا مذكرا على تقدير حذفها كتمرة وتمر والكلم جمع مكسرة كل جمع مؤنث الا جمع المذكر وان سلم انها للوحدة لا نسلم المنافاة فان اللفظ في تعريف الجنس بيان الماهية وهي واحد وامكان الاسم للعموم فذلك عارض ولا ينافيه تاء وحدة الوحدة ولفظ خبرها وهو مصدر يستوى فيه التذكير والتانيث وضع ماض مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى اللفظ المعنى جار ومجرور متعلق به مفرد بالجر صفة المعنى وبالرفع صفة اللفظ بالنصب حال عن المجرور او المستكن في وضع والجملة صفة اللفظ المفرد وانما اذكر هذا الوجه لتعلم تصرف الاعراب ومعانيه لا انه نقل عن المصنف

كتاب شرح الرضي عليه الرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت الاؤه عن ان يحاط بعد وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحد كاه تحول صعوبة سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار بمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولى الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلوته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد النبي عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى الساية الاطهار من عترته واولاده وبعد فقد طلب مني بعض من اعتني بصلاح حاله واسعفه بما تمنه مقدرتي من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قرائتها على فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الخائض في هذا اللج والسالك لمثل هذا الفج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا لمسؤوله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع وان كان مرضيا فببركات الجناب المقدس المطهر الغروي صلوات الله على مشرفه لاتفاقه فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتجه والله تعالى الموصل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذي التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالسيل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعرة وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدنيا ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم استعمل الكلام استعمال المصدر نحو قيل كلمته كلاما كما قالوا عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بدهن الدال بمعنى دهنك بعضها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعمل اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول في ثالث واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعل اللفظ الموضوع لمعنى في الاصل لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قبل ان واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظ يبدر من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران بقصد التواطؤ بها وحروفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لها قصد الحرف الاول الى التواطؤ على ما اقترنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى فان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ ولا يحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعني به اي يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف فيها لان الحد للتبيين فليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا

وهي مبتدأ راجعة الى الكلمة اسم خبرها وعدم التطابق بينهما لما عرفت ان الضمير اذا كان بين المذكر والمؤنث يجوز تذكيره وتانيثه وفعل عطف عليه وحرف كذلك وهذه الجملة معطوف على جملة سابقة وهي قولها الكلمة لفظ

في تعريف الكلمة

يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما اذا دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا دال على معنى كجموع المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلفظ ونحوه من الهذيانات وقد تم الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان الكلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فيتنافيا لدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو المخبر الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل الانسان ولا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ معناه ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كار طي يعترف لفظة واحدة وكذا ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين فان قيل هلا استغنى بقوله وضع في قوله وضع مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي اجتهاد المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج ومعرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره على زنة مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والنهي والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام وهذه يحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان نحو قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء الفاعل التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي وشوي وغير ذلك فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يوجب تغيير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف انه نعم اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به اذن فهو كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال في جمع رجل وجميع الافعال ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والالة في الامثلة المذكورة هو الحركات الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعيناه في الكلم المتقدمة كما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذا الكلم اعتراض وارد الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزءان المسموعان معا قوله وهي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو ذهب زيد ضرب زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل واما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وغيرهما

لانها واللام مرفوع محلا لانه من حروف شبهة وما اسمها عائد الى الكلمة واما الحرف وجب نصبه بها على المعطوف عليه مع اما بالعاطف مع او وان حرف ناصب تاويله
فعل منصوب بها والمستكن فيه فاعله راجع الى الكلمة وعلى حرف جر ومعنى مجرور بها والجار والمجرور متعلق بتدل وفي نفسها حرف جر ونفسها مجرور بها مضاف الى كنايته راجع
الى الكلمة وهو متعلق بها ايضا وهذه الكلمة الجملة خبران وهي مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد اى لانها مجرورة باللام وهذا الجار مع مجروره متعلق بفعل مقدر دل عليه
كلام المص اكتفى على الانواع الثلثة ولم يذكر ما مع ان هذه الجملة محتاج الى البيان اعلم انها ليست بزيادة عليها فكانه قال في اسم وفعل وحرف وليست بزيادة عليها الا انها

ويقرر جزء من ذلك من بد بالجزء ما يدخل تحت الكلي نحو الانسان حيوان وفي هم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه مجتمعان
معا في حالة واحدة كما يجئ في باب حروف العطف بل المراد انهما مجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء
نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف
لكان المعنى احد الثلثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة
الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكر المص لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل
والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام
والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامنا ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط
كذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد او تقول ضرب
فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اريد بذلك اللفظ معناه
الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم
اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني
فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم يرد ان من في التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من
الكوفة حرف وكذا ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد
مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان
بلفظه نحو ضرب زيد وقصد معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه بلفظ
المجهول مطلقا مشعور به ومعناه اذ هو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبناه ان احدهما محكوم عليه بشيء وهو الذي كونه لفظه والاخر محكوم عليه
بشيء بنقيض ذلك وهو الذي بلفظه عنه فلا يلزم التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها
اولا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها
اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر لان حالها افادة الدلالة لا ذاتها دلالة ويجوز ان يكون ان تدل
مبتدأ محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل
وحرف اى المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى
في نفسها او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما
ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول
الفعل اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اى لا يكون
الزيادة فيها ولا النقصان بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام المذكورة لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب
من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم لما قدم حد الكلمة
على حد الكلام مع ان المقصود من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب
على جزئه وبعض تضمنه الكلمتين تركيبه منهما وكونهما جزئيه وذلك لان دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام اما ان يكونا
ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ان زيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل
كما في زيد قائم او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعم فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة
او اكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر ولنحصه فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي
بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد التي في الكلام الانشائي نحو
بعث واشتر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة
حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك نعم الرجل
فتعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر نحو
زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر والمبرله ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل له عليه
ويجئ فيه من بعد بحث فيه تم وقولنا على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا عن كل واحد من المنصوبات
في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة تاديبا ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجئ في
باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذا نخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول

ولي كذا او حرف عطف ولا حرف نفي دخلت على فعل مقدر دل عليه اما ان يدل هذه الجملة عطف على تدل الثاني مبتدأ والحرف خبره وهذه الجملة مبنية للقول ولذا
مرات المعاطف بينهما والاول مبتدأ واما حرف ذكرها او يقترن مستقبل معروف منصوب بها والمستتر فيه فاعله عائد الى الاول وباحد جار ومجرور ومتعلق به مضاف الى الازمنة الثلثة
صفة لها والتطابق بينهما ثابت وهذا وذا نزل منزلة التطابق اللفظي والمعنوي ونظيره من جر قوله نعم والفعل الذين لم يظهر واو بدل عنهما والجملة الفعلية خبر لها
او كالاشمل او لا الذي الثاني مبتدأ والاسم خبره الاول كمبتدأ والفعل خبره وقد حرف من خواص الفعل علم فعل ماض مجهول وبذلك جار ومجرور ومتعلق به اشارة الى الحصر

والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام سواء كانت نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال ولنخرج
بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا
والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب
القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودة لذاتها
او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه
والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي
في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه
وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضرب لك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثابتة الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع
حرف وفعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اى الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند
ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما
والتركيب العقلي الثنائي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع
الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا او
الاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما
نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما
ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتاتى اى ولا يتيسر الاسناد الا في الاسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اى
بتركيب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اى مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لم يقتصر على ما
تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا
به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اى كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصب والاشارة وانما اورد
لفظ ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة
كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور في المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كان الضمير في قوله
قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقوله في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في
نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم
في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يتوقى في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل
بل لا في نفسها كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف
كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد
يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد
لمعناه في لفظ غيره اما متقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى
الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا المعنى الجدار والسقف
دالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به
كذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه اذا كان كلاما من معنى الاستفهام
وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف فيما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل الهمزة في اضرب ونون نضرب على معنى
المضمر من اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل
والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب
وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا
ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر فينضاف
ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن لفظ من
لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه
مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير
دال على معنى في شيء اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات

وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعنا اي الطول في موصوف حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذي ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد معيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دال اي دال بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديدا ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما لم يقع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب معيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له ولا يكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب القتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر فان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن بحدث كل احد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا في الوضع وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع وكونه كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ما مضى في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى وللاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي او البقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحد وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها فان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكن لا يفيد معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثانه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الا وقد منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم الكثرة التي هي معناها فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحد الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقناه تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب كما في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه غيره نحو قولهم ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب قبل في مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب تضمن معنى الاستفهام والشرط فالمعينان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى

والشرط

او ليهما وضع حرف الجر اوليهما الاولى ان يمين او اسم عطف عليه ومضى فعل بكان ومن الكلام معطوف على كلام سابق وهو الكلام ما تضمن والاسم مبتدا وما موصولة او موصوفة اي اللفظ ودل ماض معروف فاعله مستتر فيه عايد الى ما وعلى معنى جار ومجرور متعلق به وفي نفسه كان وصفه للمعنى اي معنى حاصل في نفس ذلك اللفظ غير افتقاره الى الغير ويمكن رجوعه الى معنى اي على معنى معتبر في نفسه بالنظر اليه متعلق وغير بالجر صفة ثانية وبالنصب حال عنه وهو مفعول معنى او مستثنى من ما دل وبالرفع خبر بعد خبر للاسم او خبر مبتدا محذوف مضاف مقترن مضاف اليه وباحد الازمنة الثلاثة متعلق به وكذا في دليل الحصر هذه الجملة صلة او صفة لما وهو مع ما خبر المبتدا

والشرط نحو من تضرب اي من تضرب معنى في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ان ايا تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى الشرطية والاستفهامية منه هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضيف كل الى الحد فيجعله مبتدا او يجعل الحد خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس جعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد وكذا نحو كل ما دخله اللام فلا يقال كل اسم يدخله اللام قوله بدخول اللام اي لام الموصول في نحو الضارب المضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وبما اختص لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه ولما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمولا لفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمولا له وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه وويه ورجيل وسيبويه قبل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يكون الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من قولهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى انهم جعلوا نصب هذا الجمع بالجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء من معاني اقسام الخمسة المذكورة وكذلك التنوين الذي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها اي معنى من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى لاجل حركتها وقال الربعي وجار الله العلامة وانما لم يسقط من عرفات لان التانيث فيها غير ما لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث فسقطت والتي فيه علامة لجمع المؤنث وهما قال نظرا لان عرفات مؤنث وان قلت انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر التي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب هو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع ان نحو المبرد والزجاج جوزا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة وروي بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء مثله مع حذف التنوين وروي من اذرعات كما يروي ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي يصلح للترنم بما فيهما من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد اصابا ولم يسمع دخولها في الحرف ولا يمنع ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دالا على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق نفتح ما قبل النون تشبيها

او ليهما وضم حرف الجر او ليهما الاتى اسمين او اسم عطف عليه فعل كلام هذا الكلام معطوف على كلام سابق وهو الكلام ما تضمن والاسم مبتدا وما موصولة او موصوفة
اى اللفظ ودل ماض معروف فاعله مستتر فيه عائد الى ما وعلى معنى جار ومجرور متعلق بدل فى نفسه كذلك وصفة للمعنى اى معنى حاصل النفس من ذلك اللفظ من
غير افتقاره الى الغير بل يمكن فهمه الى معنى اى على معنى معتبر فى نفسه لا بالنظر الى متعلقه وغير بالجر صفة لمعنى او بالنصب حال عنه وهو مفعول معنى او مستثنى من مادل
وبالرفع خبر بعد خبر عن الاسم او خبر مبتدا محذوف مضاف مقترن مضاف اليه باحد الازمنة الثلثة من يكره فى دليل الحصر وهذه الجملة صلة او صفة لما وهو مع ما خبر المبتدا

والشرط نحو من تضرب اى من تضرب بمعنى اى الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى ان من تضرب اى ان ايا تضرب فجميع اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب
كم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة
غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضيف كل الى الحد فيجعله مبتدا او يجعل المحدود خبرا كقولك فى قولنا الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن
فهو اسم وكذا تقول فى الخاصة كلما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كل ما لم يدل على معنى
فى نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول فى الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا
مع بقاء النفى والايجاب بحاله [illegible] موضوعا نحو كل اسم دال على معنى فى نفسه غير مقترن
ومنعكس كلية نحو كل دال على معنى [illegible] اللام ولا يقال كل اسم يدخله
اللام قوله دخول اللام اى لام [illegible] الموصولات وبخلاف سائر

[illegible]

اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس [illegible] ويختص بالتنوين واسم الفعل
واما التنوين فى نحو رب احمد وابرهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف [illegible] يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو نحو مسلمان ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت به الاسم
تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا فى لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا فى الاسم
وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذى اصله البناء
وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجئ ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم فى
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من قولهم ولا معنى له الا فى الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت فى نحو
قوله تعم من عرفات ولو كانت للتنكير لم تثبت فى الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان تكون فى جمع المؤنث
فى مقابلة النون فى جمع المذكر لان هذا معنى مناسب لانه الحق نصبه بالجر كما فى جمع المذكر فالنون فى جمع المذكر قائم مقام
التنوين التى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس فى النون شئ من معانى اقسام الخمسة المذكورة
التنوين التى فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شئ من تلك المعانى لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفى
الوقف دون النون لان النون اقوى [illegible]

[illegible]

وذلك بان يقال طويلا مثلا فى جاءنى رجل طويل موجد لمعنا اى الطويل فى موصوفه حتى صار الموصوف متصفا به
وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذى وفى معناه الطول وصاحبه لا مجرد
الطول الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول واما قولهم النعت دال على معنى
فى متبوعه فلكون [illegible] فى قولك ضربت زيدا يفيد معنى فى لفظ
غيره اعنى ضاربية [illegible] فيد فى لفظ غيره معنى اذ يصح
ان يقول الضرب [illegible] به بالافعال فان ضرب ضع
[illegible]

او اليهما وضم حرف الي او اليهما الا في اسمين او اسم عطف عليه فعل كان هذا الكلام معطوف على كلام سابق وهو الكلام ما تضمن والاسم مبتدا او ما هو صلة او موصوف
اي اللفظ ودل ماض معروف فاستتر فاعله عايد الى ما وعلى معنى جار ومجرور متعلق بدل في نفسه كان وصفة للمعنى اي معنى حاصل النفس فيك اللفظ من
غير افتقاره الى الغير بمكن رجوعه الى معنى اي على معنى معتبر في نفسه لا بالنظر الى متعلقه وغير بالجر صفة لمعنى وبالنصب حال عنه وهو مفعول مطلق او مستثنى من مادل
وبالرفع خبر بعد خبر عن الاسم او خبر مبتدا محذوف مصاقرن مقترن مضاف الى باحد الازمنة الثلثة من بكره في دليل الحصر وهذه الجملة صلة او صفة لما وهو مع ما خبر المبتدا

والشرط نحو من تضرب اي من تضرب معنى في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ان ايا تضرب فيجمع اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب
كم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة
غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضيف كل الى الحد فيجعله مبتدا ويجعل المحدود خبرا كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
فهو اسم وكذا في قولنا في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كل ما لم يدل على معنى
في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا
مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عادة المنطقيين ...

...

وذلك بان يقال طويل مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعنا اي الطويل في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له
وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما ... الطول ... وصاحبه لا مجرد
الطول الذي ... بل الطول اما قولهم النعت دال على معنى
في متبوعه ... في قولك ضربت زيدا ... المعنى في لفظ
غيره ... ليفيد في لفظ غيره معنى ...
ان يقول الضرب ... عليه بالافعال فان ضرب وضع

لو قيل في السوال الا ... ثلاث
للضمان فهناك ثلث الفاظ موضوع
وهو لفظ الاتلاف ومحمول هو لفظ
سبب وموضوع وهو لفظ الضمان
فما بينها الفلق ... الحكم ... توجد

...

وحكمه مبتدا مضاف الى ضمير المعرب وان حرف ناصبة ويختلف مضارع منصوب بها واخره فاعله مضاف الى ضمير يرجع الى المعرب في بعض النسخ المتن الباء واخره جر
اختلاف مجرور بها مضاف العوامل مضاف اليها وهذه اللام مجرور بها وقعت تعليلا لقوله ان يختلف لفظا تمييز نفس الاختلاف لاخر بين هو تمييز عن نسبة يختلف
اخره وتقديره ان يختلف لفظ اخره ثم ازيل الفعل عنه واسند الى اخره ونصبت لفظا على التمييز او وصفا لمصدر محذوف ومفعول مطلق بحذف المضاف وتقديره
يختلف اخره اختلاف ملفوظا او لفظا او تقديرا عطف عليه هذه الجملة باول المعرب هل يقولان على المضارع وقعت خبرا عن حكمه وهذه المبتدا مع خبره معطوف على المبتدا
والخبر السابقين عليهما

وهو مبتدا عائد الى الاسم ومعرب خبره سبكه عطف عليه هذا الكلام معطوف عطف على كلام ماض فالمعرب مبتدا والفاء للتفسير الالف واللام للعهد اسم هو كلمة
من الاسماء الاسم والمركب صفة لمجرور المحذوف وتقديره فالمعرب الاسم المركب ركب مع غيره والذي موصوله ولم حرف جازم تشبه فعل مستقبل مجزوم بها والمستتر فيه
فاعله عائد الى الاسم يبني مفعول مضارع الى الاصل وهذه الفعل فاعله ومتعلقه مفعول صلة للموصول وهو معها صفة اخرى

الاعراب اي اعراب الاسم ما يختلف المضاف اليه عوض عن الالف واللام ويكون الالف فيه للعهد مبتدأ وما موصولة او موصوفة واختلف صلته من معرف وآخره فاعل مضاف الى الكناية يرجع
وبه متعلق بمحذوف هو حال عن فاعل اختلف وضمير المجرور يرجع الى ما وهو المعنى للاعراب بحركة التي عنه شيء من حركة وحرف واختلف آخر الاسم المعرب حال كونه مختلفا ملتبسا
وما صدق بذلك الشيء والفعل مع متعلقاته صلة او صفة لما وهو مع ما جرى منه الجملة معطوفة على ما عطفت الجملة السابقة عليه في الحرف ناصبة باضمار ان بعدها وبدل
مضارع معروف منصوب بها والمستكن فيه راجع الى الاعراب وهذه اللام مع معمولها متعلق باختلف وعلى حرف جر والمعاني مجرور بها تقديرا والمعتورة بالجر نعت المعاني

بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب هو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركتها حركة او حرف حرفا كما فهم المص فهي ايضا ثلث اختلافات بحسب المحول لا تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ستة اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه من السكون الى الحركة فما فيه اولا وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى الحركة مما فيه لفظ اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانتقال حركة الى حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم ما اختلف آخره به فما لم ينقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قيل فالعبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طار احدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزم ما العلامة المميزة لاحد المعنيين والمعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين ان وضعا كان ومستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يحتاج الى ان يضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدها على الآخر او الآخر فلابد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطالب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه ضام كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف ولذا كان طارئا المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها انما تطلب للتمييز بين المعنى وغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة يمكن لانه لازم ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان ما بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة معه من المفاعيل كالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يبق من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه العمدة بحرف معنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل جزء الكلام الى الفضلة عاملا للجر في لفظ الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لو وصل مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المضاف المراد تخصيصه وتعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره

منفردا بها والمستتر فيها فاعله عائد الى المعاني واظهرها باعتبار انها اذا اسند الى ضمير مرفوع حكما حكم الفعل فيه من جواز الافراد ونظيره كما في قوله ... وكذا جاز
ليدل على جماعة المعاني المعتورة وعليه متعلق بالمعتورة وضمير المجرور يعود الى المعرب وانواعه مبتدأ مضاف الى ضمير يعود الى الاعراب رفع خبره ونصب عطف عليه
فالرفع موضوع على الابتداء وفاؤه للتفسير وعلم خبره مضاف الى الفاعلية وهي صفة الحالة المقدرة وتقديره على الحالة الفاعلية اي المنسوبة الى الفاعل من كونه فاعلا و
النسبة في الاسناد اليه جزء الجملة والتقريب في المشبهة بها حمل خبر لا لنفي الجنس على ان النصب مبتدأ وعلم خبره مضاف الى المفعولية وهي صفة للحالة المحذوفة وتقديره

ومعناه لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة انه هو مبين بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل حرف على الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي يكون بواسطة حرف يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة في علم المضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بيناه وكان على المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بل قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين كما في قولك ما احسن زيد على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في باب الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفرد وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج عن عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها وهما اسماء الاصوات من وجه ودون وجه لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان يقول لا ولا تقول لام الف اما قولهم تكتبان في الطريق لام الف فمقصودهم اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يضعهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كمه وصه وبا وتا وثا وثم ما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما في وتاء الضمير وكافه فعلم انه بناه الواضع لثبوت علة تجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزماه في ترافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالعلة كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلفت الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب اليه ان يكون ثابتا قبل المنسوب واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل فرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قوله تعالى اياما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا محمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما ينسب الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور والحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها فصار العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا ظن بوجه مشابهتها للفضلة يجيء في ابوابها وانما تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم في الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتنوا بجانب المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال لعلل يكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف المد فضم الحرف في الحقيقة اتيان ببعض الواو بعده بلا فصل وكسره الاتيان ببعض من الياء وفتحه الاتيان ببعض من الالف ولا فائدة للحركة والسكون من صفات الاجسام لا الاصوات لكنهم لما كانت تأتي عقيب الحرف بلا فصل بعض حروف المد سمي الحرف متحركا كأنك حركت الحرف الى مخرج حروف المد وبضد ذلك سكون الحرف

او مبتدا والالف واللام بدل من المضاف اليه اى عامل الاسم فيكون اللام للعهد وما موصوفة بمعنى شئ او موصولة بمعنى الذى اى الشئ الذى وبه متعلق بتقوم قدم
للحصر اى لا يقوم المعنى المقتضى الا به وضمير يجرد يرجع الى ما وقيل الباء فى قوله للاستعانة نظرا الى ان المسمى بالعامل عاملا ليس فى الحقيقة بل آلة والمقوم هو المتكلم وليس
الباء كما فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل ويتقوم مضارع معروف وبالمعنى فاعله فالمقتضى للاعراب صفته له والفعل مع متعلقاته صفته او صلة لما وهو من
الكلمة التى سبقت عليها معطوفات على قوله فالمعرب المركب فالمفرد مبتدا والفاء تفسير لانواع المعرب والمنصرف صفته والجمع عطف عليه والمكسر صفته والمنصرف صفته

اذن بعد الحروف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهى بعض حرف المد صارت حرف مد تاما ولما قيل لعل
الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة
الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقمته
بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى اسفل
فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين وضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع و
الوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا وسكونا وانما سمى المعرب معربا لان
الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله ما التيب تعرب عنها لسانها اى يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله
فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بينا ان يقول الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمدة والنصب علم الفضلية فى الاصل
ثم يدخل فى العمد تشبيها بالفضلات كما مضى على قول المص الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما
الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاء فى
مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسرة والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلمات وابالك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة
اشياء الكسرة والفتح والياء فى نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل واحد من الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسرة فى الجر فرع عما كما
يجئ وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون
علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر ولذا اطلق الضم والفتح والكسرة فى عبارات البصريين فى الرفع
الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضمة رفعا والكوفيون
يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا والحروف وعلى مذهب
فالاعراب الاختلاف فيتحقق الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر
ان الاعراب هو الاختلاف الاثر ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب فى اخر الكلمة لان دال
على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بما بين العامل لاختيار
قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بيانه او نعنى بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية وكون الكلمة عمدة
او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم
والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلاماتها هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما
تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء فى قوله به بتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس الباء
كما فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان فى لفظ المص ابهاما لان الظاهر نحو قام به ويتقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان
العامل فى الاسم ما يحصل بواسطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
فاعلم ان بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن والمضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظرا الى ان معناه فى الاصل
هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه فاصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر
على هذا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثلا فى نحو خير فى قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف لكن هو مختص بالمضاف اليه او
متبين به كما ان النصب بان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجئ فى باب نواصب المضارع
جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف
الجر شريعته منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له
بوساطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو
المعنى المقتضى وان اراد به النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما او
بين الفعل كما لم يختلف العامل فى الفاعل هو الاسناد الا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا و
الكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة وغير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى
غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها
بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك لما بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد
بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها فى اى معرب يكون فبدا بالمعربات التى اعرابها بالحركات لانها الاصل فى الاعراب لخفتها او
قسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها فى محلها اعنى الضم فى حالة الرفع والفتح فى حالة النصب والكسر فى حالة

اى فى الجمع وبالضمة حكم المفرد والجمع المذكورين هو ظرف مستقر يتعلق بمحذوف وهو يعرب بقرينة باب الاعراب ورفعا منصوب بمعنى مرفوعا نصب على الحال وما الفتحة
عليها ونصبا قيل رفعا فى الوجه والكسرة عطف عليها ايضا وجرا مثله والمعنى فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف يعرب بالضمة حال كونه مرفوعا وبالفتحة حال كونه منصوبا
وبالكسرة حال كونه مجرورا وقيل متعلق بيكون وفعا تمييز اى رفعهما يكون بالضمة ونصبهما بالفتحة وجرهما بالكسرة لفظا او تقديرا وقيل الباء فى قوله بالضمة بمعنى
مع ويجوز ان يكون للملابسة اى متلبسا بالضمة ومعنى الكلام الى اخره مع هذه الحركة المعتبرة حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين بعلم الضمة وكذا قوله والفتحة نصبا

الجر وهو شيئان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا والمنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا
اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يدخل
شئ من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحرف وخرج عن المفرد اذ قد تقدم ذكره والتكسير احترازا
عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف الحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبيا وانما اعرب
الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض
الصيغة كالمفردات المخالفة فى الصيغ وايضا لم يطرد فى نحو حرب بين صالح لان يجعل اعرابا كما فى الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا
والمجرور خبر المبتدا وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل خبر الجار
والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء فى قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه
الحركة المعينة حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين
المجوز عند المص فيما سيأتى نحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجئ والثانى من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو
شئ واحد اعنى الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء والثانى ان يكون سالما احترازا
عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال او الضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر لان له حرفا فى اصله اعنى جمع المذكر السالم
على ما يجئ بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد
وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجئ فى بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا
فى محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب المثنى
الاسماء المثنى والمجموع وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه وهو دمو بالتمام من ضعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه
لمشابهة الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما يجئ ان المقطوع منها عن الاضافة يعرب بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء
المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجئ وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ولهم فى اعراب هذه
الاسماء الستة اقوال الاقرب عندى ان اللام فى اربعة منها وهى ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعانى المثناة وبه كالحركات وكذا
العين فى الباقيين منها اعنى فوك وذو مال فهو فى حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفى النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع
كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسند هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فعن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف
بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروفها اعرابها حركات اعرابها كما فى
امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت
الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفتا لاربعة منها اعنى الحذف وفى اللام واخواتها من يد ودم
فى رد اللام فى الاضافة والجواب ان الغرض فى ردها انه لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب قليل
وايضا يستفاد من الحركات فى الظاهر فلا يجعلها مثلها فى كونها اعلاما على المعانى وقال المص ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابا
تقديريا بالحركات ولفظيا بالحروف قال لانه لم يرد الحركة ثم قال فى الواو هى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين و
قال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المص كلام سيبويه وقال الاخفش
انها مزيدة للاعراب كالحركات فيتعذر ما فى نحو فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك لا نظير له وقال الربعى انها معربة
بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما فى يا جل وهو ضعيف لان نقل حركة
الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف ناشئة
منها للاشباع كما فى قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ
بلا اختلال لانه الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واما هى فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون
فى الرفع اعراب لفظا وهو ضعيف لدلالة الواو فى الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو على انها حروف اعراب تدل على الاعراب فان اراد
انها كانت حروف اعراب يقدر عليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها
كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة فى اربعة ومن عينها فى الباقيين
لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهى بدل يفيد ما يفيده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء فى بنت يفيد التانيث بخلاف الواو
التى هى اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويرد عليه اى نحو ويلزم من جعل الاعراب من
سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيه فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر فى المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعنى علامة

وهذا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين الجر عند المصنف قياسا نحو على ان في الدار زيد والحجرة عمرو وجمع مبتدا مضاف والسالم صفة للجمع وبالفتحة جزء الكرة عطف عليها عن مبتدا مضاف الى المنصرف وبالضمة جزء والفتحة عطف عليها وابوك مبتدا واخوك عطف عليه وكذلك البواقي وحول نكرة الكاف ومنول دفول وفي الوجه مضافة بالنصب خبر كان المقدا اي اذ كانت هذه الاسماء مضافا وحال عن معمول فعل مقدر ودل عليه قوله بالواو لانه ظرف مستقر متعلق به وهو معرب بحروف الاعراب تقديره وابوك واخواته يعرب بالواو والالف والياء حال الكون هذه الاسماء الستة مضافا الى غير ياء المتكلم فنحو متعلق بها وغير مجرور بها الى ياء وهو

التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابها بالاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فرعها الحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث ثقل لديها منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها حركة كثيرا او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بعض الانواع ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فرعا عالما فضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلثة كلا في موضعه كل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفيها وكان كل حرف منها في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو عند لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخرى حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حرف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حرف ليس لاعراب فعلة واما نحو ابن وابنم واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان كانها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الا واو فاختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق للاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لا مرياء ثم نقول جعلوا الواو والياء للجر والالف للنصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسرة لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات وليناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب اما في الباقيتين فطردا للباب ومعنى حموك ابو زوجك او نحوه اوابنه وبالجملة فالحم قريب زوج المراة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلثة الاسماء التي اعرابها بالحروف ما رفعه الالف ونصبه وجره بالياء وهو المثنى وما حمل عليه ويعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد ولما قول بعض كلت رجليها سلامى واحدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى وكلا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وثنايان معناه لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال للمفرد اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال بعض ما يدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا اللذيان واللذان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت الظاهر ما يوهم انه مفرد هاوانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب جمع المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا واثما وانتموا وهما وهو اذكما وكوا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا وان الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجار اولى بها فقلبا الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة ولو ابقيت لالتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واما مع ان تغير الحركة اولى من تغير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر كما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطاردة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابنا الحركات مقدرة عليها قياسا على من هو في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول لحقال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى

[illegible]

لا لفظ فقصد الاعراب نقول باي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب معنى ولم يجز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ثم يكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون نحو ما قبل حرف اعراب لفظا فذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا زيد الاعراب بالحروف فان الحروف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصلح المثنى والمجموع اولا ثم يعربوا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب انقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في متلو الالف والواو والياء والحروف اشباع دلائل الاعراب في هذا قريب الى الكلام عليه ما مر ههنا فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانما اعترض في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد حصولها وحصولها بتمام حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحروف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يثوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ومع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين بعد وجوده في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معترضة للتخفيف لعدم لزومها الكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف قال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المتعدد حروف اعراب اشبعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين الذين كان المفرد يستحقهما ثمة والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما فثبت معها اثبات الحركة ورجح جانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي يا رجلان وفتى ليس عوضا منهما من احدهما وفي نحو لا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال لان الحروف الدالة على ما دلت عليه الحركة المغنية من التعويض من الحركة وقال بعض اصحاب الكوفيين انه تنوين حرك للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان اراد انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل بل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل بل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما او دون تصحيحه خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد كلا او رجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة جعله موافقا المتبوع في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتما كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما جاءني وانما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكانه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضاف الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في الاخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء السماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المضف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف فيها تانيث جعل اعرابا كالالف في كلا وانما

من قول الكوفيين في الاسماء الستة

كتابخانه مركزى آستان قدس رضوى

والتقدير مبتداء واللام فيه للعهد بنصرف الى قوله تقديرا في نحو جير وما موصولة او موصوفة وتعذر ما من معروف والمستتر فيه فاعله عايد الى الاعراب والراجع الى ما
محذوف هو فيه والجملة صلة او صفة لما وهو معها مجرور بفي والجار مع المجرور خبر وكـ حرف جر او اسم بمعنى المثل ومحله رفع على انه خبر مبتدا او هو هو ونصب على انه صفة مصدر
وتقديره تعذرا مثال تعذر الاعراب عصا ثم اقتصر وعصا مجرور بها تقديرا وغلامي عطف عليه وهو مصدر ميمي بمعنى الاطلاق منصوب على انه مفعول مطلق اى اطلق اطلاقا
او حال عن غلامي وهو مفعول معنى والعامل فيه معنى الفعل الذى يفهم من الكاف والمعنى الاعراب التقديري ثلاث في الاسم الذى تعذر او اسم تعذر الاعراب فيه وذلك الاسم

كلا وانما جي بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منها لكونها بدلا من
اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت تاء التانيث
هذه الامور والالف لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله
وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى
اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما
كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زايدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال
كلت كفيه توالى دايما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته
وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفهما ... المضمر او الى المظهر ... وكلتا البستان فالالف ...
[illegible]

وغيره مثل مضا والمصدر ... او موصوفة
... في ادغام المتقاربين ... الاول الى الثاني ...
[illegible]

فى شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف الفعل فى البناء بل بعضه وهو المضارع على الاسم فى الاعراب فلا ينبنى منه الا نوع المشابهة للافعال الى آخر معناه معنى الفعل سواء كان اسم الفعل وتارة ما وموضعها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناها معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا كما ان الافعال فرع [illegible] افادة واشتقاقا لا الافادة فلاحتياج الفعل فى كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فى فى باب المصدر فلا يحد [illegible] المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل يمنع بعض المشابهة تلك الاعراب فيكون معربا بل اعمال الاعراب ثم يتبعه الكسرة فى قول او يمنع الكسرة لتنوين معا كما تقدم وانما احتيج فى هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يكف بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا يتبادر الفرعية تثبت من خصائص الفعل اذا فرق بل يحتاج فى بيانها فيه الى تكلف فضعف وكذا اثبات الفرعيتين لاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما ترى فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطى الاسم حكم الفعل ولم يعكس فى الجواب لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير فى اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفى اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال فى المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقى حسب هذا لمطرد فى كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها او لا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم الحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجى فى باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفى ادنى مشابهة لاجل بنائه بخلاف مشابهة الافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه فى البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بان يكون معنى الاستفهام هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف فى عدم التصرف كما فى عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجى فى بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله هى عدل ووصف اى يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة فى آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما فى ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واذا عدلا الف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالاسماع من التاء فعد الف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لتشابهها الفا لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف شبهه الف الالحاق الممدودة اى الهمزة بالف التانيث فى باب التانيث دون الالف فى نحو سكرى لكون الهمزة فى الاصل الفا والثانى كون همزة الالحاق فى مقابلة الحرف الاصلى ولذلك قال الالف والنون فى نحو سكران لمشابهتها الف التانيث الممدودة لان النون ليست فى مقابلة حرف اصلى والف الالحاق المقصورة وان كانت فى مقابلة الحرف اصلى لكنها اشبه علامة التانيث اى الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقائه على حالته والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما تعرف كان مجهولا فى الاصل عندنا والعجمة فرع العرب [illegible] ان لا يخالطها لسان آخر فيكون العربية اذن فى كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد [illegible] يجى بعدها وفرع ما يزيد عليه ووزن الفعل فى الفعل فرع وفى الاسم اذا كان خاصا بالفعل او زيادة كزيادة الفعل [illegible] من كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا او منسوبا او شاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك لاختبارهم بالتتبع [illegible] قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لانه يدخل الجر فيهما [illegible] وهو عند هم مع ونحو انواع جرة فى [illegible] الجار وهو يعمل الاخفش والمبرد والزجاج المنصرف فى حال الجر مبنى على الفتح وذلك لان مشابهته المبنى اى الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب اعطاى التنوين وبنى فى حال الزوجة فقط واختص البناء فى حالة الجر ليكون كالافعال المشابه فى التعرى من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا او قواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا فى الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه فى الاختيار ايضا وحمل عليه قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائى ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكر غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد فى الشعر والاختيار نحو جاءنى احمد وابوهيم ونحو ذلك اما للضرورة فلا خلاف فى جواز صرفه وقد يصرف ما فيه الا الف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل منه فى الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام فى الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها

٤

وما موصولة بمعنى الذى المنزلة اى العلة التى او موصوفة بمعنى شئ من علة ويقوم مضارع معروف والمستكن فيه فاعله عائد الى ما ومقامها منصوب على الظرف مضاف الى ضمير يعود الى العلتين والجملة صلة او صفة لها والموصول معها مبتدأ وكلمة جمع خبره والفاعل عطف عليه مضاف الى التانيث والعدل مبتدأ والفاء للتفسير ما ذكرنا من العدد وخروجه خبره مضاف الى ضمير يرجع الى الاسم وعن حرف جر متعلق بالخروج وصيغته مجرور بها مضاف الى ضمير عائد الى الاسم والاصلية صفة للصيغة تحقيقا مفعول مطلق حذف فعله وتحقق لدلالته عليه وكل مصدر تدل على فعله او مضاف اليه تقديرا والمضاف محذوف اى خروج تحقيق فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه

كما يتبين ذلك عند الكلام فى تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهد ابقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان شيخى والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يحد ردها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذى هو يليه اى اغلالا لانه كقولهم هنانى بالشئ ومرانى والاصل امرانى وقوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا الا اذا وقف عليه بالالف لان الالف كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما فى قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب اواخر الاى فى هذه السورة لان اواخر الاى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الاترى الى قوله صلى الله عليه وسلم خير المال سكة مابورة وفرس مامورة اى مؤمرة يعنى كثيرة النتاج وقال تعالى والفجر ثم قال يسر ثم قال بعد ليال قال يسرى تلى قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذى القى رباعيته ورجل شناح اى طويل وحمار حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو الزرامى والتغازى فالاصل فيهما ضم ما قبل الآخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن وشراحيل فعلمان منقولان عن الجمع وسيجى حكمه واما نحو يمان وشام فالالف فيهما عوض عن احدى ياءى النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى ياءى النسب والالف الذى هو بدل من الاخرى ويا النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن نحو جمالى وكمالى فى المنسوب الى جمال وكمال وكذا بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ارقنى الليلة برق بالتهم يالك برقا من يشق لا ينم قال سيبويه منهم من يقول تهامى وشامى بتشديد الياء وهو قليل ويجى وجهه فى النسب ان شاء الله تعالى وانما لم يعد ياء النسب عارضة فى نحو قمارى وكراسى وعوارى وبخاتى ودباسى ونحوها لانها فى احادها وصيغة هذه الجموع على اعتبار تلك الياآت فى الاحاد وليس ذلك اى اعتداد الياء فى المفرد وضوع الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجامى وان كان ياؤه للوحدة كما فى بختى وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف فيها بدل من ياء النسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسبة هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب فى الرباعى انسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهى السن ويجوز ان يقال فى الثمانى انه منسوب الى الثمانى اى مجرد العدد لان الثمانى لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما يقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجى تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى ياءى النسب وكذلك الياء غيرها كما قيل فى يمان وفى ذلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثمانى مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمى وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربى مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجى واما نحو اكالب وجمال فانهما وان يانه لما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه بخلاف جمع الكثرة مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال تعالى مما فى بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج والحق ان وصف المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الا عند ادعاء ان كل من الواحد نحو ادرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر لانهما اعجميان ولا بابل لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شد على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل قوله شعر بلغتها واجتمعت اشدى فاتت الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اذ يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع وهذا يسمى بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله صلى الله عليه وسلم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور جمع صرا جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد نظير اشبه الجمع الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببا الاسباب كالسببين وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الاحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى العجمة كما يأتى فى سراويل ففيه عنده ايضا سببا والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب وكونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير اما قيام الفى التانيث اعنى المقصورة والممدودة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث فانها بناء على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها كعنصوة وتحدوة وحجارة وخزانة وغيرها كما يجى فى باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام فى تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس فى يائس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند بنى تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليهما الا ان نقول كانها من صيغة الكلمة وبينهما اشد امتزاجا بها قوله

تخفيفا انتصب على المصدر لان الخروج اما خروج تخفيفا اي خروج محقق كرجل سو بمعنى رجل سيئ او خروج تقدير اي خروج مقدر ونعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف نحو ثلث ومثلث فان الدليل قائم على انهما معدولان لولا هذا الغرض لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدله عن عامر بل كان كادد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت شعر ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كوصفي اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرفه هذا المعدول لانه لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لانه ... كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة نحو على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مونث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر انا اخرون واخرو اخرى لخريان اخريات مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل اخر رجل اشد تاخرا من زيد فنعني من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا تقول جاءني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى ويستعمل اخريان في المثنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعمل من دون لوازم افعل التفضيل اعني الاضافة واللام ومن وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامراة اخرى وامراتان اخريان ونسوة اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع سادّ مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا اتيناه او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الاعلالة او بداهة سابح ... امن استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام والمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدول عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله نعم من ايام اخر فليجب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن ابن له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واخرى واخريان معدولة لانها عن لفظ اخر الا ان اخرى واخريان غير اعتبار العدل بالاتفاق لانها يشتد المجموعة والمثنى المجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واجمعون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن انهم لم يبين فيها حكم منع الصرف لكونها كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المونث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها او لانها في الاصل احد الاشياء الثلثة مطلقا وانما عدل

عنه التعريف عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجي في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا الانسب العدل لما اثر به المصادر معنى خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون مصدر من الصيغ الى اشكال كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس نحو ضحى وعتمة ومثاو بكر اما معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجي واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعا وقياس جمع فعلا افعل كحمراء وحمر قال ابو علي فعلى ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على وزن فعل بل قياس فعلا مونث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقول حلائل اسود واحمر بها شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح الجمع المذكر والمونث جاز نحو جاء في الرجال جمع قال والحق ان جمعا اسم لا صفة وقياس جمع فعلا اسما فعالى في التكسير نعلا ونحو صحاري في صحراء وانه معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجي في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي اجمع فعن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل جاءني القوم اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمعه اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبين فيه كما يجي واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان المؤكد فيه محدودا فيهما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة ونحوه اذا كانت معينات فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق ففيهما العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المص فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار بالغلبة في باب التوكيد فيهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة فاعل كاساود واراقم قال الاندلسي قيل اجمع من اجمع فيا عبد عمرو لو نهيت الاحوصا فافعلوا لا يجي منه الا بنقل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجي في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع الاصل انه تم جملة قراته من كل شيء تفصيل لقولهم جميع نحو احد واشهر في المجموع والمشهور وجعل بمعنى جميعهم ونحي عنه معنى التفضيل كما ذكرنا في اخر بعينه فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مونثه جمعا وحقه جمعى كاخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعه كحمر وانما جاز لك ان تقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكرها احسن واخشن واعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المص ان يذكر سحرا معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر امس ايضا رفعا على لغة تميم كما يجي في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فكما يجي في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وجرذ فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختص بالنداء نحو حطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كصرد وثانيها مبالغة فاعل مختص بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المونث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا ولم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساق فاما هما مبالغة في شيوع الاستعمال كما ساق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب انا لا ارى في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع ويجي لهذا مزيد في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع افعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعل لا ينصرف اتفاقا نحو يا فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال ونجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت ان جميعها معدولة ولم يثبت ودون شرط القياد كما يجي في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واتباعه كما ذكرنا

الوصف مبتدأ وشرطه مبتدأ ثان مضاف الى ضمير عائد الى الوصف وأن حرف ناصبة ويكون مضارع من الافعال الناقصة منصوب بها والمستكن فيه اسمها ... ‌
وفي الاصل خبرها وهذا الفعل مع اسمه وخبرها المبتدأ الثاني وهو مع خبره الخبر المبتدأ الاول فلا حرف نفي وتضر بضارع معروف وه مفعول به عائد الى الوصف
العلمية فاعله اى غلبة الاسمية ثم حذف المضاف اليه وعوض عنها الف اللام والجملة معطوفة على قوله الوصف شرطه فلا حرف جر وذلك مجرور بها اشارة الى ...
تاويل ذلك ... وهما ان يكون في الاسم اصل وعدم مضرة الغلبة والشرطان يكون في الاصل والجار مع مجروره متعلق بضر ... عدم عليه الحصر ...
مفعول اول ... بنسوة متعلق

واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قثم وعلج وعدم ثبوت قبل العلمية ...
يكون معدولا عن فاعل جنسا او قطعا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اى غير منقول عن شيء وهو معدول انما حملناه على كونه
معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطراد رد احكام الى تقدير العدل
فيه على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة المهذبة فكل فعل علم جامع للشرطين يحمل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل
فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ما امكن فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد
الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل
العلمية مع ثبوت فعل اسم قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام
اكثر واغلب من العدل واما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية فعل اسم نحو عمر جمع عمرة والزفر
السيد قال الاعشى يأتي الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان
عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في لم يجئ له التي هي نحو سوهب مكوزة وحيوة
ايضا انها معدول عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحببة حين قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل
من وجه فكانها ليست بمعدول ولذا العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محببة ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل
الفاء بالواو وان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يصاغ منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر نحو موضع وموجل
مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى
الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرف لما بنا على انه فوعل وعلى انه مفعل لكن كونه فوعل اكثر من مفعل
كما يجيء في التصريف وهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذا موكل علما واما شمس مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل
ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول من جمع شمس ولا لزم جواز صرفه كما في هند لان امر العدل ظ وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه اوفى
في الثلثي الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تتغير في العدل لان العدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة قوله
وقطام في تميم اى في لغة بني تميم واما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامنا في المعربات غير المنصرفة ونعني
بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم
للمصادر على راى النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا للمشابهة باب نزال الصيغة والوزن ولم يكتفوا
في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في الظاهر معدول كذا
عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجاز بناؤه كله لمشابهته نزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم ...
على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر الذي لزم بسبب
اذكر الراء مع الامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا
الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر لان بعض النحاة يقدر فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل
فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم فيه غير منصرف من ذوات الراء كان او لا
وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا يضره الغلبة فلذلك صرف مررت
بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون في
الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع نحو اسود وارقم وانا الى الان لم اعثر على دليل قاطع على ان الوصف العارض
غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم
قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر
في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارئة بشيء ولو دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي
في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة تخرجه بها
عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالتاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما او خرج عن اعتباره في حال التاخر فسواء كان تلك الحال قبل
بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصلي اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم
لانه تبقى للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة يعني ان يكون
اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان
واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته

كذا

التانيث مبتدأ وبالتاء متعلق لمقدر وهو صفة له وتقديره التانيث المتعلق بالتاء شرطه مبتدأ ثان مضاف الى ضمير يعود الى التانيث والعلمية خبره والجملة
مع خبره خبر الاول والمعنوي صفة للمبتدأ المقدر وتقديره والتانيث المعنوي وكذلك حينئذ اشارة الى التانيث بالتاء والتنبيه في اشتراط العلمية لفظا وشرطه مبتدأ مضاف وتحتم
اي وجوب مضاف اليه ايضا وتاثيره مثله وهو مضاف اليه عائد الى التانيث المعنوي والزيادة خبره او تحرك عطف عليها مضاف الى الاوسط والعجمة كان هند مبتدأ ويجوز فيه
جملة فعلية خبر له وهذه الجملة الاسمية جزاء شرط مقدر وكذا دخل الفاء في صدرها وتقديره واذا كان كان هند يجوز صرفه وانما ذكر الضمير الذي يعود الى الهند موضوع

كذا النجم اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا تحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت به
ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل سود او غيره نحو عندي اسود من
الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف الغالبة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يعاملها بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية
فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف بمعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا ينطلق
يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد مخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لانه
منقول عما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقا معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى
الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان
المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر
بعدها فليس اعتبار معنى الوصف بعد العلمية بلازم وهم في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا او بعضه بقاء
معنى الوصف فيه مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف
بدلالة انهم لم يصرفوه هما وغوها في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقرر فيهما وان ادا فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا
لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اى قيد من حديد
لان الحديد اسود فان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها فلا اعتداد لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان
الوصفية العارضة لا تعتبر قال بعضهم بعدما يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات
لعدم جريها على وان كان معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى لكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف
منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للوصفية لما راوا انها الحية
الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اى طائر
ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل في الدرع جدلاء فانه مؤنث الاجدل وكذا توهم في الاخيل ان معناه في الاصل طائر ذو خيلان ولم يثبت توهمه
تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف ح لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في
نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا تعني هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى
القوة كما تقول رايت شقاء فلا يقصد فيها معنى الوصف بالوصف بالشدة وان كانت اقوى من العقرب ليس صرفها لكونها غير موضوعة
للوصف تحقيقا كما اشار اليه المص واما منع صرف مثله فغلط ووهم قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره الزيادة
على الثلاثة او تحرك الاوسط والعجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم
منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف يحتم التانيث بلا شرط للزوم الالف وضعا
على ما مر ولذا قام مقام السببين ونريد بتاء التانيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت
ليس مؤنثا بالتاء بل هي بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت بنت واخت
وهنت مذكرا صرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كطلحة
او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فالعلمية شرط تاثيره متحتما فلا تؤثر من دونها العلمية بدليل نحو امراة قائمة وفي قائمة الوصف
الاصلي والتاء بالتانيث فالخلل لم يجئ الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا حاصل على ما ذكره المص حاصل وذلك الخلل ان وضع
تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق
بين المذكر والمؤنث ولا يجيء هذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضارب ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة وما
في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة كما يجيء في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرت
مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك
لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت
به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف
العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرئل وجبرال وجبريل
وميكال وارسطو ورسطاليس وتجوز لك ونحو ذلك لو زيد هما على غير اوزان كلمهم الخفيفة تركيبهما التناسب مع عدم باللام
بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي فالعبث ما تشت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالفنان

في نحوهم على ذكرى وتاء التانيث في نحو عزة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما زاد
على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم
فان افادة الزيادة معنى اخر وان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليها التاء المفيدة لمعنى التانيث
والذي يغني لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير
وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون على ما يجيء
في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيام مقام
سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما
ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المص بالمعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا يقدر لان التاء
اذا الالف للزومها لا يحذف حتى يقدر ولا تؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حائض منصرف مع التانيث والوصف
مثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجيء وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الملفوظ شرط العلمية والفرق بينهما ان اللمة
تصير التاء الظاهر متحتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلمية ظاهر واما التاء المقدرة فضعيف
فاربعة في اللفظ حرف اخر في وجوبا كزينب لانفيه الخلاف كهند كما يجيء وما يسد مسده الحرف الاخير الزائد على الثلثة
لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا تزاد ثالثة واما نحو بنة وشاة فحذف اللام ودليل سد مسد التاء تصغيرهم عقربا على
عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة وسميت به لم ينصرف
سواء سميت به مذكرا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو ممنوع كحمزة وان كان ثلثيا فاما ان يكون
محرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة
ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جمزى جمل
وجلوى ولا تقول في جمزى الاجمزي كما لا تقول في جمادى الاجمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف
التاء مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لاعانة تقدير تاء التانيث وذلك كرجل
سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطرو التذكير في الوضع الثاني على اضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في
تصغير سقر اسم رجل سقير وانما ذهبته وعينيه لو جاءتا بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا يسد الساد مسده شيء و
ذلك اذا كان ثلثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا كان
اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جوزوا بالامتناع من
الصرف لكونه مؤنثا بالوضع بين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف
التانيث وما يسد مسد الساد كذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار علمي امرأة كهند ودعد وكذا الثاني كبلدة اسم
امرأة فان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا
اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية
السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه
زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شرط اخر في منع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر وهو الا يحتمل
ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث
كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه ذات
شخص حائض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت للمؤنث
بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت وثانيهما ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل
غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم
هذا التاويل بل يجوز لنا ان ناولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو
نساء ورجال بل تانيثها باعتبار التاويل بالجماعة وهو هذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثهما ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر
وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرا
ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع

الصرف

المعرفة مبتدأ وشرطها مبتدأ ثان مضاف الى كنايته ترجع الى المعرفة وان حرف ناصبة وتكون مضارع منصوب بها من الافعال الناقصة والمستتر فيه اسم عائد الى المعرفة وعلمية
خبره اي تكون المعرفة منسوبة الى العلم يعني بما يحصل تعريفها لكونها علما والمبتدأ الثاني مع خبره مع المبتدأ الاول العجمة مبتدأ وشرطها مبتدأ ثان مضاف الى كنايته
ترجع الى العجمة وان تكون علمية من ذكره وفي العجمية جار ومجرور ومع صفة للعلمية اي علمية كائنة في اللغة العجمية وتحرك عطف على علمية مضاف الى الاوسط والزيادة عطف
عليه على ثلثة متعلق بها والجملة خبر مبتدأ الثاني المبتدأ الثاني مع خبره المبتدأ الاول فنوح منصرف مثل قوله فقدم منصرف وشتر مبتدأ وابرهيم عطف على شتر خبره

الصرف واما ان عكست الامر اي سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا اولا فان الاسم ثلاثيا بتحرك الاوسط كجبل وحسن او زائدا على
الثلثة كجعفر فالكلام في منع صرفهما الظهور امر التانيث بالطرآن مع ساد مسد التاء او ساد مسد الساد وان كان ثلثيا ساكن الاوسط
كزيد وعمرو في تسمية امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف حتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطرآن وابو زيد
وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرفه نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث
المعنوي والمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او
العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزائد على الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد
مسد التاء واما العجمة فانها وان لم يكن سد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور ولم تكن ايضا سببا في الثلثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها
مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نائب فلا تنعف من قبله الا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا
قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم التلت وزينب ممتنع للزيادة وسقر
لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المعنوي تاؤه فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط
ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته نزل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد مسد
علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة الا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر ولا يكون التاء مقدرة وسيجيء
ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان اما
الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان التاء فيه تاء مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر
بشرطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا
في معربها او تركه طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا وبدرا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان
فالصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتاويل
الام ان كان في الاصل كخندف والقبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وتركه فيهما كما في ثمود
وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة
فنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان و
كذا قد يؤولون اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة فيها امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل
حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش مصروفا اي ولد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعم وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تع كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ ويجوز ان يكون صرف مثله للتاويل بالحي وتانيث
المسند للتاويل بالقبيلة فهو مأول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرأت هودا ان جعلته
اسم النبي صلعم على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في
الاصل نحو ان ينصب ولم يرفع وضرب ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجيء بسط
القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شاء الله قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك
لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب وذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع
الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لم يحذف فكيف تبعه الكسر و
كذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة
مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما
اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر
منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع قوله
في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل
في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم
سمي نافع راوية عيسى به لجودة قراءته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف
كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا
معها جاز ان يمنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنه فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم
بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما نظر الى ان الطارئ يزيل حكم المطرد عليه فقبل الاعراب ويا التصغير
وياء النسبة

الجمع مبتدأ، وشرط مبتدأ ثان مضاف الى كلمة ترجع الى الجمع، وصيغة خبر المبتدأ الثاني مضاف، ومنتهى مضاف اليه ومضاف الى الجمع، وبغير هاء جار ومجرور مستقل وصف صيغة
مقدر لها، والمعنى شرطه صيغة منتهى الجموع الثابتة بغير هاء، او خبر له، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول، وكمساجد جار ومجرور او مضاف ومضاف اليه ان ندر الكاف
معنى المثل ومحله مرفوع باضمار مبتدأ وهو هو اي الجمع كمساجد، ومصابيح عطف عليه، واما كلمة فيها معنى الشرط، وفرازنة مبتدأ فمنصرف خبرها، وهذه الجملة جواب لما
وكذا دخل فيها الفاء وحق الفاء ان يكون في ذاله لكن اخذ في محله لئلا يتوالى حرف الشرط والجزاء، واصله مهما يكن من شيء ففرازنة منصرف ثم قصر وعدم الثانية [illegible]

ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربايكان ونحو ذلك، واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب الا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرج فيصير كالكلمة العربية، فان جعل بعد ذلك علما كان كأنه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كزجبر ويقع فيهما الوزن، وكذا ان لم يكن حرف كلجام علما فيعتبر العجمة على ما ذال المص الشرطان معا لسبب العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط، وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تأثير له في العجمة فنحو لمك عندهم منصرف حتما كنوح ولوط، وهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى، وذلك لان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساكن علامة التأنيث، واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او متحركه يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة لا تخالف كلام العرب، والزمخشري يجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جائز الصرف وترك صرفه مع ترجيح الصرف، فقد جوز تأثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه، وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور انما يمنعه، والذي غره تحتم منع ماه وجور ولولا العجمة مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه، وذهل عن ان تأثير الشيء على ضربين اما ان يكون شرطا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي واما ان يكون سببا كالعدل في ثلث، والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح، ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط، وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربي، وايضا فالتأنيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة لها مقدرة تظهر في بعض التصرفات نحو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتأنيث اقوى منها. قوله وشتر وهو حصن بآران، ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه يستعمل الا مذكرا فالمرجع اليه الاضمار المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح ع. قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح، واما نحو فرازنة فمنصرف، وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع، وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا، واذا صرف فلا اشكال، ونحو جوار رفعا وجرا كقاض. قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير، كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم، وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله ع انكن صواحبات يوسف، وقوله جذب الصراريين بالكرور، وقوله واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار، كما ذكره ابو علي في الحجة. وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الآخر او لا كمساجد ودواب، او ثلاثة ساكن الوسط، فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة، وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء قد يقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل، ولا يلزم منع ثمان ورباع وجواب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط. قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف، قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا، يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع، والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان، وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا للواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام، ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع، والجواب عنه عند المص ان الافصح اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال، فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما لبقاء المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين. فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية، فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما اذا سمي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا، وهذا كما سمي بابانين جبلان نوعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية، والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية، واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة الاطلاق فمتنافيان فنقول

[illegible] بل مراد [illegible] والمعنى [illegible] بل هو جمع سروالة في التقدير [illegible]
[illegible] مفعول [illegible] الشرط [illegible] مبني على الفتح والجر [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] جزء ومعناه نحو جوار اذا كان مرفوعا او مجرورا [illegible]

الاطلاق قيل كما ان الوصف لابد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لابد فيه من الاطلاق، ولا نسلم ان هذا القياس شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان، وان اراد المص بالاطلاق ما قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لابد فيها من معنى عموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يختص بذلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف، فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وتخصصه بتعينه لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له، الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض ومصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض، على ان في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى ومصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع، فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري، فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد، وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته، والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قوله انما سميت هاشما لانه هشم، وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد، ونحن نعلم ان اللقب كالمظفر وتفه من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي، ويؤكده هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلمح، ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار الوصف فيه. فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع صرف هلال ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم يلمح فيه الوصف الاصلي، قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب ولم يلمح كتسميتهم الاسود بالاحمر وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح فيها خفيا ويومى اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسي معه، وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم تعتبر وان لم تناف العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية، فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في موضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمعية وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف، فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة، وعند الجزولي فيه سببان من تمام غير سببي احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة، وذلك لان الجزولي يعد عدم النظير في الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره، وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهذا خلاف المستعمل عندهم. قوله وسراويل الاكثر على انه غير منصرف، قال في فارسي في سراويل [illegible] واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي معرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع بابه ليس ممنوعا من الصرف، الا ترى الى نحو اكلب اجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية، واما الصيغة فليس سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي، فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف، وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر، لكن الكلام في العجمة الجنسية، ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن، وقال المبرد وهو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرق، قال عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف، ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة معينة، وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر، وذلك ان لنا قاعدة ممهدة وهي ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه [illegible] مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة، وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار، وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا يختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يعجب منه التواق، وشراذم لفظ جمع بالاتفاق، والتواق ابنه، وقد نسب الى سيبويه ان انعاما مفرد، وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا، ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله، الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف. قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا، ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد، وكذا يجوز في نحو حمار حزاب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حمارا حزابيا، فنقول هو جمع حوباء اي الارض الغليظة، والجمع الخالي كالصحارى بالتخفيف. قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع، اعلم ان الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا، وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري، قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته

على

والتركيب مبتدا وشرطه مبتدا ثان مضاف الى ضمير عايد الى التركيب والعلمية خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني خبره الاول وان لا يكون مصادع مضمر
ضمير المبتدا عايد الى التركيب باضافة جزء ولا اسنادا عطف عليه ومع اسمه جزء ولا اسنادا عطف عليه مع اسمه جزء وبتاويل المفرد لدخل ان عليه عطف
مثل خبر مبتدا محذوف مضاف الى بعلبك والالف مبتدا والنون عطف عليه وان حرف شرط وكانا فعل ماض من النواقص وهو فعل الشرط
عايد الى الالف والنون وفي اسم جزء وشرطه مبتدا مضاف الى الكناية ترجع الى الاسم والعلمية جزء وهذه الجملة وقعت جزاء الشرط والجملة الشرطية جزء

ولكن عبد الله مولى مواليا وقال الخوسماء الا له فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه
جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال
مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو
مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار
منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما
دون الاخرى وكل واحد فكلا علال موجب فهو في حكم الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلك لان المقصود
جنادل وذلا ذل وقال المبرد والتنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف تنوينها
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل
ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف تنوينها
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية
وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه
وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوار كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان
منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسرة في السقوط وصيرورته فتحا ويلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند
سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري
بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا
لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في
غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في
مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو وزن افعل فحذف تنوين الصرف
لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين
اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الاتي
تلك تقول خطايا وبرايا واداوي بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا
ويجي فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله
مخالفا لحالة في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني
جواري وقاضي واعيلى بياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعيلى ومررت بجواري وقاضي واعيلى مفتوحة ما في الحالين وانما فعل
منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الكوفيون لها الصرف وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند
سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان نكرة سواء واعلم اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها
متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل ادهاء مجراه كاحي والمحي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجي في التعريف ان شاء الله
تعالى فسيبويه حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيا بخلاف
نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو
يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال
وذلك لان في اوله الزيادة المختص بالفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المجي في الاعلال فلحي عنده
كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود
كما يجي في التعريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل
بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فهو من حيث احدهما اذ العلمية كما قلنا مر توهم الانفصال
ولولاها لكان التركيب عرضة الانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب بقاء الجزئين على حالهما
قبل العلمية كما يجي في باب المبنيات وكان عليه ان يقول معربا جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذا نحو مانيد ويقول ايضا
وان لا يكون الثاني مبنيا قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجي في باب المبنيات
قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران
وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الفي التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا

روون الفعل مبتدا مضاف الى الفعل وشرطه مبتدا ثان مضاف الى ضمير عايد الى الوزن وان يزيد كره ومختص مضارع منصوب بها والمستتر فاعله عايد الى الوزن
وبه متعلق به وضمير يرتد به عايد الى الفعل والمبتدا الثاني مع خبره خبر الاول وكشمر كعمران في الوجه ضرب عطف عليه وان يكون مرتكزه عطف على يختص واوله النصب
ظرف وقع خبر له مقدما على اسمه مضاف الى ضمير عايد الى الاسم وزيادة اسمه ان حرف جر وزيادة مجرور بها مضاف الى ضمير عايد الى الفعل وهذا الجار والمجرور وقع
لقوله زيادة او اسم بمعنى المثل او صفة لها ايضا وغير منصوب على انه خبر كان المقدر او حال عن ضمير وله والمعنى وان يكون الاسم غير قابل للتاء او مرفوع باضمار مبتدا

بفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضا بوجوه اخر لا يضر فوات بعضها تساوي الصدرين وزنا فكرمن
سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث
في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير
حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين اخرين لا ينفكان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف
والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فان اجتمع الوجهان في ندمان مع انصرافهما فالاصل على
هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني
في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى تبقى ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس
صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلت النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم
على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة
من حرف يناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الفي التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب اخر ولا يقوم بنفسها مقام السببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك السبب الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران
وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن
زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين فوبران كان اسما اي غير صفة
وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملة مختلفة
عطف صفة كان على وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجي
في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجي
منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة
فيصرفون اذن فعلان وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى
انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره ولم
يصنعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب
للتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لكون مؤنث
هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه قلت هذا الوجدان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة
ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان
وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وصفا في كلام
العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما شك
فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل اتى منه فعلانة اولا وهل وجد له
فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف
تشبيها بباب سكران قال كمدون بيشة من جون ومن علم كانه لا مع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون
مصروفة واذا سميت بها واحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو حسان وقبان فهما اما من الحس والقب فيصرفان واما من الحسن والقبن فلا
يصرفان وكذا نحو شيطان ودهقان قال الاخفش اذا سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف الاختلاف
في الشرط من قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرف في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه
اذ لم يجي رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل
شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل
ولم يات في الاسماء الا اعجميا نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكالمنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء
وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعل هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء
العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونرجس اعجمي ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتدرا وانمد من الغالب في الفعل
واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان
قليلا كقوله عم ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم للطائر تبشر ولاخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا
من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دال والدالان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دئل

اي اسرع

والتغيير لا لة الفعل الى العلم كما قيل شمر من مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والزيم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادة اي اول وزن الفعل لا يكون في الاسم زيادة كزيادة الفعل نحو في اثمد وغيرها فان لعله مشتق منه ما لو فرسمى به انصرف لان الهمزة وكذا ايبق علما لكونه ملحقا بجعفر كيهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما البب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا عن جمع لب والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يجعله تلك الوزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجي منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجي افعل فعلاء كاحمر واسود وكلاهما اسمان واما افعل للفعل فلم يجي منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب في اخال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى قال ويجي افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشحم واثمر واثمر ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في الفعل نحو ابدع وافكل واريب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجي من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجي منه افعل التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد زيد على افعل فعلا اذ لا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشب على ما يجي في التصريف ان شاء الله نعم لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شي كاصبع وابكم معرفة كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصدره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا بد في المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن فان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون كارنب وافكل وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه مثل هذه التاء فكما تجر هذه الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره الى الاصل السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة يجوز لحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما لحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال مونثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستبرق اعجمي ومنها انفاعل وتفوعل ودحرج ودحرج وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى والصرف وجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر من دون المشروط ولم يجر فيهما الزجاج نظرا الى وزنهما المشهور من اعني النرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تفعل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص لها بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل ويدل عليه نحو يعد ويهب كذا المحذوف العين كيقل ويبع ويخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف كذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة لو لم تتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف الجاري مجراه

لجزم

وما موصولة اي الاسم الذي او موصوفة اي اسم وفيه جزء مقدم على المبتدا وعلمية مبتدا موثرة صفتها والجملة صفة لما وهو مع المبتدا والخبر وتركيب فعل مجهول نائب المستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسم وهو بفعل الشرط وصرف شرطه وهو جزاء الشرط والجملة الشرطية وجزاؤه صرف خبره اذا انكر بالظرفية والمعنى الاسم الذي ثبت فيه علمية موثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره وآخرهم وما موصولة او موصوفة ونبئت اي ظهر ماض معروف المستتر فيه فاعله عائد الى ما والجملة صلة او صفة لما وهو مع مجرورها والجار متعلق بصرف اي صرف ذلك الاسم المنكر لدليل وللدليل الذي ظهر من جهة وكذا ومن بيانه لما وان حرف من حروف المشبهة بالفعل

والجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بيقل واخش بعد تقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع جاء في قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعد او بقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفائت الاصلي فتقول جاءني قيل وبيع في قل وبيع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما في علم علم فهو عند سيبويه يعتبر بالوزن كما في ردد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن الذي لا محققا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا فان يونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب في الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وخاتم وجعفر اعلاما واعتبر عيسى بن عمر شرط كونه منقولا عن الفعل نحو كسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان محكيا لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن محكيا فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امرا اي انكشف وجلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط ذكره في باب الصفة واما يخرج لك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع موثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني بكون العلمية موثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم المصروف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المص لا عتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المص غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد يقال لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما في التانيث يقال سراويل كعقرب اذ سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وبعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول تحمرا علما سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل لبطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا لكع لان فيها العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك افضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل او لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فضل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني وهو كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع بها من التاء فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا في اربعة مواضع انفا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انه تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما يصرف كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشيا التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان بزوال تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشيا العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منهما مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال ومفعل او فعل او فعل او فعال كثلث ومثلث ولكع وعمر وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شي منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع

وما اسمها عائد الى العلمية ولا تجامع مضارع منفي المستتر فيه فاعل عائد الى العلمية مضارع وهو موثرة حال عن فاعله وصفته مفعول لتقدر اي لا تجامع العلمية موثرة ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه والاحرف استثنا وما موصولة اي السبب الذي او موصوفة اي سبب وهي مبتدا راجعة الى العلمية او شرط جزء وفيه متعلق بمقدر وهو وصف شرط اي شرط ثابت فيه ضمير يرجع الى ما والمبتدا مع خبره صلة او صفة لما وهو مع مستثنى والمستثنى منه محذوف اذ الكلام في قوله موثرة حال السبب الذي او سببا الا العدل مرتب وهو الاقوى محتملا تكرار الاستثناء والا الا من المستثنى الا ان يجعل منقطعا فبقي احد كالوا بعد كلمة اثنين الا على المعنى ونصب الحجر على الاستثناء والمعنى لا تجامع العلمية موثرة غيرها شيئا في التعدد ووزن الفعل وهو بحذف رفعه على انه بدل والا مد ووزن عطف على سبنا والفعل مضاف اليه مذه الجملة اي لا يجامع العلمية موثرة بغيرهما فهي مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد اي من منهما مجامعتها مجردة عن فيهما مبتدا الى العدل ووزن الفعل متضادان خبره قيل هذا الكلام كانه ماول على انه

ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم اذا اشتهر لا بما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا انكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتحمل لتمشية قول المص ويمكن ان يرتكب علم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يكن ان يبقى في احمت علم لمكان الفعل اذا اصله احمت بصيغتين فعدل الى احمت في حال العلمية ولم تؤثر العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يبقى ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمر مالك فاذا انكر شئله بقي فيه العدل والوزن فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا انكر عن صيغته ومن ابن لما ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرناه كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث و مثلث بابهما لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمتنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالوا الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل انما العدل انما يثبت له قبل التسمية به لكونه المراد به سحر يوم بعينه كما مر فيما عند تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه لا يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد وشبهه سبب بمعنى الجمع اذ لفظه لفظه وقد نسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا انكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي محمول على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجي ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخره حرف شبه ذو الف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدي حمراء او معدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التأنيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنع عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التأنيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع ليس الجمع الاقصى قوله مؤثرة حال ومفعول يجامع ما او بمعنى بما هي شرط فيه الا الثاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى منه لفظ ما بعد استثنائها اي لا يجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول نحو ريحان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال الشرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا انكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلنا هما متضادان ليصح حكم الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة وانما تضادهما لما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما ان كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتأثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في احمت لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارية كما في حمراء وسعدى مؤنث اسعد علمين بلى لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة لم يطر بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين فيها غير معينين فيكون للعلمية تأثير بكونها احد الثلثة المؤثرة اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذن على العدل والوزن كما في نحو احمت على ما مر والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا

وخالفه ما فيه صرفه وسيبويه فاعلم ذا للفقه مفعول به وعلى العكس موعنه هو معنى حر فيه ومثل مجرور فيهما مضافا والعم متعلقا به والهم مجرور فيما بعد علما تميز عن مثل احمر او خالف فيه من حيث العلمية وقبل التنكير لا من حيث الوزن او الوصف قبل العلمية وحال من احمر او جزء اما لتضاد وهو القصد ومن تقدم مثل الحال لا ومنه الوجه لا يخرج من يتكلف واعتبار منصوب على انه مفعول له او على الحال بتأويل الفاعل او على التمييز من الجملة وبهذا الوجه نصب الاخفش لولا ان جعل مفعولا له كالفاعل مفعولا مطلقا بحذف المضاف اي خالف اعتباره او بدلا عن سيبويه بدل الاشتمال والمعنى انهما لا بعد للاعتبار فيه ولكن الاثبات في بعض شروح صاحبه

قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا انكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزم باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا للصفة منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه لان معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزم باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى الحمرة مل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اريد به اثبات معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ثم ذلك ثم نكر فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بجري كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة عنها ما يضعف له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو قليلا ما يلحظ ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو ما فيه مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم يصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولهذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من التلبس بما فعل لاسم الذي لا معنى للوصف كافكل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة فيه الوصف تكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة الوصف اعني من بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا بالجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا الحكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع بالعدل عن وزن الى اخر كانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحد فيقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجيد ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغرت بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج اذا سمي به واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما يقول في تصغير احمد ويرجس ويشكر وتغلب واحيمد ويريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلى تحيلى فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستأنف ثم قالوا في تصغير ادور ادير غير منصرف اعتدادا بالصفة العارضة في التصغير هنا قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض نحو مثنى وثلث لكونه وضعا مستأنفا فلا ينصرف ادير مع تصغير ادور الوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم رجيل ويجيلون في جمع مصغر غلام ورجل فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حمير في تصغير حمزه لعروض الوصف المنافي العلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد وابرد والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال النظ

دجمع مبتدا مقصا والباء متعلق البر واللام فيه للعهد اى مطالبا لابتعض وباللام اى بلام التعريف يجوز ان يكون الباء للالصاق والجار مع المجرور وقع حالا عن علي
جر والاضافة عطف عليه والمعنى جميع الباب جرا اذا وقع فى موضع الجر حال كونه ملحقا باللام او الاضافة ويجوز ان يكون للسببية او للاستعانة كانه بطلب القول عليها للاظهر
اذا وقع فى موضع الجر ويجر مضارع معروف المستتر فيه فاعله عايد الى الجميع بالكسر متعلق بيجر والجملة خبر المرفوعات خبر مبتدأ محذوف اى هذا باب المرفوعات او مبتدأ
... عايد الى المرفوع المدلول عليه بقوله المرفوعات تذكيره باعتبار انه اذا وقع بين المذكر والمؤنث جاز تذكيره نظرا الى المذكور وهو هاهنا المرفوعات وما هو

اذا لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به قادر والاولى ان يقول انه ينافى بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر فى باب منع الصرف هو
الذى وضع صحيح البنية لما تخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما يتبين فى مثل هذا الوصف فى
المطلق تبرع غير المنصرف واما الالف والنون فيقول ان بقى الالف فى التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان
فى سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول فى سلطان سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الفه مما لا يقلب تبين فى التصريف
فى باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل فى عمر وزفر بالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف
والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة يجر بالكسر اى كان بدونهما يجر بالفتح فصار بسببهما يجر
بالكسر اعلم ان من ذهب فى منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام
والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانهما لا يجامعانه اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة
بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر فى بيان نوعى المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا
كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص
الاسماء فتقوى بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب فى الاسم وقد ذكرنا هل يكون بهما منصرفا او باقيا على عدم الكسر
فى بابهما لا ينصرف وترجح الثانى ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا
يعود الكسر فالاول اولى قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة
الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والمنصوب فى الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمدة كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور
فى الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان
المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته المبتدأ له كمطابقته المعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ونعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه
بحيث يكون علم الفاعلية كالابتدائية والخبرية وما يجرى مجراها فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر
وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنفى الجنس اذ فى كل واحد منها علم كون الاسم الذى هو فيه احد عمد الكلام
فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع فى المبتدأ والخبر
وغيرهما من العمد ليس محمول على رفع الفاعل كما بيناه بل هو اصل فى جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل
او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اى مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها
المبتدأ والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمى الرفع علم الفاعلية
وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند اليه قد عرفت فى حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى
نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعنى به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل
فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع بهما الضمير فى نحو زيد قدامك وفى الدار والظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع فى الحقيقة
عنده الفعل واسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور على ما يجىء فى باب المبتدأ قوله وقدم الضمير فيه
للفعل وشبهه وفى عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد فى قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه
والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال او فى الاصل كما مر فى حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى ذلك الضمير
والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده
مسند الى المبتدأ نحو انت زيد ان قيل فالمبتدأ فى قولك قائم زيد يدخل فى حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا
وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه اى قيام الفعل او شبهه والظرف بدل اى على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقوم
عليه هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طريقته والجار فى قوله على جهته متعلق باسند وصفة لمصدره اى اسنادا
على طريقة اسناد القيام ويعنى بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل التام
مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد وعدم التغير فكل ما اسند اليه الفعل على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن
الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة الضارب
والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم
يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحا فلا يحترز عنه ليدخل فى الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل
وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس حملا فاعلا معنويا وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل الفاعل
وليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا لا العامل فى الفاعل المسند خلافا فالخلف فانه قال

والاصل مبتدأ وان مر تذكره وبلى اى يقارب مضارع معروف منصوب بها والمستكن فيه فاعله عايد الى الفعل والفعل مفعول به والجملة خبر او للعطف او للتفسير
وله مفعولان وذلك مجرور بها اشارة الى الاصل وهذا الجار مع مجروره متعلق بجاز قدم عليه للحصر وجاز ماض معروف وضرب مثله وغلامه مفعول به مضاف الى ضمير
يرجع الى زيد وزيد فاعله وهذا الكلام تقرير على الجاز بتاويل المفرد اى جاز هذا التركيب وفى امتنع ماض معروف عطف عليه وضرب مرة وكره وغلامه فاعله وزيدا مفعول
وهذه الجملة وقعت فاعلا لامتنع وانه كلمة فيها معنى الشرط منصوبة المحل على الظرف وعاملها جوابها او نفى ماض معروف والاعراب فاعله ولفظا نصب على التمييز من جهة النسبة

هو الاسناد وقد ذكرنا فى حد العامل ان الموجد للاعراب انما هو المتكلم لكن النحويين جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التى
بسببها يحصل المعنى المقصود فى المعرب لا الى المعنى المقتضى كما قالوا فى المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا فى حد الاعراب علة وجوب
تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلى الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلى فعله اى يكون
بعده بلا فصل من توله ولبك الشئ اى قرب منك قوله فلذلك جاز اى جواز هذه معلل بكون حق الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان
يقال انما جاز ضرب زيدا غلامه مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلى الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا او
كذا عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر لا ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلى
الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده الا فى ضمير الشان لغرض تفخيم
الشان بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ليكون اوقع فى النفس كما يجىء ولم يوجد هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او فى الضمير الذى يجىء
بمفسر فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجابه الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيد الى سيلانتنا
فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فينتظم به الابهام فاما
اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول هاهنا فلا يكفى فى التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلى منه ويبقى
الابهام بحاله ومن ثم منع الفراء والكسائى فى باب التنازع اعمال الثانى اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجىء خلافا
للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة
اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ويجوز التاويل برب الجزاء وصحاب العصيان وبقوله الا ليت شعرى
هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع
بما قالوا وكذا يقول بحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثانى وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجىء فى
مفعول ما لم يسم فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قوله ضرب غلامه زيد وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل
بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قتلت باخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من
قومه ومن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه فى المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او
وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز
التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اى الفاعل والمفعول بالذى دل عليه
سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب
تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد
فى بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجىء فيلزم كل واحد مركزه ليعرف بالمكان الاصلى والقرينة اللفظية كالاعراب
الظاهر فى تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال
ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى ونحو ذلك وكذا ان
كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضميرا منفصلا كما ضربت
الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل فى المثال الذى اوردته اخيرا اعنى ضربتك صار التاء
هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب الاتصال بالعامل
صار بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة
فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة يعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار
ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل تاما وتقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله
ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع
مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغى ان يعرف اولا لانك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء
معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون حال ذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية وغير ذلك محصورا
فى المتاخر وحال ذلك المتاخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد
محصورة فى عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا
وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد اى مضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على

الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاءنى زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان نحو ضرب زيد ا فى قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان يقدم عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان يقدم عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيدا اختل اذ كان مضروبية عمرو فى الاصل المسئلة اعنى ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور لان ضاربية مضروبه مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب الا زيد وكذا يكون فى المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضرب زيد الا زيدا اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيد فى الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا فى المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا او مفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا اذ قد ذكرتهما عامين ولم يذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اى احد احدا الا زيد عمرا وبقى المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هنالك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستغنى بها شيئان لا على البدل ولا غيره فلا تقول فى البدل ما سخى احد بشئ الا عمرو بدرهم ولا تقول فى غير البدل ما سخى احد بشئ الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا لا تماما وانتقلا الى موقع ما ابدلا منهما اى كانا تماما وتعلقا بما قبل الا ولم يكونا مستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول على اضمار من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين ليسا بدلين منهما نحو ما ضرب احد بشئ الا زيد او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهى تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الرأى بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الرأى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز فى غيره وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك رايتك ذا لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الا زيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول فى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه يلى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه مطلوب ذلك الخبر غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس فى الحيز الاجنبى عن عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معموله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا فى الشعر كقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهى يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عامل اخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهى باب الامير كارها والكسائى جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا مصرحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما فى قولك ما مررت الا راكبا بزيد فى الشعر او فى غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك المعمول مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يبقى ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فيما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد قوله او معناها يعنى بالمعنى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما

واذا اتصل مثل واذا اتصل به متعلق باتصل وضمير يرجع الى الفاعل وضمير فاعل اتصل مضافا ومفعوله مضافا اليه او وقع بعد الا او معناها وجه يعرف من كلامه سابقا وان مر ذكره واتصل ماض معروف ومفعوله فاعله مضافا الى الفاعل وغير جزء مضاف متصل مضافا اليه ومذا الجملة ذو الحال ضمير راجع اليه فاعله اتصل فالجملتان السابقتان عليهما معطوفتان على قوله واذا اتصل وجب تاخيره مثل نحو تقديمه فى الوجوه ومذا الجملة الشرطية معطوفة على جملة شرطية سابقة عليها وقد للتقليل بالنسبة الى المذكور ويجوز ان يكون للتحقيق لان الحذف تحقق الوقوع ويحذف مضارع مجهول والفعل مفعول ما لم يسم فاعله وما حرف جر وقيام مجرورها

ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين فى افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلعم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد فى الخبر بيان التاكيد فكانه عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالعتق كقوله لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد قوله فاذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدم لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما تروينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا نقل ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبيته ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا لا انعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المنفصل اما ضمير المنفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا ... بجانب الفعل نحو قام قرينة جواز الحذف مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذف فان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جواز الا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى نصب الجواب كما يجئ فى باب الموصول وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاصل تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بل قولهم الاخطية فلا الى برفع خطية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى لا يتغلى للخطية من النساء فاما لا الية اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى بالنصب فيهما اى لا نعد بن ان لا اكون خطية فلا اكون الية قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ليس بصريح مقدر لان قوله ليبك بنى المفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه قال لما قال ليبك يزيد سائل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال فى الاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح يبكيه اى يبكيه عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ فى باب المتعدى وغير المتعدى من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار يكفيه رائحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجا وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوى والمعنى المختبط الذى ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصى ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات من طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اى ذهبت وذهبت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل ادرس فهو دارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل تامر ولابن اى ذو طوح يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسال من اجل ذهاب الوقايع ماله وما مصدرية او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائح وتطيح على تقدير حكاية حال ماضية بورود الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا للتصوير للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاخذ فاقتله قوله ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف اى يحذف حذف جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا لما قلنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ونبطل ما نسب اليه بوجوب النصب فى ان زيدا ضربته الا على ما جاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعى ان منفسا اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان هلك منفس او ان هلك منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد فى نحو لو ذات سوار لطمتنى وهلا زيد قام اعنى كل حرف لا يليه

الشرط وتنازع فعل الشرط والفعل الذي فاعله ضمير فاعل في الظاهر اي في اسم ظاهر وهو مثل التنازع التجاذب على ما يكون مفعولا به وبعد ما منصوب على الظرفية بضاعة
ضمير وهو عائد الى الفعلين والعامل فيه يجوز ان يكون ظاهرا او مقدرا او صفة المصدر وجوّزه محذوف وتقديره واذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر بعدهما
واقع بعد ما يجوز اعمال كل واحد منهما لكن الخلاف في الاولوية والتاوية للعطف وللتفسير وقد يكون من الافعال الناقصة والمستكن فيه يرجع الى التنازع المذكور وحكاه في
متعلق بمقدر وهو جزاؤه وتقديره فقد كان التنازع واتفاق الفاعلين ومثل من كرم وضرب ماض معروف وفي مفعول به واكرم مثله عطف عليه وزيد فاعله على

الا الفعل ومفسر الفعل المقدر واما فعل صريح كما او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقيق فهي ان دالة على ثبت
وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجي في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني
الفعل الماضي فيكونا معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هدانى اى لو ثبت وتحقق ان الله
هدانى فان مع ملاحظة خبره فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذف معا مثل نعم اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل
وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجي في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد الافراد
الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة
الكلام الذي صدر قبله لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية
كان المقدر بعد نعم اسمية كما تقول ان زيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز
لان جواب لمن قال وقد يحذف فان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني
زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت
زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال
ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا او يستحيل
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في
مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول تستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع
نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى
المتنازع بالفاعلية والمفعولية فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول و
اضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو وما قعد الا زيد
فيكون الا انا مستثنى من المتعدد والمقدر ربما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد للقدر ربما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين
من نحو ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما الا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كان اثباتا
له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا فتقول لا اول ما ضرب الا انا وما اكرم
الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خاليا عن العمل في
المتنازع وفي نائبه اعني الضمير كضربني واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هندا عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني
الضمير نحو ضرباني واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو العامل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابته عن الا
انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الضمير بنيابته عن الزيدين في قولك ضرباني واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى
وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد
ولا يستعمل مثل ذلك في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل
محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجي ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم
يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذرا من الفاعل مع الا لدلالة الثاني عليه لا انه هو كما ذكرنا على اعمال الثاني
في المنفصل المرفوع يجي مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز
ان يكون من باب التنازع ويكون فيه حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز
حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو ما مررت وما قعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب
والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك مررت وقعدت فقول المصنف ظاهرا غير
وارد سوى مؤكدا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت
واكرمت وبك مررت وبك قعدت قوله فقد يكون اى التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما متفقان او
مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضرب واكرم زيد عمرا وابدّ
المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية
وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا

ويختار مذهب معروف البصريون فاعله واعمال مفعول به مصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك وهو البصريون والثاني اى العامل الثاني مضاف اليه والكوفيون اعمال
الاول عطف على قوله البصريون اعمال الثاني فان اعملت فعل الشرط والضمير المتصل البارز فيه عائد الى الثاني اى العامل الثاني مفعوله واضمرت مثل اعملت والفاعل مفعول
به وفي الاول اي العامل الاول متعلق به وعلى وفق مصدر مضاف الى الظاهر وهو مفعوله والفاعل متروك وهو الفاعل وهذا الجار مع مجروره وقع حالا عن الفاعل في
اضمرت الفاعل في الاول حال كونه اي الفاعل موافقا للظاهر ودون عطف على صفة مصدر محذوف مضاف الى الحذف وتقديره اضمارا غير حذف الفاعل من الاول

او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازعان اى فقد
يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية
والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع ولم يحترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام
قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اى البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا
كما ان الكوفيين يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى
المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لو فصلت بين العامل ومعموله
بالاجنبي بلا ضرورة ولعطفت على المثنى وقد بقيت منه وكلاهما خلاف الاصل ولا يجي هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه
زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني
ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اى اعمال الاول
قوله فان اعملت الثاني الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء وحذفت المفعول في
الاول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال
الاول اذن اما ان يطلب المتنازع فيه للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول
فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت
الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربنني واكرمت الهندات ويلزمهم
الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر فحاله كما قيل فكنت كالساعي الى
مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة
وان لم يجي لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين
او الهندات ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسئلة اى اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في
مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في علم الاصول وهم يجرون عوامل
النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جيئت بالمنفصل لتعذر
المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين
عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول
وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان اوجه للزوم الاضمار قبل الذكر
الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني
الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على
قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على
ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول
الثاني مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول اذ زيد في قولك اعطيت زيدا
درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف و
الاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان
كل واحد منهما في الظاهر منصوب واسم ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما قال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف فلم امتنع الاضمار نحو حسبني وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا
قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر
لمشاركته الفاعل في عدم جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا
يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما قال السيرافي
هذا والجواب ان في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا اضاف الى تقديم اسم مفرد بسبب كون مضمونهما

وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني مثل اعملت الثاني ان الوجه المفعول عطف على الفاعل وعلى المختار متعلق باضمار المفعول والآخر الاستثناء والمستثنى
منه مستثنى ... لو تقدم متصلا و تقديره واضمرت المفعول الى الوجه المختار في جميع المواضع التي تنازع الفعلان فيها الا في موضع ملتبس بان يمنع وجاز ان يكون
منقطعا وهو ظاهر وان ناصبة و يمنع منصوب بها و مانع البدل ... مضارع معروف منصوب على انه معطوف على ان يمنع والمستكن فيه هو ... فاعله و قوله ابيت
مضارع ... مضاف اليه ومفتاحها ايضا الى القيس وكفاني ماض معروف ... مفعوله ولم حرف جازمة والطلب مستقبل مجزوم بها والمستتر فيه وهو انا فاعله وقليل فاعل كفا

معمولا حقيقيا كعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان
انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية فنقول
في الاول ضربني وضربت زيدا وضرباني وضربت الزيدين وضربوني وضربت الزيدين وضربتني وضربت هندا وضربت
وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات بضم الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل
الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار
اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذف نحو ضربني وضربته زيد و
يجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يعط مطلوبه مع الامكان ان يشغل
بما يقوم مقام المطلوب ويخالفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حصل لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم
تأثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني
طالب المفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تعالى اتوني افرغ عليه
قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القران على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال
الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فيظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه
مخالفته بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية والجمع او التذكير والتانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
قال المصنف لم يجز حذف منطلقا لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانه لو اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في
الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمر مفردا ليطابق
المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي
حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلتبس المخالفة بينهما قال ثم فان كانت واحدة و
قبله فان كونها والضمير للذكر فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود
اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبتاه اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتها
اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا والخبر في الاصل قوله وقول امرئ
القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار
وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وانهم لو اعمل الثاني لم يلزم
محذورا اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزم شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني
كما زعم وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر
دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب
التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو يقتضي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا
مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان النفي اثبات نحو
لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم
تشتمني لاكرمتك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان
ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي القليل
من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال
منفيا اي ثبت ان طلبي القليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي
ان التناقض انما جاء بجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف
الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره
على التساوي فكيف اذا كان غير المقصود مرجوحا فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد
المحذوف المدلول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل
اقل ما يعاش به من المال لكفاني ذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف
نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته
عن السعي ولم يكن في طلب مع ذلك الوجدان بل كنت مستقرا طمئنا ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي

ومن للبيان متعلق به و الثاني مجرور بها ومعه الجملة مقول القول ... صله من الافعال الناقصة و ليس بكسر الباء ثم سكنت الياء للتخفيف ... والمستكن ... الى القول ... مبتدا ... للتعليل و ... مجرور بها ... متعلق بليس

ربع

الفعل ماض مجهول وهو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى

ومفعول مبتدا ... ما موصولة اي الفعل الذي او موصوفة اي فعل ولم جازمة وليسم مضارع مجزوم بلم وفاعله مفعول ما لم يسم فاعله والضمير فاعله يرجع الى ما و
مدخول الجملة صلة او صفة لما وهو مع ما مضاف اليه وكل جزء مضاف الى مفعول او جزء مبتدا محذوف وفاء تقديره ومنها اي من المرفوعات مفعول ما لم يسم
فاعله ... ماض مجهول فاعله مفعول ما لم يسم فاعله والجملة نعت صفة للكل والضمير في فاعله يرجع الى المفعول ومقامه مفعول فيه اي اقيم المفعول في مكان الفاعل وشرطه مبتدا
مضاف ... وان ناصبة و تغير مضارع مجهول منصوب بها و صيغة مفعول ما لم يسم فاعله مضاف الى الفاعل والى فعل مجرور بها

يرجع اليه عند التفاصح واعلم انه قد يتنازع الفعلان من المتعدي بان الى ثلثة مثل قال المصنف نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على
اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيدا عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى
ان يقال واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما
منع بعضهم لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال
الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم
هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول
له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين
زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم
فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله في الماضي
ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو افتعل وانفعل واستفعل وفعل وفوعل وتفعلل وفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل
اخره حتى يعم نحو يفتعل وينفعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد
بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثاني والثالث مفعولا علمت فكل
ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت للثالث من مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا
ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لم يتصرف لزوم نصبه
على الظرفية او الجار نحو من نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه الا اذا
كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وقيل
وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم
كيف فعلنا بهم وقوله او لم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم او لم يهد لهم اهلاكنا فيجيء نحو
نحو تبين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل نحو
لو جعلتا احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب هو الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا
الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة
لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا
مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا
ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني
ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ
بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا
يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر
في الاصل والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك
بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهكذا
كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو قولك اعلمت زيدا اباك فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل
وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول
زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمت زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت
اذا التبس المخالفة نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا
مع انه لا شك في هذا كله ان قيام الاول في علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار
احق بصقبه واما في اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثاني والثالث لانه عالم وقيام الثاني في علمت بعد الاول
اولى من الثالث ولا يلتبس مع لزوم مركزه نحو اعلمت زيدا اباك قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام
الفاعل لان النائب مناب الشيء ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان
الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما

ولم يظهر الجر فيه لانه يمنع عن الصرف للوزن والعلمية
لانه اسم ماض مجهول لا ماض مجهول لعدم اقترانه بالزمان
متعلق بتغير ويفعل عطف عليه ولا يقع مضارع معروف
والمفعول فاعله والثاني صفته ... الذي اي فعل المفعول ...
مجرور بها مضاف ... علمت الثالث عطف على الثاني وباب
اعلمت مثل من باب علمت والمفعول له مبتدا والمفعول معه عطف عليه وكذلك خبره
واذا من الظروف الزمانية مفيد معنى الشرط وجد
ماض مجهول والمستكن فيه فاعله عائد الى المفعول به
هو فعل الشرط والمفعول به مفعول لما لم يسم فاعله
وتعين ماض معروف و المستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المفعول به
متعلق به والضمير في له عائد على مفعول ما لم يسم فاعله او على الا...
على القيام ... معنى ... الجملة ... جزاء
الشرط وتقول ماض معروف والمستتر فيه وهو انت فاعله
وضرب ماض مجهول وزيد مفعول ما لم يسم فاعله ويوم
الجمعة ظرف الزمان وامام الامير ظرف المكان ...
ضربا مفعول مطلق ... صفته وفي داره ظرف المكان
المحدود فتعين ماض معروف
وزيد فاعله وهذه الجملة ... على قوله تقول وان
حرف الشرط ولم جازمة ويكن من الافعال الناقصة مجزوم
بها والمستكن فيه اسمه ... الى المفعول به وخبره ...

فيه تنقيض وما يجرى مجراها تابع الى المرفوعات وفى بعض النسخ ومن سكون الضمير راجعا الى قوله ما اشتمل وفى بعض النسخ المبتدأ والخبر وهو اولى لانه بعد الفاعل ان يرفوعات
بل ابتدأ او بعده ببدأ الاسلوب يعنى عند من دونها ومنه عن كالكفاية بذكره فى الفاعل والمبتدأ مبتدأ والخبر عطف عليه ومنها خبره مقدم عليه وقف للتفسير المبتدأ
وهو مبتدأ ثان والاسم خبره والجملة صفة لنوع عن العوامل متعلق بالمجرد واللفظية صفة والتطابق بينهما ثابت تقديره لانها اول بالمقرر والمعنى عن مجامعة اللفظية اى جامعة ليوا
ومسند لحال عن الضمير المستتر فى المجرد واليه مسند اليه فيكون مفعول ما لم يسم فاعله والضمير المستتر اليه يرجع الى الاسم وجاز ان يكون اليه مفعولا ثانيا ومفعول ما لم يسم فاعله ضمير

ولا بد للمتعلق من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور وليس
من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا
فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع انه مع الواو
التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفت فيها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا
من ضرورياته واجاز الكسائى نيابة التمييز لكونه فى الاصل فاعلا فقال فى طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان
كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها فى الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذى لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد
المفعول به تعين له القيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا
مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب
استدلالا بالقراءة الشاذة ولولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلابا وامثاله ومنع الجزولى نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما فى اعرت
الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط تقدمهما
على المفعول به وتوصفهما والشرط فى المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار
المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى فعل القعود المتوقع ويجوز
نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن به اى استحسن قيامى
يشترط فى المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل
حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير اليه كالنائب لو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن
قولك ضرب بل يقال ضرب ضرب او الضرب الفلانى ولان قلت قال المص ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المجددة
فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا تقول ضرب شئ ولا جلس مكان او زمان او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة
متجددة فى ذكرها ويشترط فى الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم فى غير المتصرف نحو قعد عندك وليس
بوجه واجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو بت فى دار ضرب اى ضرب فيها وقوله نعم كل ولذلك كان عنه مسئولا
عنه مرفوع المحل بمسئولا المقدر المفسر بمسئولا الظاهر كما فى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس فى مسئولا المفسر
ضمير كما كان فى استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول والاكثر
على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ويفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن
بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر
والاولى ان يتوكل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختياره قوله والاول
من باب اعطيت مما له مفعولان اولهما ليس بمسند واما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ففى اعطيت زيدا درهما
زيد عاط اى آخذ والدراهم معطوة وفى كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا فى غيره قوله ومنها المبتدأ والخبر والمبتدأ
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم
وما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان
المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان فى الماهية لم
يجتمعا فى حد فافرد المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر فى كلامهم وفسر الزمخشرى والمص العوامل اللفظية فى حد المبتدأ بنواسخ
المبتدأ وهى كان وان وظن واخواتها وما ولا والا والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجب
عن قولهم بحسبك زيد وما فى الدار من احد بزيادة الباء ومن لكونهما معدومان وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان
عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظ ان لعدم تغيرها معنى الجملة
صارت كالحروف الزائدة التى لا فائدة فيها الا التوكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف فى الدار برفع الصفة على
محل الاسم الذى هو المبتدأ ان اختير مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة فى خبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع
ووجه الاشكال هو ان لا ليست كان ولا هى فى مجرى الزائدة فاسمها اذن ليس مجردا عن العوامل اللفظية وهو مبتدأ والا لم يحمل
على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اختير مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل نعت لا
يحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد

خرج

واصل مبتدأ مضاف الى المبتدأ والتقديم خبره ومن ثم جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار مثل قولك عارض علام وبدلك لتحق سعة التفاوت

خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب
صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل
ظريف فى الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدى خير
من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك بالمعيدى
وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لدخل فيه الاسماء التى لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثانى بقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة
قوله او الصفة الواقعة الخ هذا هو حد المبتدأ الثانى والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا فى حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره
محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفنا له
تقدير خبر لم يتأت اذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلونى البراغيث ونعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فان خبره يريد بالظاهر ما كان بارزا
مستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد حرف
النفى والف الاستفهام وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان وما قائم الزيدون وهل حسن الزيدان
والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفى نحو قائم الزيدان كما
يجيزون فى نحو فى الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجيز غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ماسوف على زمن
ينقضى بالهم والحزن ومثل ذلك قل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابى على كما يجئ فى باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا
اصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك وبخطئ يوم لا اصيد فيه اى يقل ويندر وهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لانها من معنى
الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفى فيلزم التصدر ورب عند ابى على مبتدأ لا خبر له كانك قلت ما فيه
من معنى التقليل الذى هو قريب من النفى كما يجئ فى باب حروف الجر يجوز عند الاخفش والفراء قائما الزيدان وسوغ الكوفيون
هذا الاستعمال فى ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع
دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك
فى شئ بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا معهما واما العامل فى المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد
الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء فى المبتدأ الثانى تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ واعترض بان
التجريد امر عدمى فلا يؤثر واجيب بان العوامل فى كلام العرب علامات فى الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعنى عدم الشئ
المعين يصح ان يكون علامة لشئ لخصوصيته فالعوامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه فى المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى
شئ آخر فى المبتدأ الثانى وفسر الجزولى الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى
يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمى فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشرى والجزولى هذا الابتداء هو العامل فى الخبر ايضا
لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل فى الخبر هو المبتدأ وحكى هذا عن ابى على وابى الفتح وقال الكسائى و
الفراء هما يترافعان وقد قويناه فى حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف فى ارتفاع الفاعل
وقال بعض الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير فى الخبر الجامد ايضا كما قوله فان طابقت مفردا جاز
الامران كونها مبتدأ ما بعدها فاعلا او كونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفى اما ان يكون
مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التى
ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها والتى ليست بمفردة فلا بد من مطابقتها ما بعدها نحو اقائمان الزيدان واقائمون
الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل فى المبتدأ
الثانى تجريده عن العوامل لاسناده الى شئ آخر وعلى ما اخترناه فى حد العامل يرتفع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد
منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدأ الاول والثانى والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج
منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج المبتدأ الثانى قوله واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز
فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار لما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد فى اللفظ
ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر

١٩

وقد تستعمل ويكون من الافعال الناقصة والمبتداء اسمه ونكرة خبره واذا منصوب المحل على الظرف بيكون وتخصصت ماض معروف المستتر فيه فاعله راجع الى النكرة ووجه متعلق به وما صفة الوجه ومنه الجملة مجرورة محلا باضافة اذا اليها ومثل مبتدا ذكره وعبد مبتدا ومومن صفة له وخير خبره والجملة في موضع الجر لكونها مضافا اليها وارجل مبتدا وفي الدار خبره وام امراة عطف على رجل وما في نفي واحد مبتدا وخير خبره متعلق به وشر مبتداء واهر ماض معروف والمستكن فيه فاعله راجع الى الشر وذا مفعول به مضاف وناب مضاف اليه والجملة خبره وفي الدار خبر مقدم ورجل مبتدا وسلام مبتداء وعليك خبره ومنه الجملة الخمس عطف على جملة سابقة وهي لعبد مومن خير

هذا الامر اللفظي اعني العمل والغى الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ لا المطرد عليه واما وجوب الحكم في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاراد وان في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين الفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم اخر قوله ومن ثم اي من جهة كون اصل المبتدا التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قبل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل المفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح تنكير المبتداء قوله وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مومن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتداء وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مخصصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان قام رجل في الدار ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجب ان لا يلتبس بصفته ثم تقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء في الثاني المبتداء الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشر ما الجاك الى مخة عرقوب لنا الثالث الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة وارجل في الدار وامراة الخامس ما بعد اذا والحال نحو الا ارك الا وشخص بضربك والناس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب عنه نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يجيء ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقوله امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في معنى فاعل والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص الا بتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص في الاصل بالحكم من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المختص في الصورتين حاصل فظهر ما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا ينفع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امراة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامراة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعلمه بشيء اخر ههنا يتخصص به المبتداء قوله وفيما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقولك احد وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل تخصيصه بشيء وكيف في العدد الخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت

بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه واما اذا ابتت ان حكمي على الواحد حكم على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه كل فرد فرد وكذا كلمات الشرط نحو من ومتى انما تحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانها اذا تخصصها ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاه فانت ثقتي ورجائي وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفنا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت فهذا مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلم عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل ويلك وويلك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرته ويلك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا والتقديم الاهم والتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا اخرج ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتداء القصيدة وقال لعليك مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول اذلت مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى سلمت لان سلمت مشتق من سلم عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله يعني سلمت قلت سلام كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وقلت سبحان الله يعني سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قول اللفظ سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك الله سالما والاصل سلمك سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصد دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا للغبار معنى الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما توهموا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا في قولك ان زيدا عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى لا مرحبا بكم واتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى اولا فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ومن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتداء فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين منه اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر العامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويجاز فيه قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود وقال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال النبراني ليس هذا بحجة اذ كل موجب بمنزلة الى الجحد كل

وما موصولة اى الخبر الذى او موصوفة اى خبر وقع ماض معرب والمستتر فيه فاعله عايد الى ما وخبرية مال ان فاعل وقع والجملة صلة ما وصفة لها وهو مع صلتها او وصفها مبتدأ متضمنة معنى الشرط فالاكثر مبتدأ ثان فقول اكثر النحويين بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه ثم حذف المضاف اليه منه وعوض عنه الالف واللام فصار الاكثر والاكثر نكرة اسمها عايد الى ما ومقدر خبرها او بالجملة متعلق به وهى مع اسمها وخبرها خبر مبتدأ ثان بتقدير المفرد اى تقديره وجملة المبتدأ الثانى مع خبره خبر المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط فلذا دخل الفاء فى اولها

تقول فى زيد ضربت ما زيد الا ضرب وبشر يتى له لا تأثير للجملة فى جواز حذف الضمير معه والسماع فى غير ذلك ما فى المجرور فنحو قوله تعم صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه واما فى المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب لنسيت وثوب لجر او بصفة محالة نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف فى الصلة فى بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجى فى باب الموصولات وجواز حذف الضمير فى الصلة احسن منه فى الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقديره مفرد نحو قوله تعم اهذا الذى بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها فى الصفة احسن منه فى الخبر المبتدأ نحو جاءنى رجل ضربت لا تمامع الموصوف فى الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كلمة واحدة اولى وانما كان الحذف فى الصفة انقص منه فى الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف فى الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز فى الشعر بالضعف وهو غير ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان فى موضع التفخيم جاز قياسا كقوله تعم الحاقة ما الحاقة اى ما هى وان لم يكن فعند سيبويه يجوز فى الشعر بشرط ان يكون بلفظة الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر يجر منسئ وادار نعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا ارى الموت يسبق الموت شئ وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول فى الشعر كان او فى غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة او شكت جبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا فى خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قائم ابو طاهر اذا كان زيد مكنى بابى طاهر قال الله تعم ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اى لا نضيع اجرهم ومنع بعضهم فى غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اى ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه فى جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف فى خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو زيد قائم او كانه هو فى نحو زيد واجبه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال فى نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة تتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظا اذ مخالفة الشئ الشئ لا توجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كان اتفاقا فى نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كان اتفاقا فى نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر ينبغى ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى الاتى منه فعل نحو كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وضرب وسد الظرف مسده كما يجئ فى لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كاين فى الدار وقال ابن جنى يجوز ولا شاهد له واما قوله تعم فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كاينا وكذا حال الظرف فى ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل فى نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وابقى للقياس على نحو الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فله درهم فالمتعلق فى الموضعين فعل لا غير كما ياتى وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل فى خبر المبتدأ ان يكون مفردا والمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لان القول المقتضى نسبة امر الى امر ينبغى ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير فى زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصورة المذكورة ضرب غلامه الذى تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجئ والجواب ان الظرف فى مثله ليس بمستقر اى متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما اليوم فزيد قائم فهو كالمفعول به فى نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجئ فى حرف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفى فى صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك اتفاقا فعند ابى على هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل فى تركيب ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف فى ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافى الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو على ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف

لانه

لانه يؤكد كقوله فان فؤادى عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينصب عنه الحال كقوله تعم ففى الجنة خالدين فيها قال ابو على وادعى بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او مبتدأ او ذى حال او حرف استفهام او حرف نفى فانه يجوز ان يرفع الظاهر بنفوذه بالاعتماد كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا اذا وقع بعد ان المصدرية كقوله تعم ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر واما قوله احقا بنى ابنا سلمى بن جندل تهددكم اياى وسط المجالس فلا اعتماد الظرف قبل تمامه فى انه بلا اعتماد لشبهها بالمصدر فى انها لا توصف مثله ويجوز ان يكون فى جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدأ اما فى غير المواضع المذكورة نحو فى الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر عند الكوفيين والاخفش فى احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا فى نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد فى نحو فى الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشئ لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما فى ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف فى عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو فى داره زيد مصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا اذ لا يلزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان فى الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو فى داره قيام زيد وفى دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه فى نحو فى داره زيد فاما ما اضيف الى المبتدأ فليس له التقدم الاصلى والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلى الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد رتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك فى الاصل وقد ورد فى كلامهم فى كفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفايدة الا فى ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى فى حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال والثانى ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اى شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اى حوايته والثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك الكوكب الليلة قال الله تعم ليس لو قعتها كاذبة على تاويل ليس فى وقت وقوعها نفس كاذبة فيكون اسم الزمان مسئولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو فى اى ليلة الكوكب ومتى لم يكن وجد ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو فى غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم تنظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذ كان السير فى اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفى نحو الصوم فى يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك لان فى عندهم يوجب التبعيض فالخبر بدون فى يوم الجمعة يوجبون النصب خلافا للبصريين والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة فى للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما فى الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا فى المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل فى اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفى اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او فى يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعم الحج اشهر معلومات فللتاكيد امر الحج ودعاء الناس للاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام فى امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب ودارك منى يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجئ عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاجبر تبل اما مها خلف الحمى وسائر الكوفيين غير مكان واذا كان المكان فى موضع الخبر عن عين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو دارى خلفك ومنزلى امامك جوزوا رفعه فى السعة والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قالوا ولا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو منى مجلسك ومتكا زيد ومربط الفرس قال ولو ظهرت المكان فى هذه الاشياء جاز نحو هو منى مكان مجلسك ومكانك متكا زيد وفى ان المكان يستعمل قياسا فى تعيين القرب او البعد مما استعملته العرب قولهم هو منى مزجر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى كذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو منى مناط الثريا اى بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد رابى الضرباء فوق النجم لا يتتلع اى عال مشرف كالاسين على ابناء سرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كيلا يتحولوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها فى معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال الاتى

وان كان فعل الشرط والمبتدا اسمه ويشتمل جزء وعلى متعلق به وما لم يصلح الكلام بالجملة بمنزلة من جزء ومبتدا ونعت صلة او صفة لها ان لم يكن فيه ضمير لم يرجع الى ما هي مع
صفتها مجرورة بعلى بالجملة الشرطية فيوضع الخبر لاضافة اذا اليها ومثل يمر بكره ومن مبتداء وابوك خبره وهو نحو قولك ابوك امر عمرو لا بر فيه عليه ان المبتدا نكرة
والجملة مضاف اليها او كانا من الافعال الناقصة والضمير البارز المتصل به وهو كالف اسم عايد الى المبتدا والخبر معرفتين جزءه او متساوين مقتضى عليه اسماك
مساوين بدون التاء الى قبل من سقوط دعاية الثانية فيما لابد ذكرها كالمعرفة والنكرة ومتساويين في المنفصل كذا قال بعض شارح هذا الكتاب ومثل من ذكره وافضل منك

الظرف حاو للمظروف فهو من المظروف يحقق له الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا والخبر به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سير ليلة وفي متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليه يدك لم انله وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل تبلغه صيحته والتقدير بعد مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا او بريدا او يوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كالماء في امتلأ الاناء ماء ملي ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا انملة اي دنوا انا ما كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله دخولها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو اذا دخلت من وجب الرفع على الخبرية الظروف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز انت مني فرسخين بالنصب ايضا على ان في خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذو سير فرسخين او منصوب على الظرفية اي فرسخين اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله عم سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد فهو بمعنى اسم الفاعل بمعنى جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متأخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهي الاولى اذ خروج الشيء عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما في الاصل مصدرين بمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما اليوم بالان كما تقول انا اليوم الاحد اي الان الاحد والان فيصح ان يكون ظرفه هذا ولنذكر نوعا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قايم او يغاير معنى نحو ايتم والثاني يقع خبرا عنه اما لمساواته في معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا والخبر معنى والاخر عينا او لزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى كأنه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من امن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا نحو لكن ذا البر من امن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من امن وانها ذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار هي مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يكون للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء اخر كما تقول مثلا شعري مليح وتقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ وكله ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلابد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا يتحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو يتحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قايم وان جرى على غير من هو له لم يستكن بل انفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه

قوله

واذا تضمن ما من معرف والخبر عامل المفرد صفته وما موصولة وله خبره وصدر الكلام مبتدا والجملة صلة المفعول تضمن والضمير في له يرجع اليها ومثل اين زيد فعلم وجهه
مما تقدم او كان ما صدر المستكن فيه اسمه عايد الى الخبر ومصححا خبره وله متعلق به ضميره يرجع الى المبتدا ومثل في الدار رجل ظاهر وجهه مما مر والجماعتي وكان مصححا
له عطف على الجملة الشرطية والمتعلق جار ومجرور وقع خبرا لكان المقدر دل عليه قوله او كان ضمير اسمه في المبتدا متعلق بكان المقدر وجاز ان يكون خبر مبتداء او متعلقه
جزاء فقد ما علم في المبتدا متعلق بما تعلق بمتعلقه به المعنى على الاول وكان متعلق الخبر ضميرا في المبتدا وعلى الثاني او شيئا متعلقه خبر ضمير في المبتدا وعلى

قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاءك وايهم قام ومن قام فقد وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدير لان السامع يبني الكلام بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعد ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكان حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدم ما له على ماله الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تقديم المبتدا عن الخبر معرفتين ومتساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفايدة فما يكون فيه التشبيه الذي يدل عليه الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب ايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم وانما زيد قايم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو لزيد قايم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان نحو عندي انك قايم وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من ياتيني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والشتم جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قايم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة كلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو داخل بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر له ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد بالوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام راكب زيد او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد ومضافا اليها نحو غلام من زيد قوله او كان مصححا اي كان الخبر في تقديمه مصححا لمجيء المبتدا نكرة على ما ذكره قبل في جواز تنكير المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يوجه ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قيل وقوع الظرف خبرا عن المنكر لقلة ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قايم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قايم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب امتناع لفظا ومحلا وهذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر فيهما

ذنباء

الجملة ايضا عطف على الجملة الشرطية ومثل من ذكره وعلى التمرة متعلق بخبر محذوف وجاز ومثلها مبتدا مضاف الى ضمير عايد الى التمرة وزبدا تمييز من مثلها او خبرا عطف على مصححا وعن ان متعلق بخبر ومثل عندي انك قايم فابو يوسف مثال في الدار رجل اي بتقديم الخبر جزاء لقوله واذا تضمن الذي له صدر الكلام

وقد يتعدد مضارع معروف والخبر فاعله ومثاله من كره وزيد تبد وعالم خيره وما قل خبر بعد خبر وقد يتضمن مضارع معروف والمبتدأ فاعله ومعنى مفعول به مضاف والشرط مضاف اليه وقبح مستقبل معروف ودخول فاعله مضاف الى الفاء والخبر يتعلق بالدخول هذه الجملة عطف على قوله وقد يتضمن وهو معطوف على قوله وقد يتضمن وهو معطوف على قوله ويتعدد الخبر وذلك مبتدأ اشارة الى المبتدأ واسم خبره والموصول صفته وبفعل متعلق بالموصول وظرف عطف عليه

ماذكرنا قبل قوله وانتعلقه ضمير في المبتدأ اى لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعنى بالمتعلق الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار مالكها نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر متبر التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير لا ترى الى قوله تعم واذا ابتلى ابرهيم ربه واتفق الكل البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها بيد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم ان ان مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع النحو الخفيفة اللبس لكون الموضع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف يتعلق بخبر ان واذا تقدم الخبر علم انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة يجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلاصدقه فانه يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وايضا يجب تاخير المبتدأ الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم كما اذا قصدت بيان انك من تميم لا غير قلت تميمي انا نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم له الخبر قوله وقد يتعدد له الخبر في مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائم لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعم وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر ويتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هذا في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الا الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ مع انه بل مطابقتها له افرادا وتثنية وجمعا كقولك وهما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج عنه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام تنصب الغلام وجوه فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما يقال النارنج حامض ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن لوجه حسن جيد نصا او جوا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين فتقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث

او النكرة معطوفة على الاسم الموصول والموصوفة صفته وبهما متعلق بالموصوفة والضمير في بهما يرجع الى الفعل والظرف ومثل الذي مبتدأ موصول وياتيني مستقبل معروف والساكن فيه فاعله عائد الى الذي ومعنى مفعوله وفي الدار عطف عليه الجملة صلته ومعها مبتدأ وفله خبر مبتدأ ثان مقدم عليه لانه صحيحة ودرهم مبتدأ ثان وهذه الجملة خبر المبتدأ الاول وفيه معنى الشرط ولذا دخل الفاء في ركلها وكل مبتدأ مضاف ورجل مضاف اليه وياتيني نعت له وفي الدار عطف عليه فله درهم مبتدأ مر ذكره والضمير في قوله يرجع الى المبتدأ وليت مبتدأ ولعل عطف عليه ومانعان خبره وبالاتفاق متعلق به ويلحق ماض معروف وبعضهم فاعله مضاف الى الضمير يرجع الى النحويين

الكثيرة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تعم واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال اكفرتم ويجيء علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل والمفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعم ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعم وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعم قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فلا لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكن الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعم ان الذين فتنوا الاية لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل كان مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعم وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله قل ان الموت الذي تفرون منه الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعم وما بكم من نعمة فمن الله تعم كون النعمة منه تعم لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعم والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل ياتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى كل نحو رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمشابهته لكلمات الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عاقل فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد واستشهد بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يأول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ان كون ذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ الكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على ماله صدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتاخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعم ان الذين فتنوا الاية والحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه اجريها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة لثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في اللفظ عن التصدر في جملتها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بهما اي الحق ان في المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا المذهب سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان نقل العبكي وابو

ابقاء

وقد يحذف المبتدأ القيام قرينة جوازا مثل الفعل القيام قرينة جوازا بعينه في النحو لكم من حرف جر واسم مبنى المثل مضاف وقوله مجرور بحرف جر او بالاضافة مضاف الى المستهل
والهلال خبره مبتدأ محذوف اى هذا الهلال ... عبارة منقسم والله مقسم به والجملة في محل النصب لانها مقول القول والخبر جوازا عطف على المبتدأ جوازا
ومثل مر ذكره وخرجت ماض معروف مسند الى ... فاذا للمفاجات وهي كاينة بمعنى الوقت كالسبع ناصبا اليها والجملة مضاف اليها مخصوص ... بعض ...
يكون ناصبا لفعل مخصوصا وهو فعل المفاجات والجملة ابتدائية والسبع مبتداء خبره محذوف وهو ماض مبتدأ خبرا ومجرور ومنه الجملة اضيفت اليها

البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل ما دامتا باتفاق لا وجه لتخصيصهما
بل كل ناسخ للابتداء هكذا اسوى ما استثنى وما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل المزوم لشان فرق ذلك
لان ما بعد هذا الفاء الخبر بنيه لا يكون الاخبر اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتمل ان ذلك ليس بشي تصحح
قولك ان جاء زيد فاضربه قال تعم ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس
فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المسند بهام قرينة جوازا كقول اسمر الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا
فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا المستهل المبصر للهلال قد
ذكرنا انه لا يحذف شي لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة عليه تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا انقطع النعت بالرفع كما يجي
في نحو باب الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وناوجبه حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجي ولو
ظاهر المبتدأ لم يتبين ذلك ... بالياء ... من قال نعم الرجل زيد ... وفيه نظر على ما يجي في بابه قوله
جوازا او وجوبا اي المصدر اي حذفا او جائزا او واجبا ... قوله اذا السبع ... واختلف فيها ... ظرف مكان
قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ ... فاذا عنده متعلق بكائن
... من متعلقات الظروف العامة ... قوله ان يكون اذ ... الجملة الاسمية ... الخبر ... لا يضاف عن ظروف
المكان الى الجمل ... الظرف ... في جميع مواضع اذ المفاجاة اذ لا معنى لقولك بالمكان
السبع بالباب في تاويل ... خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذ المفاجاة ... ان يكون ...
اذا خرجت فاذا السبع خبر ... اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون
خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف ... اي ففي ذلك الوقت السبع
بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ... ان يكون ظرف الزمان ... الجملة الاسمية ... محذوف ... المص ...
ففاجات وقت وجود السبع بالباب ... اذا ... فيه ... بمفاجات ... الكلف ...
اذا الظرفية غير منصوبة ... ابن بري ... المفاجاة ... في نحو فاذا السبع ...
واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة ... لزيادي انها جواب شرط مقدر ... انها فاء السببية ...
لما قبلها كالانتقام ... الخروج ... المازني ... زايدة ... اذ لا يجوز ...
للعطف ... على المعنى ... التزم في موضع غيره يقال ... اي ...
اي خبر التزم ... في موضع ... يكون فيه القرينة الدالة على تعيين ...
شامل ذلك الخبر ... بعد لولا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي
الرافعة للاسم الذي بعدها ... الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر كما في قوله لو ذات
سوار لطمتني ... ان ... بامتناع الاول لاستماع الثاني كما يجي في حروف الشرط
تدخل على لا ركانت ... الانتفاء ومعناها مع لا ... ما كان
... لا اي انتفاء ... الانتفاء ثبوت ...
ثم كانت ... ثبوت الاول ... الثاني ... بيان قوله فلولا ان ما ... لا ذهب
معيشة ... لكن منع البصريون ... هذا التقدير ... الداخلة على لا ان الفعل بعد
اذا اضمر ... من الاتيان ... باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر ... لا يدخل على الماضي في غير
الدعاء وجواب القسم ... في الاغلب كما يجي في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعدها مبتدأ
ولا يجوز ان يكون جواب لو ... الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر
فخبره محذوف وجوبا لحصول شرط وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهو لفظ لولا ذهي موضوعة لتدل
على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود ... ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني
اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا ... قال ... ابتداءها ...
الاسم ... الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدأ
يكون ... المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجي في بابه نحو
اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق ملتوتا ويكون المسدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو

ضربي زيدا او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة
ويقع هذه الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال وبني سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف
المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها الواو نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال اقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر ويجوز الكسائي
تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر
المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه وهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء في خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن
درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما
وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر
بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا ضربه قائما الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب
البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل
على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا
المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على
القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة مخصصة ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من
استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيهما فان الماهيتان حالة وكذا لو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة
ان النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص
نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصريين
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون
المعنى ضربي زيدا المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول
الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا بطل مذهب ابن درستويه
ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم
ما يسد مسد الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده
لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب
الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات
مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف
المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا ثبت
قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره مالك وزيدا ما لك وملابستك زيدا
هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده
بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما وليس اذا الاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون
ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا
مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ جائني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم
مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لانه
مثل هذا المنصوب اي الذي يجي بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرة الاكذ فلو
كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما
ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي ارى ... هذا وقع غيرهم فيما لزمهم الزامهم اتحاد العامل

في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة لجائهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين فنقول تقديره ضربي زيداً
حاصل قائماً اي الحاصل في صاحبه ضربي هو الياء او زيد فنقول لحذفنا الكائن او الحاصل العامل في الحال لكونه عاماً
لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لغيبة الحال او الظرف مما العامل
كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادّ مسدّ الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب
ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون خطيباً مجازاً فجاز جعله
قائماً ايضاً ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيداً قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا يسلك الحال
يونس بالمجاز ويجوز انه يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما الكائن بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيداً وذلك لكثرة وقوع
ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير فيه اي اوقات كون الامير فيكون
قد جعلت الوقت خطيباً قائماً كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة مع
يوم الجمعة ايضاً لكثرة وقوع ما المصدرية زماناً وكثرة وقوع الزمان مسنداً اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد
من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجاز الزجاج وهو الاولى
لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدراً وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة
العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون
وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح بمعنى لم يحتج الى تقدير الخبر وكذا مع الواو
التي بمعناها فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول
معه فاذا كان وضيعته عطفاً على المبتدأ لم يكن خبراً فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب
السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل
على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل حرفاً فانتقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبراً
عن المبتدأ لا ينتحي الرفع لفظاً حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوباً لفظاً على الظرفية مرفوعاً محلاً لقيامه مقام الخبر نحو
زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضاً اشكال اذ
ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوباً وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف
لفظ يسد مسد الخبر لو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف وقع بعده لم يتجه الاعتراض على تقدير الكوفيين في
قولك ضربي زيداً قائماً بضربي زيد قائماً حاصل بانه ليس هنا لفظ ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضاً تأخر الحال عن
محله يسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به
كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساد مسده
ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف لجري مجرى المعطوف عليه وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر
في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن واحد فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون
ان ولي معطوفاً على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبراً عنهما سواء دل على التفاعل او لا
فالاول نحو زيد والريح يتباريان فيباريها خبر عنه الكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه
قول امير المؤمنين عليه السلام فهم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على
ان يكون الفعل خبراً اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل
حالاً لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن
المعطوف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان اي الناقة ومن يركب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد قويان
اي زيد ومن يقابل زيداً قويان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك
وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف وفاء لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد
مسد الخبر المحذوف وفتح العمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضاً لعمرك لتفعلن وقد تركه المصنف قسماً آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر
ظرفاً متعلقاً بالمتعلق العام نحو زيد قدامك وفي الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه
لان ايراد الدالة على تعيين الخبر وسد شيء آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون
هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل لكونه خبراً دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم انه الاغلب في الاستعمال الظرف

ويتبين

وخبر مبتدأ مضاف الى مضاف اليه واخرها عطف عليها مضافة الى كناية ترجع الى ان وخبر محذوف تقديره ومنها اي من المرفوعات خبر اسم ان واخواتها فتصريف ومبتدأ
عائد الى الخبر المسند مجرور وبعد ظرف للمسند مضاف ودخول مضاف مضاف بضاف الى العمدة والحروف نعت لها ومثل ان زيداً قائم معرف بوجه تمام والجملة في محل الخبر لا مضاف لمثل
اليها وامره مبتدأ مضاف الى ضمير يرجع الى الخبر ولام حرف جر للتشبيه واسم بمعنى المثل مضاف وامر مجرور بحرف الجر وبالاضافة مضاف اليه ومضاف ايضاً الى المبتدأ والجار مع المجرور وخبره والا
حرف استثناء وفي حرف جر وتقديمه مجرور ومضاف الى ضمير يرجع الى الخبر وموضع مجروره رفع مستثنى والمستثنى منه محذوف تقديره وامره كامر خبر المبتدأ في جميع الاحوال

وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوماً والخبر مجهولاً والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو
الله الهنا ومحمد نبينا وتمر خير من جرادة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك ورأيت رجلاً خير منه ابوه كما ذكرنا
فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان المفاد في نحو اخوك زيد الاطلاق
لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذي جهله المخاطب لا الذات فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى
المبتدأ وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه جيء بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا لان الاصل كون المسند اليه معلوماً
وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم
عنهما فجريناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وايضاً كان الاصل في الاسناد الفعل
دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً اليه والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير فصار الاسناد لازماً له دون الاسم
واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولاً انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك
زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه
بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا
الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبراً عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه
الى المبتدأ الاول وان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر
العوائد لاول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها فكانك قلت
بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبراً عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو
بكر مع خالد في داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر
وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد بامره عمرو يجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند
زيد امره عمرو يجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه
الحروف نحو ان زيداً قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفاً اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء
الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فانه مشبه بهما من وجه كما ادعى ان المبتدأ
يشبه لكون عامله اي ان واخواته مشابهاً للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيهاً بفرعيته العمل على فرعية العامل و
لا التبرية لشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشابه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة
اسم ان واسم لا التبرية وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا تقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها
فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت او لا فلا يحتاج
الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرية وخبر كان واخواتها وخبر ما
الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعاً ونصباً مثله ولم يقدم الرفع على
النصب كما قدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معموليها اكثر ترتيب معمولي ليس اعني
تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقاً للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على التأويل معناها يشبه معناه من وجه وكذا
لفظها لفظه والمشابهة فوقية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال فهي اذا تصرف في معمولها بتقديم النصب على الرفع وعند
الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرية مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب
البصريين اولى لان اقتضائها الجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهتها القوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول
هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسناً في قولك
ان رجلاً حسناً غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرية نحو لا رجل حسناً غلامه في
الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسمها
وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدأ بقوله المجرد الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير
للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند
اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشأنه كامر خبر المبتدأ اي في اقسامه من كونه مفرداً وجملة وفي احكامه
من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله
الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وانما جاز ذلك

لان

خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ... خبر ان هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدا قائم في النحو مع تفاوت ... مستقل
والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى ... منصوب على انه مصدر على الظرف ومصدر ... وتقديره بعد خبر ... وهو مبتدأ ...
اليه ولا يثبتونه جملة فعلية خبره واسم مبتدأ مضاف ... اليه ولا عطف عليها والمشبهين صفتها ... متعلق به وهو مبتدأ عايد الى ... ولا والمسند خبره واليه معمول
ما لم يسم فاعله وبعد ظرف مضاف ... مضاف اليه ... مع خبر ... وهو قوله هو المسند اليه جملة ...

لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها فلم يتصرف في معمولها ... فابقيا على الاصل كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من الحدثان لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهتها لا التبرئة لان ان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبرها بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سببا لبنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في اللفظ صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في نحو لا رجل ظريف ظاهر في الصفة وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا اخر كلامه والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان وكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا والاولى ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تغير معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ بدءا كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي كان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان الى الابتداء معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فجاز انصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابهة للنصب لعروضه بلا وجاز الرفع بالمساواة ... تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فايدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولها نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي تدخلها لا فان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزآها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر ما وليس فقط فنحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تلغى مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والله ...

منصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية فمنه المفعول المطلق مثل قوله المرفوعات فيه نعته وهو مبتدأ عايد الى المنصوب واسم جزء معطوفا ما هو ... فعل وصلة ما والضمير المتصل به مفعوله عايد ما وفاعل فاعله مضاف الى فعل ومذكور بالرفع صفة الفعل وبمعناه في محل النصب على انه حال من ضمير مستتر في مذكور راجع الى كون الفعل المذكور بمعنى ذلك الاسم

فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كان مع لا او ليس وغيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان لا يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهو نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا عليه هو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والاولى جعلوا غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول معه قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا وفي المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه كما انهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء اخر هو المفعول المطلق كما يجيء فنجعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه والحق ان نقول النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمحمولة شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا او المفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره ولانه لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فيتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغير من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفر الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا لجعله كالظرف في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل مثلا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب ايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديمه على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مطلقا مفعولا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فهذا مقول وهذا معمول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا او يوم الجمعة او امامك لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعل هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث فعله ويخرج عنه في الحد نحو ضربني ما ضربت زيدا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان تقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه ... به وكذا نحو مات موتا ونحن جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور فعل وكذا قوله

ويكون ناقصة والمستكن فيه اسمه عايد الى المفعول المطلق وللتاكيد خبره والعدد عطف عليه او النوع كذلك والجملة عطف على قوله ما فعله فاعل بفعل والواو في العدد والنوع
بمعنى او ومثل مرّ ذكره وجلست فعل وفاعل وجلوسا مفعول مطلق والجملة في محل الجر بالاضافة وجلسة عطف عليه وجلسة بكسر الجيم كذلك فالاول مبتدأ ولا يثنى مضارع
مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الاول ولا يجمع مثل ما مر في الجملة الاولى خبره بخلاف جار ومجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو بخلاف
اخويه او في محل النصب على انه حال والمعنى فالاول لا يثنى ولا يجمع حال كون الاول ملتبسا بخلاف كذا نحو اخويه مضاف الى اخويه وعلامة الجر فيه الياء ومضاف الى ضمير راجع الى الاول

بمعناه والضمير في قوله بمعناه عايد الى الاسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل
الفعل المذكور ولكن ليس كرهت بمعنى قيامي وبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول
بها قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتوكيد
المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه
تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فاذا ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد
للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين يضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما
ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن
او القبح او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة و
ربما يترك نحو جلست جلسة واما ان موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا
صالحا ومنه ضربت ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته
انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد شذ خبر
مقدم لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا
اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض وكل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا
واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون
بالله الظنونا او معرفا باللام كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد
القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى
في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل
تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء صفة الشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين
اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معنا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة و
ضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا او ما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال
الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين
واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الالة مقامه دالا على العدد بافرادها وكذا في ضربته
ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعا لانه مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربته سوطين او اسواطا و
تثنية المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت
الالة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين
وضربا فاحدا اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل
الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان
الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا
قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك
اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض
نباتا واما ان لا يلاقيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه و
تبتل تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل
الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة فقد سرقه للقرآن تدريسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب اي
يدرس الدرس اي غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو
اعجبني ضرب فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما اسمان بمصدرين للمعنى من الافعال قوله وقد
يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا
وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه
يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا اقول الذي ارى ان هذه المصادر

فامثالها

وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست
مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي
نهج البلاغة في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء و
لشكره اداء فاما ما يبين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او يبين مفعوله بالاضافة
نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او يبين فاعله بحرف الجر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك
اي بعدا وكذا للبعد لك او يبين مفعوله بحرف الجر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن او الشفة
او اليد واشكر لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك
ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر
مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل
مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل فيتصلا به واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع
اما لانه لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك و
معاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام
مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقي المصدر مبهما لا يدري
ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة
او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضرب ضرب الرقاب واسبح سبحان الله
واحمد حمدا لك وعقر الله عقرا لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف
الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى
مكانه ومركزه متصلا بالفعل معمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك واما قولهم جردت جرده وحمدت
حمده وقصدت قصده ونحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسم في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
بمعنى المفعول كقولهم دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون
المعنى جردته جرده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فلا يكون مضافا الى المفعول به بل المفعول به قبله كالفاعل
في قوله تعالى ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع
على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه لبيان الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما
كان ولي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيين المبينة للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة وهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد بين ايضا
بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بغير شريطة التفسير نحو مرحبا بك واهلا بفلان اي هذا له [illegible] هذا ان فسر
مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحبا وان فسر بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب
والجملة المفسرة المحذوفة والمبتدأ لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان بعض المصادر مع الحال المذكورة من استحسان
حذف فعله للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها فعل بل يصير المصدر عوضا منه
قائما مقامه كالمصادر التي صارت اسماء افعال كما يجيء في بابها نحو هيهات [illegible] شتان فبني لقيامها مقام المبني ولا يكون
لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي هي قامت مقامه [illegible] على الفتح اكثر اذ ان زادت على حرفين لتبقى
مبنية على الاعراب الذي استحقته حال المصدرية فرجع اذن [illegible] الفاعل والمفعول بعدها [illegible] الذي كانا
يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل [illegible] هيهات زيد ويجوز ان [illegible] في المصدر مع كونها
اسماء افعال [illegible] الفاعل او المفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعد
ما توعدون [illegible] واما في المعنى فهيهات اسم فعل [illegible] واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها
ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا [illegible] بدليل القراءة الشاذة حاشا
لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة
بالضوابط المذكورة مصادر لم يوضع افعال لها اصلا نحو دفرا اي نتنا وبهرا اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل
فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعني ان جميعها مصادر ولا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا
لم يستعمل ناصبهما وبينا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا [illegible] والتقدير

وقياما عطف على سماعا اى قياسا اوفى موضع مجرور بها وعدم ظهور الجر بها لاستلها من التنوين والجرالذى يقوم مقام العلمين منه لق بعامل قياسا ومن للتبعيض وما
مجرور بها عايد الى مواضع وما موصولة او وقع ماض معروف والمستكن فيه فاعله عايد الى المفعول المطلق مثبتا حال عن فاعل وقع وبعد ظرف له مضاف الى نفى ومعنى عطف
على نفى مضاف الى نحو داخل نعت لنفى على اسم متعلق به ويكون ناصبه والمستكن فيه راجع عايد الى المفعول المطلق وخبر خبره وعنه متعلق بخبر وضمير راجع الى اسم وهذه
الجملة نعت ثانيا لاسم والجملة السابقة مع متعلقاتها صلة لما والعايد محذوف والموصول مع صلته مبتدأ ومنها خبره مقدم عليه والمعنى بعض المواضع التى يجب فيها حذف

ويتعسف بهما ومنها اسماء اعيان هى آلة قائمة مقام المصدر نحو ترب بالله وجندلا اى رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته
سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر مثل هنيئا لك اى هنأ وعائذا بك اى عياذا
وهى مثل قم قائما اى قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا فى القسمين المذكورين وقد قيل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة
كما قيل فى قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصدر كواهاً لك اى توجعا ووا ها لك اى طيبا واف لك اى كراهة فيقدر
لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم تبين بالجار والمجرور نحو ايها اى كفا وبها اى زيادة وذلك
لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل فى باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة
بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق
لانه فى الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصدر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون حرفين ثانيهما
حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحو اها وبها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلى نحو اف لكما واوه على اخوانى واه من ذنوبى والظاهر
ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جى بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو
ويلك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا فى قوله فخير نحن عند الناس منهم اذا الداعى المثوب قال يالا
فصار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لام اخرى نحو ويل لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل
لك كما فى سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها
بقاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصدر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره
فى اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز فى كل صوت يدل على صبر وتر اسم فعل ان
يبقى بقاؤه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد
وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء افعال وهو النظر الى
اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح
القاف قال المازنى سمعت كسرها من لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك
قال عمرك الله الا ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذى سلم ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان فى قسم السؤال فيكون جوابها
ما فيه الطلب كالامر والنهى قال فقعدك ان لا تسمعينى ملامة ولا تنكئى قرح الفؤاد فييجعا وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا
عمرك الله كيف يلتقيان هى شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يمانى وقد ذكر الجوهرى استعمال قعدك وعمرك فى
القسم الذى لا سؤال فيه قال تقول قعدك لا آتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت
كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا فى القسم قال الجوهرى قد جاء عمرك الله فى غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان
وقال المغنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه فى البيت فى قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله
تعميرا فحذف الزوايد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدتك الله تقعيدا ومعنا عمرتك اعطيتك
عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثانى اعنى الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اى جعلتك
قاعدا على متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفعك الله فى عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابها
على المصدر ويكون النقدير اسأل عمرك الله تعميرك واسأل الله عمرك واسأل الله قعدك اى تقعيدك وتمكينك على حذف
الزوايد واسأل متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسألك بحق تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اى
تثبيتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لا فعلن وهما مصدران محذوفا الزوايد
مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون بمعنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اى قعيدك اى
ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان القعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد
بمعنى المقاعد كالخاف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تأويلها باسأل تعميرك وتقعيدك ليس بمعنى
القسم ظاهرا بل هما مع انهما لا يستعملان الا فى القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان الدعاء للمخاطب يجرى فى قسم السؤال لانه قد يبتدى
السؤال بالدعاء للمسؤل كانه قيل اطول الله عمرك افعل لى كذا قوله وقياسا فى مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى
داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا قوله
ما وقع مثبتا اه هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شىء لو جعلت هذا المصدر خبرا
عنه لم يكن الا بالمجاز لكونه صاحب ذلك المصدر والثانى ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها اما بعد الا وما الذهى
نحو

الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا الموضع الذى فيه المفعول المطلق كونه مثبتا بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم والجملة لا جاز ان يكون بيانا الموضع ولذا ترك العاطف جاز ان يكون ما وقع مثبتا بدلا من مواضع بدل البعض لان ملصار عن مواضع ابلغ للمواضع ومن وبها الباخ او وقع ما من عن المصادر والمستكن فيه عايد الى المفعول المطلق مكررا حال عن الضمير فى وقع وهذه الجملة عطف على قوله وقع مثبتا وغير ذكره وما حرف نفى انت مبتدأ والا حرف استثناء وسيرا مفعول مطلق وناصبه مقدر هو خبره وتقديره ما انت الا تسير سيرا البريد مثل النحو انما حرف جاء للحصر وانت مبتدأ مؤخر الى معمول مضاف وعامله مقدر وتقديره انما انت تسير او زيد مبتدأ وسيرا مفعول مطلق وسيرا تاكيد له وناصبه فعل مقدر والجملة خبره مبتدأ والجملة الثالث عطف على قوله ما انت الا سيرا

ومنها ما وقع تفصيلا مثل ومنها ما وقع مثبتا فى الاعراب جاز ان يكون تفصيلا مفعولا مطلقا اى لاجل تفصيل ولا اثر مضاف الى مضمون وهو مضاف الى جملة ومتعد بعت
لها متعلق بتفصيلا ومثل خبره مبتدأ وشدوا امر مخاطب مسند الى ضمير بارز والوثاق مفعوله فاما حرف تركيب بدليل الحصر ومنا مفعول مطلق وناصبه مقدر وهو منون
وبعد ظرف مبنى على الضم وانا حرف عطف وفداء مفعول مطلق ايضا وعامله مضمر وهو تفدون ومن الجملة المذكورة عطف على الجملة المقدرة ومنها ما وقع للتشبيه
متعلق به وعلاجا حال عن المصدر اى حال كون المصدر دالا على الحدث وبعد ظرف مضاف الى جملة ومشتملة نعت لها وعلى اسم متعلق بها بمعناه نعت الاسم والضمير فى معناه راجع

الا انقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريبها تقريبا وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز
ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود فى مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشىء
بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع فى بعض المواضع للدوام
نحو قولك زيد يؤمن بالله ويحب الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك لمشابهته لاسم الفاعل الذى لا دلالة له فيه
وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد
او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته اياه فصار العامل لازم الحذف وان اراد وا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا
عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا فى المبتدأ فى قولها فانما هى اقبال وادبار فيجى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم
صريح الفعل وعدم المفصول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة
التى قد سناها فاعلها او مفعولها بسببها الاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل يوما تبينا لمعنى الدوام وقال تعجب لتلك قضية
فاقتهم فكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومدح
عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفى انما شرطه لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولم يكن بعد نفى نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى
الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ تصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفى وليس
دخول النفى على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا فى نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد ان يكون
انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون كونه خبرا الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شىء
لا يكون هو المصدر خبرا عنه الا بالمجاز قوله او معنى نفى يريد به ما فى انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر
الذى بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير
كذا يجى مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قالوا انه حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اختلال لان
مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعم وكنا الارض كادكا ولا يعطى لفظه هذه الفايدة الا بتكلف
قوله ومنها ما وقع تفصيلا لا ثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعنى بمضمون الجملة
مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق يعنى باثر ذلك المضمون فايدته ومقصوده وغرضه المطلوب
منه وسماه اثرا لان الغرض من الشىء بعد حصول ذلك الشىء كالاثر الذى يكون بعد المؤثر ويعنى بتفصيل ذلك الغرض بيان
انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض واذا ذكرت
تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان
تلك الاغراض تحصل من فعل المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك
الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام متضمن المصدر
الذى هى اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد
الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول فى الخير زيد
يكتب فقراءة بعد او بيعا او عمر ويشتم طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعنى ان قوله صوت حمار مصدر
فايدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعنى بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر
المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهى مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور
باللام فى مسئلتنا وكان ينبغى ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذى هو بمعنى المصدر
المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان الثانى اذن يكون
مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعنى الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل
مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة لانها مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت
يصوته صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر
منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به فى حال تصويت ومعالجة يعنى ان هذه الجملة الاسمية
بمعنى الفعل والفاعل فهى بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل
على زمان المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت فى مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا مذهب قوى

شدوا الوثاق

ام صوت

الى المفعول المطلق صاحبه عطف على بعد الضمير فيه راجع الى الاسم مثل مررت بزيد فمررت فعل وتاء فاعل وزيد مفعول به بواسطة الباء والفاء زايدة ولا صوت خبر مبتدأ والضمير فيه راجع الى المبتدأ صوت منصوب على انه مفعول مطلق ناصبه مقدر ومنه محذوف ومضاف الى حمار والجملة عطف على صوت وصراخ الثكلى مثل الصوت صوت حمار فى لوجه

العرب ... وقد صار ... ونحوه ... وكذا ... ان

ومنها ما وقع مضمون جملة مثل لها بقوله لا النفي الجنس و يحتمل ان يقع اسمها او لا خبرها وغيره مضروبا مالم يسم فاعله المحتمل والضمير لما يرجع الى الجملة وفي غيره يرجع الى
المفعول المطلق ومنكر بكره ولكن خبر مبتدا على حال اي بجيا على والف مبتدا مضافا الى درهم واعترافا مفعول مطلق بمعنى اعترافه وناصبه فعل مقدر وهو اعترف
واذا اعترف فالجملة في موضع الجر بالاضافة ويسمى مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول مالم يسم فاعله عائد الى المفعول المطلق و توكيدا مفعول ثان ولنفسه متعلق
بتوكيدا والضمير راجع الى المصدر ومنها ما وقع مضمون جملة لها غير رجحه مما تقدم ونحو له حمل جزء مبتدا وغيره بدلا عن الاول في الاعراب المفاد ومثل من جملة يزيد

وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر ربما
نعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير له من ان ضربت ضرب الامير و
كقولك ضربك زيد خير من ضرب عمرو وضربه في هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان و
فعل منه وبجيء لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى ان له صراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه
ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب
لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعم صنع الله ووعد الله وكتاب الله
وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع
هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل
كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجوز انه تعلقه
مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد
عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت
منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جريء ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب
المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما
اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه
بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم
واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معنى الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه
مع وصفه كاسم واحد لا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعم انا انزلناه قرآنا عربيا و
هذا كما قال سيبويه في نحو لا ماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل
الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي
ان يكون الثاني اعني صوت حسن تاكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على
المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى
ان تجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة المصدر والمضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب
على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم
الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت
حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند
اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما تروى في بيت رؤبة فيها ازدهاف نصب بما مع انه لم يتكون صاحب
الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي
الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر
فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد لنفسه فاعترافا في علي الف درهم اعترافا
يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة كان المصدر موكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد هاهنا مضمون
المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية
بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو لدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة
فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله اني لا تحنك الصدود واني قسما اليك مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى
التوكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر والمؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر
نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر وجيء بالمصادر
مضافة الى الفاعل لانه حصل للناس من اظهار فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابط الوجوب حذف افعالها الاضافة
المذكورة كونها تاكيدا لا نفسها ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان تقع الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال
الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو له صوت صوت حمار فلا تكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد رجع القهقرى في ان المصدر

ذكرها

في كلها مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره
في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فمكرره انما
يؤكد نفسه وبيانا كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى
القول قال الله تعم ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قول مثل قولك انه
فقوم هذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدر بتاء اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل و
كذا قول البتة لانه لا اشعار على كل حال من الدهر جدا غير قول النهار اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي
قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتا
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول
المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها فنقول التقدير لا اصل في مثل هذا المصدر
ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها للقول وهذا المصدر مفعولا مطلقا للقول بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول المتقدمة
لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا
المعنى يدل على ان الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ
ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة بلا ان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع
بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل كذا اجدك لا تفضيان كذا وكذا ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما
توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدا كما قوله لا تفضيان كذا لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد
القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدا كما مضمون
عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل
للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى في هذا المثال بان الرجوع زيد
للرجوع المطلق فثبت ان جدا كما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة
الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدك كما اقول لا تفضيان كذا قد تبيانه في ابطال اقول ابتعناه على كل حال الجد لفساد
المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم
اياي وسط المجالس اي افي حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او تقول انتصابه على الحال كما تقول اجدك على الحالة التي يجيء فيه
العامل في اجدك الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام ويجوز ان يقال هو متقدر الحدان جدا ثم
بين ما يسئل عن الجد فيه وهو لا تفضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله الضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما
قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلولها الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة
لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه
فظهر ان توهم في نحو زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد
قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه
مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانه انما تؤكد
بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ
النص معنى لفظا محتملا للمعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا
الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد
العام المصمعني التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع غيره وليس يجيء لا نه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا
كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة
عليه وتاديتهما مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدر على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع
التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لا فادتهما معنى الفعل

دخولها مما وقع مضمون جملة مثل ما زيد الا لحن محتمل بفتح الميم ايهما وظاهرها وغيره مفعول ما لم يسم فاعله ويحتمل الضمير في لهما راجعا الى الجملة وغيرها ويرجع الى الجملة وغيره يرجع الى المفعول المطلق منكرهم كرهه ولم يخبر بشدا وعلي حالى تنجيا على والف مبتدا مضافات الى ربه وعرانا المفعول مطلق بمعنى الاعتراف ناصبه عمل مقدر معنوا اعتراف ولا اعترف الجملة في موضع جر بالاضافة ومنها ما وقع مثنى مثل ما وقع شبيها في النحو وخبر مبتدا محذوف مضاف وقيل منصوب مطلق معناه انت على طاعتك فانه لانه مصدر البتة لمكان ما قام به فلتقدير لب لبيك الجملة في محل الجر بالاضافة وسعديك عطف عليه مفعول مطلق ايضا معناه سعد

كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليها الضعف العامل فلا يكون نادرا اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول التايب عنه قوله ومنها ما وقع مثنى لبيك وسعديك ليس في توهم شئ من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعم فارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفين بل لضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وعليه وجه لبقايا انه مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدى مسور قال ابو علي يعتذر اليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء واصل لبيك الب لك البابين اى اقيم لك لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعم ثم ارجع البصر كرتين فالمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لا ان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك و بسم الله واما سبح بمعنى جعل سالما فلم يشتق من سبحان الله وسلام عليك وكذا قولنا وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادا الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اى تداولا الامر دوالين وهذاذيك اى اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اى خبر باتي فيه هذاذيك كقولهم جاوا بمذق هل رايت الذئب قط وحجاجيك اى كفا كفين كلها مصادر لم يستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان اولا نحو قوله ارضى ودقيان الخطوب تنوشني وامكوا انت في الحديد وقياما وعلم الله وقعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه وضعا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو قائما وقد قعد الناس وا قائما وقد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجي في باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب الطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك نعاما اى اقرها فحذف الزوايد واضاف الى المفعول او نعم عينيك نعمة اى قرت وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الوادع الناهي لا افعلن ذلك ورغما وهوانا ويقول اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو تبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخو القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اى فم الداهية مضموم الى فيك والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها لفيك اى في فيك واللام بمعنى في كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اى مشافها ويجوز ان يكون هذه الجملة بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب حذفها في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابة داهية فاخرج عنها معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه الى في المصدر اى مشافهة وقت من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فاها الداهية الى فيك اى صاحبها شافهتك قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله بن زيد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا او وجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك او قعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا او وقعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على مثل هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشئ اخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجهول

وتقدم ذكره ويتقدم مضارع معروف والمستتر فاعله عايد الى المفعول به على الفعل متعلق به

مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يتصح في الاول ان ضربا مضروب ويتصح في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا واكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في نحو قولك مررت بزيد وقمت الى زيد فزيد ممرور به ومقوم اليه وزيد في قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرون منه ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اى ماخوذة وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد يحفر النهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اى حفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اى حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في باب علمت وقولهم المفعول به الضمير في به راجع الى الالف واللام اى الذي يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعم وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اى المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها التنكير ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا تقول زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل غير تام والا لم يؤخر عن مرتبته اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا اذا كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجي وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلتها كما يجي في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واى حين تركب اركب وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجي في وجوب الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شئت ويجي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعم واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة هو المفسر قبل الضمير ويجوز تقدم عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان رتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقدم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدم غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا مفعول

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب بعرف بوجه ما تقدم في المرفوعات من قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام ووجوبا عطف على جوازا في للمعرف واو بمعنى جر ورده بعدها ابواب جمع باب هو لنوع مجرورة بالاضافة وبعض النسخ في بعض مواضع وهو صحيح ايضا والجار مع مجرور متعلق بما يتعلق بها به وجوبا والاول اي باب الاول والموضع الاول مبتدا وسماعي خبره فقوله الاول سماعي مع قوله الثاني المنادى وغيره بتفصيل الابواب بني على كل بما ثم لا قال وجوبا في بعض ابواب ثم تفصيل تفصيل فقال ما تلك الابواب فابتدء بتفصيلها بقوله الاول سماعي وشاكره وامره منصوب بفعل مضمر وهو الزم

نحو ما طعامك اكل الا زيدا لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واغنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان تقدم على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصب فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربع مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا قوله القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فيقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصد الضرب شخص فيقول زيدا قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وأتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اي يكن محسنا وعنده تقديره انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك وورائك اوسع لك تقديره حسبك وأت خيرا لك ووراءك وأت مكانا اوسع لك بقوى مذهب سيبويه اي تقديره أت في الاية وكذا قوله تواعده سرحتى مالك او لربا بينهما اسهلا اي قولي ائت مكانا اسهل وكذا قولهم الله امرأ قاصدا اي انته عن هذا وأت امرأ قاصدا او قرينة ائت في هذه المواضع انك تنهى في الاول عن شيء ثم حث بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يوقعه فيجب ان ينصب بأت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس توهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه وورده الزمخشري وذلك ورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وأت امرأ قاصدا باظهار ناصب امرأ ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك ذاك فالثلاثة متفقة في المعنى ومعنى امرأ قاصدا امرأ ذا قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي جئت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي تأهلت تأهلا وقدرته فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نهوا التسهيري على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا اي وضع سهلا موضع سعة ولزوم الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم عذيرك الا زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه شيئا التصديق صادر من غير قبل المصدق وكلا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او بذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا لمن يذكر عظيما بسوء من انت تذكر زيدا او يروى زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اولى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذرة كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذر بمعنى الحال يحاولها المرء يعذر عليها اذا لجارية لا تستنكر عليه سيري واشفاقي على بعيري يعني بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقول هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب احضر عاذرك او عذرك اي الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر ومنها يا جارتي سوء صنيعا اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وايذائه اي ائت ذو عذر ومنها تعالمه بمن المكروه ومنه ما روي عن النبي صلعم قال لابي بكر اعذرني من عائشة اي من جهة تاديبها وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم معذبهم ومهلكهم نفع من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائه اياه اي في ايذائه فهل هيهنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله ان قائل شخص بين زبد وسنام وتمر لا خراشه هذين تريد ميرا الى الزبد والسنام فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واحشها وسوكيلة اي تجمع حشفا وسوكيلة وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان تأتي فاهل الليل واهل النهار اي فتاتي اهل الليل والنهار اي اهلا لك بالليل والنهار وقولهم ديار الاحبة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا على حذف ناصب رجلا وحذف ما اضيف اليه اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكرنا وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال

وان كان مبتدا للمنادى خبره وهو مبتدا عايد الى المنادى والمطلوب خبره واقباله مفعول ما لم يسم فاعله اي الذي يطلب اقباله المنادى وبحرف متعلق بالمطلوب ونائب مناب منصوب على انه مفعول فيه للنائب مضاف وادعو مضاف اليه لفظا مبنيا وتقديرا عطف عليه وحال عن الحرف بمعنى المفعول هو مفعول ثان للمطلوب بواسطة الحرف وعن ضمير نائب راجع الى الحرف والمعنى الذي يطلب اقباله بحرف حال كونه ملفوظا او مقدرا والذي يطلب اقباله بحرف نائب ذلك الحرف مناب ادعو حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا او مفعول به ايضا اعني يدعى مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى المنادى وعلى متعلق به وما موصولة او موصوفة ويرفع

والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله نعم لمن يشاء اي يشاؤه او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون وقوله وان يعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيدا في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بعد الحد وقال ان الزمخشري لم يحد المنادى لا شكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا زيداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعد ولا تهلك وكذا المندوب المتوجع به نحو وا بلاء وا ثبوراه اي احضر حتى يتعجب من فضاعتك والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا اي ادعوا ثبورا واحدا ادعوا ثبورا كثيرا اي هم يقولون وا ثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب نحو يا الماء ويا الله واهي احضر واحتى يتعجب منكما وكذا الاب دعليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء وافادته فايدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين بان يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء لسده مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سدة مسدها والمفعول به هيهنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد هيهنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء لا ولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء يجوز في ادائه ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومع ايهم بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون غائبا لعدم تقدم ذكره ولا متكلما لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر وتقول صه في المفرد المذكور والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما وانما كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض للجملة ما لا يستقل به كما في الجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينتصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق ونحو زيد قائم حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى الجهل تقديرا لزيادة اللام فهو مثل اتجيئني مجيء زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه البناء حتى يبنى ولا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جوزناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف في فتحة ولم تنونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو

ويخفض مثل يغ في الوجه المفاد وبلام متعلق بيد الاستغاثة ... بالاضافة ونحو جر مبتدا محذوف ... يا حرف نداء ولام الاستغاثة وزيد مجرور بها مناد مستغاث
ويفتح اي ضا وكا حرف جر للتعليل الحاق مجرور بها مضاف والف مضاف اليه وهما متعلقا البر عائد الى الاستغاثة ولا حرف نفي ولام اسمها وخبرها محذوف ... ماتيه ...
ويفتح اخر المنادى لاجل الحاق الف الاستغاثة بها لكونه خاليا عن اللام ومجرورها ومثل مرتجهر ويا حرف نداء وزيداه منادى مستغاث والهاء للوقف ... بنصب ...
بمجهول وما موصولة وسوى ظرف وقع صلة لما فيكون مقدرا بجملة وهو مضاف وما مضاف اليه عائد الى المفرد المعرفة والمستغاث والموصول مع صلته مفعول مالم يسم فاعله لينصب

عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف مختار
كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول في نصب
المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل
فيه يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل
ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف
الياء من المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص تابعا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف فيثبت
مرجحا من الاداء خوفا من الاجحاف بالكلمة واما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما
تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني والمضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف
افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قال
يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعت وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك
قد كفيتك قاله لابنه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام
الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا الى حركة الاعراب لما اضطر الى ازالة البناء بالتنوين
التمكن وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوم منادى
حركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام
نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اقول هذه اللام المفتوحة يدخل المستغاث
اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص دخلت ... للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف
لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستعمال الغرابة
فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه
لضعفه بالاضمار او لضعف النائب مناب الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام
الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف
نحو يا للمظلوم وبا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجي في حروف الجر فان عطفت
على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا للرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم
وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويعلم كسرها مع علي انه مدعو له
والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء وبا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا ال زيد فخفف وهو ضعيف
لانه يقال ذلك فيما لا ال له نحو يا لله ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما
دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول
فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على
المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وتوهم ان هذه لام الاستغاثة
كانه استغاث بهم لينشروا كليبا واستغاث بهم للفرار مكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول
اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة ولو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة
والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر النداء فخصت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد
وقوله ولا م لان قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه
ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة يا ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجي وانما
صار المستغاث به والمتعجب منه معربين مع اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته
للاسم المبني المشابه للحرف فقابلت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها
ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة
اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجي بعده شي من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا

جملا

وتوابع رفع بالابتداء والمنادى مجرور بالاضافة والمبني نعت للمنادى والمفرد نعت للتوابع وفي بعض النسخ وتوابع المبني المفردة وهو اولى لانه اخصر ومن بيانية للتوابع والتاكيد مجرور
بها والصفة وعطف البيان والمعطوف عطف بالحرف متعلق بالمعطوف والممتنع نعت للمعطوف دخول فاعل الممتنع مضاف ويا مضاف اليه وعليه متعلق بدخول والضمير عائد
الى المعطوف وترفع مضارع مجهول والمستكن فيه ما لم يسم فاعله عائد الى التوابع وعلى لفظه متعلق بترفع والضمير راجع الى المنادى المبني وهذه الجملة خبر توابع وتنصب على محله مثل ترفع على
لفظه الوجه والماء عطف عليه مثل يا زيد العاقل بالرفع نعت لزيد بالنظر الى اللفظ والعاقل بالنصب نعت له ايضا بالنظر الى المحل وليس هنا عطف على زيد او على العاقل بل
مفعا ... نعت جر للمبتدا

جملا او يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف عليه اسما لشي واحد نحو يا
ثلثة وثلثين لان المجموع اسم معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد والمعطوف
بعضه على بعض بين ان يكون علما اولا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلثة وثلثين
عندك وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون
و والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصدت جماعة معينة والا فلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين ولا ولاية
لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا
لا يبخل ويا جوادا لا يبخل قال ابا شاعرا اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك
اغترابا وقال ذو الرمة الجزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة
الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف
لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفاء ويا عبدا حل في شعبى غريبا وتقول في المعرفة
يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يبخل
القدوس وذا الجزوى الدارسة لكنه كره وصف الشي بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك
الصفات المنكورة قبل النداء فتقول يا حليما لا يبخل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما
لشي واحد بل كل منهما اسم لشي مستقل نحو يا رجل وامراة او لم يكن الوصف بالجملة والظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف
لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف ويا رجلا وامراة ويا رجلا
ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من دون المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يبخل لان الجملة
والظرف لا يكون صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في يا الحليم لا يبخل الا اعلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف
يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يبخل وذا الجزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا
بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فانه قبل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذا جاء عن اصله بزيادة
الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا المعين
اجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا
راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا
يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لشي واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا
يلزم من ضم متبوعها افساد كما لزم في نحو يا حليما لا يبخل الى قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل مع
الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما لكون
راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا ان يكون المنادى نكرة غير موصوفة
اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب
الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز
دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف ايضا
لم يجز في يا زيد المال الا النصب واجري المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفرد
من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل
والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة
والمعنوي تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه اقول
كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه
ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها
ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فيجي الكلام عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف
المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف
وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشي اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى
على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتوكيد وعطف البيان و

عطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشره حرف النداء سواء كان مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضافا اليه نحو يا زيد وعبد الله وكذا يا عبد الله وبا العاجلا وتقول

فى البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخى وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف واذا لم يكن معه فى اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعنى اللام جعل فى اللفظ كالمنادى المستانف الذى باشره حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازنى يا زيد وعمرا وعلى الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو فى حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع وجائز قيامه مقامه فجاز ان يكون فى اللفظ كالنداء المستانف والذى ان عطف البيان هو البدل كما يجىء فى باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غلام زيد ويا زيد المال بكون اللفظ فيهما ويجوز فى البدل ان لا يجعل كالمستقل نحو يا غلام زيد بالرفع كما يجىء فى التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فى حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام وجارية فى العطف قلت لم يجز ذلك فيه اما لان اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئى المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجىء فى بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول وللجواز انعزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها فاجازوا يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح فى المعطوف واما الضرب الثانى من التوابع اعنى النعت والتوكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب بتعينه اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث يا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه فى حكم المستانف فكانه باشره حرف النداء كما تقول فى يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن صحته اذا كان مفردا تبع المعرب والمبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به سواء كانت الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا فتى ويا فتيان ويا هؤلاء فلا تخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كانه يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما ولما مصوبة نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن فى حكم المضارع للمضاف والمضارع لم اذا كان تابعا للمضموم ليس بواجب النصب كالمضاف واما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو فى عطف البيان او البدل فى الوصف ويا تميم كلكم فى التوكيد وجاز ايضا يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه وعطف ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانبارى يجيز فى هذه المضافات الرفع ايضا كما فى المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول فى الوصف يا زيد الظريف وفى عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفى التوكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفى المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظى فان حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لعله هو هو لفظا ومعنى حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وقال رؤبة وانى واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفى جعل فى على يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد عن الاول من غير معنى التوكيد والثانى فيما نحن فيه لا يفيد الا التوكيد فان وصف الثانى نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثانى ايضا توكيد لفظى للاول موصوفا او بدل منه بما حصل له من الوصف كما فى قوله تعم بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا فى زيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثانى مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به ويحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثانى على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه لان لما وصفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثانى ونصبه مع الوصف اكثر منهما اولم يوصف بغيره وتمنعه مع الوصف كالوصف الاول وكما يجىء فى قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع فى المفرد حملا على اللفظ ولم يجز فى المضاف عند غير الانبارى لان النصب فى توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب فى اعرابه لا للمبنى فى بنائه الا ترى انك لا تقول جاءنى هؤلاء الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية حدثت فى المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كا

كالعامل لها وكانت ضمة نحو لا رجل فلشابهة الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابع للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعيته وكذا الاعراب لحركة البناء التى هى خلاف الاصل وكون الرفع غير بعيد فى هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف وجب النصب واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها المرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد فى القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم اجزتما التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز فى لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع فى الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك فى لا لان المنفى حقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهى لنفى الظرفاء لا لنفى الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش فى مسائل الكبير ان بعضهم يقول فى الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا غلام زيد انهما مبنيان على الضم كما فى البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل فى المعطوف يختار الرفع اى فى المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما فى يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه فى التوابع ان تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب فى التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اى المبرد يوافق الخليل فى اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن فى عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو فى اختيار النصب مع لزوم اللام كما فى الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام فى الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة تختص به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك العلم الاتفاقى كانت اللام فى مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما فى الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما فى الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالقبيح والجهم وتسمية بها فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل فى المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت فى بعض ما يصلح له كانت مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر لاجل مجىء الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو خصوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة من الوصف والمصدر مطردا الا انك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب قال ابو لبيث فى بنى ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن فى الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فى اتيان التنكير فى العلم او تعرفه باللام وان كان فى الاصل فعلا ايضا وليسا بطرد بن قال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باشيض ماضى الشفرتين يمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة فى كون الاعلام اللازمة لامها فى الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا فى نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف فى بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا فى الثلاثاء والاربعاء وربما يكون فى هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا تعرف كيفية غلبته فى واحد من جنسه كالمشترى فى الكوكب المعين فانا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم تعرف من هذا الجنس اصله فالحق بما عرفت وعند المصنف ما ان فيه اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها فى الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والاربعاء والدبران والمشترى ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما فاللام فى اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه

وانه نودى حرف شرط و نودى فعل الشرط والمعرف مفعول ما لم يسم فاعله و باللام متعلق بالمعرف و قيل جزاء الشرط و يا حرف نداء و اى منادى مفرد معرفة و ها حرف
التنبيه عوض عن المضاف اليه والرجل نعت لاى و معنى الكلام اعنى يا ايها الرجل مفعول ما لم يسم فاعله لقيل و يا هذا الرجل عطف على يا ايها الرجل فهذا منادى مفرد معرفة و بالهذا
الرجل عطف عليه ايضا فاى منادى مفرد معرفة و هذا نعت له والرجل صفة لهذا والتزموا فعل ماض معروف مسند الى الضمير البارز عايد الى النحاة و رفع مفعوله والرجل مجرور
بالاضافة و لم حرف جزم و تجز فعل مضارع مجزوم بلم تشبيهه بالفعل و ه اسمها عايد الى المعرف باللام و انقصو خبرها و هو مع اسمها و خبرها بتاويل المفرد اى بقصده بالنداء مجرور

تلك الطريقة اجراء للازم لامها مجرى واحد في النقد مهما امكن و كان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق
الغليل بالاعلام الاغلب فانه عوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا و تعرف فيه المعنى العام الشامل
المسمى المعين و لاخوانه كالنجم والصعق وابن عباس و ثانيها ما نعرف فيه هذا المعنى و لم يثبت جنسيته لفظه كالثلثاء و ثالثها
ما لا نعرف فيه ذلك المعنى و يثبت جنسية لفظه كالمشترى و رابعها ما لا نعرف ذلك المعنى و لم يثبت جنسية لفظه كالدبران
والعيوق لكوكبين لمن لا يعرف معنى الدبور والعوق فيهما فهذا ابطوله و مذهب المبرد ليس ما احال عليه المصنف و لا يدل عليه
كلامه و ذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه و لا يفيدان التعريف بل يلمح
بها الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام
اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق مع اختيار الرفع لان اللام لا يفيد
التعريف و هذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه قوله والمضاف المعنوية اى التوابع المضافة و هي في مقابلة قوله قبل و توابع المنا
المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد الاضافة بالمعنوية و لا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة و ذكر في شرح
المفصل انه يجوز الرفع في نحو يا ذا الحوفيا بقبل شجرة و في نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان عند ابن احمد يجاءات
صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجي في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة
والثانية ان اللام في الضامر والحوف اسم موصول في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذى ضمرت عنسه ولو
كان قولك الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله و تنزول علماه في توابع يا زيد الحسن الوجه فان
الموصوف ليس باسم الاشارة و لا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول و يجوز رفع الوصف انتهى
فالاولى ما قدمناه و هو ان المضاف اللفظى وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجرى تابعه مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما
يجرى مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اى غير ذى اللام قوله مطلقا اى مفردين كانا او لا و كان متبوعهما مضموما او لا قوله
والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر و اما بنت فليس مثلها في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراها وجهان و
الاولى المنع لان التخفيف معها لفظا و خطا انما هو لكثرة الاستعمال و لم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن
متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة
وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد و كونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن
عمرو مبتدأ و كون ابن متصلا كما ذكرنا و كونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنا
و لا يجب و قد ذهب بعضهم الى وجوبه و انما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه و سهل ذلك كون الفتحة كثرة المستخفة في الاصل لكونه مفعولا و خففوه خطا بحذف الف ابن
وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال و بعض البصريين
يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن او اقع بين متفقى اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم
المتصف بابن وابنة الجامع للشرايط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا و بحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءنى
زيد بن عمرو و قوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا و لا الالف خطا والمعتبر
في كل ما ذكرنا لفظا ابن وابنة لا تثنيتهما و جمعهما و تصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك و كذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا
لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالها قوله واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل و يا ايهذا الرجل و يا هذا
الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود و توابعه لانها توابع معرب و قالوا يا الله خاصة اقول لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى
معها و هو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر و اخواته والان فاستكره دخولها
مطردا في المنادى المبنى واما ان يعرب و هو ايضا بعيد لحصول علة البناء و هي وقوع المنادى موقع الكاف و كونه مثله في الافراد
والتعريف و قال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف و فيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في
الاخر زيادة لا تستنكر كما في لقد و الا ان على ما يجي في موضعها قالوا و ليس الحد ورد اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك
يا هذا و يا عبد الله و يا الله و يا انت بل المنع اجتماع اداتى التعريف لحصول الاستغناء باحدهما و قال المبرد في الاعلام انها
تنكر ثم تعرف بحرف النداء و لا يتم ما قال في يا الله و يا عبد الله و قال المازنى في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفايت
من الاشارة و من ثم لا تقى هذا اقبل اى يا هذا اذ لا حاجة الى ما ارتكباه اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء و اى
محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا و لما قصد الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير ذى اللام

باللام والجار مع مجرور
متعلق بالتزموا و ذهب
عليه و اجاز المازنى والزجاج
نصبه قياسا على صفة
المبهم والاخفش جعل
الذى جعل خبر مبتدأ
محذوف و توابعه بالجر عطف على
الرجل و لا انها توابع المعرب
شك لانه المقصود و معنا
فالتزموا رفع توابع الرجل
لتبعها معربا و قالوا
و يا الله في محل النصب لانه
مفعول قالوا و خاصة مفعول
مطلق اى مع صلته
نصب خاصة و قال يا الله
معنى خصوص قالوا يا الله
ما لكونه مخصوصا لانما
الداخل عليها الا ان اللام
بدون التوصل باى و غيره
في النداء

[illegible]

ماهية

ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى
هو ذو اللام و ذلك لانه من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا نحو يا شيء و يا موجودا لان ربه
يكتفى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود و هذا انجاز و كلاهما في الحقيقة
موجود والاسم المتصف بالصفة المذكورة اى بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة واما لفظ
شيء و ما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا
مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما ضمير الغايب
فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ان يليه ما لا غلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا و اما
نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم تقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى
الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة
الحسية فلذلك يقتصر على يا هذا دون يا ايها و من ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف و اوجب
رفع نعت اى و فصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه
والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازنى والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الاشارة و اى قياسا
على نحو يا زيد الظريف و لم يثبت و انما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام و ايضا
لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا و كذا ذو اللام الذى هو وصفه فلم يكن التنبيه منصبا على كونه مقصودا بالنداء كما امكن
بالتزام الرفع و ترك النصب و ابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين تام مقامه نحو ايا ما تدعوا
و اى هذا موضع التنوين و ابهم التنوين ببدل من مضاف اليه معلوم سبقه كما في قوله نعم و رفعنا بعضهم فوق بعض درجات و
كلا هدينا لان القصد ههنا الابهام و هاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اى وصف في
بهاى من في بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه فانما توصل باى الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به
للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب و لهذا يؤتى به بحرف الخطاب كما يجي في بابه نحو شيء في بعض الاماكن من ان يدخله حرف
يجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى في بعض المواضع لما ذكرنا في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا
الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اومى اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم
كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس و قال الاخفش في يا ايها الرجل اى موصول و ذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف
والجملة صلة اى و انما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى و لا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها و يصح تقويته مذهبه
بكثرة وقوع اى موصولة في غير هذا الموضع و ندور كونها موصوفة كما يجي في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضافة
للمضاف فوجب نصبها والجواب انها اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما ياتي في الموصول فحرف النداء على هذا
يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف
لاسم الاشارة في النداء و غيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة و هو الوجه و هذا حد النعت كما يجي اى ما دل على
معنى في متبوعه و قال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجي في بابه و لا يوصف
اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يلحق في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج
اليه فمن ثم قبح نعتها بالصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين
الماهية حصل من لفظ الجنس و تعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة
قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل و هذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر
شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا و لا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل و
الفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اى اسم الجنس الواقع صفة لاى و هذا و كان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف
لكن بينوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا
بالنداء بل المقصود به زيد و قد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله و توابعه اى التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع المنادى عند
النحاة مثل متبوعه مطلقا اى ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى
اى او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبته و من نصب
الطويل نصب الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد واما في اى فان التابع الذى يجي بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف

تابع م

[illegible]

اتى

اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه نعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنوىا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو
المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة لاى ولا يجوز
لانه لا يوصف لا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه ولن
ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام
فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد ويجى فى باب البدل انه يجوز جعل
المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو يا غلام زيد بالضم ويا غلام زيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها بضم زيد بدلا من اى
لما تقدم من ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى ولما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة
قد يستغنى من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذو المال حملا على هذا او ذا
كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان
وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز عطفا المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى
هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان
حق المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل
ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث
والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا
فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين تعذرا لا لفظا قوله لا تها توابع معرب يومى
الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله وفى ظاهر اعرابه فى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير
محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر
واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
المصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقوله فى ضارب زيد وعمرا ان التقدير وضارب زيد
وضارب عمرا ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف كل هذا اكراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى
المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة غير
المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم و
كذا يقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون وقوله فلسنا بالجبال
ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور وقوله والزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال وهو انه اذا كان صفة المنادى المضموم
فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود
بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها
الرجل كالنعت اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل
فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل هو ليس المنادى المضموم بل شبهه قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم
يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالف واللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا
تنفك الا نادرا قال يسمعها لاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية
عقيلة ولا ربرب واما النجم والصعق والذى وبابه فلان لامها لا تنفك لكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
واصله اناس ولا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انها ليست لازمة اذ يبقى فى السعة ناس قالوا
واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مألوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام
الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة
استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما يختص حال
الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك انه قد يجى الاله فى السعة اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد
الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار اللاه ثم اسكنوا اللام الاولى
وادغموها فى الثانية ولا يدغم لو خفف نحو الاله بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللام
لم يلتقيا او الاكثر فى يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصار لكثرة

الكلمة

ولك جزمه مقدم وفى شكل مجرور بها مضافا وبا حرف نداء وتيم منادى معرفة وكان مضموما وجاز ان يكون منادى مضافا الى عدى المذكور المحذوف وبدلا انه يكون نعوتا
وتيم الثانى منصوب لكان الاول مضافا الى لعدى المذكور وسقوط التنوين باعتبار انه صورة الاضافة او باعتبار الضرورة او بدل او عطف بيان او منادى محذوف منه حرف النداء اذ لم
يكن الاول مضافا الى لعدى المذكور او مفعول به باضمار اعنى وهو منصوب وعدى مضاف اليه من الكلام اعنى ان تيم عدى فى محل الجر بالاضافة والتيم مبتدأ والنصب عطف عليه
والمبتدأ اولى يا المتكلم متعلق به ويجرى مضارع معروف وتجزيه تجد بها تابع الى المنادى المضاف لجار مع مجروره متعلق بيجوز ويا حرف نداء وغلامى منادى مضاف الى

باء المتكلم وهو عوض باغلامى
فاعل يجوز والجملة خبر للمبتدأ
ويا غلام بحذف الياء عطف
على يا غلامى ويا غلاما ابدلها
الفا لكن والهاء متعلق
بمتعدد وتفا حال عن فاعل فعل
مقدر كان بمعنى الفاعل
تقول بالهاء وبالكون
او عن مفعول المنادى
المذكور كان بمعنى المفعول
اى وتقول يا غلاماه بالهاء
حال كونه موقوفا عليه ومفعول
برأى لو تقف ومفعول مطلق
اى وتفت تفادة لواما
معرف مسندا الى ضمير يا رب
وهو لو وعابدا الى النجاة
وهم مذكورون حكما وبا
مثل يا غلامى فى الوجه فى
محل النصب لانه مفعول له
ويا امى مثله ايضا عطف
ويا ابت يا امت بفا
يا هاء عطف عليه
وفتحا وكسرا مصدران
وقعا حالين اما عن فاعل
قالوا لكان بمعنى الفاعل
دلوا يا ابت ويا امت الكو
فاعين تا تهما او كاسرين
او من مفعول وهو يا ابت
ويا امت لكانا بمعنى المفعول
اى قالوا يا ابت ويا امت
حال كونهما مفتوحا تاهما
ومكسورا تاهما او صفة
مفعول اى فتحا اذ ما
وكسرا او ما كسر
نصبهما على نزع
و بعد قالوا انت
و بالالف عطف
ثم نزع الخافض منصب
الثالث هو بالالف
حاله على هذا على تقدير
الخافض وعلى تقدير غيره

الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا باقيين على اصلهما لسقطت الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله
بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فتكون فى قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص
باشيا لا يجوز فى غيره كاختصاص مسماه تعالى بخواص منها فى اللهم وتالله والله وها الله ذا والله بجر والمحرف مقدر فى السعة وافالله
بقطع الهمزة كما يجى فى باب القسم وقوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى شاذ وجه جوازه مع الشذوذ لزوم
اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان تبغيا الى شرا اشذ وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذى اللام مطلقا فى السعة و
الميمان فى اللهم عوض من يا اخر تبركا باسم الله تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول
اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال انى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد فى اخره ما قال وما
عليك ان تقولى كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعنى
الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد تبع يا الله الكريم وقد استشهد
بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا ارى فى الاسماء المختصة بالنداء مانعا من
الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك فى مثل يا تيم تيم عدى الضم والنصب يعنى مثله المنادى المفرد اذا تكرر وولى الثانى
اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة
عمر او قال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم فى الاول فواضح لانه منادى منفرد معرفة والثانى
عطف بيان او البدل على ما يأتى فى بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو
تاكيد لفظى لتيم الاول وقدمنا فى توابع المنادى المبنى ان التاكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت
او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف
والمضاف اليه فى لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جى بتاكيد المضاف بانه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر
بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجى فى باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار
كان الثانى هو الاول وكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول
لا لا رجل فى الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجب الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم
ابدا دواء مع ان حروف الجر لا تدخل الا فى الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون فى البيت دليل
على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه الثانى
كما ابدل فى قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعنى عدى لفظا الذى اضيف
اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين
ذراعى وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد
فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد فى ان
اصله يا تيم عدى تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف وقال لما حذف المضاف
اليه من الثانى بقى يا تيم عدى تيم فقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد
الا انه لا يطرد له هنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى فالاولى
قول المبرد وقد اجاز السيرافى وجها رابعا فى نحو يا تيم تيم عدى وهو انه كان الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب
الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف
بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف البيان الاول فهو كالوصف فى البيتين قوله والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه يا غلامى
يا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابى ويا امى ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة
مثل باب يا غلامى وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف فى يا المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان وضع المفردات ان ينظر الى الكلمة
حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وبا الجر والمتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بها لساكن واصل
حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة اعنى الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان و
هو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها مرفوض لانه ينظر فى المفردات الى حال تركيبها لا الى حال
وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا لحالة التركيب ولو لم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم

وترخيم مثنا او المنادى مضافا اليه وجاز حذف وقد للظرف وعن مجرور بها مضافا وهو مضاف اليه ضرورة مفعول له ومثال ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والترخيم في غير المنادى جائز لضرورة وفي بعض النسخ مقدرة بالرفع على الخبرية وهو صحيح بتاويل وذلك ترخيم غير المنادى جائز في الشعر ضرورة وهو مبتدأ عائد الى الترخيم بحذف جزء وفي اخره متعلق بمرادا لضمير ثم اخره يرجع الى المنادى او الى الاسم وهو او بعد ان البعث هذا القسم تخفيفا مفعول له او مفعول مطلق بحذف المضاف او حذف تخفيف ويجري حيث الحذف لا من حيث المتعلق وشرطه مبتدأ مضاف الى ضمير يرجع الى ترخيم المنادى وان لا مركبة ويكون ناقصة واستكن فيها اسمها عائد الى المنادى ومضاف خبرها ولا مستغاثا ولا مندوبا

التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوها او من هذا وعلى كل حال فلا تسلك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لو قوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والتسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو جاء في غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان موضع التخفيف لانه حال الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي لوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وتدخل شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف واما فتح يا ابت واصله يا ابتا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع الياءين وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء العلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وقد يجيء في الندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلب للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما زدت الهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح وقوله وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدل تاء تانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكي يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت ومن وقف عليهما بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما فتح هذه التاء لانها بدل عن الياء وحركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت ويا ابتاه فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فيحذف واما حذفها في يا ابن ام ثم فيحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت انها ما يحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء في نحو كليني لهم يا اميمة ناصب وقد بنى يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لا تجمع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لا تجمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فيبالغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم وكسرها اكثر من نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف و يقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حد ترخيم المنادى منه ترخيم غير المنادى فلو اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانه بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذا المضاف اليه ليس اخر الكلمة الاولى لان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب الحذف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهو ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا وان لا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا

مندوبا

مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب اي يا ال عكرمة ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله ذي الرمة وميرمية انت تساعفنا ولا نرى مثلها عجم ولا عرب وقال المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع نحو حان في حجر علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلثي علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقديره الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصريون ولا ترخيم الجملتين علمين لانهما اذا سمي بهما بقي حالهما على ما قبل العلمية مستقلا كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل واحد منهما مستقلا من حيث اللفظ اي كان لكل منهما اعراب خاص كما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وعمرو اعطي للفظ والمعنى معا لم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء وايراد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث المختص في اخره بزيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم زيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلثة بلا علة ظاهرة وجيته بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياس مطرد والشاذ لا يعتد به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية يكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاء ما كان لا لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب فالاسم فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النفاس كنت مصفرة ولو اعتبر ناسد التاء مسد جزء الكلمة بكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكثرث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع التكسير نحو غرف وغرفة وكذا في جميع السلامة نحو غرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لا لغيرا التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في اخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخره غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم نحو فتح التاء كما في قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون في يا طلحة يا طلحه وقليلا ما توقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت اخر ما ليس حركته اعرابية ولا مشبهة بها نحو وقه وانه وجهله وان لم يكن هناك في الاصل حرف ينقلب هاء في الوقف كالمحافظة بما كان هنالك هاء في الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس اطرقا كرا منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ويحتمل الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فعالوا تعالوا يا يزيد بن مخرم فقلت لهم اني حليف صداء وكانهما ذهبا الى ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يراد عليها شيء من

مندوبا

الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجئ ساير التوابع قوله فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقول قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فيحذف الحرفان في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في الحكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية نحو زيدان وبضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويبلون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبهها نحو كوفي وروحي وكرسي والفا التانيث كحمراء وهمزة التي مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله كاسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجئ في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف من نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف كما في مستاح ومسيمح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الالف او الواو والياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركين في نحو كنهور ومشريف للتحصن بالحركة وتقويتهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقين بجردحل او لم يكونا له كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب رش في مد نحو الموت والحسنين وقفا فانما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كانوا لا يحذف المد الزائد لكن لما لم يكن لو اول الترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور قوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون وقلون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس الجمع المذكر السالم فكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمرا مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذا لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا اي على اللغتين لالتباس بالواحد وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو بدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لانه لا مذكر له فيشتبه به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المص الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على تقدير المحذوف والاخفش والفراء يحذف الساكن في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما الزيادة الجمع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة فتحصل الياء قبله بحركة من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين عند مفصل فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب لعابين حذف الجزء الاخير منه لكما لو اذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمة بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة

الا عشر واثنتي عشرة حذفت عشرة مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ولكن الايضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجئ في باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته النون حذف الالف معه حذفهما مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي غير ما حذف منه حرفان وهو دون زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اقول اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي في اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصى وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يكن بالاصل فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم متعقب الاعراب وذلك لانهم لو قصد واكونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لتلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رايت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من تبع الضم وذلك لما قلنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجئ بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما براسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فان قيل اذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغيروا ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا لالتقائه المص ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد الحذف منه حرف اصله السكون كان مدغما في ذلك المحذوف قبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر وهو نبت فيتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق اوله عجبت لمولود وليس له اب في تحقيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بتم وانه على نية الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لا لان التقاء الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو ارزت وتحاب فيه يبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكثيرة كما في هرقل والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في نحو اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم رد بنا وشلا اصله في هرقل فاما اذا لم يكن المدغم اصله السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسمى بتحاب يا تحاب وفي وادي اردوني مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا ترى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقر ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو حذب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرده الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو حذب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مرضي ومنها قول الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في يا قاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسرة في محر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عم في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما براسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مر ويا قر في حارث ومروة وقمرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشترى في قاضية ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي في الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة ولا تقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي لما يجئ في التصريف في باب الاعلال لان المنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول في غليان ونزوان يا غلى ويا نزا او في الكثيرة يا غلي ويا نزو ولانك اذا نويت المحذوف لم يوان الفعل تقديرا حتى تقلبهما الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجئ في التصريف انشم ولذا كان واو اي ياء

تعريف مسند الى ضمير يا ورد الى الفاة او الى العرب صيغة النداء وهو يا مفعول مضاف الى النداء وهو مضاف اليه في المندوب متعلق به وهو مبتدأ عائد الى المندوب
مفعول ما لم يسم فاعله والضمير في عليه عائد الى الالف اللام وبيا متعلق بالمتفجع وواو عطف عليه واختص ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله
هو مفعول ما لم يسم فاعله مطروح لا ضمير فيه وحكمه مبتدأ مضاف الى ضمير يرجع الى المندوب وفي للظرف والاعراب مجرور بها والبناء عطف عليه وحكم خبره مضاف
الى المنادى واصل هذا الكلام جاز ان يكون حكمه كحكم المنادى في الاعراب والبناء ثم حذف حرف التشبيه وقوله في الاعراب والبناء حكم المنادى نصا وحكم في الاعراب

بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاو ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان حرف ما حذف من الاصول رددته لما كان يكسلان في ترخيم شيه وديه يا وشي ويا ودي برد العين في سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب النسب فان الاخفش يقول وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول يالا في المسمى بلا وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا شي ياعد في شيه وعدة كل لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين ثانيهما لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادت هذه المعاملة القلب الى ثانيه يكون منقلبا كما في ترخيم حبليان وحبلوي فقد ذكر المبرد انها لا يجوز اذن لانها تؤدي الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد الا للتأنيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا بجحدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعلل قال لان هذا شيء عرض وليس ببنية اصلية وكذا المبرد عن المازني في كل ما ادى بنية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على بنية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على بنية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز انفا ان يقول في منصور على بنية الاستقلال يا منص وفي خثعم يا خث مع ان مفع وفع ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سع يا هندل ويا عنف قالوا واذا رخمت صحراوي على الفاء قلبت الواو همزة فلو ان لنه عن النداء تصرفته لان همزة اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث فبعد التأنيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل

قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا ووا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيد. قوله وهو المتفجع عليه دخل فيه المجرد في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا ووا خرج وكل منادى يدخله معنى من المنادى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو واحسرتاه ونحو واويلاه ووا ثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا لان يا مختص بالندبة بل مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وازيداه واعبد الله واطالعا جبلا اذا كان معرفة معينا وكذا في تابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور ذلك لانه منادى في الاصل لكن بمعنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه ان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص انا افعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما سيجيء قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف في اخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمداه على بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو وازيد وازيداه ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه اودا انما ذلك لغاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله وان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اقول اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا يتحقق الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا واضرب الرجلاه واغلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان مدة الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا لها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب فيه تماما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وخذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها اصل في مد الندبة كما ذكرنا فالالف تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمص تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول في ندبة رقاش وارقاشاه وياغلام يعني ما سقط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخترنا ههنا اتباع المد للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوازيداه اكثر من

وازيداه

عليك الهاء جزء مبتدأ وفي الوقف متعلق بقف اي الحق بالالف في حالة الوقف لا تندب مضارع مجهول منفي ولا للحرف مستثنا والمعرفة مفعول ما لم يسم فاعله والا استثناء مفرغ لان المستثنى منه غير مذكور وتقديره ولا يندب باسم من الاسماء الا الاسم المعروف فلا يقال مثل ولا يندب وارجلاه مفعول ما لم يسم فاعله و الجملة الفعلية عطف على لا تلحقه وامتنع ماض معروف ومثل فاعله مضاف وانه يد الطويلاه مضاف اليه وخلافا مفعول مطلق اي خولف خلافا ... وصفه مقدر محذوف اي امتنع وازيد الطويلاه امتناعا مخالفا لقول يونس وحال من فاعل امتنع هذا القول حال كونه مخالفا لقول يونس ويونس متعلق بخلافا

وازيداه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله واحجتي الشاميتاه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وواغلامهوه في المسمى به لئلا يلتبس بالمسمى بغلامها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها لالف الندبة عند النحاة نحو واغلاماه لانه حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف وقال المص بل استغني بها عن الف الندبة ان كان واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها مقدرة فحكمها الفتح نحو يا قاضياه ويا رامياه ويا مصطفاه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى الياء نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي فالقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال به كالاول بل يدعيها مدة اخرى كما يجيء واما لان السكون العارض فيها كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلبها الف المقصورة نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا يلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فيقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان يغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا تقول يا قاضيياه في يا قاضي وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا ملتبستين بما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه واغلامهي ... واضربوا واضربي اذا سميت بها فانك يكتفي بهما من المد عن الف الندبة لكون مدتهما اصليا لاجل الضمة نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة الف الندبة ليست لان مد المندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لان مد المندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدها ان شئت نحو يا قائل لواه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فالاولى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه واغلامهموه والواو والياء بعدها اما الثنان حاله فيلحق الجمع للاستثقال كما يجيء في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغني بها عن الف الندبة كما قلنا في غلامهوه ويا غلامهيه واما انقلاب المد قلبتا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الف نحو يا مناه في المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو واقنسريناه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدناه وان اعربته بالحركة وجعلت النون متعقب الاعراب ولا بد اذن من ان يلزم الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيديناه واقنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى ولم تعربه بالحركات والتزمت الالف جاز ندبته والا فلا وليس يثنى اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيها امتناعها وتقول في المسمى باثنى عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون وا اثنى عشراه تشبيها بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني لك الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كان او ياء او الفا والحاقها في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع الياء لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد لان الالف لخفائها اذا جئت بعدها بساكنة يتبين كما يتبين بها الحركة في غلاميه على ما يجيء في بابه من التصريف وهذه الهاء يحذف في الوصل لانه ثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وغيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس اقول هذا الذي ذكره في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول

وامصيباه

ويجوز مضارع معروف ومحذوف فاعله مضاف والحرف مضاف اليه واللام استثناء ومع مرفوعه واسم مجرور بها مضاف والجنس مضاف اليه والاستثناء مفرغ لعدم ذكر المستثنى منه وتقديره ويجوز حذف حرف النداء مع كل اسم الا اسم الجنس والاشارة معطوف عليه والاستغاثة والندبة كذلك ومثل مرفوع ويوسف منادى مفرد معرفة محذوف منه حرف النداء اي يا يوسف اعرض امر مخاطب مسند الى ضمير مستتر وهو انت وعن هذا متعلق باعرض وهذا الكلام في محل الجر بالاضافة وايها الرجل عطف عليه ومثل معرفة واصبح مثل اعرض وليل منادى مفرد معرفة محذوف منه حرف النداء وهذا الكلام فاعل شذ وافتد مثل اصبح ومخنوق مثل ليل واطرق مثل اصبح وكرا مثل ليل

واصيبتاه وليس بمعروف فندبه بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهنداه وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا ابان النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز نحو قول من يقول يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر بوكان باحسناه وجهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مد الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت مد بعد المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رمانى وان لم يكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف والعاجل وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل يلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها عن الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلا صبحاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا اقول يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب فكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايتها انه وايتها جنس يتعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كالمقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان يتصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل وبوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيء في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف باي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس وكان مفركا ويقال سالها عن سبب تفركهن له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة قوله اطرق كرا قيل يصيدون بها الكرا يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصادوا وهذه مثل وقيل الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعام هو اكثر عددا منك

د

معنى المنادى لقيام قرينة جوازا مثل قوله وقد يحذف لفعل القيام قرينة جوازا في النحو لسيبويه وهو مذكور في مرفوعا اعلم المنادى محذوف هؤلاء قوم واسجدوا امر مخاطب مسند الى ضمير بارز والجملة في محل الجر بالاضافة

قد اصطبحوا وحمل الى القرية فلا تخلى ايتم ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت امن من ان اغتالك فهم استجالك في الاسير ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف فضلة نسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بالتشديد فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا فعل مضارع سقطت نونه في النصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا او لا زائدة او مفعول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لان الذي في زين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان لو عرف المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في يا عمار لو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملأمان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب في السب من الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك لان تاتي باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف ووصف اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني والمشارك فيه نحو نحن واننا والغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي اختص من بين الرجال باكرام الضيف وفي معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختص بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل ايتها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص من اظهار حرف النداء معه اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما يبقى في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكلية وحال ظاهر اي ووصفه من قبل الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة مقدر بمبتدا عطف عليه اسم اخر سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للنزيل او مضاف نحو قولهم انا معاشر الانبياء فينا بلاء اي قلة كلام وقولهم نحن ال فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال بنا تميم يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب تنصب في الاختصاص اربعة اشياء معشر وال واهل وبني قال انا بني نهشل لا ندعي لاب اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها فان اللام المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا اللام نحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى فنصبه بالمقدرة كما في ايها وان ينتصب مفعولا كما يعني او اخص وامدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصابه نحو نحن العرب كالعرب والاولى ان يقال المجيع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم تقول لكنهم جوزوا النصب دخول اللام في نحو نحن العرب ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته اللام وقد يأتي الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة لا الذي باي بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق وبعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا نطير وقوله ولا نظير وقوله بنو الى سوء عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني او اختص في الجميع او امدح او اذم او ارحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل في الكل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما نصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به في القبح شيء مما قبله كقوله لحى الله جرما كلنا

قوله الثالث اي الموضع الثالث مبتدأ وما موصولة واضمر بالضم مجهول وعامله مفعول ما لم يسم فاعله ومفسرا الضمير يرجع الى المفعول به وعلى شريطة التفسير متعلق باضمر و
الجملة صلة لما والعائد محذوف كالذي اضمر وهذا الموصول مع صلته خبر ابتدأ او موصوف عبارة عن المفعول به اي الموضع الثالث من المواضع الاربعة مفعول اضمر
عامله ويكون ما في محل الرفع لانه خبر مبتدأ او مصدر به والعائد محذوف اي موضع اضمار عامله وموضع المفعول به وكل خبر حينئذ واسم مفسرا البارز
بعده فعل خبر مبتدأ وهذه الجملة نعت لسواء الضمير في نعته يرجع الى الاسم او شبهه عطف عليه مشتغل نعت له وعنه متعلق به وبضميره متعلق بما يليه او متعلقه
عطف على بضميره والضمير

زيد شارق وجهه كالباب هار شعث قاذ بارز فقال اذن عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع واعلم انه ليس لك
ان تجري قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك ما صنع
ماشرا بالك واحيلتهوك الصالحين فاما ان ينصبه على المدح او يرفعه عليه اي هما المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب
النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد
الطوال لم يكن الطوال صفة بل عطف بيان لانه لا يصلح ان يوصف به اسم الاشارة وصفته كامر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الاسم وصفه
كامر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه نعتا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح او الذم او
الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني ولانه عطف بيان لان فيه شرح الوصف كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت
به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست اقول وانما وجب
اضمار الفعل ههنا لان المفسر عوض من الناصب فلم يؤت به الا عند تقدير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره
فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرناه في [...] الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء
ليس ثمة ناصب مضمر بل الناصب عندهما لهذا الاسم لفظ الفعل المتأخر عنه اما الكسائي فلانه وان تعدى المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته
فضربت عامل في زيد كما انه عامل في ضميره واما الفراء فان اخذ احدهما بتسليطه عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده
كما في زيد اهنته وقولك مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيد المذكور وقولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرو ضربت غلامه
لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد
في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لم
يجز فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من
احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل و
ليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه
سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل
من زيد وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا الغلام في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيد
على حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه
بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في
دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد ولكانت الملابسة في الصورتين بعيدة
كما يجيء في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون ان المنصوب معمول الفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو
ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شذاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي
ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع
النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا بد بقوله بعده فعل اذ يليه الفعل متصلا به
بل ان يكون الفعل او شبهه من الكلام الذي بعد نحو زيدا لعمرك ضربته وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا
انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعني لشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما
يتضمنه نفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل
انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المقدر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو
ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدث عنه نحو زيد هند ضاربها او بعده
نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حروف الاستفهام وحروف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا
ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدث عنه ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا
يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اي اشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل
في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله
ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيدا قام ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال مشتغل
عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه ما

ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فالمعنى مشتغل
عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما اشتغل
بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت
عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا العامل بذلك الضمير او موصولا له نحو
زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا و
رجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله [...]
طالعات بجرم مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ المقدر يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة
المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا
ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كما لا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه
والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد لقي ضربته وعمرو ليتك تضربه اما ان
المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو
زيد كم ضربته وحروف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واما نية وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد
هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا للنفي نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان
من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف نحو لن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت
ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما لن فيفصل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو
زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صار كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين
الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة
راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب
تصدرها حروف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا ان زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء
فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا
ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام
او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترز بما يفسر عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله
بالتقدم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو الزيدان انت اكرم عليهما عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل
فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد حين
تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان
في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد فلو عملت فيهما لكانت كل واحدة
منهما مع معمولها المقدم عليها كلا لما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم
وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد انت تضربه وزيد رجل يضربه موفق وانما
لم يعملا فيما قبلهما كما لا يعمل لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب
الرفع في نحو ما زيد الا اعطيته وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان
في جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله و
كذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظننته منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في
هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم
على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد و
يجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول على نحو زيدا ضرب لان العكس اعني كون الفاعل مفسرا
للمفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين

المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا
اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول
حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد كان
قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل الذي هو الى ان يتقدم عليه
ما هو في صورة المفعول مع تاخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيدة وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس
لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما بينا قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز
ان تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم
الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا
اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو
المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا
ضرب اي ضرب زيدا التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربته زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز
تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها
غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في نحو ضرب غلامه
زيد والذي ادى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل
المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء
اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى
ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيدة فان ذيل كل
واحد منهما محتاج للتفسير الا نفس الاخر فلا يتنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد
واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيها قبلها
لانها دالة على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شيء مما
قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكونها موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية
واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز معها
عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد وكما يجيء ونحو قوله كل رجل ياتيني فاذا اكرمه لانها فاء سببية ولعبة موقعها
اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط ونحو والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن
الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل
بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب
كما في قوله تعالى منا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتاويل هذا كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه
وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من
جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لو ينصبه لانه انتصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله
فيخرج في هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم
الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربته ولا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم
قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا بفعل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض
عن الناصب والعلة فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على شغفاء العمل بحيث لو لم يشغله بنابه الاسم المنصوب
المتقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن
مفسرا ايضا هذا زيادة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي ان يكون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر
اي يؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل
بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في معنى عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك فلا

اذ لا فارق فكان يجب ان لا يأتي المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله فيقال ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في
معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح كان له محل غير التفسير يحمل عليه فهو كونه خبر المبتدأ لو لم نحمله عليه لما لم يصلح للعمل الا ان بعد
ولما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل لو لم يجعلنا خبرا لمبتدأ لكان حرف للسوار داخل على الاسم
طالبا بجوز فعلها فاقرر كما يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في نحو زيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل
فعل مقدر ولما كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى حمل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب
سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر لطلب الهمزة الاستفهامية ومن ثم
قال سيبويه في نحو انت زيد ضربته ان رفع زيدا اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما ذكرنا فيبقى خبر المبتدأ وهو زيد
ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سبق في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه ولما اذا كان الفاصل بين همزة
الاستفهام والاسم المحدث ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب نظرا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة
الاستفهام ان يقدر داخلا على الفعل وقال الاخفش في انت زيد ضربته يختار ان نصب زيد نظرا الى همزة الاستفهام
وانت فاعل فعل مقدر يفسره ما بعده اي اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه
ادق بناء على ان الفعل الذي لا يفسر للفعل ينصب لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد
بالفاعلية في نحو زيد قام ولئن لم يكن يختار ان فعل مما مفسرا في الرفع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف
لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا
كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه وقوله او مناسبه انما لم يكتف بقوله لو سلط عليه لنصبه لان ناصبه لفظا او معنى او مناسبه للظاهر انما لم يكن في
الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد
هنا من ناصب يقتضي نصب زيد لان التسليط يغير المعنى فلو سلط ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح
المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت انك اهنته بضربك غلامه فالمناسب انما يطلب في الموضعين احدهما
ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا
هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد
بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف
جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحذوف وبعد يقدر ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه
زيدا ضربت اي غلام زيد فنقول انما حصل طابقان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او
شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فمهما كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن
نصب ان الفعل او شبهه او مناسبهما ان يعمل في ذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو زيد
عمرا ضربه وسيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ مستغنى عنه اي زيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز
ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي ضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبه واما في
نحو ان زيدا عمرا ضربه فالفعل يحتمل التقديم قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا الا بالتوسع نحو
زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحذوف اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم الآكل
عليه وان زيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان
منصوبان بمقدرين او اكثر نحو اعبدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وان زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست
زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله نصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين
لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر اللفظ غير اللفظ كما في مررت به
وضربت غلامه وحبست عليه فهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر
الى معمول ذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيد امررت به فان جاوزت المقدر قبل زيد في
وزن سواء كان مررت به في بلد او في بيت او في بغداد او في بيتك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل
ان لم يكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى
ذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر الذي هاهنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو
معناه مع غلامه واخاه او صديقه او ما يجري مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه

ويختار مضارع مجهول والرفع مفعول ما لم يسم فاعله وبالابتدا متعلق بيختار وعند ظرف مضاف وعدم مضاف اليه ومضاف اليه قرينة مثله وخلافه كذلك والضمير في خلافه يرجع الى الرفع او وعند وجود اقوى مثل عند عدم قرينة عطف عليه ومنها متعلق باقوى وهو موصفة محذوف اى المعنى ويختار الرفع بالابتداء عند وجود قرينة اقوى من قرينة اقوى منه قرينة خلافه وكانها جار ومجرور او مضاف ومضاف اليه محله رفع على انه خبر مبتدا محذوف وهى هى اى القرينة مثل اما ومع غير الطلب متعلق بمقدر واذا عطف على اما للمفاجاة متعلق بمقدر ايضا وتقديره كاما الكائنة للمفاجاة مع غير الطلب واذا الكائنة للمفاجاة

اهنت زيدا بل لقيت اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول له كان وان لم يكن مثل الثاني ايم اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان لابست زيدا وكذا في نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس فاعله ما اسندت اليه الفعل المبني للمفعول اى الا لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به اى ان جزت زيدا وان جاوزت زيدا والا فتفعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه ويضمر في العامل متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور نحو اليوم زيد ضربته وبالسوط زيد ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا او الجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرو اضربه اى ان ضرب زيد عمرو فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم الحجر ولا يعد واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بضمير ربه تحقق فاعلية الفاعل بان يكون الا الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لا يحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم ان المصنف ابتدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال يختار الرفع بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر واما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى الامران على ما يجيء شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدم لبس الاسم مما يخفى فيه بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي لا يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف فاضمر على ما اخترناه في رفع المبتدا فقوله انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اى وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكره اما واذا المفاجاة اما اما فتجامع ثلث قرائن للنصب هي مع احدها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب

ويختار النصب بالعطف مثل ويختار الرفع بالابتداء في الوجه وعلى جملة متعلق وفعلية نعت الجملة وللتناسب متعلق بيختار وبعد ظرف مضاف وحرف مضاف اليه ومضاف اليه والنفي مضاف اليه والاستفهام عطف عليه واذا عطف على حرف والشرطية نعت لاذا بتاويل الكلمة او اللفظ ويحتمل الخاموش سماعى وحيث مثل اذا وفي الامر عطف على بعد والنهي عطف على الامر واذا للظرف في الاصل استعمل ههنا للتعليل اى التعليل الجار النصب بعد حرف وهي مبتدا عايد الى المواقع التي ذكرت ههنا وهي بعد حرف النفي او مواقع الفعل خبرها والمعنى ويختار النصب بعد حرف النفي وبعد حرف الاستفهام وبعد اذا الشرطية وبعد حيث في الاسم الواقع قبل الامر والنهي لان تلك المواقع مواقع الفعل وعند الجملة

على ما ياتي والاخر بان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا للجملة استفهامية فعلية فاما اذا لم يجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلها بغير اما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين في نحو زيدا اكرمته في جواب من قال اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدا بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها الصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فيه لا يبنى الجملة الى ما كانت في الاصل عليه فهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السوى نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كان يستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهور ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه ولا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع القلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشيا خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى ان اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعرابها كما امكن ذلك في نحو زيد اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو لا تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيدا اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذى هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الا بتاويل بعيد مخرج للامر والنهي والدعا عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد طلب منك ضربه فانه منقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدا نحو ان زيد منطلق وليتك عندنا وكذا ايكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك تلقاه ولا يجب في خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا وان لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض في نحو اما زيدا فاضربه بين الطلب واسالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فوجه ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شي كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب بعدها عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بنا على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اقول هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضاربه عمرو وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو ويضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي ما ولا وان نحو قوله فلا احسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا وتقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه اوضربته لقوة ان لجزمها الفعلين واما ليس فمن قال انه حرف فليس

ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز العاء
عن العمل لغة ما ايستدل لا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجي في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله
اي ما خلق الله فيجيز عن ليس زيدا ضربته على الغاء والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق
خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسرة جملة فعلية كما في قوله تعم فانها لا تعمى
الابصار قوله وحرف الاستفهام على اذا ولو مثلا بالفعل كهلا ولو مثله حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في
نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء
النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان
الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما
عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج ومع الاسمية التي
خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل لان اصلها ان يكون بمعنى قد لاختصاصه الفعل كما يجي في قسم الحروف
فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهتها الهمزة واما الاسمية التي جزؤها
الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي
تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان تليه اياه ما دام كذا فيقبح دخولها على الفعلية مع الفصل
بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا
احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو امن زيدا ضربته والوزاق في اختيار
النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى
زيدا ضربته ومتى زيد خرج والرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في نحو هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل
متطفل على شي يحفظ اصل المتطفل عليه اذا امكن وفصل همزة الاستفهام ودخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد
قائم لان الفعل بعد وم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المجرد ورفعه اولى نحو ايهم ضربته والعلة كالعلة قوله اذ الشرطية
فيها خلاف انه نقل عن الكوفيين انها كاذا في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ
كقوله اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف
والاكثر كونها عندهما فعلية الظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء انشقت ونقل عن المبرد
اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب
سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بها الفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما في
الشرط لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو لانها ظرف تضمن معناه كمن ومتى على ما يجي في الظروف المبنية واما على مذهب
المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه ما ذكره وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا ونذكر انه منصوب بفعل
مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتله بتقدير هلا قتل
زيد قتله وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس وان هلك منفس
فعلى هذا يقدر رجل ملازمة المجرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر فيمن روى
رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان
كاذا في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية
التي جزؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس واما اذا كسعت بما نحو حيثما فهي من الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو
متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال حيثي واعلم ان زهم لحتوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة
نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تره بن رك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل
بعد ما قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد
من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشراء بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته
بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان
يكون اشتريته خبرا له وقوله بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون
اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق لاحتمال

الوجه

ويستوي مضارع معروف والامر اي الرفع والنصب على ونحو مثل متعلق بيستوي وزيد مبتدا وقام ماض معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى زيد والجملة خبره وعمرو مفعول
فعل مقدر واكرمته مفسر له وهذه الجملة معطوفة على زيد قام والعائد في المعطوف محذوف وهو في داره وعنده ويجب مضارع معروف والنصب فاعله وبعد ظرف له
مضاف وحرف مضاف اليه وهو مضاف ايضا والشرط مضاف اليه وحرف عطف على حرف مضاف والتحضيض مضاف اليه ومثل مر وجهه وان حرف شرط وزيدا
مفعول فعل مقدر وضربته مفسر له والجملة في محل الجر بالاضافة وهلا حرف تحضيض وزيدا ضربته يعلم وجهه مما مضى

الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ويخالف الوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين
او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن
اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المص من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى انا كل شي
خلقناه بقدر لا يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل وصفة خبرا ولا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعم بكل شي
كل مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شي بقدر
لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شي لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شي
فكل شي في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شي قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا
ان معنى كل شي خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شي مخلوق كائن
بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شي في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول عموم منه
مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل اي رايت احدا
او ايهم رايت او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا
قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لانه معنى ايضرب الزيدان احدا فهو مؤكد بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا
كان الاسم المجحود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا
فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اقول يعني يستوي
الرفع والنصب في الاسم المجحود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه
في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين
فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال
اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع الضمير الى المبتدا وليس في عمرو كلمته ضمير راجع
الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى
للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات
ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر وفعلية العجز معطوف عليها او على العجز منها وتصحيح المثال اليك
بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر
اذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراد ذلك واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف
عليه فيما يجب فيه ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يجي في المضمرات واجيب عن الوجه
الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرو او لو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف
مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب
لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما ترى
بظاهر الكلام ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير فجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب فان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا
راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك انا زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكر
الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل اما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل والمفعول
اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجي في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره قوله ويجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت
من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي في شرطها فعلا لازم
واجب الحذف كما يجي غير معترضة فلا يكون من هذا الباب تقديره اما يكن من شي وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذا عند
سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى حيثما
قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا والا ولوما ولولا وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجي في قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني اي هلا ترونني وحروف التحضيض لا يدخله الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم

بتقدير الفعل

بس ماض معروف واصله لبس على وزن علم ثم اسكنت الباء على خلاف القياس ومثل اسم مفعول وازيد مبتدأ وذهب ماض مجهول وبه مفعول ما لم يسم فاعله والجملة خبره والمبتدأ مع خبره مضاف اليه ومنتصر اسم ليس والضمير في منه راجع الى باب ليس مثل هذا القول من باب شريطة التفسير والرفع مبتدأ خبره محذوف اي اولى او جائز وتقديره واذا عرفت هذا فالرفع في هذا لانه وكل مبتدأ او نكرة مضافا الى هو خبر او هو الى اسم وعطف بكون جارا او مجرورا وكل شيء مبتدأ فعلوه اعلى الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء وفي الزبر في محل الرفع بانه خبر مبتدأ وكل شيء مفعول ثابت في الزبر والمبتدأ مع خبره مبتدأ او خبر مبتدأ او بدل والمعنى ومثل قوله ازيد ذهب

يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والاستفهام والنفي والشرط والامر معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في نحو ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اقول اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل ولكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرناه قوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او بنصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره في قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على ما اختاره ابن السراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اي ازيدا ذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب به فالكلام مفسر المتعدي كما ذكرنا قيل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ازيدا ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحذوف لضميره او متعلقه في الرفع والنصب لضميره او متعلقه نائبة كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فينوي في ازيد ذهب لو ذهب غلامه او ذهب بغلامه راضيا وينوي في ازيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اقول اي ليس من هذا الباب لا نخرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اي في صحائف عمالنا شيئا اذ لم توقع فيها فعل بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار صفة لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد بقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب اقول جميع الشرائط فيه حاصلة في بادئ النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز على غير المختار تحمل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما يجيء في الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف و اللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء هذا الذي ذكره مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدأ محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعد بان حكم الزانية فيما فالفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت حكمهما فاجلدوا فيخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه فكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه هذا اخر شرح ما ذكره المص واعلم ان ما ذكره يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ازيد لم يقم الا هو ان تام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ازيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا ازيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب

به كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير نحو الرايت عطف على شيء فعلوه في الزبر والزبر عطف عليها فاجلد وكل واحد منهما اعلى الفعل الفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبرها بتأويل المبتدأ مع جزء في محل الجر بالاضافة والفاء مبتدأ وبمعنى الشرط جزء والباء للسببية وعنده متعلق بما تعلق به بمعنى الشرط اي فاجلد واثبت معنى الشرط في الابتداء عند المبرد او جزء مبتدأ مجرد هو موصوف القائم الشرط عنده وجلدنا عطف على الحد وما خبر

فليس

والرابع مبتدأ والتحذير خبره وهو مبتدأ عائد الى التحذير ومفعول خبره وتقديره اتق جار ومجرور متعلق بجملة وتحذيرا مفعول مطلق اي حذر تحذيرا ومفعول له ايضا مقدر وهو كريهة لانه فيه انشاد او من حرف جر وما موصولة او موصوفة وبعده جملة ظرفية وقعت صلة او صفة والضمير في بعده راجع الى الموصول والموصوف مع صلته او صفته في محل الجر بمن والجار والمجرور متعلق بتحذيرا او من عطف وذكر ماض مجهول والمحذر مفعول ما لم يسم فاعله ومنه متعلق بالمحذر ومكررا حال من المحذر ومنه الجملة عطف على ناصب التحذير او على الجملة ومنه ليست للعطف بل للاستئناف كما في قوله تعالى ارسلناه الى مائة الف او يزيدون ويكون بمعنى بل ولا يكون بعد منه

وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى النفي المنقوض نفيه بالا فان تام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا ايضرب زيدا الا لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اي متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاقسام على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ازيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو ولو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقديره موجبا كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل فحينئذ ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ازيد اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ازيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ازيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في ازيدا لم يضرب اياه لكان التقدير ضرب زيدا او بالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ازيدا لم يضربه الا هو اي ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين فلا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا لاتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها فنظر فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ازيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ازيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه قائما اي ان علم علمه قائما لاتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ازيد ضرب غلامه وازيدا ضربه غلامه وازيد مر بغلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ازيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا ضرب لابس زيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في اللفظ مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير بل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ازيدا لابس او ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز وان كان احد الضميرين في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ازيد لم يضرب غلامه الا اياه وازيدا لم يضربه غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ازيدا ضرب غلامه لانك اذا احدث الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى الايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية اي ضرب غلام زيد لم يضربه غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضربه غلامه الا هو وان لم يلابس زيد لم يضربه غلامه لم يضربه غلامه الا هو على تقدير المص وبالتسليط ازيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المص ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ازيد ضرب اخوه اياه فالمثل في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط ازيدا اي اباه زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس يضرب ابنه هذا ما لخصته من تمام هذا الباب والله اعلم بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق اقول سمي به اللفظ المحذر به من نحو

الا الجملة ومثل ... منصوب بفعل مقدر الاسد عطف عليه والجملة مضاف اليها ... مثل اياك والاسد عطف عليه والطريق منصوب بتقدير اتق والطريق ناكب له

اياك

اياك والاسد ونحو الاسد محذرا مع انه ليس بمحذر بل هو اليه التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق محذرا مما بعده مورد بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقول لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد ولفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر على التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يتوقى الشخص بدنا من الاسد اي تخشيه ولو قال بتقدير نحّ او بعّد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك لان ذكره مصدر فيجب عطفه على قوله معمول بعده من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضافا اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب بحكمه كذا في بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور وقبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو فجاءت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها نقول ان مقيم لم سيد وان فنقول او بمعنى بل ان امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما يجيء في حروف العاطفة قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر او معمول لمحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكررا معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر ماز راسك ومضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر فقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر في نحو اياي والشر نحو لاحذر وبحوه قال الخليل وبعضهم يقول له اياك فيقول اياي فيقول اذا كان قبل منك واسنجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر وحدّ خطابا كانه قال للمخاطب نح ونحوه وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا الية لكم الاسل والرماح ومخبل انه المتكلم اي لا يبعد نفسي عن مشاهدة حذفكم الارنب وامر المخاطب اي بعد ونحى نعن منها قوله الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك واياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمه لخصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر يكون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكره فحملنا منه على الفعل ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل نحو تأمل في المخص كان اصل اياك والاسد ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا بحاتي بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين انما كان لاجل العامل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمرات فصار منفصلا من هذا الذي ذكره تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقوله بتقدير اياك باعد وتح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي ضربت وليس الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل عند قوله جار الله الله احمد بمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف الفعل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك بعد نفسك من الاسد من الاسد وفهو في هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر

ويقول مضارع معروف مسند الى ضمير هو انت واياك معمول فعل مقدر وهو باعد ومن الاسد متعلق بباعد والجملة في محل النصب لانها مقولة القول ومن تحذيره مثل اياك من الاسد عطف عليه واياك ان تحذف عطف على اياك من الاسد وبتقدير من متعلق بتقول ولا تقول مضارع منفي مسند الى ضمير المخاطب اياك والاسد مقولة القول ولامتناع تقدير من متعلق بلا تقول وهذه الجملة عطف على جملة فعلية سبقت في المفعول به ابتداء وفيه متعلق به والضمير في فيه يعود الى الالف واللام في المفعول لانه بمعنى الذي وخبر محذوف وما اي مما اشتمل على علم المفعولية المفعول فيه وهو مبتدأ وما موصولة بمعنى الذي اي الاسم الذي وهو ... اي اسم وفعل ماض ...

الاسد لانه يبعد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه المعطوف واياك المحذر منه هما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف نحو اياك ان تحذف فبتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من انتفاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجاز وافيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر من الذي هو مع المجرور كشي واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وبغاة الخير اي بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذف فرايتم لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما في قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فلما الضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري كما في جواز حذف حرف الجر ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق او يدعي ان الواو التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوفا عليه بالواو مع معطوف فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفهما ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذف في المكرر ههنا مثل هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فالخلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت ولتحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في بعنوان المفعول فيه فيخرج بان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديرها وشرط نصبه تقدير في واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقول هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح اقول ظروف الزمان كلها يعني مبهما وموقتا تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين الزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظروف المكان ان كان مبهما قبل اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك واماما منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار كما قال سيبويه من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما يثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ

داخل

وفيه اي في مدلوله تعلق به والضمير في فيه يعود الى ما وهو فعل مفعول ما لم يسم فاعله ومذكور نعت له ومن بيانية زمان ... عطف عليه ... الموصول او الموصوف مع صلته ... الجملة خبر ...

وتعلق ما من مجهول وعليه متعلق بحمل والضمير في عليه يرجع الى المبهم وعند مفعول لما لم يسم فاعله ولم يظهر فيه الرفع لان النصب لازم له الا عند دخول من ولدى عطف عليه
وشبههما كلمات والضمير في شبههما عائد الى عند ولدى ولابهامهما متعلق بحمل على طريق التعليل ولفظ عطف على عند ومضاف [illegible] والكثرة تعليل لحمل
ما موصولة وبعد دخلت جملة ظرفية ونعت صلة لما والموصول مع صلته عطف عليه ايضا والمعوض حمل على الجهات لفظ مكان لكثرة الاستعمال والشيء الذي ثبت بعد
نكرة ايضا ومثل [illegible] ودخلت الدار جملة فعلية ونعت مضاف اليها وعلى الاصح جر [illegible] وهو مواى جل ما بعد دخلت عليها على القول الاصح

داخل فيه فان المكان المبهم فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وكذا الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان كما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء اخر خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقعدت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان الا ما ما اشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية بالفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمثوى والمسكن والمقيل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت ماواه وسكنت مسكنه وينتصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان و قعدت مركزه قال تعم واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته واقمت مشتاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها الجهات في الابهام قال المص وكذا احمل لفظ مكان على الجهات الست لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله مخالف في منعه تخفيفا فلا ينبغي للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا [illegible] واعلم انه انما انتصب بالفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان ينصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه تقتضيه المصدر ومعناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينتصب على الظرفية الا بما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق [illegible] لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل [illegible] بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينتصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني في معها غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم لانه اتى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعم وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والدخول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما ثم قال على الاصح والمأخوذ ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلابغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل

متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلتحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما احتمله المص من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استوعبه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فا لا تقدر يعم جميع اياما والثاني [illegible] فالذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا معدودا كان كيوم الجمعة او لا كالوقت الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاقبل يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان [illegible] التعميم فيه كيوم الجمعة في جواب متى صمت كذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح جوابا متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير المختص كثلاثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار معرفة باللام لا يصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعم يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل فيشير الى نهار وليل معينين فيصلحان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر يستغرق بها السير واذا اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث المعنى قولك لا تقريبن سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وعدمه وفي الانصراف وعدمه فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقيل يجر بمتى ولدى وحتى ايضا ويجر بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن من الاول اكثر الظروف المبنية نحو ما كان واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية وكصباح مساء وبين بين ويوم يوم كما يجي في المركبات وقد يجي اذ وحيث متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله تعالى بعد اذ هديتنا ومنه من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا غبوق وذا صبوح فهذه الاربع يغيرها ما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها بلزوم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجي في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجي في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجي في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق بين وذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكونها الظروف غير متصرفة موقوف على ومن المعربات غير المنصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة بكرا وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرة وضحاه [illegible] وضحوته وبكرته وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما يجي حكمهما فيكونان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا اداة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما الظرفية واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفتها لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا باداة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست علما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف [illegible] هذه الاسماء يكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز معنى البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد

منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما اولا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بل وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه تعيينه عنده متضمن اللام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته لما كونه من ضحى وبكرة ومسى وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الامام زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عند القاهر عنه ونحوه معينتين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى لمنعه اذ لا سمعا الا منونتين وكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده ولكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كان كذلك علمين للجنس كما يجئ فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا آلة تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وعشية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فهذه الظروف الثلثة العشرة المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظرف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا ان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين كما يقول لقيته الغاة الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجئ الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعينهما جاز تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضعة اعلاما لا منقولة عن النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة في الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كان يلزم محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كامر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيت الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انهم يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي في حكاية سيبويه لا نرد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالي وحولي واحوال والتثنية للتكثير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق صلاة ودين وسطها قد تفلقا ووسط بتحريك السين متصرف وقد تدخل دون التي بمعنى قدام معنيان اخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان زيد في مرتبة عالية وانت في مرتبة تحتها فهو صل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس معنا الاخر غير ولا ينصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى ثم اتخذ من دونه الهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي هو خلقهم ووراءهم فهم كانهم قدام في المكان تعالى الله عنه ومما يلزم الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا اي زمانا حديثا وجوز غيره قريبا ومليا خاصة التصرف نحو قولك سير عليه الفرس مليا من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها ووجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرنا من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو اسقط في خروج زيد وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان خروج زيد ومثل زمان ترويحتين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها

ينتصب بشغل مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى المفعول فيه وبعامل جار ومجرور متعلق بينتصب مضمر صفة لعامل وعلى شريطة التفسير جار ومجرور ظرف على بعامل والمفعول مبتدأ ومحذوف خبره ومنه المفعول وله متعلق بالمفعول والضمير في له يرجع الى الالف واللام لانه بمعنى الذي وما موصولة وفعل ماض مجهول والمستتر فيه متعلق به والضمير في لاجله متعلق به والضمير عايد الى ما وفعل مفعول ما لم يسم فاعله ومذكور نعته والجملة صلتها والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف هو موارد مذكور وهو المفعول له ومثل مبتدأ ضرب ضربته فعل وفاعل ومفعول به وتاديبا مفعول له والجملة في محل الجر بالاضافة وقعدت عن الحرب جبنا مثله عطف عليه وخبره

وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهمهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورميت نشابا اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه واله وسلم الزبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو حين نحو لا تيتك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرته حاجتها الدجاج اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غاليت بالبكور وقال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فيسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته دينارا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنى متعد الى اكثر من ثلثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعدية بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثله نبا في قولك استغفرت الله ذنبا الآن حذف حرف الجر اعني في واللام صار تعديهما في البابين كما ان حذف حرف الجر فيما سمع من ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فلا يقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما القوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ايضا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقولها ان الزمان في نحو مكر الليل ليس بمفعول فيه والا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا في علا او مفعولا فلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد وكذا في سارق الليلة فنقول في اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما لك يوم الدين كما يجئ واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض باكرته حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقبل اللطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجئ في باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اقول اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت الى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فمما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة فهذا اذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سر فيها ولا تسر فيه ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف ومما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه ومما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان تقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بقولك يعجبني ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة ذاتية حاملة على الفعل

وشرط نصبه تقديم اللام مثاله وشرط نصبه تقديم في الوجود ... مصادر معروف وجد ... اى حذف اللام فاعله واذا ظرف مضاف وكان من الافعال الناقصة و المستتر فيه اسمه عايد الى المفعول له وفعلا خبره ولفاعل الفعل جار ومجرور متعلق به والمعلل نعت له ومقارنا عطف على فعلا وله متعلق بمقارنا والضمير فيه يرجع الى الفعل المعلل والجملة مقتا ... في الوجود متعلق عليه

وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم في ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب و انما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج فانه ذهب الى ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب محل والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء والنصح او نحوه فان المجي ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعود جبن ويجي اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي رده نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى التاديب مع ان الاول مفعول اتفاقا دون الثاني واى منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدح نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الا اضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله ونعل الجبور والهول من تهور الهبور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اى نعل لازعل المجبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووجدك على ما يجي في باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها

اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود اقول يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما هو يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان فعل له المجي لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط نحو الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشي واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جلستك خوفا من فرارك وبالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافاته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة لنفسه بل شي اثره اى ضربته لتاديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ هو الابحل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان ... من ربيعه لم ... التثقيف منها النوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية وهو مشاركة للحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوي في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما الذي يكون حالا من الفاعل وكذا لا يجاز المعنى ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الحجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المجبور والهول من تهور الهبور فان ... الا فواع لا الفرع والتهور ليس بفرع بل هو فرع وكذا جاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اى حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا شركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المص على شرطين مما اشترط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه مقدرا باللام وجوابا له وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب

قال

والمفعول معه مثل المفعول له في الوجوه ومذكور خبر مبتدا محذوف وهو هو او مذكور وهو المفعول معه وبعد ظرف لمذكور مضاف الى الواو ولمصاحبة متعلق بمحذوف وهو مصدر مضاف الى معمول وهو مفعول لفاعل ... فعل مجرور بالاضافة ولفظا خبر كان المقدرة ومعنى عطف عليه والجملة صفة لفعل وجاز ان يكون لفظا تمييزا من معمول فعل فالمفعول المفعول معه مذكور بعد الواو الكائنة لمصاحبة معمول فعل لفظا كان او واوا او من حيث اللفظ او المعنى فان حرف شرط والفاء لتفسير ما سبق وكان ماض معروف وهو فعل الشرط

قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على مقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل بلا شي ولا يبقى حتى يكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى في الجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا فجوز ايضا جئتك اكرامك وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك ... وتبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول له على قسمين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضا فلا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا فال المص وانما شرط جواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجي جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى يونس وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز ويبطله بيت الحجاج كما مر عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجرمي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا تقول جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا ... والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقرون بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى اقول قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز به عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرو في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجي ويحتمل مجي احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما يجي في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا تقول والخشبة استوى الماء كما يتقدم ساير المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست منها بمرعو والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب ذلك ان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب العطف وهل يشترط في نصب الاسم

على انه مفعول معه بجواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره واستدل لا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا بقي سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعم ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حمله فجرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ما قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعم ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليس الخشبة ارتفع الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وتنت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم بماله والتقدير لاصلي فيما انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر ثلثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجزاك عليما علمت من تركها فانه للمجرمين فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك بمجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان الفعل معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ شيء به توخذ ولا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى شغلك وشغلك فهو بمعنى المصدر الذي فيه الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحايط وامرأ ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو قال المصنف العطف واجب فيه لانه هو الاصل فلا يعدل الى غيره لغير ضرورة وليس فيه لا ان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا لان الظاهر المجرور والكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيمنعونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا في الضعيف فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو الى وروده في القرآن كقوله تعم تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شانك او مالك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك او مالك اي ما تصنع وذلك لان ما طلبه للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك واباك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك وتناولت عمرا او ملابستك زيدا وبالك وملابستك زيدا وما شان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر وقال السيرافي هذا تقديره معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسته ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقديره ملابستك ان الاسم منصوب بهذا الاسم المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا ليبين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر وقال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذكرنا هنا لقوة الدلالة

علم

والحال ما يبين هيئة الفاعل الحال مبتدأ وما موصولة اي اللفظ الذي او موصوفة اي لفظ يبين ماض معروف والمستتر فيه فاعله عايد الى ما وهيئة مفعول به مضاف والفاعل مضاف اليه او المفعول به عطف عليه الموصول والموصوف مع صلته او صفته خبرها او مبتدأ محذوف خبر الاول محذوف تقديره ومنه حال وهو ما يبين لفظا هيئة من الفاعل او المفعول به او معنى عطف عليه وحال منه يعني الملفوظ اي حال كونه ملفوظا او مقدرا او نحو ضربت زيدا قائما وضرب زيد قائما فعلم زيد مفعول به وقائما حال من الفاعل الملفوظ او المفعول الجملة في محل الجر بالاضافة وزيد مبتدأ وفي الدار جزء وقائما حال من فاعل فعل مقدر دال عليه الظرف تقديره زيد استقر في الدار حال كونه قائما هذه الجملة معطوفة على جملة تب

عليه لان مالك وما شانك اذا جاء بعدهما نحو وزيد دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك وزيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا عما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ولكن مهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فمذهبهما في هذا الامر مذهب عبد القاهر في المجيع والقسم الذي لا يكون في لفظه شيء بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما انت والفخر والفخور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصد المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه اذا انتصب ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان لان ما الاستفهامية يكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيص ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن ليس حد الايجاد والتمثيل وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا اي زمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل لما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو قوله كل رجل وضيعته وانت ورأيك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على تجويز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف التي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وامتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر ولذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا راكبا فالحكم في مطابقته ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وصرت وزيدا كالاخوين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسيا خلاف وذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعم فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحد ودالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما النحوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكتفي فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا في حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة هذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ضمير ذي حال نحو قوله يقول وقد ترى الوظيف وفقا سا الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعم قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم يكن تخضب وقوله اعوذ بك هيئة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تعم النار مثواكم اي موضع ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا بصحة حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابرهيم مقام بل نتبع ملة ابرهيم جاز فكانه حال من المفعول واذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف

وعامله يا مبتدأ مضافا الى ضمير عليه يلى الحال والفعل خبره او شبهه اى شبه الفعل عطف عليه وشرطها اى معنا معنى الفعل عطف عليه او معناه مبتدأ عن ان تكون ناقصة والمستتر فيه اسم ونكرة

كما فى قوله تعم دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه لان دابر الشئ اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبر اى يشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء الكلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجرى مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية فى نحو ركب زيد وركب معه ركوب غلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر فى نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه المصدر ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل والمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجرى مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول المعنويين نحو هذا بعلى شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجئ والحال عن المضاف اليه الذى لا يكون فى المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف كما مر ويدخل فى الحد الحال نحو قوله يقول وقد ترى الوظيف فى قوله وقد اغتدى والطير فى وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقرر المضمون جملة كما يجئ شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب فى نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم يقدم فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما نحو فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان ثم قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل الحال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالى الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجئ لشئ واحد احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعم اخرج منها مذؤما مدحورا كما يجيئان فى خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك فى الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان نحو مدحورا حال من ضمير مذؤما واستنكر مثله فى المتضادة نحو ما مر ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد فى زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما فى قوله تعم مذؤما مدحورا او متضادين فى مجلسين ممتزجين كما فى اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما فى اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر فى الاغلب كما يجئ فى اسم التبرئة نحو جاءنى زيد لا راكبا ولا ماشيا وقد افرادها نحو جاءنى زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوى نحو شيخا فى قوله تعم هذا بعلى شيخا فان بعلى خبر مبتدأ وهو فى المعنى مفعول لمدلول هذا اى انبه على بعلى او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوى فكما فى قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسره باشبهه خارجا لان المشابهة هى المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص فى مثال الحال عن الفاعل المعنوى زيد فى الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير فى الظرف وهو فاعل لفظى لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام فى كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظى وليس يجوز كون الحالين فى المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعنى بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعنى بمعنى الفعل ما استنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحروف التنبيه ونحوها انا زيد قائما عند من جوز ها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجئ فى حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما

وشرطها اى معنا معنى الفعل عطف عليه او معناه مبتدأ عن ان تكون ناقصة والمستتر فيه اسم نكرة خبره والجملة خبر مبتدأ وصاحبها معرفة مبتدأ وخبره والضمير فى صاحبها وغالبا نصب على الظرفية اى فى غالب الاحوال او على خبر يكون المقدر اى يكون هذا الحكم غالبا وارسلها فعل وفاعل ومفعول به والعراك حال من مفعول بمعنى معتركة وهذه الجملة فى محل الرفع بالابتداء بالتاويل ومررت به فعل وفاعل ومفعول به ووحده حال من فاعل ومفعول بمعنى منفردا وهذه الجملة ايضا فى محل الرفع بانه عطف عليها ونحو ما عطف عليها ومتاول خبرها واصلها والعراك وحده فى ارسلها العراك ومررت به وحده متاول بكذا ثم قصروا

حرفا التمنى والترجى نحو ليتك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمنى والترجى ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجئ لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشى مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا فى المفعول معه ولم تعمل فى الحال معنى حروف الاستفهام والنفى قال ابو على لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما فى الحال ونحو وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان فى الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا تعلل قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده متاول فاما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع ضايعا واما كان الغالب فى صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من امثالها اعنى وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعنى حالها لان الاولى ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا لو لم يكن لمعرفتها الا ان التعريف عبث ضايع ولم يأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها اذ لجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال فى الظاهر وتقول الحال معرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا او الطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحدة مصدر وحد يحد نحو وصد يصد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه انه لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعم وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اى ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اى انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلما حذف العامل وجوبا كما مر فى باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك صدر بيت للبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال فى الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخالا ويقال نغص البعير اذ لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها الماء بالمزاحمة واما قولهم جاءوا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا او الاولى فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فى ثم الحى عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا فى باب المفعول المطلق فى فاها لفيك سواء وكذا ينبغى ان يقول فى يدا بيد اى ذو يد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاة شاة بدرهم اى شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تعم علمت نفس ما قدمت اى كل نفس وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب هيهنا الجزآن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان يأتى به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فى شاذ ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه منه لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف واحد وقد جاء فما الفم قال المتنبى وقبلتنى على خوف فما لفم فحذف المضاف اليه ولا بدل من الواو فيما لئلا يبقى على حرف وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله فى الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم

وان جر ذا شرط وكان فعل الشرط وصاحبها اى صاحب الحال اسمه ونكرة جزمه وجب ماض معروف وتقديمها اى تقديم الحال فاعله والجملة وقعت جزاء الشرط ولا يتقدم مضارع
معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى الحال على العامل متعلق به والمعنوى نعت له وبخلاف الظرف خبر مبتدا محذوف تقديره وهو وهذا اى عدم تقديمها عليها ثابت بخلاف
الظرف وحال اى المعنوى لا يتقدم الحال على العامل المعنوى حال كونه ملتبسا بخلاف الظرف ومخالفة للظرف ولا على المجرور عطف على العامل وفى الاصح خبر مبتدا محذوف اى
عدم تقديمها على المجرور على القول الاصح متعلق بتقديم المقدر بعد ولا اى ولا يتقدم الحال على المجرور على القول الاصح

بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعها ليصير رتبها بمعناه كما ذكرنا فى الحال او على البدل
اى جاءتنا قاصهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لا مع غيره فهو فى المعنى متصل بمعانى قولك
جاؤا معا كما ان فى معا خلافا فاهل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى فى زمان واحد وكذا الخلاف فى وحده
فى نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجاء وحده مجرورا فى مواضع محدودة فريع وحده ونسيج وحده
اى انفراده وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده و
عيير وحده ورجيل وحده فى المعجب برايه وبقى جاء فى وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد و
التذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم
مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امراة جماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير وهو الستر بمعنى
الغافر اى الساتر من بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان
رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام فى الاسمين زائدة كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت
ثمة قلت لا يعنينى ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه واله وسلم يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول اى مترتبين واللام زائدة كما فى الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول و
اما بالاضافة نحو جاؤا فى الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة
عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيد له وربما
عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ فى باب العدد
وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فى وقال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى فى وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من الى
من فيه الى فى فلا يقال ماشيته يده بيدك ذكره خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين عم فى صفين فما بالنا امس اسد
العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يأول بشجعانا و
ضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه فى جهدك ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم انه يجوز تنكير
ذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء فى الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه واله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا يقول مررت
برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل محتالة او سبقه نفى او شبهه نحو قوله فما حل سعد غريبا ببلدة و
قلما جاءنى رجل راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا فى باب
المبتدا او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة فى الحال نحو جاءنى رجل وزيد راكبين او تقدمت الحال نحو جاءنى راكبا رجل لانه يؤمن
اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءنى رجل راكبا فقد يشتبه فى حال انتصاب
ذى الحال بالوصف فى نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا
طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويزه ارتفاع زيد فى نحو فى الدار
زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير فى لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها جوز كون
لمية عاملا فى الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل فى الحال
ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها فنقول ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل
فى الحال ما ليس مقيدا بها واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيد اى ضربته قوله ولا
يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على المجرور فى الاصح اقول قد عرفت قبل العامل المعنوى وان الظرف منه وكذا
الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغى ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفى هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى
ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما فى الدار وذلك على ما مذهبه من توسعهم فى
الظرف حتى جاز ان يعمل متقدما بلا اعتماد فى الظاهر فى نحو فى الدار زيد كما تقدم فى المبتدا فاما مع تاخر المبتدا عن الحال
فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى
فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتدا اما فى نحو
زيد قائما فى الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملى الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه
وان لم يجوز ذلك وقلنا ان الضمير فى الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل فى الحال وصاحبه فالحال متاخر عما
صاحبه نائب اى زيد اما نحو زيد فى الدار قائما وزيد فى الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا

او جارا

او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذى هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم فى الظرف
حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال
نحو ان الينا ايابهم والعامل فيه بستين والعامل المعنوى اذا كان غير ظرف فلا خلاف فى انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل
جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب
ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له فى التركيب واذا ضعف نفس الفعل
لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما فى فعل التعجب فلا تقول راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل الجوامد وكذا الصفة المشبهة
لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله فى المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها وهو
اضعف من الصفة المشبهة فى العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شرط كما يجئ
فى بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجئ الكلام
عليه عن قريب واجاز الزجاجى ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير
درهمك فى الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز
ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع
الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل
الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما فى حيز الصلة
لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدرى كما وان لا تتقدم الحال اذن على هذه
الموصولات لا يجوز تقديمها على صلتها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجئ فى الموصولات من امتناع الفصل بين
الحرف المصدرى وكلام الموصول وبين صلتها فلا تقول اعجبنى مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا
ولا مجردة ضرب زيد هندا واما فى نحو سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان
العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر ووالله
لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل
واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله
بخلاف الظرف يعنى ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا فى جئتك راكبا بمعنى وقت الركوب الا
ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم
فى الظروف بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو فى شان وقولهم كل يوم لك
ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدا كما تعرف وذلك لتوسعهم فى
الظرف بخلاف الحال وكان على المص ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوى
غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا فى الحال
او فى الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا
ففى الجنة خالدين فيها وقوله تعالى فكان عاقبتهما انهما فى النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما فى الايتين
لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرف الثانى به لم يكن للثانى فائدة واما عند البصريين فالحال ليس راجحة على الخبرية لا واجبة لان
الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثانى متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذى بعده والثانى
تاكيدا للاول والتاكيد غير عزيز فى كلامهم واذا كان الظرف فى الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا
بمقدر فخبرية الاسم الذى يلى المبتدا الذى يلى ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب لا يكون الظرف
متعلقا الا بالخبر واجاز الفراء والكسائى نصب ذلك الاسم نحو فيك زيدا راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال
دالة على المضاف المحذوف اى هو يرغب فيك خاصة فى حال رغبته فى شئ اى ان رغب فى شئ فهو يرغب فيك قوله
ولا على المجرور فى الاصح الذى تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها الا ظاهرا مرفوعا كان منصوبا او مجرورا الا فى صورة واحدة وهى اذا كان ذو الحال
مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز تقديم الحال على ذى
الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوز تقديم الحال عليه

وكل مبتدا ، مضافا وما موصولة او موصوفة ودل ماض معروف والمستتر فيه فاعله عايد الى ما وعلى هيئة متعلق بدل والجملة صلة او صفة لما والموصول او الموصوف مع صلته
وصفته مضاف اليه وصح ماض معروف وان حرف ناصبة ويقع مضارع معروف منصوب بها والمستتر فيه فاعله عايد الى كل وحالا حال عن فاعل يقع وان يقع حالا من فاعل صح
وقوعه حالا ومنه الجملة خبره ومثل مرفوع هذا مبتدا بسرا حال وانسب جزء ومنه متعلق بالطيب رطبا ايضا حال والعامل في بسرا عند البعض هو كان التامة وتقديره
هذا اذا كان بسرا طيب منه اذا كان رطبا وعند البعض ما في اسم الاشارة وحرف التنبيه وعند المص العامل فيهما الطيب ولا غيره والجملة الاسمية في محل الجر بالاضافة

مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا ذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان
في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر ظاهر او اتحاد ... تلك الصورة
الواحدة اعني نحو جاءني راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون
ضميرا قبل الذكر واما البصرية فاجاز وتقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان مضمرا او مظهرا لان النية في الحال
التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله
تعم فاوجس في نفسه خيفة موسى اما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء
كانت الاضافة محضة كما في قوله تعم بل اتبع ملة ابرهيم حنيفا او لا نحو جاءتني مجردة اضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف بل لا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون
ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعم وما ارسلناك الا
كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر المعدي للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض جوز فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند قال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الى حبيبا انه لحبيب وقال الاخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا
فمطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو
ملة ابرهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز لخلاف
العامل في الحال وفي صاحبها الاشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق
بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابرهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال
بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه
لو حذف كقوله تعم ملة ابرهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف فيه لان المضاف اليه في التقدير
المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف
اليه على المضاف في نحو يعجبني ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم
الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لما تقرر في
باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عايد الى ملابس حال
نحو لقيني شاتم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اقول هذا رد على النحاة
فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق لولا انها في معنى الصفة والصفة مشتقة
او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه
ناقة الله لكم اية اي دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه
الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها
ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق من الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي
اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا
لها وذلك نحو قوله تعم انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب
امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا
ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله اي امثال اسد
العرين ومثل والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما لنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت نيرة
ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشهور في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون
موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء
من اجزاء مجزاء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال وياتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما
او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت
في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت عند كم الدنانير دينارا لدي كل واحد وكل واحدة من هذه
الاحوال كانت جزءا اول من الجملة الابتدائية اي ان قيل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا واحدا واحدا وجاءني
رجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا

وكذا

وكذا ان اتى بيانا للترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم
كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له
نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه
او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة
التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي وابن ...
العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل والة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما واستدل
على ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل وبمثل قولك تمره نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا والاشرعي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بالخلاف ولا يصلح
اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة
بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم يقع الا حال الشيخوخة
والمجيء في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا
في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد
الخبر بالحال الاخرى لان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بتلك الحال في نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا لتقيد الخبر اتفاقا فلا يتقيد المبتدا بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما
اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك
المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعي في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدا مقيد بحال
والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في مثل هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا استحالة تقيد المبتدا
والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول
ايضا افعل التفضيل والة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين
فصاعدا ينسب كل واحد منهما الى العمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث
الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر ويقعان معا ويتعلق كل منهما بشيء
واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز
حالا هما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكون فاعلا لحدثين ...
يختلف زماناهما لان الفرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثنياهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة
الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر ووقوعه
في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما و
كونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعم هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد
قائما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه يدل على الحدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت
واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدث الفاضل و
المفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التمثيل فلا يدل
بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها انما
حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد
يشبه حاله في يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ يعبر بهما عن كثير من صفات
لازمة كالحسن والجمال او غير لازمة كالضرب والقتل لا نوء الى تعلق الجار والظرف في قوله كذابك من ام الحويرث قبلها
بالشيء لما كان بمعنى تمنعك فكيف ولم يصرح وقد يقوم مع الة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها الجاران كما تعلق
الجاران في بيت امرئ القيس بدابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله تعم انت مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من
موسى تع ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول هو مني بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعده
منه اذا تقرر هذا قلنا لما يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر في افعل التفضيل والة التشبيه وبابي فاعل وتفاعل

وتكون مضارع معروف والمستتر فيه اسم عايد الى الحال وجملته خبره وخبر نعت لها فالاسمية مبتدأ نه وبالواو خبرها والضمير عطف على الواو او بالواو والضمير عطف عليهما
اتصنا او بالضمير كل وعلى ضعف خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهو اى كونها بالضمير على ضعف ومتعلق بكون المقدر والمعنى او بكونها الجملة الاسمية بالضمير على ضعف
والمضارع مبتدأ والمثبت نعت له وبالضمير خبره ووحده حال من الضمير وهو مفعول معه لمعنى المضارع المثبت بكون بالضمير حال كونه منفردا وما موصول وسواهما
ظرف منصوب تقديره استقر مقدر فيكون جملة وهى صلة لما والموصول مع صلته فى محل الرفع بالابتداء وهما الجملة الاسمية والجملة الفعلية من المضارع المثبت مضاف

اليه وبالواو فى محل الرفع بالخبر والضمير عطف عليه او باحدهما اى باحد المذكورين من الواو والضمير عطف على ما اضافه لانه الى البشر وبذا اسمها وفى الماضى خبرها والمثبت نعت له ومن قد متعلق به وظاهرة خبر كان المقدرة او مقدرة عطف عليه تقديره ظاهرة كانت او مقدرة او حال تدو فهو مفعول معه لان معنى العهد من يكون فيه حال كونها ظاهرة او مقدرة

يقال
نيل فلان صبرا وحلف صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليمين حتى يحلف صبرا اى حبسه

وغيرهما مما يدل على حالتين فيجعل منصوب واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حد بجنب صاحبه المصرح به فتقول زيد
راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قايما وعمرو قاعدا ولقى زيد فى الدار عمرا فى السوق وكذا فى افعل التفضيل واله التمثيل
نحو زيد كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قايما احسن منه قاعدا او بكر قاعدا مثله قائما او زيد يوم الجمعة احسن منه او مثله
يوم السبت جعلت متعلق حالت المفضل والممثل بجنبه او متعلق الحدث المفضل عليه والممثل به بجنبه ادفعا للالتباس وحرصا
على البيان فلهذا انقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن فى افعل وفى اله التشبيه فانه وان كان مفصلا ومثلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ادرى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما منه قاعدا كما قال على ع فى الجار
الله لابن ابى طالب انس بالموت من الطفل بثدى امه وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان بقى
على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر فى اول الباب فى نحو ضربت
زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكى ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مراد به الكمال
نحو انت الرجل علما اى انت الكامل فى الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا راى الخليل وقال احمد يحيى هو مصدر لى
انت العالم علما والذى يقال ان المصدر فى مثله تمييز لانه فاعل فى المعنى اى انه الكامل علمه اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره
والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست بالحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس
فى شئ من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا
او مشيا والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطوا ونحو ذلك واما ما
ليس من نفسه انواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا تقول جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد
الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى تيته اركض ركضا كما هو مذهب ابى على
فى ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفهما وغيرهما على ان انتصابها على الحال الا على حذف المضاف تعنى مشيا ماشيا لو تقع
المصدر صفة كما ان التصغير وقعت مصدرا فى نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثانى هو حال مؤكدة كما يجى ولا يمتنع ان يقال
ان جميع ذلك على حذف المضاف اى تيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر فى خبر المبتدأ وقد جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم
كلمته فاه الى فى وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وساير ما ذكرته عند ذكر مجى الحال معرفة واما نحو جاء
نفيز بن او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء كالحال كما يجى فى الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو
والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وماسواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد فى الماضى
وما سواهما بالواو او باحدهما ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون
الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان المقصود المجى ما
بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجى الذى هو مضمون العامل
واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية
بالاستقراء وانت فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون
واما الايقاعية فنحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر بها الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها
وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله
فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية مع خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجى فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج
فى الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الجمع ليوذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ
والصلة والصفة فانها لا تجى بالواو ولو لا ذا بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها
لمعنى فيه كما تهاتن تمامه فاكتفى فى ثلاثتها بالضمير بل قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما
بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءنى رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا تراها ابدا مصدرة
بالواو وقوله او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير فى الاسمية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا
فى الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب
ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة فى معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت الجملة بالواو ايذانا من اول الامر
بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء
كان مبتدأ نحو جاءنى زيد يده على راسه وكلمته فوه الى فى او خبرا نحو قوله نحو جئت مع البازى على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا

عن الواو

عن الواو وذلك لكون الرابط فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان
الضمير فى اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك فى ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير فى الاسمية ضعيف
مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءنى زيد جبة وشى بمعنى مستقر عليه جبة وشى يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا
فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذى حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر فى باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان
يكون فى تقدير المفرد ففيه نظر كقوله فالحقنا بالهاديات ودونه جواحرها فى صرة لم تزيل وقوله وان امرا اسرى اليك ودون
من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشى ولو لم يكن جملة لم يدخل
عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية فى ان اجتماع الواو
والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على
الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور
الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن
اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءنى زيد يركب بمعنى جاءنى زيد راكبا ولاسيما ولا هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين
تناسب وان كان فى الحقيقة مختلفين كما يجى فاستغنى عن الواو وهى قد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان
شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا ويشترط فى المضارع حالا خلوه من حروف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذى نحن فى بابه والحال الذى يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان فى قولك
مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد
صدر هذه الجملة اى المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا
حقيقيا ولمثله التزموا لفظ قد اما ظاهرة او مقدرة فى الماضى اذا كان حالا مع انه حالية بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب
الماضى من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع فى الظاهر لفظ الماضى والحالية فقالوا جاءنى زيد العام الاول وقد ركب
فالمجى بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال فى المضارع لذلك قوله وما سواهما اى ما سوى الاسمية
والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى يجوزون فى كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه
اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءنى زيد وما يركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب
غلامه جاءنى زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءنى زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب
غلامه هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسى المضارع المنفى بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب
ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى
الواو والتى هى علامة الحالية المانعة معه لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفى واذا نفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد
يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغى ان يلزم الضمير اذا نفى المضارع بما لزم الضمير
كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءنى زيد لا يركب اى غير راكب
فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام فى الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزورنى لا ازورك فلا ازورك
كما جاز ان تزورنى ازرك فانا ازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المنفى بلا للواو اكثر من مصاحبة
المضارع المجرد لها اذ ليس الحال فى الحقيقة فى نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه فى نحو يركب لان الحال فى الاول
انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينبغى المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم او جبوه كالماضى والكوفيون
قريب وقيل ان الماضى فى نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة الاولى انه شرط لا حال لان
ان قام او قعد كما يجى فى حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد والواو كما فى غيره من الماضى الواقع حالا واذا كان الماضى بعد
الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا
مكرما لى فصار كالمضارع المثبت وقد يجى مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو ما
لقيته الا واكرمنى لان الواو مع الا يدخل فى خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا واه نفس امارة ولم يسمع
فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا وقد اكرمنى وفى غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضى المثبت ضمير فثبوت قد
معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد

ادع معروف صفته فاعله مضاف والفاعل مضاف اليه وكقولك خبر مبتدا محذوف اي هو مثل قولك للمسافر متعلق بقولك راشدا حال من فاعل فعل مقدر
مهديا وسافر حالكونك راشدا ومهديا حال بعد حال والجملة مقولة القول ويجب مضارع معروف المستتر فيه فاعله عائد الى الحذف في المؤكدة متعلق بيجب
كره وحينئذ مبتدا وقوله خبر معطوف حال مؤكدة والجملة في محل الجر بالاضافة واي حرف تفسير واحقه فعل وفاعل ومفعول به وشرطها مبتدا مضاف الى ضمير الحال
ره ولمضمون جملة متعلق بها واسمية نعت الجملة خبره والتمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة ومقدرة والتمييز مبتدا وخبره محذوف وهو مشعر

اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو وجاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم
يكن معه ضمير فالواو وقد لابد منهما كقوله يقول وقد توالى الوضيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بموئد ولا يقال جاء
زيد قد خرج عمرو ولا خرج عمرو وجاءني لانه ليس على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه
لعدم السماع والقياس ايضا يكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما النفيه قوله ويجوز حذف العامل كقولك المسافر راشدا
مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال
قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولابد من قرينة مع الحذف جوازا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا
حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من
قال كيف حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع
التي تحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم بقولك في الثمن بعته
بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذا في الازدياد ويقول هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم
والبواقي باكثر ويقول في غير الثمن قرات كل يوم جزء من القران فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة زائدة اي كان يكمل
يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي
من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة
وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي اتحول تميميا وتنتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا لواحدة
وفي العيادة اولاد العلات ويقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري
اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك
تحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات
تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما
قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وعند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة
قائمة مقام المصدر اي تقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انها اخبار للمبتدا فتقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله
اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في
المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد
الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقوله تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على
قراءة النصب في الاربعة وقال نعم كالتي نقضت غزلها من قوة انكاثا وبخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى
ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو اقائما وقد سار الركب واما المؤكدة
فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمتنقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدين ويجيء اما لتقرير
مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال لان مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقول الشاعر انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل
بدارة ما للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دل عليها الحال
كانه قال انا حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيره نحو انت الرجل كاملا او تصاغر
نحو انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد او تصغير للمخبر نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك
نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم اية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا او هو الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا
للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدماء وابنه ومعروفا وبينا للتقرير مضمون
مضمون الجملة وتاكيده وقوله عطوفا كليهما واتما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون
الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان
التصديق لازم حقية القران فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة
التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي حققته
وعرفته اي احقه وانيته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنته لاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى
اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن
سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم اية

وهو

فالاولى مبتدا والفاء للتفسير وعن مفرد خبره ومقدارا نعت له وغالبا ظرف وحال او صفة مصدر محذوف وخبر ليكون المقدر والمعنى فالاول يجيء عن مفرد مقدار
في غالب الاحوال لكون المفرد المقدار غالبا واما في العدد متعلق بفعل مقدر دل عليه قوله عن مفرد او خبر مبتدا محذوف وتقديره وهو اما في عدد ونحو خبر مبتدا محذوف
مبتداء وخبره محذوف وقوله وله درهما تمييز والجملة في محل الجر بالاضافة وجاز ان يكون لم دخل اي بعض التركيب بطريق الحكاية وثبتا مضارع معروف المستتر فيه فاعله عائد الى
التمييز واما في غيره اي غير العدد نحو رطل زيتا مثل عشرون درهما في لو خبر ومنوان سمنا مثله ايضا عطف على رطل زيتا وعلى التمرة متعلق بخبر محذوف وخبر مثلها كذا

وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا او هو
بعيد لانا عامل المضمر والعلم نحو انا زيد وزيد ابوك اثما لم يثبت نظره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه
ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم
مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزءاها جامدين جوهرا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احدهما
الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدهما
لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما
لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر
لا اتاتيك الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافا
غير حال وقد خطؤا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل
فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا
ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها لكن القهقرى في رجع زيد القهقرى يرفع الابهام
عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت
الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل
فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وظريف رفع الابهام المستقر في الذات
وضعا على ما فسره المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من
الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف
اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال
وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذين كما
اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل
وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي فرسخان قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان
صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع
انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى معنى صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من
ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام
غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع
القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام
ولابد لفظ المستقر على انه وضعي كما فسره والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة
او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون
درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد
الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض
اكثر اقول قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظ عن في مثله يفيدان ما بعدها مصدر
لما قبلها وسبب له كما في قولك هذا عن امرك وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد لابهامه سبب له
او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك
النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز
عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي
طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب
التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يكون عن في هذه المواضع بمعنى بعد في قوله تعالى طبقا
عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة
والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف
به قدره ويبين والمقدار واما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر والمكيل كالقفيز

علاه

والاردب والكر ومايعرف به قدر الوزن كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك ومايعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكفدر وراحة وقدر شبر ونحو ذلك واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا ونحو على مثلك بالضد ير وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا مايذرع به وبرطل لا مايوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط التنوين بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة والالف ومايتضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما والتزموا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلاثة اسماء واحدا لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشرك فالمضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في اخره نون الجمع كعشرين واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع بها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذر الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرك قال وشو تذكرنت وتكل اجماء لم يجئ احد عشرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا وشبهها نبل بيان انواع المقادير بل بيان مايتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكر قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وكم واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل من الضمير في ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء اي قدر مايملأ به الشيء فرجل تقسير مثل وزبد تفسير ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا تقول عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء اخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير هو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو ياله رجلا ويالها قصة ويالك ليلا ويا لها وبالها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم ومابعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبلها اعني من ويله الى باله فينظر فان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام في نهج البلاغة ياله مراما مابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة وياليها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فياله رجلا او ويله فارسا وياويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد وياك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يالزيد رجلا وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثير يعطاه الفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا قال لله در انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل الله عن من قائل ولقيت زيدا

قائل

قاتله الله شاعرا ومن شاعر التمييز في جميع هذا ظاهر ومضمر كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعلم ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجي لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وينوب اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما وشابهتهما للفعل التام بفاعله ولا نظن ان الناصب في نعم رجلا وبئس وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد الانواع ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يكفي مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجي في بابها وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصد الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به مايقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان مافيه تنوين مقدرة وهي في بابي كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجي في بابهما قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم مثليما وملئيان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول لي عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملء عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر مايملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ماضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا اقول يعني بالثاني مايرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة او ماضاهاها اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم فاعل مع فاعله نحو زيد متفق شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا والصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل مافيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلم زيد رجلا ويالزيد فارسا او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ماضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان در مضافا الى ظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة وعلما تفصيل التمييز الكائن عن النسبة وذلك ان حق اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير يعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي يقوم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما او ان يحتمل ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابا وابوة

نحو

وثم حرف عطف وان حرف شرط وكان فعل الشرط والمستتر فيه اسمه عايد الى التميز واسما خبره ويصح مضارع معروف وجملة فاعله مضاف اليه ضمير راجع الى الاسم ولكم مضمر
وما موصولة او موصوفة وانتصب ماض معروف والمستكن فيه فاعله عايد الى التميز وعنه متعلق بانتصب والضمير في عنه راجع الى ما والجملة صلة او صفة لما والمجرور الموصول
مع صلته او صفته مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بقوله جعله والجملة اعني قوله يصح جعله لما انتصب عنه نعت لاسما وقيل حرف في قوله وعنه ما على الاصل يعني
المجاوزة لما انتصب محلا ورفعه واما بمعنى بعد كما في قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين اي بعد حال والحاصل واحد وجاز ماض معروف وان يكون
والمستتر فيه اسم عايد الى ما ان كان يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابنه ولما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لاغير
نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون
نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا واما الثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان
يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح
بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا
فالذات المقدرة هي شيء المنصوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا
مضافا اليه شيء ورجلا تميز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التميز في هذه الامثلة كلها الى اصله
حين كان منسوبا اليه الفعل وشبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التميز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التميز
ان كان التميز نفسه بدلا من التميز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التميز متعلقا
لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التميز لما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار
زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون
له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فتطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كانت صفة كانت له
ولمتعلقه واحتملت الحال اقول يعني ان التميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان
صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون
نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيد ان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة
لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لا ولاده وان تريد ابوة ابيه له وبا
كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح
ان يكون صفة لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد
والتثنية والجمع ان قصد جمع قوله فيهما اي في التميز الذي جعلته لما انتصب عنه والتميز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد
اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتميز
ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعت زيدا واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت
اباه وجده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى
وان قصدت اباءه جمعته فقلت زيد ابا لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين
وطاب الزيدون اباء هل التميز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القراين ان كانت فاما اذا اختلف التميز وما انتصب
عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التميز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون
ابوين او ابا فلا لبس ان التميز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلف وكان التميز
جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا لكنه
يطابق به ما يقصده فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المص والاولى ان يقول فيما ليس جنسا
سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه اذا لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا ويجوز
وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال عليه السلام فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة
لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض
عيونا واما قول الحماسة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم
يلبس نحو قر زيد قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه واله فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك
عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه
فقط او ابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد
علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا
قوله وان كان صفة قسيم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما
انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابقه اولم نر في الصفة ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى تكون جنسا وذلك
نحو لله دره او در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال الا كثرون على انه تميز وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه

حال فروسية ورجح المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا
لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما
احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تميز وكذا قولهم عز من قائل والتميز عن المفرد
مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التميز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قائل وقاتل
الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل وحسبك من رجل اي هدك هو وحسبك هو فالضمير هو ما
انتصب عنه التميز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التميز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما والنسبة
واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل
الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشي العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التميز والاصح ان لا يتقدم على
الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول ان لا يتقدم التميز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه
وقوله ثلثون للهجر حولا كميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى
الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارسا وبلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة
وافعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وهو
الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم ولما
ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا واسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة
العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها
او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا
ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة الفضلة
حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التميز ان تكون موصوفا بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن
نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طيبة
وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد
الابهام نفذ ذكره اجمالا وتفصيلا وتقديمه يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تميزا لم
يستقم واصل التميز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي الاصل فلو عرف
تعالى اجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد
الحسن الوجه البصريون معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره
بطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل
التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب
ما بعده على التميز فالمنصوب سبب للجاري عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا في قولك زيد افره عبد زيد هو
العبد وفي قولك افره منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما
خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس من المنصوب على التميز هو من جرى
عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تميز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك
بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التميز بمعنى خير من حافظ فهو والمجرور سواء نحو خيره حافظا
وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت
بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة يعني ابرحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي
ابرح جار هو انت وكذا قوله اجارتا ما انت جارة لانه ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة
اي كاملة جارة يعني ما انت كاملة والمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تميز
عن النسبة بتقديره اي كان مبتدأ لفظا بمعنى كان لفظه مبتدأ وكان معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى

ولا يتقدم مضارع معروف منفي والتميز فاعله والاصح مبتدأ وان لا يتقدم مضارع منفي معروف بان والمستكن فيه فاعله عايد الى التميز وعلى الفعل متعلق به خلافا ...
مطلق وللمازني متعلق بخلافا والمبرد عطف عليه تقديره خولف خلافا للقول المازني والمبرد والجملة خبره والمستثنى مبتداء

ومتصل خبره ومنقطعاً عطف عليه فالمتصل مبتدأ والفاء التفسير المخرج خبره ومن متعدد متعلق به ولفظاً تمييز عن متعدد او تقديراً عطف عليه وبالا متعلق بالمخرج واخواتها عطف عليه والضمير في اخواتها الى الا ومخول التاء عليها دليل انها اسم لا التي في عدت في الاستثناء والمنقطع المذكور مبتدأ وخبره بعدها غير مخرج الى الضمير يرجع الى الا وعلى المتعلق بضمير مستتر في المذكور مضافاً ومخرج صفته البريء المعنى والمستثنى المنقطع الذي لا يذكر بعد الا واخواتها الكن دلك الشيء غير مخرج

متصل ومنقطع المتصل هو المخرج عن متعدد لفظاً او تقديراً بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية بحد يجمع اجزائهما مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائهما حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا الكلام ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجاً من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلاً كان او منقطعاً هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً واثباتاً ثم نقول كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً او تقديراً من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حماراً لمخالفته للقوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظاً او تقديراً تفصيل للمتعدد فقد يكون ملفوظاً به نحو جاءني القوم الا زيداً وقد يكون مقدراً نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيداً مشيراً بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيداً في قولك جاءني القوم الا زيداً او قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثل لم يجئ في قوله على دينار الا دانقاً العلم بان دانقاً مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاماً فيكون المعنى لبث خمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علواً كبيراً فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيداً قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج مع الدخول وايضاً يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في قوله له على عشرة الا واحداً لانه واحد داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريداً بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار بان الا ايضاً هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا واحداً بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هنا ولا اخراج وهذا ايضاً غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوع هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمسة والا مفيد للاستثناء وواحداً هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضاً اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما ذكر في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم حج وقال الآخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكال لان كلها ما ذكر واسهاوها لو فهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه وانما اتى بعد بالا في البدل منه ولا تناقض في زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيداً غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوباً الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيداً كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلاماً ظريفاً الى الجزئين معاً لكنه جرت العادة بانه اذا كان الفعل منسوباً الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوباً اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئاً من ذلك نصب كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيداً لان المجموع هو المسند اليه ففي بدء الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما قبل اسناد الفعل وشبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيداً لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءوني ولا في نحو له على عشرة الا درهماً لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظاً لكن لا بد له من التقدم وجوداً على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى

وهو مبتدأ عائد الى المستثنى ومنصوب خبره واذا ظرف مضاف وكان ناقص معروف والمستتر فيه اسمه عائد الى المستثنى وبعد خبره مضاف والا مضاف اليها وغير ثبت الا مضاف والضمير مضاف اليها وفي كلام متعلق بكان او خبر مبتدأ محذوف وموجب نعت لكلام والجملة في محل الجر بالاضافة او مقدماً عطف على بعد الا وعلى المستثنى متعلق بمقدماً ومنه متعلق بالمستثنى او منقطعاً عطف عليه ايضاً وعلى الاكثر خبر مبتدأ محذوف وهو مواوي جواب النصب في المنقطع على القول الاكثر او كان عطف على كان بعد الا والمستتر فيه اسمه عائد الى المستثنى وبعد خبره مضاف اليه وعدا عطف عليه وفي الاكثر خبر مبتدأ وخلا عطف على خلا وما عدا وليس لا يكون كذلك وقوع هذه الافعال فيها

فلابد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلابد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدماً على المستثنى منه او منقطعاً في الاكثر وان كان بعد خلا وعدا وليس ولا يكون اقول شرع يبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما يتقوم به المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيداً قام القوم الا ان زيداً لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدراً والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء اما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكونها حروف التي قبلها كالنائب عنها فلا عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون من ان وادغمت في لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيداً قام القوم ان زيداً لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا نقض نفياً كان ذلك الحكم او اثباتاً فهو كقولك كان زيداً اسد الاصل عند بعضهم ان زيداً كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله نظر من وجوه لانه لا يعلم المعنى الذي ورد نا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا يأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد ولان فيما قال عزلا لان ومن ولا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بهما ثم يتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معاً ولان المعطوف عليه قليلاً ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد انت والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيداً اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين وهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلاً صريحاً لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضاً معنى الفعل لجاز ان تنصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاماً بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولاسيما مع تقويها بآلة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدراهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضاً منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب تحمل على لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرون في الدرهم وما بعدها لا عنده مفرد سواء كان متصلاً او منقطعاً فهي وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسم وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حماراً اي لكن حماراً لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سواء وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً واثباتاً كما في لكن وفي سواء لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضاً معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى المستثنى المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء والابدال ايضاً لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيداً لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدماً على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه

ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل
منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه
الموخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا
ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا بمعنى من مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت اما لي احد الا
ابوك وصديقا حال وتقول مالي الا زيدا صديق وعمرو وعمرا فتنصب عمرا على العطف على زيد وترفع على انه مبتدا محذوف
الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما
معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة
وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا قام المستثنى
مع الة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ لزم عندهم تاخر المستثنى عن عامله ولا يجوز الا زيدا لم
اضرب وزيدا الا ركبا لم ياتني وجوز الكوفيون في الشعر تقدم المستثنى على المستثنى والحكم معا نحو الا زيدا ضربت القوم و
كذا جوزوا تقديمه في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه
القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة او لا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج
من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة
المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز في الاستعمال تقدمه على احدهما نحو جاءني
الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك فلم يجوز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لا يجوز التقدم عليه
واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك
وهذا عند من جعل العامل في المبتدا الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا
حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرا وفيهما
يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو
ما في الدار احد الا حمار يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس في دار برهوة نادبا انيسك اصداء
القبور تصيح ومثله مالي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل الحمار
دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الا في نحو لا احد فيها الا الحمار ان يقال ما فيها شيء الا الحمار لكنه
خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد دما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن
ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا للنفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت
ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون
هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان
والحمار جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثالث من قول
سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا
الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عنترة لا يغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين
الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم اي من رحمه الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال الشارح المراد بمن رحم الراحم اي الله
تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة وداعا من قوله تعالى واذا
خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما او معنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد
سلامه بدل سلامه ولا يخاله اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مبرمان
يقدران الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم البيت فلوله من توابع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه اقل

ويجي سيبويه الملكوبين وذلك ان الشاعر قصد بجعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب
واحد تحسب هو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلافه ناقص واحد وهو جوده الكامل المتفرق به ماله بعد ون ما في ظاهره ادنى
شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلو في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه
فنفى عين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال الشارح لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه
قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال اي الشارح لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه
واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فتعدى بنفسه كقولهم
افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار
اسمي ليس ولا يكون واما عدا المتعدي في غير الاستثناء ايضا وفاعل عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في
جاءني القوم خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل فالاولى
ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النشاء وذكر من بعد مضمرة وقال بعضهم ما اوكد بالا ولم يثبت قوله
وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي
الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب المضاف محذوف اي وقت ما
خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الجر كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز
الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا
معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار فهو ضمير راجع
الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان
الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف
بليس ولا يكون منكرا او معرفا باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امراة
لا تكون زينب فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا
وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص
ترى الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ منه ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل
بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا نحو قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين قوله ويجوز النصب
ويختار البدل في المستثنى شروطا احدها ان تكون بعد الا متصلا وموخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام
او نهيا او نفيا صريحا او ما اول غير مرده به كلام تضمن الاستثناء والا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه
استفهام او نهيا او نفيا يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد
نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز ذلك لا بدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد
اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا وقال
نحو النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا
زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى
المبتدا في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما تقول فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا
من ضمير تقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا وزايت
بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء فهذا قوله وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال
من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا بصحبه الا زيد لان المعنى ما صحبني
احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى من رواية الجلب كما ذهب اليه
سيبويه نظرا لكونه مخالفا معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى نعم لو قلت لا ارى احدا يوحد الله الا زيدا لم
يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد
اذا كان المضاف معمولا بغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب نحو ما اتاني

غلام لاحد لان بد قولنا او قولك يد خل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله قلما عرس حتى هجنه بالتباشير من الصبح الاول والاغلب الاول ولكون اقل رجل نحو لا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل لا نه ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا لا خبر له وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبره بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل تقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او تقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير تقول وكذا في اقل رجلين يقولان الا الزيدان و اقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثلث قول ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا لابد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل اذن يكون في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلته منه لطرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظة ابي وما تصرف منه مجرى النفي قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فلا يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز بات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر الشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد فقم وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويل التحضيض بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دال على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيد او وا على من قال قام القوم الا زيد اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال البصرية لان عندهم يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الفراء والكسائي الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء فانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال تغلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز جاءني القوم الا زيد لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو

ويقول من يقول ذلك الا زيد

ب يضرب مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى المستثنى على حسب العوامل متعلق به واو الظرف متحاوكان من الافعال الناقصة والمستثنى منه اسمه وغير مذكور خبره والجملة في محل الجر بالاضافة وهو مبتدأ عايد الى المستثنى منه اي الاعراب على حسب العوامل في كون المستثنى غير مذكور واي كون المستثنى بعد الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور وفي غير الموجب خبره وليفيد مضارع معروف منصوب بلام كي والمستتر فيه فاعله عايد الى المستثنى منه او الى الاعراب هو متعلق بيفيد وتقديره وانما اشترط كونه في غير الموجب ليفيد المعنى او بما يتعلق به في غير الموجب والمعنى هو يكون في غير الموجب ليفيد المعنى نحو وما جاءني نحو ضرب فعل مفعول به الا

على عشرة الا واحدا اذ ذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صار الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيد فانه يجوز جاءني القوم الا زيد افكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيد حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفراء وهذا القايل قياس غير الموجب على الموجب ومن ابن لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرايط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بانه يلزم تناقض القرائتين اذن ولا يجوز تناقض القراآت لانها كلها قرآن تناقض في القرآن قال ويلزم التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما يقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تتبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم على جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء على نية الاستغناء عنه والقائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اقول هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم تشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل وشبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد ايد انا بكونه من تمام المنسوب اليه وغير امكان اتباعه اياه بجواز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اتفاقا وهو في بين الاربعة تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر الدال على المخرج منه المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه بعضه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير متعين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها او مخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الاشياء الا القديم العام وحدوث ذاته ويستطيع ذلك تعالى الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل ما لقيت صناع البلد فيقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في الموجب مأول بالمنفي كما في قوله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى واداة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب فلم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع

الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه فيما قام القوم الا زيد
بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي
المبتدأ والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت
الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما زاد بنا الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول
معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبلها لمخالفته
له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستقبح عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل
ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما
جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول
الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان
صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو ليحصل الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة
انفصال من الموصوف وتضعفه التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجيء بالواو والجملة
ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحو ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت
خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقوله
علي عليه السلام قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدأ والخبر ونوعهما فنحو ما زيد الا قائم وما
قائم الا زيد ولا في الدار رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا فزيدا اسم
ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها او زيدا الا راكبا لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ
لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا نحو كيف الا زيدا اخوتك وابن الا زيدا اخوتك لان العامل في الحكم ابن وكيف
والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك والمستثنى منه ويقول هل عندك الا زيدا احد وما
عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق
اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر
معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين لم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا
مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وجوابه انه يحتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما يقول ضربت مثلا وقد فعلت غير
الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فيقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني
زيد جاز ان يتوهم انه جاء من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب
وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل له ولغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا
الا ضربا قال وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره
الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في
المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغا نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه
في بدل البعض اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدم
وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان و
كونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد
نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها او يخرج الفاظ التاكيد منها واما الوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف
وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان
المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من
من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز و
كذا في الخبر والحال وذكر المص في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه
العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها
وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ
ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فنقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولو

وإذا الشرط وتعين دخول الشرط والبدل فاعله وعلى اللفظ متعلق به وعلى الموضع جزاؤه اي هو ثابت على الموضع ومثل من وجه ما جاءني وخبر ماض معروف
وفي مفعوله ومن حرف جر زائد واحد مجرور بها مرفوع المحل على انه فاعل جاءني والا حرف استثناء وزيد مستثنى من احد يتعين على البدل من محل احد نفيا الى الاستثناء
ولا لنفي الجنس واحد اسمها مبني على الفتح ومحله الرفع لانه في موضع المبتدأ وفيها خبرها والا حرف استثناء وعمرو مثل زيد في الوجه وما الحرف المشبه بليس وزيد اسمها
جزءها والا حرف استثناء وشيء مستثنى مارتا بدل من محل شيئا لانه جزء مبتدأ في الاصل والنصب على الاستثناء وكلتا الجملتين معطوفتان على قوله ما جاءني من احد تكونا

يمتنع والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر واستدل لا بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء
الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فوقع في غير الندبة ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر
في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قيام مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا قوله وهو في غير الموجب ليفيد
يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى
قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء
المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه
نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور
والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب
لنفي اداة دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة
العلم وهو محال وللقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يتناقض واستثن من جملتها
العلم كما قيل في نحو ما زيد الا عالم في الصفات المنفية او احمله على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع
فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المص وجه الخ هاهنا في منع نحو ما زال
زيد الا عالما وذلك ان ما زال للاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا وللقائل ان يقول ما
زال للاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لانه كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما ينقضه اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا
قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لان من لا تزاد
بعد الاثبات وما ولا لا يقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا
لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد
الا قائما اقول اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد النفي
غير الموجب نحو ما زيد بشيء وليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل
وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت ليفيد ان عدم الايجاب
شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا للمباشر نحو ما جاءني من رجل وامرأة
والا الاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا
تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت ليدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء
كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت
او تابعا للمباشر نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا
وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي
الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن
المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في
من الاستغراقية ولا يمكننا ان نرتكب جواز زيادتها في الموجب التي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا
الباء المزيدة في نحو القى بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من
تجويز زيادة الباء في نحو القى بيده اعني في الموجب اعمال الباء في ما بعد الا في ما زيد بشيء الا شيء وقد اجاز الكوفيون
اعمال من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل
فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا لان من الاستغراقية
لما زيدت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا
في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان يدخلانه وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين و
الاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كلام يمكن ان
يتدرب به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز حمل البدل في ما جاءني من احد الا زيد و
الصنيع في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في
نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله

على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما
بعد ها اذ لا يعملان الا للنفي ومجي الا يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا
ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان
اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول نفيها فان
قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان
يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست
ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجي ومعنى كون نفي مضمون
الخبر هو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شئ واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في
ايجاد معنى النفي في لفظ اخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة والمعنى ورب شيئين معناهما الوضعي
مختلف ومؤداهما شئ واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا انفض معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون
النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان
يكون حرفا وان لا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد
معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في خبرها وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارض كتجرد
وبلس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به ولم
النصب في نحو ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ فما وجه الرفع قلت المبتدا والخبر يرتفعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ
ادخلت على المبتدا والخبر غلبتهما لكن يبقى عليهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما
نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين
كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل يلغى بتقديم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا
وجد منه وجه لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحمل على الاعراب
المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف
واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشئ او شيئا الا شئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد ولكن قاعد كما في خبر ما
فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد
والابدال من الضمير المستكن في الظرف فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء
لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته
في نحو لا رجل فيها الا زيدا ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل الغير الجائز في ما جاءني احد الا زيدا
فانه يلتبس به بدل جائز فبعد هذا لا يكاد يجي النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر مهامها وخروقا
لا ابلس بها الا التوالخ والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي
الحال لكونه عاما كانه قال المعصي امره مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب
على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء وامابعده
وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال
سيبويه ان احد لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل في الواجب واذا نفيت بعد ان وجب وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد
الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجي في افعال القلوب فلما اجري
مجرى الواقع في حيز المنفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز
ذلك لا نتفاء احد بحيز الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رايتهم
الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز المنفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان يذكر
بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا الا ما قلنا في فاء السببية
وواو العطف واخواتها في المنسوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها المستثنى بها الا ان يكون مستثنى

منه

منه وتابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا للقوم فلا يقال في ما اعطيت
احدا احدا الا زيدا عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب
عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له علي عشرة الا خمسة
وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم
يتجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك
الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد اذا لا توهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما
تقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق
على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول
الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن
نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره واذا قلت جاءني القوم الا زيدا افاد تعيين
كذا اني لم يجئني الا القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهما
كان نصا في انه ليس عليك زائد على التاسعة ولو قلت مكانه لك علي تسعة لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض
وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ويقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك
علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة وحصل هناك داع الى التخصيص
العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما
فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما برّ ابٌ وابن الا زيد اي زيد
اب بار وابن بار فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيد او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيد فان الاغلب
مغايرة الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما ادى وصي يتيما
الا علياء بنفسه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فالمستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيد وكذا ما فضل ابا
ابن الا زيد لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا
لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او من
ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد وتقدير ذلك الاخير فاعل على انفده
في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى منه ذلك نحو ما فضل ابا الا زيد ابن وبقدر ايضا لذلك الاخير
عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف عاملاهما نحو ما ضرب احد وما قتل خير احد ومنه قوله تعم فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجي وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها
عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل
نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما
اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا
زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير
العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن غير
موجب والمستثنى منه مذكور ويعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع
الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسالتنا قد جاءك من المكيين
غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب نحو ما جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس
ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير الموجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب
على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسالتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع
قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين
الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فلزمك بالاقرار خمسة
لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما اثنين
صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب

من العدد ماله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة تصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحد تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ماله على عشرة مستثنى منها تسعة اى ماله على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيد وزيدا وان سواء ذلك على مذهب ابي حنيفة على وهذه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء وعلى الجملة فلا ادرى صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء تاليا من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اى الثلثة منفي خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل بها الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الا اربعة على التقديرين منفية وكلتاهما مثبتان فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو و يلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي يلي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيد او الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتاخرات جاز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر او الا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطف على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره لما تماخرج من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا عمرا الا خالدا الا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اى ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اى ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا اى عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اى جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيد لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب المعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيد فان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب

ببر

ومخفوض عطف على منصوب في قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة وبعد غير وعن مضاف اليه وسوى عطف عليه وسواء كان بعد حاشا عطف على غير في الكافية جر مبتدا محذوف اى وهو في الكثر والاعراب مبتدا خبره غير مضاف اليه وفيه متعلق بنعت مقدر له وكاعراب المستثنى خبره وبالا متعلق بالمستثنى وعلى التفصيل متعلق بما تعلق به كاعراب المستثنى والمعنى اعراب غير المستعمل في الاستثناء يكون ذلك الاعراب كاعراب المستثنى على التفصيل غير صفة مبتدا وخبرا وجر مبتدا محذوف والجر مخبر عنه مبتدا محذوف تقديره غير كلمة موصوفة من معنى الشرح غير مبتدا وصفتها كانت نعتا له وجملة ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى غير بتاويل الكلمة وعن

بسبب نقض الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الاية فما يقتضيه مذهب محققي البصرية وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه ويكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العاملان جميعها لزم حصوله لها من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا انما لا يجيزه من جعل العوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر قوله ومخفوض عطف على وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في جمع القراءة فتح السين مع وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسرها مع المد وضمها مع القصر عليه وبعد حاشا في الاكثر لزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك ولهم ... المصدر فيه مطردا كخلا وعدا ومنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بنصب الشيطان اى جانب الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة بمحذوف وفيه ... الاستعمال وهو بعيد لانه ارتكاب محذور من اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشي لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابي السمال حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشى في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها وتنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلبت عليه الحرفية منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء في بيان سوى ويجوز ان يقال ان حاشى الجارة حرف وفي نحو حاشى لله اسم بني لمشابهته لفظا لحاشى الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لو لبت اى قلت لولا ولا ليت اى قلت لا لاو سبحن اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما اراد تبرئة شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تعالى وقلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا ابل ما خلا ما عدا الا قبل غير مما يكون تكريرا معنويا بالكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت عليها الا في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وضعف في غيره اقول قوله غير مبتداء وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاول هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره موخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع

الا متعلق بحملت ... الاستثناء متعلق به ايضا وهذه الجملة خبر غير ... جر او اسم بمعنى المثل ... على انه صفة ... مصدرية او موصولة وحملت ماض مجهول والا مفعول ما لم يسم فاعله وعليها متعلق بحملت وفي الصفة متعلق به ايضا واذا ظرف حملت ... جملة بعده وكانت ناقصة ... اسمها عائد الى الا وتابعة خبرها ولجمع متعلق به ومنكور ... نعت له وغير كل مضاف اليه ... لتعذر الاستثناء متعلق ... بحملت ... في الاصل حملت على الا ...

هذا مثل حمل الا على غير ... مثل حمل الذي حملت الا عليها في الصفة وقت كونها تابعة لجمع منكور غير محصور لاجل تعذر الاستثناء ومثل ... حرف شرط ... لامتناع الشيء لامتناع غيره وكان فعل الشرط وفيهما خبره والهة اسمه ... غير الله نعت لها ... فحكم ... الاعراب ... اسم بعده ... الشرط وضعف ماض ... والمستتر فيه فاعله عائد الى حمل الا عليها ... لان الا ... ان في غير الجمع المنكور متعلق بضعف

له

محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي تذكرها فاذا دخل الا على غير والا
في الاصل حرف لا يتحمل الاعراب روعي اصلها فجعل اعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية
واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول
بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى
هذا النقد برلا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان
في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامها او بانه لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا
ان حكم غير ما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غيرهى الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة
والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد
لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعنى
الا ومنعه البصريون لان ذلك غير عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فالخلاف في جواز بنائه على
الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير انى قد استعين على
الهم اذ خف بالثوى النجاء من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز
ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير لا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال صلى الله
عليه واله وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يبنى بيد لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في الاستثنا
المنقطع قوله كما جاءنا الا عليها في الصفة اى حملت الا على غير في الصفة قوله جمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان اولا
كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء من مستثنى منها متعدد لفظا كان او تقديرا
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقديم الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون
اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق
الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي هو
الاصل في الا فالتابع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاخبر كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعدها لا فيه فيضطر
السامع على حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو ما رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة الا درهما
وان كان المنكر محصورا وجب الصفة لعدم دخول ما قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير
وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاءني رجلان الا جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا
معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وزيد ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثنا
المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى يجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز
الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد لالا اذا كانت
صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكرا او معرفا باللام الجنسية قال انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها
الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان تكون الا للاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا
ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا و
صفة وعليه اكثر المتاخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله ع كلهم هالكون الا العالمون
والعالمون كلهم الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير
البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الا الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب
المضارع وقال المص في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين
لم يجعل الا صفة بل كان يجعل استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف لانك لو قلت فيهما الا الله لفسدتا لم يجز لانه
ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس شرط ان لم يكن موجبا صريحا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المص

واعراب مبتدا مضاف وسوى مضاف اليه وسواء عطف عليه والنصب خبره وعلى الظرف متعلق به وعلى الاصح خبر مبتدا محذوف وهو اى النصب على الظرف على القول
الاصح

ولا يجري النفي المعنوي كالنفي اللفظي الا في قلما واقل رجل وابى وشبهها كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
ولا يجوز الاستثناء ههنا لان التصغير واجب الدخول في الجمع المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق
النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو
لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما الهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت الا يونس مجرى
النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجرائه الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريع معهما مجرى النفي اذ لم يثبت
واما عدم وجوب دخول الله في الجمع فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره
ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف
هذا عند المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما
انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال ثم مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى
استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اى بدله لان البدل ساد مسد المبدل
منه وكائن مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد فاذن زيدا لم يأت لك تخرج
عن معنى البدلية اليهم لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثنا
ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف نحو يجيء جاءني
القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف
والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس الان فيه معنى الظرفية
والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن
الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وقال تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا
في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استكراها للرفع فيقولون جاءني سواءك
وفي الدار سواءك ومثل هذا في استكراه الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم
وتقول لي فوق السداسي ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف
ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه
كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اى ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه
وابقى المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني
ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف
المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا عن المضاف اليه و
حكى الاخفش ليس غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا
وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس الجائي غيره واذا اضيف غير تمام جاز
عند الاخفش ان ياتي بعد لم يكن غير وغيره بالرفع والنصب على التفسير المذكور قال ويقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم
يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما ذكر
لانه لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعدها فبالاضافة وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة
غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية
وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب الاسم
بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصب وجوها قال بعضهم ما
نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا يجوز
نصب المعرفة وهذا القول مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما يتقدر بالتنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار الفعل
لاستوى المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم ولا سيما ان اتيته قاعدا ان ما ههنا زائدة عوضا عن المضاف اليه اى
ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله

فانت طالق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتي بمعنى المثل فنحو جاءني القوم الذي جاءني اي هو
كان اخص في واشد اخلاصا في المجئ وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف
لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه
مفعول مطلق وذلك كما ترى في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما فصار في
نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك
لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه
مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر
اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولاسيما وهو راكب وكذا اقول اجيبه ولاسيما ان ركب جواب
الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى و
خصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان نلنا الكريم لاسيما ان اتيته قاعدا
اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجئ الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها
اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لاسواء ما في مقام لاسيما واعلم ان اصل
الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدا كقولك ما الناس الا يعرفون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما
جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرطوا
التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول اخر فيسهل دفعها عما يقتضيه من الاسم
لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قيدين
وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ما منفي نحو قولك
ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عم ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لان قصد
لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء
في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا
له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معه حرف النفي مع الا يفيد
معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ
الشرط والجزاء وذلك لما يكونها ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك ومضارعين نحو ما تزورني الا تزورني ومثل هذا هو الغالب
في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال
كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا
مجردا كما رايت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زرتني الا واكرمتني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه
بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط
مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وندر رفعت واصك عينه كما مر في باب
الحال ويجي في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما رايته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني
لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحالة فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجي في بابه وان
نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله
لانه قد يجي بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر ما ايس الشيطان
من بني ادم من جهة غير النساء الا عاد ما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا
ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك
لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر كتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدت كذا اي
اذكر تبرتة ذكره فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله
لتفعلن ويكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعم ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع

وخبر مبتداء مضاف كان مضافا اليها واخواتها ... الضمير في اخواتها عايد الى كان بتاويل الكلمة وهو مبتدا ثان عايد الى خبر كان والمسند خبره وصدر عرف
مضاف اخواتها مضاف اليها والضمير في معمولها عايد الى كان والمبتدا الثاني مع خبره خبر الاول وخبره محذوف ومضمون خبر كان والجملة النائبة مبينة للاول او مستانفة
ومثل امره وجهه وكان وزيد اسمها وقايما خبرها وما جرى الجملة في محل الجر بالاضافة وامره مبتدا مضاف الى ضمير يرجع الى خبر كان ونحو خبر المبتداء خبره ويتقدم مضارع معروف
والمستتر فيه فاعله عايد الى خبر كان ومعرفته مفعول على تقديم وقد للتقليل ويحذف مضارع مجهول وعامله اي عامل كان مفعول ما لم يسم فاعله وفي موضع

ما يقسم به الناس ولا قسم به تعم عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك الا فعلت وما لا تفعل معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا احرجت
غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر
به لما الطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه
وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعم ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك
اي وجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا يجي الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما ذكرت ولا يجي الا في المفرغ نحو
قوله تعم وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتداء ويتقدم
معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتداء وجميع ما كان في الاصل بذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه
يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتداء اي فيما يجوز له من كونه
معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند عليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة
نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتداء
وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه
ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي
في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم
على انه غير مستحسن ولا يحكمون بطلان المنع قالوا وان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال لانه
يستفاد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي و
الاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعم ولقد كانوا عاهدوا الله وان
كان قميصه قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اضحت خلاء واضحى
اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق
من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادنا بها ما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال
في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل
اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت صحيحا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي
الى الان مع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني او مضروب او الفعل
المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويشجع بوجوده اي عادته هذا لانه وان كان في الاصل غير دال الا على احد الازمنة الثلثة وعنه الا انه مضارع
اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت زايرا زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت
كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان يقع اخبارا لصار وما
زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع
خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجي في قسم الافعال
فلهذا يقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجي بمعنى الماضي كقوله تعم ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب
سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا او صفة او مضارعا
لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله
ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقديمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس
وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغي ههنا
ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عامله في نحو الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر
كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر
ولو اصبعا اي لو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شي اذا قيلا اي ان كان
حقا ويقول لارحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي ان كنت فارسا ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو
وان راجلا اي وان كنت ولو كنت وانما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم ويجوز الفاء وبعد الفاء اسم

جزء مبتدا محذوف والناس مبتدا ومجزيون خبره وباعمالهم متعلق بمجزيون وان حرف شرط فعله محذوف بدلالة وهو كان وخيرا خبره وخير جزء مبتدا محذوف وهذه الجملة وقعت جزاء الشرط وتقديره ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان شرا فشر مثله والجملة الشرطية في محل الجر باعمالهم في محل الجر بالاضافة ويجوز مضارع معروف وفي مثلها اي هذه الامثلة وهذه الامثلة متعلق بيجوز واربعة اوجه فاعله الاول انتصاب الخبر بنصب الاول على خبر كان ورفع الثاني على خبر المبتدا والثاني رفعهما على كون الاول خبر كان اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثالث نصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا والرابع رفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ويجب مضارع معروف والحذف فاعله وفي مثل متعلق بيجب واما اسمها ومنطلقا خبرها وانطلقت فعل الى آخره اي لان كنت منطلقا انطلقت اصله لان كنت حذف اللام من لان ثم حذف كان وعوض عنه ما ثم ادغم النون بعد ابدالها في الميم ثم بالمنفصل لتعذر المتصل فصار اما وعمل الحذف

مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر مقول بنظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة مع ان تقدير فيه او معه
او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على
ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا
وان كان ما قتل به سيفا لان له اعمالا لان تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعف
من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا
سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر للرفع
كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يجز
تقديره مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب فان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر
ما بعد ان وان لا مع ما بعد فاء بها ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح الا صالحا فطالح اي ان لا يكن الممرور به صالحا فالممرور به طالح و
مررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او
واجب اما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد
الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيجزي خيرا وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا
حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغيره ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان تجي الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجي الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربني
فريدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما
ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو
قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول
له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب كلمة وابدل منه ما توجب الحذف لئلا يجتمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور
كان على ان ما زايدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل
يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية
ويجوز مجي ان المفتوحة شرطية قالوا القرانان في قوله تعالى ان تضل احديهما بفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم
ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا
نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجي الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله
يكلا ما تاتي وما تذر مع عطفا اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون
اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون
الشرط محذوفا كلا زما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف
ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر اللذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون
ذلك لم ياكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فيجي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما
يجي في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جواب اما اقمت
والعامل فيها اما انت مرتحلا محذوف اي يكلاك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان الشرطية كثيرة
الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان
كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب
بغير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كا
لعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر
حرف الشرط ولا بد اذن من ما ليكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف معها
كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جوابها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء
علم السببية في نحو المايغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها

وذلك

واسم مبتدأ مضاف وان مضاف اليها واخواتها عطف عليها وهو متكلان عايد الى اسم ان والمسند اليه اي الذي اسند هو الى اسم ان خبر مبتدأ وهو
اي خولك واحد اخواتها مضاف اليه المبتدأ الثاني مع خبره خبر الا ولا وخبر قد يحذف اي منها ان ومثل مرة كونه من نحو حروف التشبيه وتعبدالاسم
خبرها والجملة في محل الجر بالاضافة والمنصوب مبتدأ محذوف الخبر اي منها المنصوب وبلا جار ومجرور متعلق بمنصوب والتي موصولة ولنفي الجنس متعلق بمقدر هو صلته
نعت للا وهو مبتدأ والمسند اليه خبره وبعد ظرف مضاف ودخولها مضاف اليها وفي مصارع مع فهو مستكن فيه فاعله عايد الى المنصوب وعلى المسند اليه وما مفعوله

وذلك نحو اما زيد منطلقا انطلقت اي لانك في الذهن اشئ فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة
فلا بد اذن من ان فانه جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجي في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم بل
يجوز عدمها والاتيان بها نحو اما ان زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون حرف
الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور ومع قلته يجوز ان كان اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة
قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اما تخافن ومن عظة ما يثبتن شكر حباالنون
كما جاز في الكلام في نحو ليفعلن كما يجي في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان التامة
محذوفة بعد لدن واخواتها نحو وابنك لدن تقاما اي لدن كنت قائما قال من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كانت
شولا والا تلاء ان تتلوها انا فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها يلتفت مثل اخوه في
قولك ان زيدا قائم اخوه قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به
مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين
لا وجب الرفع والتكرير وتحو قضية ولا ابا حسن لها متاول لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان
كلا منهما المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى
التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وليلها
فلو اختل واحد منها لم ينصب كما يجي ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته
هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها او نكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في
اليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد يتسامح بالمضارع للمضاف في باب المنادى
قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجر ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى
قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني
على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى
والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال
قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فقال المبرد قوله بنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف
منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله
لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا للتشاكل بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب
مع عامله لافادة لا التبرية للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل
من رجل فركبوا الاسم النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب
مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واتباعه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة
والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف
التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا معمولها في موضع
الابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها بعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها
على من ذهب قال ببنائه وسبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل
كان واخواتها الحوالف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته
المحققون يقولون انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل
في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكنه لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءني من رجل نص في
الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز
لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما اراد التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من
فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا
نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع

عايد الى لا ونكرة حال عن المستكن ومضافا حال بعد حال او مشبها عطف على مضافا وبه متعلق به والضمير في به راجع الى المضاف ومثل لنفي الجنس وغيره بما يختص بالمضاف ودرهما تمييز خبرها فمبني خبر لشرط محذوف فعل الشرط المستكن فيه اسمه عايد الى الاسم الذي بعد لا ومعرفة خبر بعد خبر جملة الشرطية من مبتدأ وخبر وتعين جزاء الشرط ولذا دخل الفاء في اولها وعلى حرف جر وما موصولة او موصوفة وينصب مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الذي بعد لا وبه متعلق بينصب والضمير في به عايد الى ما وهذه الجملة صلتها او صفتها والموصول او الموصوف مع صلته او صفته مجرور على وهذا الجار مع مجروره متعلق بمبني واصحابنا والمعنى فان كان الاسم الذي بعد لا لنفي الجنس مفردا اي لا يكون مضافا ولا مشبها به فذلك الاسم مبني على الشيء الذي نصبت لذلك الاسم به ذلك الشيء من حركة او حرف ... وان كان معرفة ... مفصولا ... عطف على ... الفصل ... الضمير ... عطف عليه ... البدو وجب ... والرفع فعله ...

لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فان قال به
لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب تنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا
معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان
المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في
باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في
النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما
قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفي كما يجي ثانيا
ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المثنى بحضرموت كما يجي في باب
المثنى واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل
قوله تع من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن
فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو
قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للمشيب جلدا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة
مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع
من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من
مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجي وبتوسطها يبطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر وربما فتح نظرا
الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها
الى لامت ذووا احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت في بناء الاسم لفظا فظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع
ذلك قليل ونحو قوله تع لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان
مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدأ كما في قولك عليك تثريب
واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم خبر المبتدأ وان كان خبرا فالمعنى
لا موجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا
الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف
الجر يجوز جعل ذلك الجار جزءا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف
وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق
به الجار والمجرور فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلا
قدر نامل لولا عاصم لقوله من امر الله ويقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من الوجود من تقع صلوته في الجامع اي
ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس
في الجامع مصلي سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو
لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى
ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع
والتكرير واعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير
ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات شابهتا فاعملت عملها وعملها
مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة
والثاني ان الظاهر بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم يعمل في المعرفة لان وجه
المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها
وكذا لم يعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكذا لم يجز العمل في المفصول
لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن
قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب لا لزم على التركيب فلما انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم
يبن مع الفصل لانهما كالممتزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه

ثم تقول ويجوز بما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلثة اي الغيت فيها
لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك
لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لا التبرئة فاما
اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعرفة
فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع
الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان يفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا
واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا
حيوتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به وحين
جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على
المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك ومأخوذك
هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تأخذه وتتناوله ويشذ نحو قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا
مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك
على الضرورة والشذوذ وبفعل هذا تقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا
او لا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا نعمت عينك وكذا لا
ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل وذلك لان في الاصل امر
او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابك السوء واذا دخلت على قولك نحو لا نولك ان يفعل
كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير
دعاء نحو قوله تع فلا صدق ولا صلى على ما يجي في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان
تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما
انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء وانك او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان يجر ما بعد لا
بما الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بال
جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين والاولى ان لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي علاك
الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب قبل اوانه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب الوقت الاول من الثلثين
الى ما فوقها مثلا فاضافها الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق
الثلاثين فاما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حين حاصل وثالثها
ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول
ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها
يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف في غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل
جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار
ولا المرأة وسيضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج ويجوز عدم تكريرها نحو انت غير
الفارس ولا الشجاع والتزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا
نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا
ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب والا انسان اعم من اللاحيوان غير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول
معلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقدير
من الاستغراقية بعدها لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلا اجاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط
الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناه ويعني بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها
صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب
وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق وتما اضيف اليه نحو لا امرء قيس

الظاهر ان تكريرها بعد المنفي [illegible]
[illegible] الشجاع [illegible]
[illegible]
[illegible]
القرعة
[illegible]
[illegible]

بتقدير مرتهج وشبل بحر وبما شنادة لنفي الجنس وحرف اعمارة لا قوة مثله وهذه الجملة في محل الجر بالاضافة والجار مع مجروره جزو خبر مبتدا محذوف او خبر وثانيها

الجزء نحو قوله من هو نعيم ويشيل بجره وهما بما ستادة لنفي الجنس ولا قوة على ان كلا منهما لنفي الجنس والتقدير لا حول الا بالله ثم حذفت

وثانيها بدل جنس من جنس وجزء مبتدا محذوف وتقديره الا قوة مثل فتح الاسمين نحو لا حول ولا قوة كالمثال الا بالله

الا قوة لا لخبر الثاني عليه فهذا من قبيل عطف الجملة على الجزم ويجوز ان يكون معطوفا على الاول عطف المفرد على المفرد والتقدير لا حول ولا قوة

بالله ونصب الثاني عطفا على فتحها او جزء مبتدا محذوف والتقدير الثاني مبتدا مع فتح الاول نحو لا حول ولا قوة بجعل الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة للنفي

ولا ابن ذبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظ عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره نعم حتى يقدر تنكيرهما

قال لا هيثم الليلة للمطي وقال ابن الحاجب عند ابي خبيب منكر ولا امية في البلاد ولتاويله بالمنكر وجهان احدهما ان يقدر

مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي مطلقا في الحقيقة

هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى معرفة كان مراعاة اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل

يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره

بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو عليه السلام كان

...

وقوله الثاني عطف على نعم الاول واذا الشرط وهو فعل الشرط والهمزة نافية علة ولم يغير مضارع معروف مجزوم بلم والعمل نعله وهذه الجملة جواب الشرط ومعناها اي معنى لا

دخول الهمزة مبتدا او لا استفهام جعرو نعرض لتمني عطفان ونعت مبتدا مضاف والمبني مضاف اليه والاول نعت لنعت مفرد خبر كان المقدر وتقديره اذا كان مفردا او مثله

بعض الشروح عن المضمر المرفوع في يليه وبعض عن النعت وهذا ليس بشيء لان قوله نعت مبتدا فلا يصح ان يكون ذا حال اللهم الا ان يقال عن الضمير العائد عن مبني ومعرب الى نعت

التقدير يبني ويعرب نعت المبني الاول مفردا وبكلية صفة للمفرد وقيل حال عن النعت وجيزة يليه وضمير ظاهر الملاصق يليه عائد الى المبني ومبني ومعرب خبران عن نعت

الغيث فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق ونفذ بها الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة

لم يغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض والتمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول يلحق الف الاستفهام اداة للنفي فيكون

الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه

لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام يعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قوله حسان الا طعان ولا فرسان

غادية الا تجشؤكم وسط التنانير وفي المثل الا قاص بالغير فيضرب لمن ذل بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض

كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من

...

اما اسمها ولبس بمرجحا ولا نصا ولا مشبها به بل هو مفرد بمعنى نوعه المضاف اليه فانه منه الجملة مضافا اليها ولا غلامين له مثله عطف عليه وجاز بغير ونية
جايز ان يبعد به المصدر المجهول ومقدان ان يدبه المصدر المعرف وهو انما يجوز او مفعول مطلق اى تشبه تشبيهها ولكن اى لما بعدها متعلق بتشبيه او بالمضاف
ساما مشاركته اى لمشاركته ما بعده متعلق به تعلق المفعول له وكنه اى المضاف متعلق بالمشاركة فى اصل معناه اى معنى المضاف متعلق بها ايضا ومن للتبعيض
اشارة الى بيان الالف فى لا اباله وحذف النون فى لا غلامى له للمشاركة فى اصل معناه وهذا الجار مع المجرور متعلق بفعل بعده ولم يجز مضارع معروف ولا ابا

ولعل فى كان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسمائها لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقايل ان يفرق بين
لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير من درنه
ايضا على راى المبرد فهى عامل ضعيف يعمل بمشابهته المشبه اعنى ان مشابهته ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلى اعنى
الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه برفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا او مضافا كان الوصف
او مفردا هذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعها
فى الاعراب لا فى الحركة البنائية نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها
لعروض لا وزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر فى نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب فى نعته حملا على محل اسمها المنصوب
لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا فى الصفة سواء وهذا اذا لم يكن
المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه نحو لا غلام لك والعباس وكذا فى ساير توابع المنفى المبنى ومن قال رب شاة وسخلتها
لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجى فى باب المعرفة ولا يجوز لا اب وابن كما قلنا فى النداء يا زيد وعمرو
وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان فى حكم ما يليه اى النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل ولا امراة بالفتح فى المعطوف
وقياس قول من جعل العامل فى خبر المنفى نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف حملا على المحل الا بعد الخبر كما فى ان وقال
الاندلسى الذى بقى من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظى فالانص لم فيها لكن ينبغى
ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب وقال ابن مالك
البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقال الاندلسى اقرب اذ لم يفصل لبدل المفرد المنكر عن المنفى
المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذى يجوز اذا اجمع الشرايط بل يربى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين
الوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه فى حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه
لكونه فى حكم الساقط ونحو لا لاتهادا خلة على البدل فى التقدير والتركيب امر لفظى لا تقديرى اقول انه قد تقدم انه لم يقم
دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجى فى بابه ومن كونه بالبدل
انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل فى باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا
كعمر واحد قال امرؤ القيس ويلمها فى هواء الجو طالبة ولا كهذا الذى فى الارض مطلوب وهذا بدل على انه يجوز رفع صفة
المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز
ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما فى قولك لى مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زايرا ومزورا فقيل انتصابهما
زايرا يتقدير الفعل اى لا ارى كعشية اليوم اى كزائر عشية اليوم زايرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست
بالزاير حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزاير عشية اليوم زايرا صار الاخر هو الاول كما فى قولك لا كالعشية
عشية وعشية فيجوز ان يكون زايرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفى المبنى تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد كذلك
التاكيد كما يجى فى باب التاكيد وان كان لفظا فالاولى كما ذكرنا فى المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع
والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثانى نحو لا ماء ماء باردا فان شئت
بنيت الثانى نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف
للاول كالحال الموطية فى نحو قوله نعم انا ابن لبناء قرنا معربها فالاعراب فى المكرر والموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب
فى المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر واعنى باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا اباله ولا غلامى له جائز تشبيها بالمضاف
لمشاركته له فى اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اقول يعنى ان الكثير ان يقال
لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ فى المثنى وجمع المذكر السالم
الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نونى المثنى والمجموع واثبات الالف فى الاب
والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معربا اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله
اعنى يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة
باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة
تاكيد لتلك المقدرة كما فى يا تيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل
بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذى حملكم فى هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باسم

التقييد

وتحذف مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى اسم لا كثيرا صفة مصدر محذوف وظرف تحذف اى حذفا كثيرا
مجرورها مضافا ولا لنفى الجنس واسمها محذوف وعليك خبرها اى بقرينة المحذوف وهو لا باس مضافا اليها وخبر مبتداء وما مضافا اليها ولا عطف عليها والمشبهين
متعلق بالمشبهين وهو مبتداء ثان والمسند خبره وبعد ظرف للمسند مضاف ودخول مضاف اليه ومضاف اليه وهما مضاف اليه والضمير فى دخولها عايد الى ما ولا
جزء خبر الاول وخبر الاول محذوف بتقدير ومنه اسم ما ولا والمبتدا الثانى مع خبره مبنى على سؤال السائل كانه سال اذ قال لخبرها ولا المشبهين بليس ما الخبر

المقدر تاكيدا دون ساير الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لها تخفيف
وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا فقصلوا بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا
يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفى المضاف الى النكرة فلا
يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامى لشخص يعنه كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واى كريم
لا ابا لك يخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخا لك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المتضايفين
لا لهذا الغرض فى المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان
معرفة فوجب فعود تكرير لا والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه فى صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع
ويكرر مع الفصل وقال ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء فى المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذ
المعرفة لا بوافق النكرة والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا ابا لك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابا لك واب لك بمعنى واحد
وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه فى احديهما معرفة وفى الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا فى لا ابا لك موجود
واما فى لا اب لك فهو لك اى لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ونحو الجملتين
واحدة مع كون المسند اليه فى احديهما معرفة وفى الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه فى مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد
المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف فى اباوا خاوحذف النون فى غلامى ومسلمى ولا يريد بمشابهته
للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذى مر فى المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما فى لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب
الله وايضا فان ابالك ولك عنده شىء واحد من حيث المعنى ولك فى اب لك اما خبره او صفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة
ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل فى الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا فى الدار
ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له اى لمشاركته نحو لا ابا لك للمضاف فى اصل معناه اى فى اصل معنى المضاف وذلك ان
اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة
ففى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة كما يجى فى باب الاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه
ومن ثم لم يجز اى ومن جهة ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته له فى اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبى عليها لان المضاف قبل الاضافة
لم يكن بمعنى فى وعلى قوله لفساد المعنى يعنى ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا فى المنكر لا
ابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين
اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المص فللفصل بين
شبه المضاف بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقصين دون الظرف المستقر نحو لا يدى بها لك
ولا غلامى اليوم لك واجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع فى الظرف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا
اثبات النون الا لضرورة الشعر كما فى قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف فى مثل لا
عليك اى لا باس عليك اى يحذف اسم لا فى لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون
خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد قوله وخبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند
بعد دخولهما وهى حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفى بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع
اقول قوله هو المسند بعد دخولهما اى بعد دخول ما فى مسئلتها ولا فى مسئلتها لانهما لا يجتمعان معا والاعتراض عليه كما فى خبر
كان قوله وهى حجازية اى هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد الا عن الحجازيين ولا عن غيرهم
رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس لشروط تجى وغير الحجازيين وهم بنو تميم
لا يعملونهما مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقول الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة اخرينا اعلم ان الاصل فى ما ان لا يعمل كما فى لغة بنى تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذى تعمل فيه من الاسم
او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها فى مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص
لقوة مشابهتها لليس لان معنييهما سواء فى الحقيقة كما ذكرنا فى باب الاستثناء وعند النحاة انها وليس كلاهما لنفى الحال والحق
انهما لمطلق النفى كما يجى فى الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجىء ان بعدها وانما
عزلتها لانها وان كانت زايدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ان النافية دخلت على ما النافية واذا دخل النفى على النفى افاد الايجاب

وهذا ان كلا النافية للجنس في نحو لا رجل لا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف و
قال جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن
انتم الخزف وان العاملة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم
واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيا
اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوارى ما ان لا ابينها بالجمع
بين ثلثة احرف نافية والرواية لأيا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت
ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا
باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر
كقوله تعم ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس
الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف فيها بعمل النصب قبل الرفع كالفعل
وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها
قال ابو علي زعموا ان قوما اجازوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره وقال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى
النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبرها محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه
وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ماسينا من اغتب قالوا ونحوه
لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا يدخل الا على الخبر
المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس عند انتقاض النفي بالا
وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد
بخارج وفي خبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد بعد خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في و
ربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الآية بعد باب رايت منفيا كقوله تعم اولم يروا ان
الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال فليت على لسان كان مني فليت ما بي
في جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضارب بخلاف ما
اذا كان ظرفا كقوله تعم فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسم بعد ما مبتدا وخبره انتصابه لتشبيه بنزع الخافض
اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعول اذا حذف
الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس بنزع الخافض بل الناصب هو الفعل او شبهه
بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف
الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء بيدل له موجب نحو ما قائما
الا زيدا وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن
الخبر وانتقاض النفي واحدهما يبطل عملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم وكذا يجب
وايضا لا يعمل مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه بخبر ما سواء كان منصوبا
او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف
قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد
القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف
المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب على فهو على هذا من باب القطع
كما يجي في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما يعزلها عن العمل فتوهموا ان
الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه

بنى

بنى لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبرها او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد
جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال معاوية اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع
على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبريهما المنصوب بايهم مع الرفع
والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا ولا في قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله مشائيم
ليسوا مصلحين البيت واما في غير خبريهما نحو زيد ليس خارجا ولا داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعطوف
كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال اسم المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته
اليه نحو زيد ضارب عمرو او بكر وان عطفت على خبر ليس وما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به بعده ما هو من سبب اسمها
نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه اخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر
على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا
قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف
حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال وان في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت
الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعد
او قاعدا فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيد او ليس
زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعد في المواضع الثلثة على ما كان
وليس وما على عطف الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز فيما زيد قائما
ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز
ذلك في ما زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف
الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعد في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز
هذا الوجه فيما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز في هذه المسئلة جر
المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في
ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر
ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في نحو ليس زيد او ما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع
والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد
زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف
غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على ان اقامة الظاهر مقام الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعم القارعة ما القارعة
فكثير وان اتصلنا كقوله تعم لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما بلا ضمير يرجع
الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا
زيد فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيما امها لم يجز نصب مقيمة
لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا
قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرو لا يصلح ان يكون فاعل القاعد على عطف الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه
فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مسندا فكذا يجب في المعطوف الذي
هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اذا رفع قاعد
لتقدمه على الاسم او جوز ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي فهذا فيما واما في ليس فيجوز
نصب قاعد على عطف الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من
تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا
او مرفوعا كما يجي في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذلك في ليس بناء على ان العطف
لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العطف ولا يجوز وما الا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين
اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجي في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس
مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة جوزنا اعمال لا عمل ليس على الفتى

المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه مثل قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية فى الوجه بعينه ومنه المضاف اليه وهو مبتداء وكل جزء مضاف واسم ودب ماض مجهول
واليه متعلق به وشئ مفعول ما لم يسم فاعله وبواسطة حرف الجر متعلق بنسب وتقدير ان المقدر اى لفظا كان وحال من حرف الجر وهو مفعول معه ولو تقدير اعطف عليه
مراد خبر بعد خبر لكان او حال بعد حال والجملة اعنى نسب نعت لكل اسم والمعنى كل اسم نسب اليه لذلك الاسم شئ بواسطة حرف الجر حال كونه ملفوظا او مقدرا مرادا فى العمل لتقديره
مبتدا والفاء للتفسير وشرطها اى وشرط تقديره حرف الجر مبتدا ثان وان حرف ناصب ويكون ناقصة والمضاف اسمه واسما خبره ومجرورها نعت له وتنوينه بنصب على رفع الخافض اى

وفيه النظر الذى يكون ذكره قال الاندلسى ينبغى لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هى فيها اولى فانها اضعف
من ما قال لكن النحاة لا يذكرون فى كتبهم الاشرطا الاواحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل
ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل
على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء فى لات للتانيث كما فى
ربت وثمت قالوا اما لتانيث الكلمة اى لا او لمبالغة النفى كما فى علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا
وحين خبرها اى لات الحين حين مناص ويعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسع التاء له اذ يصير على صدد حروف ساكنة الوسط ولا
يجوز ان يؤتى باسمها اسما كما يجئ فى نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابهت الفعل وان رفعت حين على
قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوفا احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند
الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا
محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هى لا التبرئة
ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما فى لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات
حين حين مناص كما فى لا عليك ونقل عن ابى عبيدة ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان
ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات ولشهادة لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال
تاوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكره الشراح عنهم وليس بشئ اذ لو كان لجر غير اوان
واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد
له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان.
فاجبنا ان ليس حين بقاء اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما فى
يومئذ فكسر النون لئلا تتوالى كما كسر ذال اذ او يقول حذفت الجملة وبنى على الكسرة على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين
ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل فى نحو من قبل وقيل ان اوان
مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اى الا من رجل واما
لات هنا فهنا فى الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذى كانت نوار اجنت وهو مضاف
الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال فى اثر الاضعان عينك تلمح نعم لات هنا ان قلبك متيح اى ليس هنا تلمح ورفع ما
بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو على فى ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها
ولا يطرد ذلك العذر لوروده فى كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او
صفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك فى الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مستدع اذا لم يثبت قوله
المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اقول تبين شرحه بما مضى فى حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح
والياء قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اقول بنى الامر ولا على ان المجرور بحرف
جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور لان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف
اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا فى مررت بزيد مضاف
اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد فى مررت بزيد وقوله او تقديرا كما فى غلام زيد وخاتم
فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة معنى والعامل
واسطة اى يتوسل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اى مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه و
المفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معناه لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل
فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى
له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ به بحيث لم يجز ان المقدر فى الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق
كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حد المعرب بانه ما
يختلف اخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت
حقيقته جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما اخذه لتعرف فيرفع ثم جعلت فى حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا
اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد

حسن

جزاء عن تنوين المضاف او على انه بالمفعول لاجلها اى لاجل الاضافة متعلق بجرا وهذه الجملة خبر مبتدا ثان والمبتدا الثانى مع خبره خبر للمبتدا الاول وهى مبتدا عائد الى الاضافة

الاضعان جمع الضغينة وهى الهودج كانت بها المراة اولا اى رحل متيح مفتون من لا يعنيه من الابنية ابتغ القوم الا على ذلة مكدة لحف

مشهور

الشوبة جزءها ولفظية عطف عليه والمعنوية مبتدا والفاء للتفسير مكون ناصبة ويكون مضارع معرف والمضاف اسمه غير صفة خبره ومضافا صفة لصفة والى معمولها
اى معمول الصفة متعلق بمضافا والجملة خبرها وهى مبتدا عائد الى الاضافة واما حرف مذكره وبمعنى اللام خبرها وفى حرف جر وكما موصولة او موصولة عبارة عن اسم
مضاف اليه او مصدرية عبارت مضاف موقوف اى وقت تجاوز المضاف اليه وعدما ماض معروف بمعنى جاوز والمستكن فيه فاعله عائد الى ما وجنس مفعول بمضاف المضاف
اليه والجملة صلة او صفة لما او الموصول والموصوف مع صلته او صفته مجرور والجار مع مجروره متعلق بما تعلق به بمعنى اللام به وظرفه عطف على جنس المضاف او بمعنى من

حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضاربا وان كان مضافا الى زيد لكنه
بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يجئ فى اضافته اليه لا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف
جر يلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من
الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل
هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر او كذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك
لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه
ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر
والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب هى غير العوامل يعنى ان العامل ما يتقوم به هذه المعانى المقتضية كما فى تقدم فى اول
الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا
معنويا وما يقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا فى الاغلب قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال فى
الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم يفصل المعنوى عن اللفظى بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة
مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف
يندرج فى التقدير وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل
قوله مجردا تنوينه اى التنوين او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون بقدر انه لو كان فيه تنوين
لحذف لاجل الاضافة كما فى كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل تمام ما
هى فيه كما ذكرنا فى اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص
حذف من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة
وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهى معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من فى جنس المضاف
او بمعنى فى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها
تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف اقول اعلم انه لا يلتبس
المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التى هى كون المضاف صفة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف
صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة
الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم
المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اى فى مضاف اليه
هو غير جنس المضاف وغير ظرفه و يعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون
نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه
بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد واربعة
دراهم وشرط من التبيينية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما فى قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم
وراقود خل وانما كتب فيه بالمقدار عن المقدر كما يجئ فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم يقول دراهم
ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار فى اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف اليه
خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا مسجد كرز ومسجد الجامع على راى
من التاويل لان الثانى اعنى الجامع غلب يختص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف هو المسجد لا غير
ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء و
يوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله بعض
النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد
حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء سهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه
المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما قوله

حسن المضاف عطف على قوله بمعنى اللام او بمعنى فى تقديم ظرفه اى ظرف المضاف عطف عليه ايضا

ولقد

ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد اكد ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان يشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه وكذا كان ابن الزبير وابن عباس قبل التسمية هذا اصل وضعها ثم قد يجيء غلام من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة وذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امراة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باشفي ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق فيها وانما يجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا بل نحو مثلك تخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السراج اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذا كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني فالمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امثالك فهو معرفة وقد ح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ... قلت خيرات لشر اغيره والجواب انه على البدل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف غير اليه نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تاخيهما العطف على غير بنكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه في عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والدليل السماع لا يرد سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضافا الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غيره وشبهه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا ردف الحال او الاستقبال والاستمرار كما يجيء بعده والاطلاق يفيد الاستمرار فالاولى ان يقال انها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل كالاصل بمعنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما تعقد لذلك فظانه ويتلوه وحسبك واخواته لانها صارت كالاسماء والافعال كما يجيء في باب اسم الفعل فلا احسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ المبتدا ان فقط كقوله فان حسبك الله لانها لا تفيد معنى الكلام كما تقع اولها وثبت هذا الموضع الا موضع الجميع ووقوع الفعل فيه لاداتها معنى الفعل فلم يكن بصفة النكرة نحو مررت برجل

يعني المضاف الى معموله ... متعلق بمحذوف يدل عليه الحرف الجار ... والاشارة الى ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا وهذا الجار مع مجروره متعلق بفعل يجيء بعده وجاء مبني معروف ومررت فعل وفاعل وبرجل مفعول به وحسن الوجه نعت وهذا الكلام في محل الرفع لانه فاعل جاز اي جاز هذا الكلام او التركيب وامتنع مررت بزيد حسن الوجه مثل جاز مررت برجل حسن الوجه عطف عليه وجاز الضارب زيد وهو الضاربوا زيد وامتنع الضارب غلام زيد وجه مقام وخلافا مفعول مطلق وصفة له او حال عن فاعل امتنع وتشبيه ... فاعله وامثالها ... واعترض ان يقول بان الضارب زيد بقوم التخفيف حال هذا القول مخالفا القول حيث جاز هذا الاضافة للفراء

وكذلك رجل لامن المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك متنوين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم يثن ولم يجمع لمشابهته قدك وقطك بغير متصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامراة كافيك من امراة اجراه له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامراة ناهيتك وكذا اسائر تصرفاته وقيل مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراة هدك ومعنى اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامراة هدتك وبامراتين هدتاك وبنسوة هددتك ويجوز ان تنوي في حسبك وهدك وشرعك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين فاذا تم قال ابو حيان اي رب واحد امه اخذت فلا تقتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير احد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ويجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم تعرف معرفة المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كانت نكرة مختصة بشيء نحو رب رجل هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صد ربيلة وبئس قبيلة وابن امرو نادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسب المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان تقول سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان تقول تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن ومنه قوله فلحب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا وكتسب التانيث والجمع وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب شبيه من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فتعريف المقصود بالنسبة تعريفها من حيث انه لا تعريفها مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندك ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعث الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر لانا او لا فلان المقصود بالنسبة في العدد والمضاف هو المميز ولهذا يجيء بالعدد لنصوصيته كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يات بالعدد بين وايضا الاولى وصف المضاف اليه كقوله تعالى سبع بقرات سمان وقاتا ثيابا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميع الصفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته ... استثناء وتحقيقا معمول ... على حسب المعولي

حقيقة اما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يعتبر النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار
نحو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال دبا ابن عم لسلمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل
المص جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كضارع مصر لهذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله
قبل او بمعنى في ظرفيه والوجه يعرف مالك يوم الدين حتى يقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلاء وانه بمعنى الماضي كما
قال مالك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كما لق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار
لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل ان مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاولى اولى والمتفق
عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله
او الى المفعول المنصوب في الصفة المشبهة المضاف الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها
انشاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشيا اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره
انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل
والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا
وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون
الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل
تفضيل اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل
والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة
الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى شبههما
للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب نحو زيد
في الدار ابوه على مذهب الاخفش ونحو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل خز صفته سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى السبب
هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت
زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين الموصوف المخصص له لا المتعين فيه
المخصص فلم يكن تعيين هذه الثلثة مما اضيف اليه ولا تخصيصها به بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة
ههنا صفة المضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد يعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كما
او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل نائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير
فيه يصح انتقاله الى الصفة وانما استتاره فيها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجيء وكذا
يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب
امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل و
المفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى وزنا
ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح
لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحية الحال والاستقبال فظاهر
واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ
المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اى هذه عادته
فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي اضافة
لفظية لانه مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انه لمنحار بوائكها وضروب
بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه
لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء معمولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد
قيد الاوابد هيكل اى مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اى عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما
اذا كان بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه يعملهما فيكون اضافته عنده
لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل
صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فحصلت في الماضي فاشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح
ان يتخصص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله

والمشتق

والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل والمفعول المستمر
يمتنع ان يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه
قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما يقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول برجل
شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصد هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم
فاعل من صحب يصحب بل تقدره كانه جامد قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد
العقاب ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي المنصوب قولك زيد معطى الدرهم وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله
كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر اعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة
وهي ان بخلاف الصفة فانها تقع موقع الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب
عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل
كانت اولى بعملها عمل الفعل وكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله
محضة فيتخصص المصدر او يتعرف بالنسبة الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت تقتضي
ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف
الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت
ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي الطالب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا لا
وضعا بعد حصولهما له فيكون العمل فيهما ادنى مشابهة الفعل واسماء الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر
الطالب لهما بعد حصولهما فلا يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط في عمل العمل في الحصول ان طلب المصدر
للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف
الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي
لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم
يكن في الحقيقة فاعل كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى
من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا في
اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها الفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي
الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى
الاجرة وضاربا عمرو ومكسو الفراء واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء
في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد
الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص
لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به اذ لا تفاوت في التخصيص بين نصبه
وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا
بل فادت تخفيفا من جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد
لحصول التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المص اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه
توهم ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فتحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه
قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم
اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان
امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام

فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه و
ذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك
هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب
الصفة المشبهة واما النصب في مثله فوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف
حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل
الضمير في مثل هذا المقام مطرد وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده والاولى ان يقوم
مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور واما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا
فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصد واجعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما
يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات
نفس المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى انك في قولك بضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون
عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة وكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها الا في الاضح
كما يجيء لم يجيز واذ اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف
الى موصوفها فتبين من هذا الطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب الرجل
وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه
الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب بالرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم
شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب
زيد بالحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراه مجرى المحضة وكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك (وجه وذلك لان الحسن م)
لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى النكرة فلا
فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفة وان اختلف التعريفان
والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرفة والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل
ويزعم ان تاويله هذا الذي هو ضارب زيد وهذا الذي هو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل
ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال
السيرافي هذا قول فاستحال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا
الذي هو غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما
انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس قول الفراء عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه
حمل على صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب
زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في لغة اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكمه
فلو لم يجز ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير
نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص
وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول انا جاز للحمل في ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها العلة التي
دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين او لم يضف لما ذكرنا انهما من باب واحد فهلا جاز في حمل ذي اللام في الضارب زيد على
المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما
من باب واحد هذا وينبغي ان نعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة
فاعلم الا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى ما من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسم الفاعل واسم المفعول
المتعديين الى الاجنبي المنصوب بهما كمفعول به فلا يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل كل واحد منهما واما
ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فان ولي الظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون
باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد
والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نوني المثنى والمجموع
نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل المشابهة للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف
بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل في الزمان او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه

وذلك لجريه ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا كان الضمير على
ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي المقرن باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا
من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما
واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربني في الشعر وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون
للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والامرونه اذا ما
خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه
قال سيبويه هذا ضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الامرونه ومحتضرونه للسكت لبيان الحركة فاجري الوصل مجرى
الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما بلغ وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش و
هشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والتنوين ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين
الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب
لا غير نحو الضاربك اعتبارا للمضمر بالمظهر فالضاربك عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى
والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو عورة العشيرة بالنصب قال
الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا
كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب
الرجل وزيد وهذا الضاربك الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه
فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد
ويا غلام زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد نحو انا ابن التارك
البكري بشر بنصب بشر الاغير حملا على البكري محلا وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن
وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب
المائة الهجان وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا
على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل بالتقدير الا ترى الى
جواز قولهم يا زيد والحارث وغيره ذلك واما الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام
او مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى
باللام بلد رحبة او بلد رحبات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه وحسن وجه غلام
مضافا الى الضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى المضاف الى الضمير صاحبها
نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة على ان قامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما
وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى المتجرد انا حذفت التنوين
من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين قال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعالي
فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة على استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة
والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز هو فاعلها فيجب اضافتها اليه نحو
زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه و
يحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات
اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا اللام بلد رحبة او رحبات نحو الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن الوجه
ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل فعله
وليس بوجه اذ ليس في الاضافة تخفيف الا وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون
المثنى والمجموع الى اي ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميليه
وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة هذه الوجوه من ابن انشاء الله تعالى ولا يضاف الصفة
المرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومه لئلا يبقى المرفوع بلا مرفوع بها في اللفظ كما ذكرنا في

ولا تضاف مضارع مجهول وموصوف مفعول ما لم يسم فاعله والى صفته اى صفة الموصوف متعلق بلا تضاف والى صفته عطف على الى موصوف والى موصوفها اى موصوف الصفة متعلق بلا تضاف ايضا ومثل مبتدا او مضاف ومسجد مضاف اليه ولو بالرفع على الحكاية ومضاف ايضا والجامع مضاف اليه وجانب الغربي مثل مسجد الجامع في الوجه عطف عليه وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء كذلك ومتاول خبر ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول مثل مسجد الجامع اه في النحو ولا يضاف مضارع مجهول واسم مفعول ما لم يسم فاعله وبما نعته والمضاف اليه متعلق بمماثل وفي العموم متعلق بلا يضاف والخصوص عطف على العموم وكليث خبر مبتداء محذوف اى هو مثل ليث واسد عطف عليه وحبس ومنع

اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجئ في باب الجمع قوله وعبدها اى العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي اى تساق

قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها نحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحو متاول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج الى ذلك التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا تقول مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فيقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجئ هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما دون الاخر وان كانا مفردين او والهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او او لهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتخمين للقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به المدلول يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال مثلا يقول جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب فلا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم لا ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضرب سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم تقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود قد ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذو وذات وما يتصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والب اي اصحاب هذا الاسم كما يجئ في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل مر في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كالات الموسى بمعنى الجماعة الى موسى واما حي في نحو قولهم هذا حي زيد فتاويله شخص الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكر لفظ حي مبالغة وتاكيدا فمعنى هذا حي زيد اي المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعل حي زيد كانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا فالا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الا قبح الا له بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار وقال يا قرّان يا لحي خويلد لقد كنت خائفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفي قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اي صوت

الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان اسم السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول مكانك نحي بعيد اي انت متنح بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا ابعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الاخر والموصوف وصفته والكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذلك لا يخصص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفته فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد تنفي اللفظ عن الجر به غاية التبعيد فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا نصبوا المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجئ من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد وقال المص لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب ليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء هو موصوف هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانه تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كالكربة وجانب الغربي كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كنحو النوار وليث اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجاء الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجاء هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم وقوله وسكائك الهواء ودخاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حالة الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجئ ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبداء هو القوم بعد مشاركته لهم في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجئ في بابه لا يرفع فاعلا مضمرا الا بشرائط تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا تقول احسن الوجه بل ترفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينتصب عن الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي نحو زيد

بنه دخول اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد احدا مما
بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا فى قولك زيد اظرف الناس مفضل فى الظرافة على كل واحد ممن بقى بعد زيد من افراد
الناس فالمعنى بل بعضهم الزايد فى الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لو لم تفضله
جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة فى هذا المعنى بتقدير اللام كما فى قولك
بعض القوم وثلثهم وجزؤهم وواحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز افضل زيد من عمرو ولو كان
بتقدير من التبيينية كما فى خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف اليه كما ذكرنا فى صدر هذا الباب لا يقع كما فى نحو
هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله
احسن الخالقين وقوله اصلح البرية خبر مبتدا محذوف اى هو اصلح وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا
على افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شئ للتخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته ولم يكن
نحو زيد افضل بغداد اى افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما فى غلام زيد
ومضارع لا للتفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم يقول افعل بالمعنى الاول اما المضاف اليه
بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرنى اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا
بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما
اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال فيطابق صاحب افعل فى المضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحبا
افعل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكمه فى الاضافة حكم افعل بمعنى انك اذا اضفت اياه الى المعرفة
فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى ومجموعا واذا اضفته الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة فى
ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل
المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس فره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى
اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة فى كونه افضل
من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اى للتمييز وكيف
يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج منه نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اى زيد
احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من اوجه وامثاله وكذا لا يجوز اى بغداد اطيب اى اى
دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضائه واى اعضاء زيد واى دور بغداد فاى موضوع لتعيين بعض من كل
معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل
الرجل واى الرجل هذا وان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر هذا
لكون التمر جنسا يقع على القليل والكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهى
المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين
جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى اللفظ جملة معينة كما شرطنا لان
المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منقسمة
الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال الجنس اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى اى قسم
من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى
افعل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا
فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم
يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد
مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان والزيدون افضل الرجال
لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين
ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول

اما ان تضيفه ومضارع الى المعرفة او الى النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان تكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه صح

في زيد

في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه فانه افضل من كل رجل رجل هو قسم من
اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء وكذا اى لتعيين قسم من اقسام مضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذا اذ
ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى تعين باحد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا او اى الرجال هذان وهؤلاء لان الرجال
كما قلنا يجوز تجزيتها افرادا ومثنيات ومجموعات فان قيل فكيف جاز التعيين عن استغراق الجنس باحد اجزائه فى النكرة حتى قلت افضل
رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك فى المعرفة قلت لان المنكر لا يختص فى اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان
يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الا ان يعنى الجنس تخفيفا بخلاف المعرفة فانها للتخصيص بعض الاجزاء او تعيينه فلا يطلق مع ذلك
التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون بمنزلة العطف نحو اى زيد وعمرو
ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسئول عنه فى اى والمفضل فى افعل نحو زيد هذا افضل
رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم اى واى فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب
اذ كان لا يدل عليه الضمير فى اينا فقصر حوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير
المجرور ولا يعطف على الضمير المجرور على الشئ الا باعادة الجار فكرر اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما فى قولك بيني وبينك ومعاني
مثل هذا لا يكون الا فى ضرورة الشعر قال فاى ما واياك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله فى
الضرورة اظلمى واظلمه ولقد معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزوم الاضافة المرجحة لجانب
الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء
الحسنى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجئ فى الموصول قال الله تعالى وما تدرى نفس باى ارض
تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان فى العموم قوله
ليث واسد وحبس ومنع مثلا لان المخصوص الاول عين والثالث معنى قوله عين الشئ يريد بالشئ معينا كزيد وعمرو كما
تقول عين زيد والا فالشئ اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف
المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا فى الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيما الى فاننى طبيب بما اعيى النطاسى حذيما اى ابن حذيم
فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه
ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال فى المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال
ولو لم يقدر هيهنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك
فلا يقدر مضاف وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه
ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف هيهنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان
اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل
هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول ولو لم يقدر المضاف فى
المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيد معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفى ولا يجوز ما جائنى غلام زيد ولا عمرو
بجر عمرو اذ المجئ ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه ولجاب المصنف عن الاستدلال لان كلها بان مثل هيهنا كناية وليس
بمقصود فكانه مقصود ثم يقال ذلك مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغى ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا
لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع ح ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو
زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك
فلا يجئ الفسادات المذكورة قال بعضهم ان فى هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من جهة المعنى
والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلك لا اقول ومثل ذلك لا تقول
بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون ان قولا داء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء
الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد عن علامة التانيث بجهة المؤنث كثير فعلى هذا لا منع
من اكتساء اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام عنه هو فيه عن المضاف بالمضاف
اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالى اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله
فما حب الديار شغفن قلبى واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد نحن ثم لم يجز ما مثلك تقول
بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك وابيك تقولان وفى التانيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقيعو

المضاف فيها

واذا الشرط واضيف ماض مجهول وهو فعل الشرط والاسم مفعول ما لم يسم فاعله والصحيح نعت له والملحق عطف عليه وبه متعلق للملحق والضمير في به عايد الى الصحيح والى ياء المتكلم متعلق باضيف وكسر ماض مجهول واخره اي اخر الاسم مفعول ما لم يسم فاعله والجملة في التعليل جزاء الشرط والياء مبتدا ومفتوحة خبرها او ساكنة عطف عليها ان مرتا الشرط وكان فعل الشرط واخره اي اخر المضاف الى ياء المتكلم اسمه والفا خبره وثبت ماض معروف والمستكن فيه فاعله والجملة جزاء الشرط وهو بل مبتدا وتقلب ماض معروف والمستتر فيه فاعله عايد الى هذيل و ما مفعول به ولغير التثنية جار ومجرور متعلق بقلب وموصال عن مفعول تقلب وياء مفعول ثان لتقلب والمعنى وهذيل

المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال اليقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى وهي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده وفي العقل كقوله نعم وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا القصير الطويل اي مثل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم للغنهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرية وقد يحذف مضاف بعد مضاف ويحكم بالقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلني من خزيمة اصبعا اي ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او شبيها به في الابهام كغير وحسب لم يعطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجي في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد او من غيرها كقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف الى الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو ومعناه لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ واوان كقوله نعم وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينتصب كلا على الحال نحو اخذت المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المونث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور وغيرهما كقوله لما رات ساتيد ما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج ولغيرهما بغير جار نحو قوله تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابي هو غلام انشاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في الشعر الفصل بالمفعول اذا كان المضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزادة وقوله يفرك بها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته ويجيء الفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وفي غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرية والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او غيره فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان اخره الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعدو وزيد ونعني بالملحق به ما اخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي واي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر اخره وانما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا فتي ولهذا قالوا في الافصح في يقلب الواو ياء كما يجي قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجي وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان اخره الفا يعني ان يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف يثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف

واما التفصيل لاضافة اسما الستة الى ياء المتكلم وا لاسما مبتدا والستة نعت لها فاخي خبرها وابي عطف عليه ولجاز ماض معروف والمبرد فاعله واخي بتشديد الياء مفعوله وابي كذلك عطف عليه وتقول مضارع معروف والمستتر فيه فاعله وهو انت وهني مفعوله وحمي عطف عليه وتقول في هنة هن هني وفي حم حمي وفيك مضارع مجهول وفي بتشديد الياء مفعول ما لم يسم فاعله وفي الاكثر اي في قول الاكثر متعلق بيقال وفي عطف على

التي ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ردوا ان خوف المدة يجعل متحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون كالكسرة قبلها واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف ياء واما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءني مسلمون ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم قلب الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها الا استحسانا لا موجب عندهم ابتة فلا يرتكب اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي فانه لا موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما فيترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع مصطفي وجر انحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان القياس لغتهم كما يجي في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء وادغام اوليهما في الثانية وانما لم يقلبا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام فقلبت اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول وبقلب الواو ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فان حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الاخر الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمموا بقلب الضمة كسرة بخلاف مبل وان ادى الى اللبس فاستمر قبلها كسرة وابقاؤها نحو في جمع الوي ذي لية تفعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعني انه لو كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون جائز كما في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وقد جاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا في قوله واما الاسما الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخي وابي وتقول حمي وهني ويقال في وفي الاكثر وفي هذا حكم الاسما الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحدة فلا كلام فيه في هذا الباب فنحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهو على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة لا انها محذوفة وهو فوه وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك واما فوك فلا ثلث قطع الاضافة واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وانتفائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد وهو لا يجوز لان الاعراب ما يبدو على اخر الكلمة فلابد وعلى كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف واحد وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الالف في النصب كما في الرفع والجر بل اكتفى بالنية مراعيا كان وقال واخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلاث وقيل اصله فوي كعدي ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر المناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب لا بناء عند المص او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية بالاعرابية في نحو وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فجي ببدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض مثلا

الى الياء المتكلم واضافته

جزاء الشرط وقطعت ماض مجهول وهو فعل الشرط والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الاسماء الستة وقيل باض مجهول آخر مفعول ما لم يسم فاعله وهذه الجملة جزاء الشرط وآب عطف عليه وحم عطف على اخ وهن تم ومن كلمة وفتح مبتداء مضاف والفاء اى فاء فم مضاف اليه وافصح خبره ومنهما اى من الضم والكسر متعلق بافصح وجاء ماض معروف وحم فاعله ومثل نصبه مصدر محذوف ولو نصبه بتقدير وجاء حم بحيثا مثل يحى يد فى الاستعمال بكونها بالحركة وجر هذا يد وعن لو رفعه وما وحم على وجوه او بعه احدما مثل يد ومضاف اليه وحب ودلو وعصا عطف على يد ومطلقا حال من فاعل جاء او صفة مصدر محذوف ومفعول مطلق اى جاء مثل هذه

فلما صارت الياء التى هى عين فى مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية فى الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء فى فى وقد بقى فى فيه وفم زيد يا فى جميع حالات الاضافة وقال كالحوت لا يروبه شىء الفم يصبح ظمان وفى البحر فم والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هى خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين فى حال الاضافة اذ لا تنوين فى المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وقال هما نفثا فى من فويهما على النابح العاوى اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التى هى اللام قدمت على العين واما اضافتها الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها الاعراب بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما تقدم واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد تثبت فى بعضها كما يجىء فى ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذن فى ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفى حم وهن حذف اللام كما يجىء فى لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها فى حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا ولا اعراب لا يظهر فى المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام فى اربعتها كما نقل عن ابن يعيش وابن مالك وفى اب واخ فقط كما نقل عن جار الله والمص ولما رده الزم الياء لما قلنا فى فى على الاصح وشبهه قول الشاعر فى مالك ذو المجاز بدار وجب بانه يحتمل ان يكون ابى جمعا لاب مضاف الى الياء اذ يقال فى اب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما قيل فى اخ اخون قال وكنت لهم كشر بنى الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات

قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اقول اعلم ان فى اب واخ اربع لغات وفى اخ خامسة فاللغات المشتركات ان يكونا صحيحى اللام اى مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددى العين مطلقا مع حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين والخامسة فى اخ اخو كدلو مطلقا وفى حم ست لغات ابتدى منها بالافصح فالافصح على الترتيب اوليها اعرابه بالحروف فى الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اى فى الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف فى الاضافة الى غير الياء والنقص فى غيرها ولم يذكرها لانها ليست المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ابو القاسم الزجاجى فيها وثالثها تشديد النون مطلقا واما اسكان النون فى الاضافة نحو قوله رحت وفى رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر فللضرورة وليس بلغة رابعة وفى فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف فى الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام منقوصا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التى ابدل منها الميم تقلب فى حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء فى الحالات الثلث اذن مثلثا لا للاعراب فجوز تثليثها فى الافراد لغة الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فم مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه لان الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله لو يهما مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من فم قال ابن جنى هو للضرورة وليست بلغة وكان الميم بدلا من العين واللام والجمع اتمام العاشرة اتباع الفاء للميم فى حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة بالميم اعنى فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء اسم حرف اعرابه نحو مرء ومرءا ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفى دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب لجاءوا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجىء لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التى هى نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اى اسم جنس كضارب وقاتل واما لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه مضمر او علم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ فكما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه فى قوله فلا اعنى بذلك اسفليكم ولكنى اريد به الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذو

التبيان المذكورة حال كونها مطلقا اى مقيدا بحالة الافراد وجاء مثلها مجيئا مثل المعلقا او الغادى الحلو حلاوة وجاء من شابيه ذلك اشار به الى حم مثل يد حمطلقا ودو ويبدل موالا نصبا مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى ذو والى مضمر متعلق به والجملة جزء ولا يقطع مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى ذو والجملة معطوفة على قوله لا يضاف

والتوابع مبتداء وكل ثان خبرها وباعراب سابقه متعلق بمقدر ومن جهة واحدة نعت لجهة وتقريره كل لفظ ثان منصوب باعراب سابقه او يعرب باعراب سابقه ثان من جهة واحدة

الى بنى حرف فانما جاز لنا تاويل العلم بالجنس اى صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم ساكن قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الاول كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون فى الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر فى اول الكتاب لم يكن فيها مقصورة حملوها فى ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلانه لما لم يخف اذ لو فى حرف العين لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحريك عينه مؤنثه اعنى ذات واصلها ذوات كنوات لقولهم فى مثناها ذواتا وانما حذفت العين فى ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلنا فى المؤنث ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوف فى جميع متصرفات ذو الا فى ذوات وذوا وقال الفراء الاخ ساكن العين فى الاصل لعلة تلك فان ذلك لعلة الحاق واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكنها حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل فى هنوات لانه يمكن ان يكون كجمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل ذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفوه ولام ذو ياء لان عينه واو وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخواة واما هنيهة فى هنيه فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما تبين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وكل ما اصله خبر المبتدأ كخبر كان وان واخواتها ويشمل الحال وثانى مفعولى اعطيت قوله باعراب سابقه اى مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتداء وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا زيد كونه انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة كونه حالا وكذا فى فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهى كونهما عمدة فى الكلام كما تقرر فى اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثانى قلنا ان تقول ارتفاع فى جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة صفته وكذا باقى التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة لمبتداء نحو هو الغفور الودود والامر وكذا المسندات فى نحو علمت زيدا عالما فلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فنقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاء فى القوم الا زيدا الا عمرا الا ينبغى استثناؤها ولا جهات اعرابها فينبغى ان يدخل فى حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعرابه الثانى لاجل اعرابه الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب فى الحد بيان ماهية الشىء لا حصر جميع مفرداته ويدخل فى قوله ثان النعت الثانى فما فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كل منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام فى عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل فى المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتداء والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجىء فى جاء فى زيد الظريف ليس فى قصده منسوبا الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا فى جاءنى العالم زيد وجاءنى زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى لما اذا قلت جاءنى غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثانى ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوى كلام العرب بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالظاهر الجلى واما البدل فالاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغيره ملك من الاى والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا او مقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور والعامل فهو جعلنا غير مكرر وكذا فى غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا فى قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من الكلام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوا كالعدم

ويبقى من جهة واحدة

زيد كونه

المنكر

المظهر بل لا

بدل من الجار والمجرور

والنعت تابع مبتداء وجزئيته مضارع معروف والمستكن فيه فاعله عايد الیه والضمير في متبوعه عايد الى التابع ومعنى متعلق بيدل وفي متبوعه نعت المعنى ومطلقا حال عن فاعل يدل او مفعول مطلق بحذف المضاف اى دلالة مطلقا او بدونه اى اطلقت الدلالة اطلاقا والجملة في محل الرفع لانها نعت التابع

كالعامل ويسمونه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدرا وكون المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم البناء المانع كما كان في يا زيد والحارث اشبه اللام وانما كان اللام ما لامتناع مجامعته حرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدر له حرف اخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير فقام الزيدان كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضرب عمرو واخاه اذ يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على ساير التوابع لكون استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسره ثم سال نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى ليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب انا احترزنا عنه بقولنا هو المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لانه لا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يضع منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا في نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقال تابع يدخل فيه جميع التوابع ويخرج عنه خبر المبتداء والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه تلك يدخل البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو مررت برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي نظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فلا يخرج عن هذا الحد لانك اذا قلت في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حد

المانع من البناء

التوابع

مع

وما بعده مبتداء مضاف الى الضمير الراجع الى النعت تخصص جزئيها او توضيح عطف عليه وقد يكون مضارع معروف والمستتر فيه اسمه عايد الى النعت والجزء الثاني خبره او الذم عطف على الثناء او التاكيد كذلك ومثل مبتداء مضاف نفخة واحدة مضاف اليها فيكون مجرورا معا ورفعهما على الحكاية ولا لنفي الجنس وفصل اسمها وبين خبرها مضاف تام مقام جزئها وان يكون مضارع معروف منصوب بان والمستكن فيه اسمه عايد الى النعت مشتقا خبره في محل الجر بالاضافة او غيره اي غير المشتق عطف والظرف مضاف الى الجملة بعده وكان ماض معروف وضعه اسمه لغرض المعنى متعلق بالوضع وعموما خبر كان والمعنى لا فرق بين كونه مشتقا او غير مشتق وقت

مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله نعم نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع لانه لا تراه لبس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد ان يحد الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان تقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا ساير المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا في نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكل واجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه في جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء الزمان والمكان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم يوضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كما في نحو مررت برجل وقولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه كما يجيء في بعض الموضوعات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتداء وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا ونقول في حد الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفايدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجلا في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الاتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن هو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كان دالا لنه كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحويين شرطوا في الوصف الاشتقاق وذلك الذي استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسد حالا فكانه اشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع الدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فانهما موضوعان في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع للدلالة كذا موصول فيه الالف واللام كالتي واللتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في

النجاة

مو

متبوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيها اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما الوصف لتضمنه لغرض اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد التخصيص واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله دباء شماء لا ويا لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذيب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف خاصا معينا وفي يا ايها الرجل الموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام وقد من الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المص اي من اسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك المدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقع صفة ان يكون نكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي شيء هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز التخالف بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اي جارية وبتمامة اي تمامة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي وما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المص وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلاثة كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان ما سواه هزل وحق الرجل اي من سواه باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقع ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وانت لئيم جد لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة النكرة اي هو الذي شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا ولمحل فيه موضع الابهام ومعنى قولك رجل ما شئت من رجل عندك رجل ترغب من رجل ورجال ان حسبك من رجلين ورجال يغنيك او ينهاك او يكفيك من رجال فرجل همك من رجل وهذا من رجل كما مر في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجال ويجي مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح نحو يا لك من ليل ولله دره زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا او قسموا هذا التقسيم وقولهم هدك من رجل مصدر بمعنى المفعول اي مهدود اي مقصود او من هد اي اذا بلغ ذلك في قصد محاسنه كقولهم هدك اي يثقل عليك عد مناقبه من هدة المصيبة اي اهدته وكسرته ومن المقيس ايضا ان يكون الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل صدق رجل حمار رجل

سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بالشيء قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكا اليه المعص كذب عليك العسل اي العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد به العسل المعروف وذبابه بينه وبينهما بان كذب الفراطف والقروف اي عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اي الخبر السيء فمعنى رجل صدق رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفة صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلاثة قال تم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندي برّ قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شائع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد ويقوي تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة اي يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكون ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال المبرد بل يتاول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جريء وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج ذا الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء المجرورة فيها غير الرفع فيكون كقولك بدار اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها فان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على تبع الوصف بالجوامد على المعنى بتاويل معمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون لانه اي كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان المعنى بسرج خز صفته اي بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشائع قولهم مررت برجل ابي عشرة واخ لك واب لك قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجي في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فنحن قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير في النعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما يقول في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارا الى ان الحكم ينبغي على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب

وتوصف مضارع مجهول والنكرة مفعول ما لم يسم فاعله وبالجملة متعلق به والخبرية نعت للجملة ويلزم الضمير فعل وفاعل عطف على توصف لنكرة وتوصف من
ذكره والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسم وبحال الموصوف متعلق به وبحال متعلقه عطف عليه والضمير في متعلقه يرجع الى الموصوف نحو مررت برجل جهه
حسن نعت لرجل وغلامه مفعول لحسن مضاف الى ضمير يرجع الى رجل والاول مبتدا ويتبعه مضارع معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى الاول والضمير المتصل به مفعوله
عائد الى الموصوف وفي الاعراب متعلق بيتبعه والجملة خبره والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث عطف على في الاعراب الثاني يتبعه في الخمسة مثله

لو قيل الكلام لغو نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرنا
الآن اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا
ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم
عليه فان قيل في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم
والاول زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب
الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون الصفة والصلة
فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي
الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائيا
كما مر في بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول
وقد يوصف بالجملة معرف باللام لا يشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف
ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل
خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جاءهم على ذلك اجتماع شيئين كون المعرف في
الموصوف لفظيا لا معنى تحته ولا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال
اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر ان تدخل على شبيه الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك
في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف المقدر ليطابق الموصوف
تقدير او انما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك او في المضارع للاسم نحو يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك
بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل
بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل
قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به واذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف
الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب
قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في
باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله وتوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه
في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل
قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل توصف اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم
ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك
وهذا السببي ان كان منونا فنحوه على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب
اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان
كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغيرها
الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم المضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز
اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل لا تذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام لالتباس الفاعل بالمفعول
فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول
به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو وغلامه امس او بزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم
الفاعل غير سببي وتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا
كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الان او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا
كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال
يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزم سيبويه
يجوز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه
بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لان تكابر انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في

والاول يتبعه في الاعراب
في نحو والاول اعم الاولى
ثبت للخمسة وفي الباقي
متعلق بكون المقدر
وكذا متعلق جزء والمعنى
يكون في الباقي مثل الفعل
في انه يونث لو اسند الى
المونث ويذكر لو اسند
الى المذكر ويلحق علامة
التثنية والجمع لو اسند
الى ضميرها ويفرد لو اسند
الى الظاهر وجاز ان يكون
لفظ الفعل خبر مبتدا محذوف
وتقديره وهو في الباقي
الفعل

البواقي

ضارب عمرو غلامه كما نقل عن
والسببي نعت مسعود المبني

الثاني

ومن ثم جاز في مجرور متعلق حسن ونقيل له وحسن قاعد ... وقام رجل فعل وفاعل وقاعد نعت لرجل وغلمانه فاعل القاعد مضاف الى ضمير يرجع الى رجل
الكلام في محل الرفع لانه فاعل حسن وفيه هذا التركيب لاجل كذا وضعف قاعدون فعل وفاعل عطف على كلام سابق واصله ضعف قام رجل قاعدون غلمانه ثم ...
الكلام السابق ووضعه قاعدون في مكان قاعد وجاز نحو غلمانه يعلم وجهه مما مضى عطف عليه ايضا

المضاف بل يقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه حالا
كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في
الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين مرضى مخالطها السقام صحاح و
اسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره جميل العراقي
العضاو تركته نفس على مخالطه بالرفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه
على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول
وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا في الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند
العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب في
الاضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب يجاب احدهما بل الموجب بحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل ما اذا اردت
ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحبا ملازمه رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم
يوخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا يقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع
سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل
عمله ومما جاء ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء
فعلى هذا يقبح كونه فاعلا في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم
على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى
مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل
عشرة غلمانه وبحبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو ببرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من
المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جريء وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي يقع صفات
لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبع اي الوصف بحال الموصوف في اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة
احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واتا برمة اعشارا واكسارا وثوب اسمال ونطفة امشاج فلا
البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد
منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجوزهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم قال تعالى
نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص اخلاق وشمل اخلاق ذم ولحم اخذيل وثانيها واحد من التعريف
والتنكير ولجاز بعض لكونهما صفة لنكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا
وعدده والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة
قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث
ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما يتبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله و
الثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من
ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي هذا السببي في الخمسة البواقي اي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد
الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل
غير حقيقي التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في
الخمسة البواقي منظورا الى فاعله كائنا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى
الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث والتاء في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل
ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه
اي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن يقعد غلمانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية
والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه

والضمير مبتدا او لا يوصف مصانح به وبه وللتمكين منه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الضمير لا يوصف نظاهر وجه عطف على لا يوصف الموصوف اخص مبتدا وخبره
او مساو عطف على اخص ومن ثم جار متعلق بلم يوصف وتعليل له قدم عليه للحصر لم يوصف مضارع مجهول وذو اللام مفعول ما لم يسم فاعله والامر مشار اليه
منه محذوف وبمثله مستثنى وتقديره ومن ثم لم يوصف ذو اللام لشئ الا بمثله والضمير في مثله عايد الى ذي اللام او بالمضاف عطف على بمثله اي مثله متعلق بالمضاف
والضمير في مثله عايد الى ذي اللام وانما كلمة حصر لا محل لها في الاعراب ولزم ماض مجهول ويوصف مفعول ما لم يسم فاعله نصا وباب مضاف اليه ومضاف اليه بضا وهذا

علما انه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريده عما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجي بخلاف الالف
والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا
في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدين وانما
قام رجل قعود غلمانه وان كان تعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابوه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل ابواه قوله والمضمر لا
يوصف اقول اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل
في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه
امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب ايضا لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى
التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجي من ان
الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع
صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك لزيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله
بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شئ اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو
اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اقول ينبغي اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف
من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول
جاني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذه ذات قديمة او واجبة
الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدهما لا يوصف منها بما يصح وصف منها بما يصح
الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان
اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطاري على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك
هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى
من تعريف ذي اللام كما يجي فعلى هذا يخص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها
اقوى من بعض حتى يبنى عليها الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فظاهر واما الغائب فلانه محتاج
الى لفظ يفسره وجعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف واخص من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان
يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا
لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفتا العين والقلب
اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجي في باب المعرفة والنكرة
والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا
عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر
ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام و
مذهب الكوفيين ان لا اعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد
معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق تشاركه فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجي في باب المعارف وعند ابن
كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين
والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص الذي لم يتفق له مشارك وضمير

المخاطب

المخاطب جعلها في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة ثم
المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند
صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس و
انما لم يجيزوا ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك وان لم
يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبيناه على مذهب
سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يقع
الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية من الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر و
اشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها للمشابهة لفظا للصفة
المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه
موصولا قليل فرع على ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله تو لا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان
المشرفي الفرائض لمشابهته للذي الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له
مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموصوف صفة لمن في من كابيح والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي
اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف
اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف
الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد
قال والمنع منه تعسف على سيبويه ولو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت
بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف
الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف
الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي
اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور وعليك بعد ان
عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل
لا وصف على ما مر وقد تبين بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا
كقوله بهذا المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن
بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال
كذا او بهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها
به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق
الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين
في نفسه كذي اللام لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام
لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وانما الموصول الذي يقع صفة
ذو اللام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه
وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من
وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص بنوع دون نوع اخر كالانسان
والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم يختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان
نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل
واحدا او له معنى لا متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما
بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو
الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التانيث كما رايت والعقل على غيره
نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءني زيد و

هند

هند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا
الراتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف
واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا ولا يكون اسم واحد مفعولا اول
وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا منهما
بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف
ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد
من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا الحال عند
عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد
منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع نحو ضارب زيد
عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل
واحدا اولا ففي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن
مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مبتداين او خبرين
وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتداين
جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الظريفين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتداين او للخبرين
والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو طلبت اخوك وقعد ابوك
الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امراة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبرهما
كما على الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما
في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي ولابنين معا بل يقول كراما على القطع
وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار
اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل
يقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في
النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان
عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان
والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا
والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع
لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان يخاطب من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تفريق الصفات مع جمع
الموصوف اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع
والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف وبمبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا نعت
فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز وهم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا
تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب
ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع
في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله ولا تجعلي ضيفي ضيف مقرب واخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مقرب ومنهما اخر
معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله مزعف اي ان عفا الموت
اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم
وصف البعض دون البعض محتجا بقوله كان حمولهم استقلت ثلاثة اكلب يتطاردان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفات
متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب
ولا بعضهم كاتب ثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر
ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا

لم يتمم

لم يقطع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه
المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت لتبينه وتميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف
لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا اخر فذلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل
فان العالم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعم وامراته حمالة الحطب وقولك
الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت ولا يرد عليه فنقول ان كانت النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا
يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لتبيين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت اخر مبين
وان لا يكون النعت الذي يقطع لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف
عرفي في النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع
اعني الواو وقال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق لا
يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الازر والوارد في النعت المقطوع اشتراك
ضميره او رفعه ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعم ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده واذا
كثرت نعوت شيء معلوم ابتعها او قطعها او اتبع بعضها دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت
مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد
الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات وهو انه يجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما لم يكن
واما على البدل فيما لم يمكن نحو ابنه البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو تضمن
النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما
على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا وسواء كان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان
بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو
اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا
من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الرابع الا رابعها
مع ترك الموصوف فانه كثير بعينها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعم وعنده
قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام
الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين بالجملة على
الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تعم منهم دون ذلك وقال وما منا
الا له مقام معلوم اي ما من ملا ئكتنا الا ملك له مقام وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش
اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رايته في حال كذا وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم
نوح اخر من الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال انا
ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت يكفي كان من
ارمى البشر وقال كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل
عليه قبله فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف
رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعم وغرابيب سود لان حق غرابيب
ان تتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قانئ وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والينا التاخير كقولك ان جيد اضربك
في الدار ان ضربك رجلا واذا وصف النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر الباقيين في الاغلب كقوله تعم وهذا
ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف ياتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل كاسيه ببلى الكواكب وربما نوبت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى
على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم طاذا وفي النعت وا ما وجب تكريره كا ذكرنا في الحال قال تعم لا فارض ولا بكر ويقول لقيت
رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلتبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال
الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت للاول معنى نعتا للثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغي
ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب خرب وهذا حب رماني والذي هو للجحر والحب لا للضب والرمان والخليل يشترط في الجر

بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا نحو هذان حجرا ضب خربان ولا يجوز هذا جحر ضب خربان وقال سيبويه واستشهد سيبويه بقوله وايا كم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي مجر هموز وقال بعض البصريين ان الاصل هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع كما في اصل قوله هموز الناب هموز ناب حينئذ ثم حذف المضاف اي حينئذ فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرع لكن المتبوع بالتاكيد اما لبيان ان المنسوب اليه هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره لم يقع غلطا ولا مجازا في نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ونعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط لشيء ذكره بعد تمام حده قال ولما استغنى الحد عن قوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب لا يجوز ان يعترض في حده بمثل هذه الاوصاف فانه يظن عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة والحاق الطرف عليها مجاز قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز افراده كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده بما اتصل به بتاكيده بمنفصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا الم برحلي او خيال تنتابه الكذوب او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدتم من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران مستويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة والحافظوا عورته بالتعب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو اولى وذلك لان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل اولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب اما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا احتمل انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكان العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة من ثم لم يجز اذا عطفت المضمر المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يلتبس انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فيكون الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض تقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول

الجرور

والمعطوف مبتدا وفي حكم المعطوف عليه خبره ومن جارة سببية متعلق بلم يجز وثم مجرورها اشارة الى ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولم يجز مضارع معروف دون نعرف جزوما مشبه بليس وزيد اسمها وبقائم خبرها او قائما عطف عليه ولا ذاهب عمرو خبر مبتدا والجملة معطوفة على الجملة المقدرة والا حرف استثناء والاستثناء مفرغ والرفع فاعله لم يجز والجملة اعني قوله ما زيد مجرور بمعنى المعنى لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز شيء من الاعراب في ذاهب في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما كلمة حصر وجاز ماض معروف والذي موصول ويطير مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الذي والجملة صلة ولكن

المجرور عطف على المجرور وقلنا النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان بين في نحو المال بيني وبينك متعين لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون استوتف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك بين الثانية الا انا ما عرفنا ان الباء الثانية مجلوبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني كالعدم لفظا وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا اباك ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر اذ ليس بانك من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار والعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراآت السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاء في كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما المعنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكن جريهما على متبوعهما على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جريه وهو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فلم اطرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل بمتبوعها نعما كما قلت ولم افرد النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت في ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضاربها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدا لا غير الا ان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور ولان مرتبة التاخير اعني خبر المبتدا كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس بل المراد ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما التزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها ونقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا

كون

كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله
للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت
في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا
لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا
لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندك لان نصب اسمه لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو
زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق لو وقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد دائما عن الضمير اذا كان جامدا
بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث
لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب
لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان
الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهب
عمرو فان قلت فيجوز ولا ذاهب عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون
مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة
مثل لا غلام ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسألة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت
برجل قائم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه فهو في
حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف
اليه راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيح جاريته قوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب
زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير
كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف
ولكنا في المعطوف هذا الذي قاله المص والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة
اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا وغير متراخ او بغير
ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا للثانية كما في مسألة
الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه
غروب الشمس زيد ويقول مخبرا عن الشمس الذي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ
مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى
عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الذي جاء زيد فغربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت
الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته و
عمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان
في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة
بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احدهما واما
ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون
بالمضمون معنى فيقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي يقوم
القيامة ولا يتنبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع
لا دلالة لها على الاقتران وغيره كما جاز في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا و
اباها جائز اتفاقا لجواز في المسألة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او وخالف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل
مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع
فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على
ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت

عمروا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسألة وان قصدت الاستيناف امتنعت لان خلو الجملة الخبرية
عن الضمير قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف
على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين
مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه
وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف
المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا
واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين
فيجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلاثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف
والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو بكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند
من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما
زعم المصنف من قوله يجيزه بعض الكوفيين مط فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا فان ولي المجرور في المسألة المذكورة حرف العطف
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فاجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش
ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مط وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين
مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اي الاسمين اوليت حرف العطف لان الاخر يبقى مفصولا
بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب
ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع والمنصوب فمختلف فيه فمنع منه الكسائي والفراء وابو علي
في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو
ضرب زيد عمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم دار معطلا من العام يغشاه
ومن عام اولا قطار وتارة بخريق كانها مضلة بو في رعيل فجالا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على شكله لم يختلف في جوازه في
المرفوع والمنصوب في عدم جوازه في المجرور نحو جاءني عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد
وامس عمرو وكما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف
لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم
في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف
غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة ولا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا
للقسم فيلزمها ما في الجواب ولا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل
بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد اظن عمرو ويشترط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما
على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب
كما يجيء في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل
بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مط والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي
سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
شحمة وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار
الى قوله ايات او ايات على القراءتين بان ايات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المنفذ من الجوار
مط كما هو مذهب الاخفش والمنع مط الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع
نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوي اخر الكلام واوله قال اذا قدمت
في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر
عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا ان زيدا خرج غلامه وعمرا اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره
وهو لا يجيزه والمصرحون بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع
ثم ياتي المعطوف على ذلك التركيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم

بل لان الذى ثبت فى كلامهم وجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر
عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مط خلاف الاصل فان اطرد فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يكن
المصا لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها
واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء
يعنى ان الفراء يجيزه مط وفى هذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اى يجوزه مط ويقاس عليه
اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اى لا يجوز عنده مط وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف
فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو وزيد قال الله تع
لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلى ليلا و نهارا ا فى الليل تصلى اكثر
يعنى ام فى النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو على فى قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى و قلت
حكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اى ولبنا وذلك لقيام قرينة
دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اى بلى قام زيد
وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو المصدق المثبت كما يجئ فى بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى
ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفى فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو ويقول لمن قال ما قام بكر
لكن زيد اى لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفى فى عطف المفرد كما يجئ فى
حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اى بلى قام
زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان
ام المتصلة وهى العاطفة دون المنفصلة يقتضى سبق الهمزة واما يقتضى سبق اما اخرى كما يجئ فى حروف العطف وقد يحذف
المعطوف عليه بام قال الله تع ام من هو قانت اناء الليل اى الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وثم واو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف
فهو كالة للعامل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها و لاستتباع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل فى المتبوع
فيه ثم لم يتقدم على معموله التزم اضمار عامله فلا يبقى والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على
المعطوف عليه لزم انفصال عامله به فلا يبقى وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كانت مبتدأ مؤخرا لخبر دخله
حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا
لا يقول اما وعمرو وزيد فمنطلقان والذى وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان وذلك
لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد وعمرو وكيف وزيد عمرو
جاز اضطرارا اذ اخره عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا فى تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا
بالا او بمعناها فلا يقول ما جاءنى وزيد الا عمرو وانما جاءنى وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا فى حيز غير حيز ما قبلها
لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر فى باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذى هو فى حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف
بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مط نحو زيد وعمرو نحو جاءانى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف
عليه واما قوله تع والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز و
قوله تع والله ورسوله احق ان يرضوه اى ان يرضوا احدهما لان ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على نحو حذف الخبر من الاول
اكتفاء بخبر الثانى وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثانى اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفى الموضعين
ليس المبتدأ وحده على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف
عليه ففى مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد
قام فعمرو قام واما من الثانى نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما فى الترتيب يمنع
اشتراكهما فى الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب
حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقول قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار فى هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان
فى احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير فى الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءنى زيد ثم بكر وهما متقاربان

واما

والتاكيد تابع مبتدأ وخبره يقرر مضارع معروف والمستكن فيه عائد الى التوابع امر المتبوع مفعول به فى النسبة متعلق بتقرر وان اسم ولا عطف عليه مبتدأ على كلا

واما لا لكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكول الى قصد المتكلم فان قصد احدهما وذلك واجب فى الاخبار
عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول
زيد او هند جاءنى ولا تقول جاءتنى اذ المعنى احدهما جاءنى والغلبة للتذكير ويقول فى غير الخبر نحو جاءنى اما زيد واما عمرو فاكرمته
وازيد اضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءنى زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءنى مع انى
دعوتهما وزيد او عمرو جاءنى فقد جئتهما او اكرمتهما وتقول فى او التى للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا
تقول هذا اما جوهر او عرض وهما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تع ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما
قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا تباس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تع واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود
ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل وكثر فى الاباحة نحو جالس الجمع بين الامرين
نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما او يسرحوه بها واغبرت السرح فقال مع سيان
او يسرحوه والحق ويسرحوه ويقول ازيدا ضربت ام عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءنى زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما
ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال الله تع فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم
اى فلق الاصباح وكذا تع صافات ويقبضن اى يصففن ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد فى اسوقها وجائر اى
ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا
لبعضهم قال تع والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز
لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم و
عالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه فى كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له
فى الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان
تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثانى
فقولك جئتك خائفا وراجيا وهند ابو كريم وشريفة ليس فى القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية
وبالعكس قال ابن جنى وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو فى العطف واعلم انه يجوز المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد
نحو مررت بزيد وعمرا اى وعمرو كذلك لقيت زيدا وعمرو اى وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجواب الذى بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من
جوده الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف وان منقطعا اى بل هو مجلف كما يجئ فى حروف العطف او يكون مجلف مصدرا
عطفا على عض كما فى قوله تع ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير
ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا فى المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا فى زيد
فى قولك جاءنى زيد نفسه اذ يفهم من زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى فى كلهم مفهوما من القوم فى جاءنى القوم كلهم اذ لا بد
ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اى يجعله مستقرا متحققا بحيث
لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم
الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذى وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع و
ثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذى ظن غفلة السامع
عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوى
لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت
به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع
ظنه بك الغلط وذلك اما فى الحرف نحو ان ان زيدا قائم او فى الجملة نحو قوله تع ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا
النوع من التاكيد فى حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا فى النسبة ولا فى الشمول فلا يضره ذلك لانه فى حد التاكيد
الاسمى والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا فى ذكر المنسوب
فربما ينسب الفعل الى الشئ مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما يقول قتل زيد وانت تريد ضربه
ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام

انما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع بك تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق به كان المنسوب اليه كما يقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب ان اتاكد بلفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من انتسابه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا في قوله في النسبة او الشمول للامر المراد به صفة المتبوع وشأنه كما يقال في العلو اعظم من ان يوصف وارث في الفقر ظاهر انه في باب العلو وباب الفقر والمعنى تقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لا فراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في نحو قوله نفخة واحدة لفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليه قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا للآحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المص الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة مدلول اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر لذلك المتبوع وشأنه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظ كلا موضوع للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى جمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي هو مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يجيئوا بالالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين فبعضها لم يجيء الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعا مضافة في التقدير على رأي الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاءت القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيته عينه ورأيته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان يأتيني بهم جميعا وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان ورد ذلك المعنى نقل يأتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل للثلثة نحو جاءني جميعهم وبعضها يستعمل تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاء في القوم ثلثتهم وجاءني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد اثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التاكيد والحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد والحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ توكيدا وصفات الا بالنظر لم يجئ الا

اي بهم اجمعين

القوم

وهو مبتدأ عائد الى التاكيد واللفظي خبره ومعنوي عطف عليه واللفظي بتكرير لفظ الاول مبتدأ وخبر ومثل جاءني زيد زيد مثاله وفيه تاكيد لو يذكر في مثال معنوي المستكن فيه عائد الى التاكيد اللفظي وفي الالفاظ متعلق بمعنوي وكلها اي كل الالفاظ تاكيد لها والمعنوي بالالفاظ مبتدأ وخبر ومحذوفة نعت للالفاظ وهي مبتدأ الى الالفاظ ونفسه خبرها وعينه عطف على نفسه وكلاهما وكلهم واجمع واكتع وابتع وابصع عطف عليها ايضا فالاولان يعمان مبتدأ وخبره باختلاف صيغتهما متعلق بيعمان ضمير فيما عطف على صيغتهما وضميرهما عائدان الى الاولان ونحوه مبتدأ محذوف ونفسه مرفوع لفظا على انه يحكي عن قولهم جاءني زيد نفسه وتقديره لانه مضاف اليه والا فمعناه تاكيد او صفة سواء

الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول قال المص يدخل عطف البيان في قوله يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلته لاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذ افرضنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التاكيد اما ان يقرر شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما ان يقرر اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او مستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب هي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا ينفك عن مجرورها بعدها او باخر نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات ككما يؤثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرورهما ولا يكرر مع عماده نحو مررت بك بك ذاتك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني بضمير لا بظاهر كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اخبر عمد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره ايضا وقد جوز وا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكريره العماد وهو ان يكرر منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل ويقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤتى به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فيتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بلى يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ومع فصل كقوله تعالى الا من ابل تولى وكفر وقال تعالى ثم وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اوحماله ذيل فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون

على نفسه عطف
وانفسهما انفسهم و
انفسهن ... وجاران
يكون منها على طريق البدل
كما قال صاحب المفصل
العدد موضوع على الوقف
... والثاني مبتدأ
للمثنى خبره
وكلاهما ...
او عطف بيان او خبر
مبتدأ محذوف
وكلتاهما عطف
الباقي مبتدأ ...
خبره ... الضمير متعلق
... مقدر ...
باختلاف كله وكلهن
عطف عليه لغير ...
يكون لغير المثنى
الضمير في كله ...
بالجر عطف على الضمير
وفي البواقي متعلق
باختلاف ...
باختلاف الصيغ
الباقي واجمع جمعا
اجمعون جمع اجمعاء
مبتدأ محذوف
وجاز ان يكون كل
بدل البعض من البواقي
منه
... ايضا لان ...

ولا يؤكد مضارع مجهول وبكل متعلق به وجميع بدل عليه لاجرت استثناء وما بعده معمول تام اسم فاعله ويصح افرادها فعل وفاعل وجملة مميز او حال ومفعول مطلق
بحذف نعتان واما المضاف اليه فمضاف صرف وحكما عطف عليه والجملة نعت لاجزاء والاستثناء مفرغ لعدم ذكر المستثنى منه والمعنى ولا يؤكد بكل واجمع شيء الا اجزاء
خواص من جهة حال وحال كونها الافتراق حسا وتحو خبر مبتدا محذوف مضاف واكرمت القوم فعل وفاعل ومفعول به وكلهم تاكيد للقوم والجملة في محل الجر بالاضافة واشتريت

المخلي معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو شر بر ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام او لتقوية معناه وان لم يكن له
في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت السر اي استخرجته
وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام
ومن بصع العرق اي سال او من بصع اي روي ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ
تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها تابعة للتبعية الى اجمعون كحسن بسن
كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع
بما يمكن ولهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله نعم فلا
تحسبهم بعد لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في
الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف
المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيها لنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد
ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع ولو عطفت او قطعت
لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف العطف
وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل
البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد
وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة
في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف
المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعهما على التاكيد ويجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل
البعض والاشتمال فلا يقال ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع
ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض
هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تمر واختار
من قوم او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد
اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل
والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان و
تقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد فالاولان يعني عينه ونفسه قوله يعمان اي يقعان
على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط يقول في نفسه وعينه نفسها وعينها و
تغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على
ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاولى اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم و
اعينهم والنسوة انفسهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي
كله واجمع واكتع وابصع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم
وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة
جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره
ويجوز للتثنية مثنواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او
بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك اجراء جميع
الجموع الا جمع المذكر مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور والدور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة والزينبات كلهن جمع كتع
وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير
اقبلن من سهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى
والصافات صفا اي الطوايف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ
كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان تبعاوان
بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت

العبد كله مثل اكرمت القوم كلهم في الوجوه كلها ان جاء زيد كله خبر مبتدا محذوف اي الشرط واكد فعل الشرط والمضمر مفعول ما لم يسم فاعله والمرفوع نعت له والمنفصل
مثله وبالنفس متعلق باكد والعين عطف عليه واكد بمنفصل جواب الشرط ومثل خبر مبتدا محذوف ضربت فعل وفاعل وانت تاكيد له ونفسك تاكيد له و
نفسك تاكيد اخر له والجملة في محل الجر بالاضافة واكتع مبتدا واخواته عطف عليه واتباع خبر ولاجمع متعلق به فلا يتقدم مضارع معروف المستتر فيه فاعل عائد
الى اكتع واخواته وهذه الجملة جزاء الشرط المحذوف وتقديره واذا كان كذلك لا يتقدم على اجمع وذكرها ابتداء مضاف الى ضمير راجع الى اكتع واخواته وذو نهر مضاف

العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا كثيرة التميز في الحس
بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة
الى بعض الافعال كالشراء والبيع فيجوز اذن تاكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون البعض ولا يفترق اجزاؤه
حكما بالنسبة الى دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا يقول
جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض منه ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس
لا يقول اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان
يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت
العبد واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتاكيد
اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لو فع احتمال افتراق الاجزاء حكما لا اشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني
اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع
اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم
نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر واي شيء هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته الى
الاحتمال الذي للنسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستغنى من الحكم المذكور واستثني منع تاكيد النكرات شيء
واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عم فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعم اذا دكت
الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعم وجاء ربك والملك
صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع
السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر
بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق
التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع
تاكيده واستشهد الكوفيون لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقوله قد صرت البكرة
يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر فحمل كليهما على البدل عند اهل المصر بن اني
لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجيء كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعم اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما
فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل الكون
معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه
وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما
عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف
المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم تحتج الى تاكيده ولعله
نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوز في نسبة
الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع
المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواته اتباع
لاجمع فلا يتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين
ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم
النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا
من الجارحة المخصوصة كما وجه في قوله تعم كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا اولى ولا
سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع
على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منهما
لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايهما شئت
ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين و
اجمع من دون ... واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكي الا نادرا منهم انهم جعلوا النهاية اجمع و

والبدل تابع مقصود مثل قوله العطف اى مقصود اى ومن غير حرف وما موصول اى العامل الذى هو موصوف اى عامل ونسبة ما مجهول والمسكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى ما والى المتبوع متعلق بنسب وما بجملة صلته او صفته لما الموصول والموصوف مع صلته او صفته مجرور بها والجار مع مجروره متعلق بمقصود ودونه اى دون المتبوع ظرف لمقصود

ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع واخواته وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجي باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا باتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع تبع وايضا جمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون معناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كلمتان مترادفتان لفظين لمعنى واحد اي مجرد في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان لم يذكر مل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعم وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال باحي ان تفعل نحوما ولدتهم او تخلسهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الضلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف البيان فرع المبين ولولا المبين لم يوت به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم يحصل لو لم يذكر كما ذكر في كل واحد من الثلثة صونا الكلام الفصيح عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلعم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما ان يكون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كونهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا تاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما كان موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشي اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر ولم يكن منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمرو لا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افراد ولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الافتراق واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل الجامد بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العايذات الطير بدل وفي الطير العايذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كونه معنا مفهوما من

المتبوع

المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف وله يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل لفظا فالاول نحو يا زيد زيداخ وبا اخانا زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب كذا قولنا انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها لكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعم فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ان ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز المخالفة في المسمى عطف البيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجي الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا اسلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعم يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلق غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متشوقة الى البيان للاجمال الذي فيه وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو اما مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند او الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن ينسى المقصود ثم بعد ذلك يتداركه بذكر المقصود ولا يجي الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل

ويكونان مضارع معروف من التقدّل نناقصة والضمير البارز اسم عايد الى البدل والمبدل منه ومعرفتين خبره ونكرتين عطف عليه ومختلفتين عطف عليه ايضا واذا
للشرط وكان فعل الشرط والمستكن ... عليه اى الى البدل ونكرة خبره ومن معرفة متعلق بها او بمحذوف فالنعت مبتداء محذوف الخبر وقع جزاء الشرط اى اذا كان البدل
اسما نكرة تبع من اسم معرفة فالنعت لازم له ومثل خبر مبتدا محذوف مضاف وبالناصية جار ومجرور وناصية بدل منها وكاذبة نعت لها والمجموع فى محل الجر بالاضافة
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين مثل ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين فى الوجه عطف عليه ولا يبدل مضارع مجهول والظ مفعول ما لم يسم فاعله ومن

الضمير متعلق ببدل
وبدل الكل مفعوله
والا امر استثناء ...
من الغائب ...
بزيد راس له ...
من المضمر ...
ضربته ظاهر برجل
وبدلا بدل من مفعول

هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته المتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا فى التعريف والتنكير
واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه فى الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين
والاول معرفة والثانى نكرة وعلى العكس والاربعة فى الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد
اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راسه برجل راس له امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له برجل علمه
امثلة الغلط بزيد الحمار حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اى اذا كان نكرة مبدلة من معرفة نعت تلك النكرة وجب
وليس ذلك على الاطلاق بل هو فى بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثانى نكرة مبدلة من معرفة فال
ابو على فى الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس فى المبدل منه كقوله تعم بالواد
المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادى بل كان مثل حطم وختع من الطى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر
انا وجدنا بنى جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اى لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله فذرا وابيك خير منك البيت فان لم يفد
النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مرانه لا فايدة فيه قوله ويكونان ظاهرين و
مضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب نحو ضربته زيد هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال
وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير
فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان
الزيدون اخوتك المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك والنحاة يوردون فى هذا المقام نحو رايتك ضربته اياه وهو تاكيد
لفظى لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا كلهم فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا فى ... انت
وبه هو ... واما المضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه يتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يوردونه
النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظى عندهم اتفاقا والمظهر من
المضمر نحو اخوك لقيته زيد والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته
اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون فى مثاله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها و
يقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه فى جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين لم يرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر
نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جماله ... ومضمر من المضمر نحو كرهت زيدا جماله وابغضته اياه والمضمر
من المظهر كرهت جمال زيد وابغضت زيدا اياه والمظهر من المضمر زيد كرهته جماله وامثلة الغلط كرهت زيدا ابنه والمضمر
من المضمر كرهته اياه اذا تقدم ذكر زيد والابنه والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياه مع تقدم ذكر الابنه والمظهر من المضمر
زيد كرهته الابنه ويسمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثانى لكونه كلا له ولكن
المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض و الاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول
ولذا ليسا بدل الغلط بل يجوز على قلة ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول كقوله تعم قتل اصحاب الاخدود النار ذات
قصته وانه ملاو الاخدود وقالوا الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اى مطر ايضا
على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحانى لحاف الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز جاءنى زيد الاخ
اى اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى فى باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم
ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر فى بدل البعض وعد
بالتجرد الاذاهم رجلى ورجلى شثنة المناسم وقال فى الاشتمال ذرينى ان حكمك لن يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا بخلاف بدل
الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجوز نحو بى المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغى ان يفيد ما لم
يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة
غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدل الظاهر من احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما
اعرف المعارف كان البدل انقص فى التعريف من المبدل منه فيكون انقص فى الافادة منه اذ المدلولان واحد وفى الاول
زيادة تعريف وجواب الاخفش منع اتحاد المدلولين فى بدل الكل كما ذكرنا فى هذا الباب ولو اتحد لكان الثانى تاكيدا
لا بدلا وافادة الثانى فى المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثانى فى التعريف عن الاول
الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة فان كان فى المعرفة فائدة التعريف التى ليست فى

بو عطف البيان تابع مبتدا او خبره وغير صفة الاتباع مضاف وصفة مضاف اليها وبوضح مضارع معروف والمستكن فيه فاعله عايد الى التابع ومتبوعه مفعوله والجملة صفة
التابع ايضا ويحتمل ان يكون غير صفة خبر بعد خبر وبوضح متبوعه كذلك ونحو خبر مبتداء محذوف مضاف واقسم ماض معروف وبالله متعلق باقسم وابو حفص فاعله
عطف بيان له والجملة مضاف اليها وفضله مبتداء ومضاف الضمير راجع الى عطف البيان ومن البدل متعلق بفصله ولفظا تمييز وفى متعلق بمحذوف ... ومثل ...
مضاف الى التارك ... مضاف الى البكرى وبشر عطف بيان للبكرى وهذا الكلام مجرور المحل بالاضافة والجار مع مجروره خبر المبتداء

تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعم ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع
للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفى فيه معنى الوصف الا ترى الى
قوله تعم ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو فى فعل امر وتفعل فى
الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهو ... نحو يعجبنى جمالك اى تعجبنى يعجبنى ولعل ذلك
استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل
نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ولتسميتن اثر بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعم عم يتساءلون عن النبا العظيم فهو كانه جواب الا
وليس ببدل واختلف النحاة فى المبدل منه فقال المبرد انه فى حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون
المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس فى حكم الطرح معنى الا فى بدل الغلط ولا
كلام ان المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال واليه فى بدل الكل اذا كان
المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذى مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذى ضربت اخاه زيد
كريم وايضا قد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى قال وكانه لهو السراب كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان و
قال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب لو كان فى حكم الطرح لفظا لم يعتبر دون الثانى وقد
يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثانى راجح البيان على الاول كقوله تعم ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا توخذ كرها او تجئ طائعا ولو كان الثانى بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان
تنصر تعن انصرك ولا اعرف له شاهدا والذى يفصل به مذكورا ان كان وافيا بما فى المذكور من الاعداد جاز فى التفصيل الاتباع
والقطع رفعا كقوله تعم قد كان لكم اية فى فئتين التقتا فئة تقاتل الاية منهم فيه قال الشاعر وكنت كذى رجلين رجل صحيحة واخرى
رمى فيها الزمان فشلت يروى رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب
الوافى غيره فى البدل باضمار اعنى كما مر فى باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل
ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر فى تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت
اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه
فى الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه ولما تقدم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه
اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبى من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة
يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر قوله يوضح متبوعه يخرج
التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظ وكذا البدل
عند النحاة لان الاول عندهم فى حكم الطرح وفى حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت
صفة فالاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا وتحد بدل الغلط بما حد به المص
مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة
دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له
اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده
وكساه قوله فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر قال انما قلت فى مثل اشارة الى ان الفرق يقع فى غير هذا الباب ايضا كقولك
يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت
ما عليه فى باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثانى عطف بيان لا بدل
والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز فى بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت
للمرار الاسدى وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا عليه الطير ثانى مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال و
قوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتداء فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ونحو قولهم اعجبنى من زيد
علمه ومن عمرو جوده الثانى فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبنى شئ من اوصاف زيد علمه و
خصلة من خصال عمرو جوده وكذا ... من زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه
كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه فى نحو ما جاءنى الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله

والمبني مبتدأ وما موصولة او موصوفة وناسب ماض معروف والمستتر فيه فاعله عايد الى ما ومبني مفعول به مضاف والاصل مضاف اليه والجملة صلة او صفة لما او
الموصول والموصوف مع صلته او صفته خبره واو حرف عطف ووقع ماض معروف والمستتر فيه فاعله عايد الى ما وغير حال من ضمير مستتر في وقع مضاف ومركب مضاف اليه و
الجملة معطوفة على الصلة وحكمه مبتدأ مضاف الى ضمير عايد الى المبني ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل جملة فعلية وقعت خبر المبتدأ وهذه الجملة الاسمية معطوفة
على جملة اسمية سبقت والقاب مبتدأ مضاف الى ضمير راجع الى البناء وهو مذكور معنى لدلالة المبني عليه وضم خبره وفتح عطف عليه وكسر وقف كذلك وهذه الجملة عطف

عليها ايضا ومي مبتدأ
عايد الى المبنيات والضمير
خبرها واسماء الاشارة
عطف عليها والموصولات
واسماء الافعال والاصوات
والمركبات والكنايات
وبعض الظروف كذلك و
المضمر مبتدأ وما موصولة
او موصوفة ووضع ماض
مجهول والمستتر فيه مفعول
ما لم يسم فاعله عايد الى
ما ولمتكلم متعلق به او
مخاطب او غايب عطف عليه
وتقدم ماض معروف و
ذكره فاعله والضمير في
ذكره عايد الى غايب لفظا
تمييز او خبر كان المقدر اي سواء
كان ذكره والجملة في محل الجر
لانها نعت لغايب واو وقع
واو حكما عطف عليه و
قوله وضع الخ صلة او صفته
لما والموصول او الموصوف
مع صلته او صفته خبر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

قوله المبني ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما
مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا وزيد عمرو بكر واما مبني
لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر وهي التي سماها مبنى الاصل او كونه اسم
فعل كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظه او لانها تحديد باحد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل في حده
ما لا يختلف آخره كساير النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على
معرفة انتفاء الاختلاف فتؤدي الى الدور كما في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه
ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات
المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم
رجل انه محرك بالضم ولا يقع على حروف البنا فلا يقال يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحروف فانه
يقال في نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا
القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف
لقيامها مقام حركات الاعراب اسما الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اذا قام بعض
الحركات مقام بعض الحركات مقامه بعض اطلقوا الاسم المنسوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات
وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فاشتهر المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام الحركات البناء اسماء تلك الحركات
مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في المسلمات عند من يكسر وفي نحو يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا
فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات
الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون
القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء
الاعراب كما مر في اول الكتاب ان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء
السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اخترت دون الباقيين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب
تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا
ضمير الغايب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس والاختصار
وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمى المتكلم او المخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغايب فربما توهم

انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات
نحو انا وانت ونحن وانتما وهما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها لو ذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء
توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع و
المنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك
لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب
ولا للغايب لمتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا باعتبار تقدم الذكر ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل
المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب و
ليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد
غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي
قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن المفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى
ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث يرجع الضمير عليه من
حيث المعنى هذا تقرير كلامه وفيه نظر لانه يقتضي انه لو لان عادتهم جعل المتقدم قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب
في المعربات لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا فقال بعد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد
مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا
قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت انه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل نحو اعدلوا هو اقرب ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في
كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرره على الصواب في باب الفاعل
وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر
لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي
ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم
على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم
مما يصلح لتفسيره شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر يضربه اي يضرب بكر ويجوز مع القرينة ان
يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير ذلك
الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه
زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت
درهمه زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن المصدر والمفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سرافي للقران
يدرسه او منفصل نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه
السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية او
بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر واذا النزول في ليلة القدر
التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران وكذا قوله تعالى
ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قوله تعالى كل من
عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانتا اثنتين واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا
لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير لا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا
ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغايب وانما يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضع من الواضع معرفة
لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره
خلاف وضعه بتاخير مفسر عنه فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسر عنه قلت قصد التفخيم و
التعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع

فهو مرتب ا معا بالى المضمر و متصل جر و منفصلا عطف تفسير الجملة معطوفة على قوله المضمر ما وضع للمتصل عن المستقل مبتدأ وخبر والفاء للتعقيب
وتفسير متعلق بالمستقل والمنفصل المستقل مبتدأ وخبر والجملة عطف على قوله للمتصل عن المستقل وهو مرفوع مثل قوله وهو متصل في الوجه المعاد
منصوب ومجرور عطف على مرفوع فالاول متصل مبتدأ وخبر والفاء للتعقيب ومنفصل عطف عليه والمعنى فكل واحد من الاولين متصل ومنفصل والثالث متصل
مبتدأ وخبر ومنه الجملة عطف على قوله فالاول لان متصل فذلك خمسة انواع مبتدأ وخبر والفاء للتعقيب او للعطف والاول مبتدأ وضربت للمعلوم جزء ومن

في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي
هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عند بعضهم نكرة كما يجيء في باب المعرفة و
عند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره منهما فقبل الوصول الى التفسير فيه
الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرة وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه
حصل جبران ما بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم
رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثال لفظ هو لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع
عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام الضمير المنفصل فالجبران في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت
به بزيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم يأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا
ان قصدهم للتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تأخير
المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لانه يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد
تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثالث في
ضمير التنازع معدوم اعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف ومن ثم حذفه الكسائي الفاعل مع انه
فيه محذور ايضا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف
مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره على
ما ذكره البصريون في باب التنازع قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح
به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكأنه راجع الى المذكور قبله وذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا
يتمشى ما ذكره في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير
يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامل نحو ما ضربت الا اياك
او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند الحجازيين وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس
كالجزء مما قبله ولا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر
المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي
الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضا
ضاربات وانت ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون
كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد
ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو
واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل
ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث
ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله يعني يجيء العامل اولا ثم يجيء الضمير بعده على وجه
لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك
مع الظاهر قبيح فامتنع في المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه
الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلاثة
اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة
وللغايب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد
المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر و
المؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما ارتجل للمثنى المتكلم وجمعه صيغة كما قالوا نحن ولم يبينوا للمثنى
الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب والغايب في جمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل للمنفصل
انتما تاتيان انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصل ثم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو

وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد وانا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل
فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل انا زائده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ
حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجري عليه سائر التثاني والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن
من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقد يقول
المعظم فعلنا ونحن وايانا فاعد لنفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهو ضربت وضربت و
ضربتم وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب و
ضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدر ان
في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل البارز نحو هي وهو وهذا في بقية الانواع الخمسة جار مجرى هذا الجرى اعني ان للمتكلم
لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع ثنتي عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدئ به من الانواع الخمسة ضمير النوع
المتصل لان المرفوع مقدم على غيره لكونه اخص فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها
لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتثقيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا
الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص بالفرق بالتخفيف
فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما قبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته
للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب
الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يجيء ما قبل الواو وحذفت واو الجمع
مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما اثبتوا الضماير جمعوها والقصد بوضع متصلها
التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان واللذين فرفع الواو في الجمع في
الاخر وما قبلها وهو مستثقل حتما كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى
بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجيء في التصريف واما
ان وليه ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم
يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت
الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا
النون واشتهرت بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسرا
لغايب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضمائر الغيب اخصر من ضميرهما فابدلوا في المفرد
بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة التثنية
في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال ولو ان الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء
الاساة استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة
ان نحو زيد ضرب الفاعل فيه مضمر اي ضرب هو وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين التفسيرين عند
التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا
مثل ذلك المقدر وهو هذا المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل
المفصول غير المصرح به المتصل فهو تحكم والى هذا انظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل
من الالف او ثلثه نصفه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف
للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجيء في اخر الكتاب نحو قاما اخواك
واكلوني البراغيث وبعض السليط اقبل هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرف
المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب
فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى
واحدا الى عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تفعلين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في
هذي والضمير لازم الاستتار وانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما
افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني

ان الحروف الاربع في المضارع والامر نحو الالف في المثنيات والواو في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو
ضاربان وضاربون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل
بين الكلمة واعرابها اى النون واما الضماير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها
لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل تقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف
على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة
للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامد
لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع ولم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع
لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضميران الالف في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا
بضميرين انفكاكهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني
زيد واكيا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر
اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرديهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فان قيل فلم لم يجئ الضماير
بعدها منفصلة كما في ما بمعنى ليس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها منفصلا نحو ما انتم كوما على ما يجيء قلت لجري
الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو اقائم هما وما قائم هما وما قائم انتما اذا ما في نحو
زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد له لما يجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات
اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا
فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في معا
الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا يكتب بالالف لان
الخط مبني على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فزدي انه
قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم
لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا وقد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثباتها
الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت
الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب
مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له يقدح دليلا ان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره
مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمها اما لكونه ضميرا مرفوعا واما
لدلالته على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح
لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا
جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتلو فيه بعد ان كالاسمية في اللفظ في التصرف ومذهب الفراء ان
انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا
انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة
كانت متصلة فارادوا استقلال لفظ الضمير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضماير هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول
بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين
من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو
الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة ولا حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت
عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انه هو وبه هي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم
وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث
على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا يقول ما ضرب الا هو وما
يضرب الا انا واضارنهما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها

بها كبعض حروفها فجاز تخفيفها تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهي خفيفة و
مستثقل الحركة لا الكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وفهي لكونها حرف عطف مثلها وقد يسكن بعد همزة الاستفهام
كقوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم وبعد كاف الجر ايضا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل
لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا ويسكنها قيس واسد وتشددهما همدان قال وان لساني شهدة يشتفى
بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة
والجر علامتها بواسطة فابتدؤوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعد فوضعوا للمتكلم
ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في
التصرف نحو لك لكما لكن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه
واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهيه قال ابو علي قد يلحقوا الياء تاء المؤنث مع الهاء قال رميتيه فاصمت
وما اخطات الرمية وقد تكسر الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن و
عليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكمو واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل
الغايب هذا القسم اختصروا مفرديه من المرفوع المنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي ثم قلبوا الياء في الغا
فصارها لان ضمير المذكر اذا وقع في الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما نذكره فخافوا اشتباه المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر
ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم
يكسرونها وعلة ان الهاء حرف خفيفة فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء و
كسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وايل
يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها
وتركه فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي وله وضربهو وغلامهو فتولد من الضم واو ومن
الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اى الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو
به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواى مشتاقان له ارقان وغيرهم
يجوزونها اى اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه
او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو
عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجيء في هاء المذكر التي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع
لغات والكسر اكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة لان في الاول شبه التقاء
الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسرة اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو
نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجيء فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسرة الهاء شيئا
من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه وتصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع
حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان
الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة
فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الف او واو ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما ومنهم واضربهما و
اضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل
الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلامهما وغلامهم وغلامهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص
بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطي الياء حكم اصلها وقد
جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرا في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم
يقرا ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة
الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان يقف عليها او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف
صلتها وكذا جميع الضماير بحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف نحو ضربتها وبها وان لم يقف عليها فلا
يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن نحو كسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو من دو
نهم امرأتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم

والمرفوع معطوف على المستقبل بعقله دهاقنه مفعول مطلق اي ضرب ماضيه ونستر مضارع معروف والمستتر فيه فاعل عائد الى المرفوع وفي الماضي متعلق به وللغائب
جار ومجرور متعلق بمقدر وهو صفة للماضي اي المستقبل للغائب او غير صفة واذا كان للغائب وللغائبة عطف عليه والجار والمجرور في المضارع عطف على الماضي
المتكلم متعلق بمقدر ابتداء ومطلقا مفعول مطلق اي اطلاقا اطلاقا فاي صفة وتقديره وبين الضمير المرفوع المتصل في المضارع المستقبل للمتكلم استتارا مطلقا او حال عن ضمير
مستتر في لستتر والمخاطب الغائب والغائبة عطف على المتكلم وفي الصفة عطف على الماضي مطلقا وجه ولا يسوغ مضارع معروف المنفصل فاعل والآخر استتارا

غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو وغير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه في مثله اقيل الاشباع
فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثلث
قبل المتحرك السكون واشباع الكسر ان كان الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق
عليه في نحو لهم وغلامهم ورفقاهم وكذا انهم على الاشهر كذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن
الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل
المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبلها هاء مكسورة او ياء كسر الميم ووصلها
بياء نحو عليهمي وبهمي بكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء وقلبها الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغ من
وضع المنصوب المتصل اخذ في وضع المنصوب المنفصل فجاء واياي مثلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة
فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل
على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعدها ان في انت
وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه واياي الشواب
وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم
من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كالكاف والهاء والياء
بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها تصير بسببها منفصلة وليس هذا القول
ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على
المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير
المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع المتكلم
مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا اقول اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور
فضلة مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل يجوز والى باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان
الفاعل وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون
فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في
غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع
الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا
واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل
انك لا تقول لا افعل الا انا ولا نفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل
نحو ضرب زيد وما ضرب الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان وما قائم هما و
كذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل
الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله
او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي
له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضمائر
المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز وعند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر
الاتصال فلا تقول ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا
متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان
المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها او كون الشيء كالجزء لكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات
والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع فهو اما المبتدا عند
عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدا و
خبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم
الخبر اما اسم او جملة وليس الاسم المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما الحجازية وليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع لانه
حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيد ضاربا اولى من الرفع ولضعفها في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز

والبواقي انما ترفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فلا لاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت
فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف
او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار
كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر هو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد
اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهته الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا
يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة له كالموضوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل
ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع و
المنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون
الا منصوبا نحو اياك نعبد والثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال
من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن
ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر لان الضمير المتصل يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل
كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا انفصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها
ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك ولقيت زيدا
اياه او عطف نسق جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا
انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كان يوم قرى
انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انا واما زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان
يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت وبورث اتصال الضمير المباشر بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في
علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا وقلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول
الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى
والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من
قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على الاتصال بلا مانع من نسبة اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطية لازالة
اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك
الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطية المذكورة ولمراعاة اصل المفعول الثاني اذ
الغالب فيه في الاصل يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا
فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما ولا واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة
المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا
نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو واخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز
بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك
تقول لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربتاهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل
قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربيهم نحن وضاربتاهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال
الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمد على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما
قد امك هما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاغني بالمرفوع لكونه احد جزئي
الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرقا بينه كانتا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي
الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم
يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
الفعل والظرف والخبر سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا
المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها
كجزء من اجزائها في اللفظ كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه
بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان يقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم تضف والا فانه اكثر لان الكلام بها اخف

واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب
انفصاله عن المنصوب وضعا كالمجازين نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل نحو ما انا ضارب
الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم تكن كذلك فلا يخلو ان يكون
الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد ولك في الدار ولا
يقول انني في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل لانه
وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل
في وجوب الاتصال به قال تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وحيله وحكى يونس عليكني وانما وجب لانه ثاني القسمين لما ذكرنا
ان المنفصل لا يجي الا عند تعذر المتصل وربما جاء فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدك له ورويدك اياه وعليكه
وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجي وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب
به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر
للفعل فيجب ان يقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضفه والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك و
ضاربك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب
الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام
الكلمة ويجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا
خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر وتقول
ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك ومعطاك ومعطي اياك والمعطاك والمعطي اياك واما الظرف و
الجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجي بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام
المصنف قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض
فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت الابتداء بذكر الفاعل قبل المفعول مفيد لان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول
قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى قيل
ان تقديم المفعول على الفعل اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول
المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا يقول زيدا اياه و
اما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة
بل هو تاكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل و
اسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هي او حالا نحو الصا قولك جئتني
وجاءني زيد ضاربه انت او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول اذا اختلف ما جرى
عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فاللبس
سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان
الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل
نعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضاربا
هما او يضربانهما وكذا في المونث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال
نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربناهما او يضرباننا وهند انا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب
وفي غائبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما
فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير
نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون نحن ضاربوهم وكقول المونث انا هند ضاربتها انا فلما رفع
الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صورة صفة الثالث اعني اذا كان لبس ويرتفع
بالضمير واذا كان لبس لا يرتفع واذا لم واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته
قال وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا الاسم
اذا لم يرتفع بالضمير لا بعد فيه واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البارز لبس لان التاكيد

واذا الشرط واجتمع فعل الشرط ومصدر ان فاعله وليس من اخوات كان واحدهما اي احد الضميرين اسمه مرفوعا خبره وهذه الجملة معطوفة على جملة شرطية فان عرفت
وكان فعل الشرط واحدهما اي احد الضميرين اسمه واعرف خبره وقد مر فعل وفاعل ومفعول به وتم الاعرف تلك الجملة خبره مبتدا وفي الثاني متعلق بمال
به المجرور هذا جزاء لقوله ان كان احدهما مع جزائه نقول اذا اجتمع ونحو جرهند محذوف مضافا واعطيتك جملة فعلية وقعت مضافا اليها وضربتك عطف عليها
والا اي وان لم تكن احدهما كما ذكرنا جملة شرطية فهو منفصل جملة جزائية نحو اعطيته اياك او اياه مثل اعطيتك في الوجه

فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك
والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي
له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس نحو قولك انا زيد ضاربه الا يعرف ان ضاربا
مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في دفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا
الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بضمير لا يجوز حذفه لمجرد اللبس
قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربتك
والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك او اياه اذا ولي ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكور فان كان احدهما
مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكائنا كجزء الفعل
حتى سكن له لام الكلمة فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت ورايتك اياك لان التابع
ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه
على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير يلي ذلك المرفوع
فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم
ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل ببعض العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على
ما مر وان ولي العامل الملفوظ منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكني زيدا وجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع
نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب
اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك
اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه ووجه اتصاله ان المتصل الاول لما شرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه
بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال
في باب خلتك اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان
الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد ما عنه المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال فاذا وجب اتصال اولهما الغرض
من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شي قاسوه ولم تتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها و
استجاده المبرد مذهب النحاة وانما لم يجي في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا
واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهاها قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي
لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا
على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهاني ان يجوزوا منحتنيني اذا منحته نفسه وهذا دليل على
انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ايضا اولى لانه يانف الثاني من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيله وانما جاز
ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين ويستقبح اجتماع المثلين لفظا
انما المجيز في التابع نحو ضربتهوه كما جاء اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد
فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله الى من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم
والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا
نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب ونظر الى الثاني
هل هو انقص تعريفا او ازيد او مساو وتقول في الانقص ضربكها اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع و
كذا اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه اياه الا ان الانفصال فيما وليه الضمير
المجرور اولى من الانفصال فيما وليه الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان الفعل
يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك من جوز هناك اعطاهوك واعطاهاه كذا يشتد الاتصال في
الثاني فيهما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها
وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او مساويا او انقص اذ البارز المتصل المرفوع

والمختار مبتدا وفي خبر كان متعلق به ولا انفصاله جزء والاكثر مبتدا ولولا حرف يقع بعدها المبتدا وانت مبتدا عدني الخبر والى اخرها اى اخر الضمير مجرور متعلق
بقدير وهذا المجموع جزء شبه فعل وفاعل والى اخرها من الى اخر الوجه ونحو الضمير والمعنى لكثيرة في الاستعمال وقوع ضمير مرفوع المنفصل بعد لولا لانه مبتدا
ووقوع ضمير مرفوع متصل بعد عسى لانه فاعل وجاء ماض معروف ولولا حرف جر لانه يقبل الضمير وك بمعنى لعل وعساك منصوب به وهذا عند سيبويه وعند
الاخفش انه في الاول مرفوع بالابتداء وفي الثاني كذلك بالفاعلية وعند المبرد انه في الثاني منصوب على خبرية عسى وفاعله مضمر فيه وعند الخليل انه في الاول مجرور على

لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش
كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا
لانه ان كان مرفوعا لاتصل كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله وان كان
احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي قوله وتقدمته اى تقدمت الاعرف لانه اذا كان
احدهما اعرف ولم يتقدم وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي
مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلل جميع ذلك مفهوم مما قدمنا قوله
والا فهو منفصل اى ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او كان اعرف ولكن ليس بمقدم كاعطاك اياك واعطاه اياك فالثاني
منفصل كما رايت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها والى اخرها انما جاء لولاك وعساك الى اخرها انما
كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل في الحقيقة مضمون
الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال
بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء
على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا
يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فالا يكنها او يكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم
كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى ان يجيء بعد لولا غير التخصيصية
ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا فيجب على الاوجه الثلاثة
الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطاء والعجم ورده وان
كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي والضمير عند
سيبويه مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ويجوز ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال يعني لا ينكر ان يصير لولا دالا
على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة بل حرف يبتدا بعدها ومثله لدن بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا
وليها غدوة فانها ينصبها كما يجيء في قوله نظر وقد للسان الجار انما لم يكن زائدا كما في بحسبك درهم فلا بد له من متعلق ولا متعلق
في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه
نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق عند لهو
عند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح
مذهب سيبويه بان التغير عنده تغير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم منه تغير اثنا
عشر ضميرا ورجح مذهب الاخفش بان تغير الضمائر بقيام بعضها ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف
جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف غير المستعمل وان قل وكان الاولى ان يجيء
بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسيناه الى عسين لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب
المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق يقول
عساك ان تفعل كذا اجملة على لعل في اسمه فنصبه به وتبقى خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه في الاصل لان اصل خبر عسى اقترانه
بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه
بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا ولا يقع ان تفعل فاقتران
المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد
يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك
خارج كما يقال خارج وربما يجيء خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل في
اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اى لعلك تهلك ان تلم ملمة اى لان تلم وهذا
الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضمائر جارية على القياس تبعا للتغير
عسى قال كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا
بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال
ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال

نون الوقاية مبتدا ومع ... متعلق بلازمة ... متعلق بها ... كانت عربا وما
عن الجر ... نون ... مبتدا ... ومع نون ... ولدن وان واخواتها ... النون ومخير خبره ... مخير في اثبات نون
الوقاية ... مع النون لكلمتين ... متعلق به ومن وعن وقد وقط
عطف على ليت وعكسها مبتدا ولعل خبر

الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى ان تفعل اى تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان
في عسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو قوله يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها واسمها مضمر
فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يتسنى
اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل
اشتمال اى عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما يقول في قولك عساك تفعل
نظر بالمراد عسى الواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في
عساك ان يفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ذلك ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا في
كنت اياك لانه خبر المبتدا وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك
زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اى
ليس الجائي الا زيد واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك يفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره
كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل
كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل
كما كان عسيت ان يخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما جثة والاخر حدث
الا ان يقدر في احدهما مضافا اى عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في الافعال المقاربة قوله ونون
الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن
وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب
الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه
ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في التبري من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اطرادا للباب او لكون الكسر
مقدرا على الالف والياء ولولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التاكيد نحو اضربنني
ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وبضربتني انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم
يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين
في نحو قل ادعوا اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانيته والتي يجيء فيه نون الاعراب بمنزلة الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة
فنقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب المضارع الامثلة الخمسة تفعلان وتفعلون
وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نون التاكيد الخفيفة والثقيلة وقوله
هل تبلغني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب
مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له لكون
الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى وهو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونون
التاكيد هذا هو مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزء ولان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب اما على قول سيبويه
وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون
التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع حذف نون الضمير للضرورة قال تراه
كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد تقدم نون الاعراب
ثلثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجونني على الثلثة
قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت وليس الحذف
للضرورة لثبوته في السعة وعلى كل حال حق لدن ان يذكر مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه
قال في لدن انت مخير والفراء جعلهما على ما لا والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون
اللازم وان الياء توابيهما على واني ولدي وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لا انهم من انكسار ذلك الساكن لكونه
حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب
الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي وقاضي ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في
عشرين ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فان فكان يجب ان لا يجلبها ايضا في نحو يلحقوني وضربوني واضربوني

ويتوسط مضارع معروف وبين ظرف مضاف المبتدأ مضاف اليه والجر عطف عليه قبل العوامل ظرف يتوسط وبعدها اي بعد العوامل كلّ صيغة مرفوع
فاعل يتوسط ومنفصل نعت لمرفوع ومطابق كذلك والمبتدأ متعلق به ويسمى مضارع مجهول المستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الصيغة وفصلا مفعول ثان له
والجملة في محل الجر المرفوع او الجر لا بها يصلح ان يكون نعتا للصيغة او المرفوع ولتفصل مضارع معروف منصوب بلام كى ومعها متعلق بيسمى والمستتر فيه فاعله عايد الى الصيغة
وبين ظرف مضاف وكونه اى كون ما بعده مضاف اليه ونعتا خبر كونه وخبرا عطف عليه وشرطها اى شرط اثبات مبتدأ الصيغة مبتدأ وان يكون مضارع معروف والجار اسم

ودعانى وضربانى واضربانا واضربنى وان يقولوا ايديهم وضربني ودعاى واضربانى واضربنى قلت ذلك اجرا لباب الفعل
مجرى واحدا او حملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالى من الضماير المرفوعة المتصلة ولولم يجلب له نون
الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة قوله
وان واخواتها يعنى باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فيجى حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها
لمشابهتها الفعل على ما يجى في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان و
كان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجوز الا في
الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتى اصادفه وافقد بعض مالى قوله ومن وعن وقد وقط كذا ثم
قال الجزولى ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذا الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال
ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى وقال قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد وانما
الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اى المحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على
الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لد لدى لو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت كى لان الاسم والحروف
المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ ودن وبكما علانا من الاسماء المتمكنة بلزومهما الذى لا يدخلها فاجريا مجرى
الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اى حذفها معها اولى لاجتماع اللامات فيه وهى مشابهة للنون قريبة منها في
المخرج وليس بين الاولى والاخيرة من الاحرف واحد اغنى العين وكان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل ولى من الاثبات
وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت عند ان الاثبات معها اولى
كما قال عليه رجلا ليسنى وجاء ليسى كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى حملا على غيره وجاء عصا حملا على لعل والاكثر عساك
ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لا دائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى
الفراء مكانكنى وقوله وليس حاملني الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر
الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما افرنى منك وما احسنى وما اجملى قال السيرافى لست ادرى عن العرب حكوا
هذا ام قاسوه على مذهبهم فيما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل او
بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من
من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره قوله قبل
العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها اى بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر وهى باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه
هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه
اختلف فيه كما يجى هل هو ضمير ام لا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع مطابق للمبتدأ اى في الافراد وفرعيه والتذكير
وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو انى انا الله وانه هو الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف
غايب كقوله وكاين بالاباطح من صديق يرانى لو اصبت هو المصابا اى يرى مصابى هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في
اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمى فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق
جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمى فصلا
لفصله الاسم الذى قبله عما بعده لانه على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان مآلهما الى شى واحد الا ان
تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ
للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخالى من النواسخ والداخل عليه فعل القلب الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجى
الا بعد مبتدأ بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام كان المبتدأ نكرة لم يؤت المبتدأ الخالى من النواسخ والداخل
عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ كان او ان او ما تميز الخبر عن النعت لحال الفاعل بالاعراب لا بالاسم وانما قلنا كان حق
المبتدأ ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجى
بعد الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله تعالى انك لانت
الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه و
ضربتك اياك نفسك فيكون مثل قوله تعم فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو ولا ضربته هو اياه
لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم

يجوز

يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم جعلت اولهما فصلا والثانى تاكيدا لان الفصل كالتاكيد لكن من حيث المعنى
كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذى يليه الفصل
ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا امن التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذى بعد الفصل ان يكون
معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بذى اللام ان
كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عم الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اى لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال فلان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدأ لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدأ كان سواء اللام في الخبر
للجنس نحو انت العزيز الحكيم اى لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم
اى انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زايدا داخلا في الموصول نحو انت الذى قال كذا
وهذا الذى ذكرناه هو الغرض من الفصل في الاول ثم اتسع فيه فادخل حيث لا التباس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدأ
والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان كان هو القائم وعند كون المبتدأ ضميرا نحو انى انا الغفور وعند
كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ كقولك الذين هم الناصح وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا اللام وجه المشابهة
كون مخصصه من يقتضيها افعل التفضيل معنى اعنى من فهى ملتبسة به ومتحدة معه كان بمنزلة اللام حرف تعريف معه
اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا ولكونه من التفضيلية كاللام معنى لا يجمعان كما يجى في بابه قال الفراء في فضل
من زيد وجوز اهل المدينة مجى الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة نصبهم
اياه لقرائهم اذا كان بذلك مستبعدا في المعرفة مع انه قياسه كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولى وقوعه بين افعل تفضيل نحو خير من زيد
هو افضل من عمرو ولست اعرف به شاهدا قاطعا نحو رايت خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثل وغير
نحو رايت زيدا هو مثلك وهو فيل وكذا اجوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة ولامتناع
دخول اللام عليهما ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس امرهين فينبغى ان يقتصر على موضع السماع
ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هى افعل التفضيل وكذا اجوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى
المعرفة نحو انى انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو انا زيد والحق ان كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها بنية من قران او كلام
موثوق به ونحو قوله نعم انى انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها
بينة من قران وكلام موثوق به ونحو قوله تعم انى انا الله ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان بل لو
ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما ظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك
غيرك وكان مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا الخالى وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور
في ذلك حكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغى ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا
بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هى افعل التفضيل كما ذكر سيبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد
القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغى ان يقتصر في موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة
ونكرة هى افعل التفضيل وكذا اجوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله لقم انى انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو
انى انا زيد ولو ثبت نحو ظننك انت اخاك وظننك انت زيدا اصح قولهم واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم ولامتناع
دخول اللام عليه فتشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضى لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم يمنع دخول اللام
عليه وهذا الذى قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله نعم ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره
وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشى لقوله تعم وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروى عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة
هؤلاء بناتى هن اطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير وقال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعنى بايقاع الفصل بين
الخبرين اذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض جى لا يلتبس الخبر الثانى بنعت الخبر الاول ولا اعرف به شاهدا
قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف
ويجوز الكسائى كما جاز نحو قوله تعم كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هنا وانما جى بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ
ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب والكلام عن النعت لان المضمر لا يوصف
ليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان
بالفصل بما ذكرنا اعنى دفع التباس الخبر الذى بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع

ويتقدم مضارع معروف وقبل الجملة ظرف له وضمير غائب في علم ويسمى مضارع مجهول والمستتر فيه ما لم يسم فاعله عايد الى ضمير غائب ضمير الشان مفعول ثان لرد وهذه الجملة نعت الضمير غائب يفسر مضارع مجهول والمستتر فيه فاعله عايد الى الضمير وبالجملة متعلق به وبعده اى بعد الضمير ظرف وهذه الجملة ايضا نعت له ويكون مضارع معروف والمستتر فيه اسمه عايد الى الضمير ومنفصلا خبره ومتصلا عطف عليه ومستترا خبر له او نعت له وبارزا عطف عليه وعلى حسب العوامل متعلق به ونحو خبر مبتدا محذوف مضاف هو مبتدا وزيد مبتدا ثان وقائم خبره وهذه الجملة في محل الخبر بالاضافة وانه زيد قائم وكان زيد قائم كاهو عطف على هو زيد قائم وحذفه اى حذف

نباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف على هذا التصرف لكنه يبقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم على الحرفية وشبه كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخوله معنى الحرفية اى افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا لكنه بقي فيه التصرف المذكور فان قلت فلنا اسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك تلك بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدل الا على معنى في غيرها وقد تقدم في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يبقى هو دال على معنى في غيره واعلم انه انما يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعد منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق واذا دخلها لام الابتداء وانتصب بعدها وان كانت بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدا مع نصب ما بعدها وقوله تعم انك لانت الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتدا ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية ثم جعلت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اى كون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا او غيره مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما الا لهذا الغرض فقط ولهذا حكم بحرفيتهما قوله ولا موضع له عند الخليل واكثر البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو فبما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف لاستنكار الخلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر ولا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال ان زيد النفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانه لم يعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فانه لا يحتمل اذن كونه مبتدا وما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخل لام الابتداء وانتصب ما بعدها نحو ان كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين الموضعين فيحتمل ايضا كونه تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو المغفور ومبتدا ان كان ما بعده مرفوعا نحو زيد هو المنطلق او دخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت واما الحجازيون وعليه ما نقل تسبعد ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه هما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه

١٠ كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة الاسمية ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فهو لازم قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اى الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي يتضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان

يكون

يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن هذا الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد يقول هو الله حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تاني الحزائق كانه قيل اي شيء وقع من المصايب فقال هو البين وقوله حتى ما تاني مبني على ما يفهم من استعظام مع ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتاني جماعة لا بل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا والزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان على ان يكون بقائم خبرا مقدما واسم ليس اخواك او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وحكى السيرافي عن الكوفيين اجازة الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفي او على المبتدا بعدها خبر في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان تفسره جملة ولا يكون الباء في خبر ما وليس الا اذا كان مفردا لقصد المطابقة لان مفسره ذلك المؤنث واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون الباء داخلة في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتدا عند البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون موضع الضمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر بدلا من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل لمزحزحه نحو ما زيد بذاهب فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فلا ولا استغناء عن جزئيها عن ذلك خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضرب وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره كما مر في باب المبتدا ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث اى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنت عندك وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القران معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدا فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ويقول ما هو قام زيد ويقول ما هو قام زيد وقوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدا او اسم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا في باب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في باب كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه ضرورة بالنصب صونه الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان الموه واعصه في الخطوب فذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتدا قوله الا مع ان اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المصنف يجيء في باب الحروف اعمالها في الظاهر شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني ومع الالغاء ظاهرا فالاكثر على انها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها لا تعمل في ضمير شان مقدر لانها اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانها يكون لها مع اسمها ارتباط بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط بينهما معنى تام وذلك انها حرف وهي مع جملتها في تقدير مفرد والمصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست في تقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة اعني ان لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كالمصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينها لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا

جم

بحث اسماء الاشارة

ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو قلنا وانت وهو قلتما قوله اسماء الاشارة لمشار اليه ويجمعه
ذا للمذكر وللمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي وللمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحق بها حرف التنبيه و
يتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال للقريب ذا
وللبعيد ذلك وللمتوسط ذاك وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان
اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف يدل
عليها وذلك لان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم بعد ثبوت معناه ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في
أزيد ضرب وهل زيد ضارب والنفي ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع
لها نحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة
وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب في الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض
في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدرة بعده وقولنا غير المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوهما على ما ذكرنا في حد الاسم حذف
حرف الشرط والاستفهام فلها ضمنت معناهما في اضرب زيدا وفي اهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء في
التنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كا
الاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية وحدها في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما في
التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج معاني المصادر
المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد صوغها ثم يقول لما كانت الاشارة معنى يدخل الكلم كالرجل
والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها ضمنها اسماء الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل
انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولا عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى
القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات
وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى الواحد من جنس غير
معين وان كانت معرفة المظهرات كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او معين
فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها
للمشار اليها اشارة ذهنية ولم يحتج الى المحال الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون
الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد
نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وكذا ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه
انه ليس حد الاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما
لان المحدود وهو ما بقي لفظ في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية غير محتاج الى
الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة الحد وهي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة الحد الذي
هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ
معناه اسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود
ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب
نحو حيوت فلامه ياء واصله ذيي لانه ليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو فحذفت اللام اعتباطا وقلبت العين الفا لانفتاح ما قبلها ثم قلبت
العين الفا للعلة لان الحذف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقلب العين لانه في حكم متحرك فلما لم يكن ساكن العين وهي
المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلنا قيل ذلك لكن الاولى حذف لكونها اللام في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين
اعتباطا كسه وكسر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول
حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام
قليل كما مر فلا جرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال
الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من
الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثي كالاسماء

المتمكنة ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين
المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذا وزدت
الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما يقول لاء اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمي بها ولو
كان اصله ثلاثيا لقلت ذاي وذا الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة
البناء فيه كالمفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده الا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب
والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف
الظ قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف
فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه
بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلث و
عليه حمل بعضهم قوله تع ان هذان والمؤنث تا وذي بقلب ذال ذا تاء حتى صار تا او قلب الفه ياء حتى صار ذي
وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فاما من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي
من هو وته بالجمع بين الهاء والياء ولا يقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما
بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا ان تاء ها ليست
علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء يكون عوضا في الوقف من تاء
التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء وقد
يكسر الهاءان باختلاس اي من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة
وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء في بابه والاشباع نحو ذهي وتهي وذهي وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر و
في الوقف ذه وته بسكون الهاءين ومنهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل الى وقد يقال في المؤنث ذاة ولمثناه تان و
تين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك
الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم
كالمنكرين فيكون اولاء كالا ولالك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال الكتابة في ثقلين
للكلمة وهما الضمة في اوليها والواو في آخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الفتى نحو الهوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا
بلي بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفعل واويا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقولون هولاء وقد يضم الهمزة
الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوما روا اما قولهم هولاء على وزن توراة قال بعد لا يقل هولاء هذا
بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هولاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعنيها وهي كما
يجيء في الحروف يلحق الجمل في نحو ها ان تا عذرة على خلاف فيها اهل هي مفصولة من اسم الاشارة او لا كما يجيء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة
كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء وابدا
بحرف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير به من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن
مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر
استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول
بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه الغافل احد الى ما ليس في مراي فلذلك قالوا لا يجتمع
ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدل النحاة عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من
جهة اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها
فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند الفصل فنقول ان وضع
اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعهما
في كلمة الخطاب نحو يا زيد ان فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون
الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجت الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك فلا يقول ما هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كون ما وليته غائبا في

بحث اسماء الاشارة

ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو قلنا وانت وهو قلتما قوله اسماء الاشارة لمشار اليه وهي خمسة
ذا للمذكر وللمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وتهِ وذه وذي وللمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا او قصرا ويلحق بها حرف التنبيه و
يتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذا البواقي ويقال ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان
اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف يدل
عليها وذلك لان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم بعد ثبوت صوغها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في
نحو زيد ضرب وهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع
لها نحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة
وكتغير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب في الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب ومضرب من الضرب وكذا المعنى العارض
في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا غير المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوهما على ما ذكرنا في حد الاسم حذف
حرف الشرط والاستفهام فيهما وضمنت معناهما وفي اضرب زيد في اصل زيد ضارب النفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء في
التنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كا
الاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغير البنية وحدها في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغيرها مع زيادة حرف كما في
التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلم بعد ثبوت صوغها تخرج معاني المصادر
المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد صوغها ثم يقول لما كانت الاشارة معنى يدخل الكلم كالرجل
والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل
انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذي وته في وضع الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولا عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى
القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات
وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى الواحد من الجنس غير
معين وان كانت معرفة المظهرات كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله ثم فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او معين
فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها
للمشار اليها اشارة ذهنية ولا يتجه ان المحال ان يقول المشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون
الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد
نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذا ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه
انه ليس حد الاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما
لان المحدود وهو ما بقي له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية غير محتاج الى
الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اعني اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود
الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ
معناه اسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود
ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب
نحو حيوت فلام اذن ياء واصله ذيّ بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا او لا كما في يد ودم ثم قلبت
العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم ينقلب العين لانه ترد الى الضم وقيل فلما لما سكن العين وهي
المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قيل ذلك لكن الاول احلف لكون اللام في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين
اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول
حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام
قليل كما مر فلا جرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال
الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنية ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من
الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثي كالاسماء

المتمكنة ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين
المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقع هو مثناه كا وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء بزيادة
الف اخرى ثم يقلبها همزة كما يقول لا اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمي بها ولو
كان اصله ثلثة لقلت ذاي وذلك الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة
البناء فيه كالمفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده والا لقيل ذيان وذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب
والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف
الظاهر قال الزجاج لم يبين شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف
فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه
بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وتثنيتاه تان وتين واللذان واللتان في الاحوال الثلث و
عليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان والمؤنث تا وذي بقلب ذال ذا تاء حتى صار تا او قلب الفه ياء حتى صار ذي
وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي
من هو وته بالجمع بين التاء والياء ولا يقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما
بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامة التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءها بدل
علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء يكون عوضا في الوقف من تاء
التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء وقد
يكسر الهاء ان باختلاس او من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة
وفي الوقف تسكن الهاء ويحذف الياء كما يجيء في بابه والاشباع نحو ذهي وتهي وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر و
في الوقف ذه وته بسكون الهاءين ومنهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل الى وقليق في المؤنث ذاة ولمثناه تان و
تين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك
الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد نحو تصيير المشار اليهم
كالمنكرين فيكون اولاء كا ولالك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال الكتاف ثقلين
للكلمة وهما الضمة في اولها والواو في اخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا
يلغي بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الف عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقول هلاء وقد يضم الهمزة
الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوما روا ما قولهم هؤلاء على وزن تورات قال لا يقلعهؤلاء هذا
بكي لما بكي اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها وهي كما
يجيء في الحروف يلحق الجملة في نحو ها ان تا عذرة على خلاف فيها هل هي مفصولة من اسم الاشارة او لا كما يجيء ويلحق من المفردات سوى الاشارة
كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء في اوائلها
بحرف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير به من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن
مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر
استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يصح ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول
بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا الى ما ليس في مرأى فلذلك قالوا لا يجتمع
ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدل النحاة عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من
جهة اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها
فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند الفصل فنقول ان وضع
اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعهما
في كلمة الخطاب نحو يا زيد ان فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون
الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجت الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك فلا يقول ما هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كون ما وليته غائبا في

النعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضوره وغلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا
هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بما لا ينوهم الكلام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به
الى كل غايب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربا
ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما تورد يجيء باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غايب ويجوز في هذه الصورة على قلة
ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه
وان كان غائبا الآن ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وكذا يجوز ذلك ذكره في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره وذكر اسم الاشارة
بلفظ الغيبة والبعد كما يقول بالله الطالب الغالب ذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا
به الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم
وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدرك بالحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغايب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى
المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا قسم عظيم وكذا يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او
المشار اليه وذلك لا تجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقولك لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم فذلك السلطان
ينقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلكن الذي في ذلك الكتاب من باب عظمة
المشار اليه او المشير وقوله فعلت له ولو مع باطر منه تأمل جدا فانني انا ذلك من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب
تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فيقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة
حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا
لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغايب يحتاج مذكور قبل ومحسوس
قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلا وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس و
حسبك وكذا رويد والنجاء وحيهل وارايت بمعنى اخبرني كما يجيء قوله وتوذا للقريب الى اخره لما راى المصنف كثرة استعمال ذي
القريب من اسماء الاشارة في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب
وبعضها بالبعيد فلم ياخذ بمذهبهم ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقولون ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول انا
لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فمذهب
بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب
والمقرونة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم تي
للمؤنث في تا وذي وذه وته بسكون الهاء وبكسرها اما مع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا ولذات ثم تيك وهي كثيرة
الاستعمال وتاك وهي دونها ولما ذيك فقد اوردها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ثم تلك وهي
كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثالثها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واسقاطها
فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فاصلها تالك
فيها حذف الالف ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما تالك فحذفت
الالف تاملها قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتالك
كانما دخل اللام مكسورة بعد النون لتثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك ذا ولا لك فاجتمع المثلان فقلبت
اللام نونا والقياس في الادغام قلب الاول من المثلين الى الثاني لان المراد تغيره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى و
انما قلبت ههنا الثانية الى الاولى ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فتغير ذانك فيقلب اللام
نونا ويدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون
في اللام كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم
قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددة النون عوضا عن الياء المحذوف وايضا لو كان التشديد عوضا
عن اللام ولم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هذالك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في
القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين
لفظ واحد في جمعها اولاء واولى ثم اولئك ولا تنثى اولى لك واولا بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد و

والموصول ... موصوفا او موصوفة ولا نهم مضارع معرفة والمشترى بها على عايد في اوجز عبارة ... استثناء بصلة معمول
مفرغ وتقديره لا يتم جزاء الشئ الا بصلة وعايد والجملة صلة او صفة لما والموصول او الموصوف مع صلة ... او صفة خبر وصلته مبتداء ... منامر

سحولي نحو اولاء ثم اولالك واولئك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط
بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى الا تعولوا كما قد يشار بالواحد
الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغني عن ميم
ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم بانه لها فيكثر استعمالها معه
ذلك بانا واخواتها كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعالى ها لعمر
الله ذا قسما وقولهم لاها الله ذا ما فعلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله نحن اقتسمنا المال
نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي هذا لها وهذا ليا ففصل بين ها وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك وتانك
مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لما ما هو مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف و
اللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في تلك وانقلاب اللام
نونا في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور قوله ثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان هنا
الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكور قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوب
او مجرور بمن والى فقط فهنا للقريب هناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح و
هنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقولهم ثمك خطاء وقد يراد بهنالك وهنا لك
وهنا الزمان قال تعالى هنالك الولاية لله اي حينئذ قال حنت نوار ولات هنا حنت اي لات حين حنت فهي ظرف زمان لا تضاف
الى الجملة كما يجيء في باب الظروف المبنية انشاء الله قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد انتصاب جزءا على انه خبر يتم وذلك
ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا يقول كان تسعة فكملها عشرة اي صيرها
عشرة كاملة قال المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العلم يعني من باب تعريف الشئ بنفسه وذلك
ان المجهول في العلم قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم
من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شئ
هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشئ بما لا يشكل من ذلك الشئ الا هو فقال المصنف انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل
لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم ومعنى هذا وقع
فيما فر منه لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة
شئ واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقربان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير
قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال وهذا حق قوله يتم جزءا اي يصير جزءا الجملة ويعني بجزء الجملة المبتداء والخبر والفاعل
وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا
بصلة وعايد قوله وعائد يعني ضميرا يعود اليه فال وهو احتراز عما يجيء اضافته الى الجملة كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس من
موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج الى عايد ولا
ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرته بان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم و
يجيء البحث في هذا في نواصب المضارع وانما نبيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن والذي على ما قيل ثم حملت البواقي
عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعايد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعايد
ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم
معلوم الحصول له اما مستمرا نحو باسم الله الذي يبقى ويفنى كل شئ او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضرب او امره
او الذي هو ضارب او يكون متعلقا محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه
باق وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شئ دائما او في بعض
الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي ضربك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات
معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به
اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فلا تعرف النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته
لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا
نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا بها الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من

وصلة الالف واللام مبتداء والالف واللام عطف على الالف واسم فاعل خبرها او مفعول عطف على فاعل وهي مبتداء ثانية الى الموصولات والذي خبرها

نكرة اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بضرب بين المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي هو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وجاء قبل كل احد وكذا قولك اني اعبد الهاء خالق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل يخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لا لجملة فيها الذي لا هو معرفة فان قصد وابدل انها صارت معرفة بسبب الضمير تعرفت الموصول فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد وانه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذي دوخ البلاد الا لمن يعتقد ان يعلم ان شخصا دوخها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس شيء انا او لا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتداء وثالثها ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء من غير الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها او المصدر مع فاعله ولما كان انضاء الموصول للحكم وضعا اصليا لم يستعمل بمعنى ما تضمن الحكم الا ان يكون تضمنه له اصلا لا بالتبع وهو الجملة او ما يغني عن الجملة او ظرف او جار منوي معه فعل وفاعل من المبتدأ ومتعلق العايد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة كما معلوما او متوقع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية الطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها نحو قول الشاعر واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها اي قول جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اي التي اقول لعلي ازورها وقد يقع التعجبية صلة قال تعم وان منكم لمن ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منعها وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتاخرين وهو الوجه لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نايب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق بنايبه وذلك النايب هو الضمير العايد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الروابط التي فيها وقد يغني الظاهر عن العايد على قلة نحو ما جاءني زيد الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه قال الا صلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة مكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام تارة بحذف بعض الصلة اما الضمير في المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجيء والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب غلام زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيه ارتكاب لزوم محذور ان احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمد بن ظاهرا على احد الامور الخمسة اي الموصول وذي الحال والمبتداء وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذه غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه اذا كان الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو قوله تعم ومنهم دون ذلك وقوله

كانك

والتي واللتان المتصفتان بالالف في حالة الرفع والياء في حالة الجر والنصب والاولى والذين واللاتي واللائي واللات واللائي واللواتي ومن وما واي وايه وذو الطائية بمعنى الذي على لغة الطائية والياء على انها مصدرية والطائية بنا على الكلمة الى اللفظ وذا بعد ما بالنصب على خبر ان المصدر اي بزاد الكلمة بعدما التي للاستفهام والالف واللام كلها معطوفة على الذي

كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن به ضرورة البيت ايضا الجار والمجرور يكفيه رايحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى المقدر فقال لهم غير مستند الى شاهد من كلام من يستدل بقوله لا يقال في الشعر جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين الكلامين عندي كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بل قد جاء في الشعر نحو قوله يسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام حرفية لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فيقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فليس صورة اللام مع دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان في نحو معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا كانت بمعنى غير على ما ذكرنا في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلة بمشابهة الفعل لا وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام فعلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما فعلين في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصولة عملا بمعنى الماضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يفيد بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب ان لا انفراد وهو معها بتقدير المفرد الا انه لا يكون الا جملة قبل ويوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت بالمضارع في الشعر في قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته وبالظرف في قوله من لا يزال شاكرا على المعه وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له اخرها هو ذا فقال السامع نعم الهاهو ذا وقد ذهب اهل الكوفة الى تجويز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا في قول لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل اذا غاير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصوع غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصود قصده والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وانما جاز مررت بالرجل القايم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القايم ابواه لا الذي تعد لاستتار الضمير المثنى في القاعدين وظهوره في الذي تعد وخفاء الموصول في القاعد وظهوره في الذي تعد فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاءني ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته ورايت ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة صفة النكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفا للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لان الجمل انما يقدر لها اعراب اذا صح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتداء والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في اربعة مواضع فقط لان وذلك لان الاعراب للاسم في اصله او للاسم والفعل على قول كل واحد منها مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهي التي والذي في اللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللاتي واللائي واللواتي وما ومن واي وايه وذو الطائية وذا بعد ما للاستفهامية والالف واللام هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصريين على وزن عمي وشجي اراد والوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذي توصل به الى الوصف باسماء الاجناس في نحو جاءني رجل ذو مال وانما دخلوا على الذي اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما زادوها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام الساكنة عليها زادوا قبلها

لانا

وانما وصف بذو الطائية وان لم يكن على وزن الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذي يتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس

لانا نحركه لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال
ذا بالفتحة واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي تنقلب الذال تاء كما قلنا في ذا
وتا وقد يشدد ياؤهما اي الذي والتي فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر انه هو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان اغنا
الا للذي ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصي وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد قال الاندلسي لعل
الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم رآه في الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف الياءان في الذي والتي مكسورا
ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقال اخر في التسكين كاللذ تزبى زبية فا
فاصطيدا وقال فقل للت تلومك ثم ان نفسي اراها لا تعوذ بالتميم وقال الاندلسي الوجوه الثلثة فيهما اي تشديد الياء
وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان يكون لضرورة الشعر لانها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها
بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلبوها في حال السعة لا في الشعر فيهما اذن وطاعة وتثنية الذي
والتي اللذان واللتان بحذف اليائين وجاء تشديد النونين بدلا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف
الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر
واما مثنى الضمير نحوهما وكما وقلنا فلما غير عن وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن مثنى
المثنيات وقد يحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك و
فككا الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي في ذوي العلم اللذين في الاحوال الثلثة على
الاشهر الاكثر واللذون في الرفع هذلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا يقوي قول الجزولي
ان الذي مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذف احد اليائين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا
واللذيين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شيء منه وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا قال قومي اللذو
بعكاظ طيروا شررا من روس قومك ضربا بالمناقيل ومن اللذين ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم
يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي ان الجمع الذي او ان الجيش الذي
كقوله تع كمثل الذي استوقد نارا فحمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى اي الجمع ولو كان الاية
مخففا من اللذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تع والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا
وهذا كثير اعني كون الذي مفردا موصوفا به مقدرا مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من اللذين نحو جاءني الرجال الذي
قالوا كذا فهو قليل كلغة اللذا في المثنى وقد يقى لذي ولذان ولتي ولتان بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن
العلى والالاين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيبقى اللاء بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر كقراءة الاخفش
واللائي يولون من نسائهم ويقى اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤون رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل
من التي وهو اسم جمع وقد يحذف الياءات كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللوا
واللواتي كانها جمع الجمع وقد يحذف الياء من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللاء بين
الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائي يئسن وقد يقى اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة
ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقى اللوا بحذف الياء والتاء معا وقد يقى اللات كاللاعات مكسورة التاء او معربة اعراب
المسلمات والالى جمع للتي ايضا الا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الاولى واللائي الا ان الاولى في جمع المذكر اشهر و
اللائي بعكسه وبمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة ليكون معرفة والاضافة
اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيته ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا وقد
نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ
يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان اي موضوعة على الابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه
ولا امده بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على
الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون
في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت

ايهن

والعايد مبتدا ... ويجوز حذفه اي حذف العايد خبر

ايهن لقيت واتيهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرتهن وشرة الناس وبعض العرب يثنيها و
يجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياهم اخوانك وايوهم اخوتك وهما اشد من التانيث ويجوز هما تصرفهما في باب الاعراب قوله
وذو الطائية الاكثر لا يصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت و
ذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا قال فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا فان المشرع الرايض ولم يقل ذي جاوفي ذو الطائية
اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذوات مضمومة
لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه تقع لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها
ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعرابه جميع تصرفاتها حملا للموصول على التي بمعنى صاحب كل هذه اللغات طائية
قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله
تعم ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يعني اي الذي تحملينه وقوله تع
وما تلك بيمينك اي التي بيمينك ولم يجوزه البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زايدا كما في قوله
تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا اي من ذا الذي وماذا الذي صنع اي ما ذا الذي ذا في الموضعين زايدة اذ بعده موصول ويجوز
ايضا في نحو من ذا لقيت وما ذا لقيت ان يكون زايدا او موصولا كما يجي واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء
الاشارة فيها باقية على اصلها ... الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا
وجعلاها اسما فيما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تع بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه
اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار ويجي الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعايد المفعول يجوز حذفه
عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلايل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا
يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ لا يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل
ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما
ضربت الا اياه او في غيره فلا يمنع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيد اي ضارب اياه
ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجي اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون ان يتصل بالفعل نحو الذي
ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف
بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه
لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بهذا الحذف بغيره كقوله
تع انسجد لما تامرنا اي بامرنا به اي باكرامه وقوله تع فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره وقال شعر فقلت لها لا والذي حج حاتم
اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل الفعلان
نحو مررت بالذي مررت اي مررت به لان الجارين تماثلا والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الجر
الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل مررت معه او له
ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا
فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا
المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا او غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقل
قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا واما
فاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجي و
ايضا هو في الاصل خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف لقلة لضعف عملها ويشترط في المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره جملة
ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما
صلة واذا حصل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تع ايهم اشد على الرحمن عتيا
وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن
ما ليس لاخواتها فانها تضاف وتعرب وتتصرف في صلتها ايضا يحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة
الصلة كقوله تع وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ
مطلق صلة اي كان او غيرها مع الاستطالة او بدونها كما في الشواذ على الذي احسن برفع احسن وما انا بالذي قايل لك شيئا

واذا اخبرت ... فعل وفاعل وهو مثل الشرط بالذي اي في استعماله الذي يتعلق به وصدرتها فعل وفاعل ومفعول به والضمير في صدرتها عايد الى الذي بتاويل الكلمة
هذا اللفظ وهذه الجملة جزء الشرط وجب كنت فعل وفاعل وموضع المخبر عنه مفعول به وضميرا مفعول به وليها اي كلمة الذي بعد الضمير منه لجملة عطف على الجزاء والجزاء
فعل وفاعل ومفعول به وخبرا حال عن مفعول الجزاء وعنه متعلق بمخبرا والضمير في لجزئه عايد الى المخبر عنه وعنه عايد الى الموصول وهذه الجملة عطف عليه بضا فاذا اخبرت عن
زيد ... مثل هذا ... ضربت زيدا جملة فعلية موجودة ها هنا اي من هذا التركيب تلك فعل وفاعل والذي موصول وضربته جملة فعلية صلة له والكل

كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العايد اليه غايبا نحو لانه كالمظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا و
جاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي عم انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولا اشتهاره لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او
موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا
الغيبة كقولك انا حاتم الذي في هب المال اي مثل حاتم وان كان ضمير جاز لك في خبر التشبيه حملان احدهما على اللفظ والاخر
على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضربت زيدا وانت الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وان كان الموصول وموصوفه مخبرا عنه بالمتكلم
والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي
ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا كذا قولك الذي قلت انت فظهر بهذا ان قول القايل انا انت
انا الذي ... والوجه ان يقال الفايدة ان تولد واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت
عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها
والاسم المشتمل عليه هذا باب تسميه النحاة باب الاخبار بالذي وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم
فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسايل وقد ذكره ايا ها كما يتذكر مثلا بمعرفته ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفته ان
المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين وبمعرفته ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره ولغرض
الابهام قبل التفسير فقول معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية بالموصول اي جيء من هذه الجملة بجملة اخرى اسمية
والخبر في الثانية عن ذات متصفة بما اتصفت به في الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول ولا تغير الاولى عن وضعها
الا فيما يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل في الثانية مبتدأ مقدما الا ان المسؤول منك ان تخبر عن تلك
الذات اعني ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر ولا بد ان تجعل مكان ا ضميرا راجعا الى ب لان المسؤول
ان تصف ب بالوصف الذي كان له بلا تغير شيء من الجملة الاولى ولا يمكن ان يكون ب مكان الصدر في مبتدأ فلا بد ان يكون
نايبه وهو الضمير العايد اليه مكان ا ولا بد ان يؤخر في الجملة الثانية لان خبرا المسؤول ان يخبر عن ب ولو تبين الخبر عن الموصول
بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ب الموصول بل اخبرت عن ب بل المبتدأ في المعنى هو الخبر الذي يطلق على ما
عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه ا فكانك اخبرت عن ا وانما ذكرت المخبر عنه باسم ا دون ب لان ا هو المذكور
في الجملة الاولى التي هي المصوغة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب فانه المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال
ب الموصول فليس معناه ان تجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور
بان يجعل ب الموصول مبتدأ ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليدرب اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى
اجعل الذي مبتدأ خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغير شيء منها الا ان تجعل مكان زيد
ضميرا عايدا الى الذي وتؤخر زيدا خبرا عن الذي فيقول الذي ضربته زيد والفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت
زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد
واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة
يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لم يقع الاخبار عنه بانه زيد موقعا فالجملة الثانية
نص في المحتمل الاول قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدأ قوله مخبرا عنه خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته
خبرا متعلقا قوله وكذا الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم
الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية
اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او
يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب
اي ضرب او يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع الموقوع يليهما مع
مرفوعهما اسميتان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجيء بعيد
ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا
يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار

اي

اي امر من الامور الثلثة وهي تصدير الموصول ووضع عايد الى الموصول مقام المخبر عنه وتاخير ذلك الاسم ... الشرح الاول
وهو تصديره بالموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الجملة كما تقدم ... لا تكون صلة
ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يأبون دخول الموصول على الموصول اذ لا فائدة فيه
اما قوله من النفر اللاي الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب ... فقد اوله ... من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى
لانها من باب التكرير للفظ كانه قال من النفر اللاي اللاي فلم يتغاير نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج
دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلام العرب وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وقد يبالغ نحو الذي في داره عمرو زيد
فتقول الذي داره ... صلة للذي الاخير وعايده مستتر في الاخير ويمد خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي
الاول وعايد الاول الهاء المجرورة في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ... داره عمرو زيد وتقول الذي
التي اللذان ابواهما فاضلان لديهما ... اكرمن عزيزة عنده حسن تبتدئ بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر
لاستغنائه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من ... فيقول ابواهما فاضلان صلة اللذان وعايد الضمير
المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع ... صلة التي وعايد الى التي من صلة الضمير المجرور في
لديهما فالتي مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعايد من الصلة
اليه الهاء المجرورة في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على
حد واحد والغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العايد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل
والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرية وخبرها والحال والتمييز
المنصوب وكنكرة تفيد ... الاستفادة من المعارف ... نحو في ما رجل والاستغراق في نحو كل رجل واحد ... رجل وما من رجل
وكذا كل ما يلزم النفي ... لا احد ولا عريب ولا ديار ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا وانعت ... ادخل ما
سد الحال ... حد وجهه وسائر ما ذكرناه في ... الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال ... كالمصدر
العامل اذ لا يجوز مررت بزيد حسن وهو بعمر قبيح ... للفظي ثابته
الفعل فعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا الصفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ... الاخبار عن قايم
في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعلق الضمير المستكن ... نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار
عن الصفة المحذوف عاملها نحو انا انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه و
اجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح كونه صلة وكالمفعول
له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذا شرط فيه لفظ
المصدر وكالمجرور ... المرفوع بعدهما الا شرط لفظ الزمان وكتمييز ... المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب
كون المفسر ... في تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائته الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة
بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون
الصفة بدون صلته وكصلة اللام بدون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما
وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه واتهم يخلو الصفة من العايد
اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد ابوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول
يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد
رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل له ويجوز ان يقول برجل نحو واضعا المرفوع
مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفس ما بعده ومنعه المازني اذ الضمير لا يبدل
على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكخبر كان واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر لان تلك الالفاظ معتبرة في افادة
التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للموصوف
واجناس الارض وغيرها كابي القسم وامرئ القيس وابن اوى وابن عرس وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف
اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة
عشر وبعلبك وكذا ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء
مما اظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن التفسير

لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضماير لا تجيء الا مبهمة مفسرة بما بعدها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في نحو زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق لان المبتدأ استحق
الضمير عن هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يكون هو مقام
المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول دايم تبقى المسئلة خالية من عايد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول
وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عايد الى المبتدأ وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد
قوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف
اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن
ضمير اخوه وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز
ذلك لا لعدم رجوع عايد من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لم يفدها المبتدأ لان في قولك الذي زيد ضاربه
اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اخبر بزيد مذكورا في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشيء لان ذكر
زيد في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان
اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد زيد
فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره
وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب
ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين
لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما وبتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا
بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ
على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فيقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير
عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها
بالثانية كما يقول زيد اخوك ثم يقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خرج عنه
كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم يفسر بما
بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما واخواتهما وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما
فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر
وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت بضميره
بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه و
هذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو
الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير اما مستتر
كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد واما بارز متصل كما اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها
على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم
في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمرات
اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد
في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن
اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان
يكون الضمير القايم مقامه غايبا لرجوعه الى الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى
كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفائدة فلا يقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن
الكاف الذي ضربت انت فليس اذن قول القائل انت انا يصح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختار الاخبار بالذي دون من
وما واي وساير الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا
لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضارب انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الذي

فيهما

قوله ونذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فقول الاولى في باب التنازع انه لا يغير الترتيب ويراعي
ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا
وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم
زيد تقام مقام زيد ضميرا فاستتر في اكرم والضمير في ضرب صار ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد انه لم يكن ههنا
تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف
واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب والاكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ما قدمنا
والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما
يقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الى
الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعزا الرماني الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان
في الاصل فعليتين لان المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد
واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين
في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فمما لا يرجح على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع
قلة التغيير واما ابو الحسن فلما ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن احديهما عن الاخرى لاجل
التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد
ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب والاكرم زيد وعند الاخفش الضارب
والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها
كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو التاء في
الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب
من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ضربت انا لعدم الفايدة والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا
بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض لانه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب ويقول مخبرا باللام الضارب واكرم
زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول
مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا بضارب اذ لا تعطف على الموصول مع بقائه وكذا يجري
عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربته واكرمته
زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف و
اللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل
ويقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتدأ وخبر والمكرمه انا زيد جملة
معطوفة على الاولى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب
التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق
في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض
صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت عند كلهم واما الاخبار
عن زيد بالذي فيقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد يصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا
بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في ضاربه هو الضمير القائم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها
وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان
في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها ويقول في نحو ضربني وضربت
زيدا عند اعمال الثاني عن الياء والتاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا يقول ضربته ولا ضربت لما مر والتنازع
باق على حاله ويقول على التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب
الزيدين انا بحذف الفاعل ويقول بالالف واللام الضاربه هو وضربه زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق على مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا لان الاضمار قبل الذكر

انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار
عن التاء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا او لاولى الضاربه زيدا انا لما مر وفي الاخبار عن الياء الضاربي هو مبتدأ وخبره الضارب
زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد ولا يمكن ابقاء التنازع اذ لا
تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابراز انا لجري الصفة
على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد واذا اعملت الاول المختار ضربتني وضربتها
هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء او التاء بالذي الذي ضربته وضربتها هند انا والتنازع باق
وبالالف واللام الضاربه وضربها هند انا وهند فاعل ضاربه وعند الاخفش الضاربه هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب
عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي ضربتني
وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربته والضاربها انا هند وعند المازني الضاربته
والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضربت وضربته هند
انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربه هند انا ويقول المازني
مخبرا عن التاء الضارب والضاربته هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن التاء الضارب
انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها
لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش
الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبره الضاربته هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي
عن التاء او الياء الذي ضربت وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربها هند انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش
الضارب هند والضاربه هي انا بتقديم هند الى جنب عامله لما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هند والضاربه هي
انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضارب هند انا والضاربه هي انا ويقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وبالالف واللام
الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند
خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وبالالف واللام المعطي
واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كلما
حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفة الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه
وفي الثاني باقامة الضمير مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني
جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد
والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عايد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وبابراز انا لجري الصفة
على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة
للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف
عايده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا
قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربي اياك وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه
والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع
كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير
المعطيه المعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربتني اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه او المعطي اياه درهم
ويقول في ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظنه زيد اخاك انا وبالالف واللام الظان وظنه زيد
اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين
ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا والظانه هو اياه فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري
الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظننيه اياه او ظنني زيد
نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في ظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة
للاصل واظهرت ثاني مفعول الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجري
الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت

وظننت

وما مبتدأ والاسمية نعتها او موصولة خبرها واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة عطف على موصولة ومعنوي تعجب تفسير لقوله تامة وصفة عطف عليها ايضا

ظننته زيد وظننيه اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه زيد وظننيه اياه اخوك وان جاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى
انه لا يجوز لذلك لما ذكرنا في باب الضماير ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بالاول وعند الاخفش الظان انا زيدا
اياه والظاني هو اياه اخوك او الظانيه هو اخوك كما مر في خلتكه وضربتك وابرزت الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه لان الصفة
للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول
في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي علم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وبالالف واللام المعلم واعلمه زيد عمرا
منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا
زيد وبالالف واللام المعلمه انا واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجوز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا واعلمني
عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد وبالالف واللام المعلمه انا واعلمني عمرا منطلقا زيد
اذا اقتصر على الاول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز
المعلميه اياه زيد نحو ضربتك حضرتك اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلقا عمرو
وبالالف واللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يحذف لان
عايد اللام لم يجز حذفه لان عايد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قلت منعه صلته بالمعلم فقلت المعلمه انا
لالتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثالث في هذا الباب يوجب ذكر الثاني
قبل ووجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب
مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان احد ذكر الباقيين يوجب ذكر الثاني فتعين
ان المفعولين هما الثاني والثالث فلا يمكن ان يلتبس وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول
ويقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمي هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد ضمير اللام وهو القايم مقام
عمرو المخبر عنه والثالث ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا
زيدا انا عمرا اياه والمعلمي اياه اياه منطلق ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العايد الى اللام اعني اياه الذي
بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا لذكرك الثالث اعني ضمير اللام ولما ذكر الاول
اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمي هو اياه اياه منطلق او المعلميه
اياه هو وانما ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة
واستفهامية وموصوفة وشرطية وتامة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له بابا بل جعل
بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام
الموافقة لها بنزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها فمنها ما قوله
وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفا ستجيء وهي حينئذ على اقسام ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك
اقسام الحرفية الى قسم الحروف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية ما صنعت وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما
انت وما ابيك والتفخيم ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد ... الحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكراها
اي لا تذكرها على احد التاويلات وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك
لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام
فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف من الاستفهامية مجرورة [illegible] لكونه
حرفا صحيحا ولا لانه يجري مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد واذا جاء بعد
ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل وذلك لان ذا [illegible] يثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما فصار ما مع ذا كلمة
واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية
المجرورة وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك
واما بجملة كقوله رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما ههنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين قال [illegible] الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله
من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بتكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم
اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الاشياء وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمن تكره

سمع

ومن كان مبتداء وخبرها الامر استثناء وفي التام مستثنى والمستثنى منه محذوف وتقديره ومن كان في الوجوه الا في التام والصفة عطف عليه

معنى شيئا وتنقبض ونعني بالتامة نكرة غير موصوفة نحو ما احسن زيدا عند سيبويه ونعما اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي
ويكون بها ابدا امرها تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك دققته دقا
نعما اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والرماني والمبرد كما مر قبل واما الذي على المصدرية
فلا خلاف في اسميتها اللام فيهما وذلك نحو قول علي في النهج نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول
الذي نزلته في الرخاء وقوله وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم نعني قوله مثلا
ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زائدة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبعادها بالجزئية ولهذا استعظم
الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايهم تثبت زيادته باخبار حجة وتصغيرها الحتلت فالحمل على ما ثبت في
موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيته الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود
من يسود او التنويع نحو اضرب ضربا ما اي نوعا من انواعها كان ويجمع هذه المعاني كلها الابهام وتاكيد التنكير اي عطية
لا يعرف من حقارتها وامر لا يعرف من عظمه وضرب مجهول غير معين قوله ومن كذلك الا في التام والصفة اما من الموصولة فنحو
من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجي تامة اي غير محتاجة الى الصفة
والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجي عند الكوفيين حرفا زائدة وانشد وا الزبير سنام المجد
قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا فانشد وايضا يا شاة
من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين
ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحروف كما قيل وهذه الاخيرة تعاني وجوهها
وما التامة ايضا ومن في وجوهها للذي العلم ولا تفرد بما لا نعلم حاله فالقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعم ومن لستم له
برازقين ويقول اشر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعم ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
وذلك لانه تعم قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال الله
تعم وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سوال عن صفته والجواب عالم او غيره
ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول وماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية
مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنتي يقول ما هذا الفرس ام
بقرام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون
سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات والارض ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون
بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد
بحمده يجوز ان يكون لكونه تعم مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفرد ان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمونث فان عني بهما
التثنية او الجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوها اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة
المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما يقول ذلك الشخص
لقيته وان كان مونثا قال تعم خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عم ويقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا
اولى من العكس كما يجي في باب العدد وان يقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى
في ذلك المعنى المحمول كقولك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظ هن فلذا لم يختلف القراء في تذكير من يقنت
ومن يات بخلاف قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد المعنى فلهذا قال نوتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب
مراعاة المعنى فلا تقول لقيته من احد وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته
للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه
فان حذف هي التي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقيل من يحسن اماك سهل لتذكير لان المقدر يتعين
كونه بلفظ المبتدا مذكرا والمونث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فيقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى
المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعم ومن يومن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها

الانهار

دأي مبتدء واية عطف عليه كرجزه وهي مبتدا وتمانيث اي كلمة اي وهي معربة جزءا ومعدها حال من ضمير مستتر في معربة عامله اي كلمة اي والمعني تعرب كلمة اي حال كونها
او مفعول مطلق اي تعرب اعرابا الا للاستثناء واذا حذف صدر صلتها مستثنى بتاويل المفرد والمستثنى منه محذوف وتقديره وهي معربة في جميع الاوقات الا وقت حذف
صدر صلة كلمة اي فانها عنده مبنية

الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى ولهذا ايضا اي ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه وتعم بعد قوله خالدين
الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا وما تقدم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو
سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف لانه في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا تقول الضاربته جاريته تحفا موصولتها
موصولتها ثم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف والمبتدا نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المودب خدامهم
لم يجز فيما يعبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كمن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث
بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف نحو الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يجي بصاحبها
جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبحي في الظاعن المولي اي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اي
في الجمع الظاعن قوله واية كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها فانك تذكرها اي في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت
بلى معجبك قيل جاء الذي نكرة موصوفة نحو يا الذي محسن اليك واي صفة يقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فان فيها خلافا كما مر
فلا ادري لم لم يذكره المص هيهنا بل جعلها كالتي لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اي رجل برجل
عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتورها اعراب الموصوف
واي من بين اخواتها الموصولات على الخلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط
وانما ذلك لانه لزمها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم الاضافة في خمسة عشر غير معرب
ولما كرجل فانه قد ينتصب ما بعدها كالخبرية ولما لدن فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما لزومها
الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء
وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعم ايا ما تدعوا الاية كان فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني
على ما يجي في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شي فلا يبنى اي
معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا اليه فلا يحذف المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه
قايم وايهم زيد وانما حذف لكونه ضميرا والضماير كثيرة الحذف في الصلة ولبقاء ما هو معتمد الفائدة اي الخبر ولقيام المضاف
اليه مقامه ولتمكن اي في نفسها فاذا حذف المبتدا صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارقه اخواته
لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادني سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما
يوضحه ويبينه اعني الصلة لانها المبينة للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب
سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة
وجاء في الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي
الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع
حذف المبتدا نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فيقول اكرم اي افضل مضموما بلا
تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجي من مذهبيهما قال سيبويه لا يرفع نحو
اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل
منصوبا ولو قالوا اضرب اي افضل اي لو رفعوا ادغم والجرمي حمل اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف ايضا اليه
معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع
معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا وهي في الاية مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة
معمول لننزعن كما يقول اكلت من كل طعام قال الله تعم واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد
صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو
قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت
لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا في لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب
الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجي في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في
مثله ان الفعل الذي قبل اي ملغى معلق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجي

ان حمان جزء مبتدا واحدهما اي احد الوجهين ما الذي مبتدا وخبره لحملة ما الذي صنعت فما استفهامية مبتداء وذا موصول وصنعت صلتها و
والموصول مع صلته خبر ويكون التقدير اي شيء الذي صنعته ثم اختصر بحذف الهاء الذي ما سبق وجواب اي جواب الذي مبتدا ورفع خبره والاخر اي نحو
من غير تفاوت في الاصل

في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق
اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اقتل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال
الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش في الاينمن منهما زايدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول
لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فرقة تشايعوا ايهم هو اشد
واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو ايه اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب ايا لقيتها قال لتعريفها بالصلة والتانيث
فزاد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدها
ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب واعلم ان ذا الاتجيء موصولة ولا زايدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى
في نحو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي لصلة الذي هو حذف المبتدا نحو ما انا بالذي هو
قايل واما قولك من ذا وماذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي يشرح الله وماذا الذي ان يكون اسم اشارة كما في
قوله ثم انتم هؤلاء الذي هو جند لكم وهاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زايدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا
علمت ساتقيه ولكن بالمغيب نبئيني ولقايل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو
قوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل
فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا
ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق السؤال وان ذلك يجوز وان لم
يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها دعلية
ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدا وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا
ان الجملة صلة لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في
المبتدا وانما قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها ما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون
موصولا الا وقبلها ما او من وكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة
اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب
او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا
مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال في رفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك
المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان معنى
هو اساطير الاولين اي الذي نزله ربنا اساطير الاولين والقايلون بهذا كانوا الكفار غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام
مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر
فالسؤال اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السؤال
حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما التزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب
الكفار لان النصب تصريح بتقديرانزل ولو رفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله
تعالى قل العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام مستانفا كما ذكرنا في قوله تعالى اساطير الاولين واذا شغل الفعل بعد ماذا بضمير
منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا انقضى حقه فيكون ما مبتدا اولى وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في نحو زيد لقيته
اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة وكونها زايدة
وانما نحو ماذا اقبل وماذا اعرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل
والجواب فيه مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى
ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زايدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدا
ايضا فان قيل خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقيل الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئيها كقوله
واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره
ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا بغير هذا ولا باس ان
نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الموصول واحكام ما ومن واي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزء اسم
وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة

وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل
الموصول بان تكون مصدرة ببل ولكن او علة او جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لا نها جزء الموصول
وليست جزءا لغيره ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطف
والتاكيد ولا يخبر عن الموصول ولا يستثنى منه اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول
معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجيء
بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي زعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل
بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا
فلا تقول اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو
ما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخل عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي
هي صلة كما يقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم
بعض الصلة على بعض كما يقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيد اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كان الموصول
والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول
قلت بلى هما ايضا كالجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول
فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم
على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع
الذين وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهية البلغت من الصغيرة والكبيرة
فصلنا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركنا على ابهامها بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير
اللتيا للتعظيم كقوله دويهية يصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا
للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحوه قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز
ان يكون من هذا لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس
اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات
الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنايبة
عنها احكام من وما واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت عليه من جاز لك حكاية
اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من يقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت
رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم
وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان او
طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف وانما شرط الاستفهام
عن المذكور في الحكاية لان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى
وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤل عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات كون
المذكور منكورا بمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان
الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤل عنه كما فعل في النكرات ولو
يحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية
من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة اولى يقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية
اذ الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذاك ونحو ذلك
وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظة من وسبب حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة
اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عنه كما ذكرنا اكثر غالب والحكاية نص في كون المستفهم عنه ذلك المذكور
في لفظ المخاطب وان قلت من الرجل ومن هو فربما اوهم هذا اللفظ ان المسؤل عنه معهود اخر غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام
باب ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال مناسب ولعل اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط كون من موقوفا
عليها ولم يشترط ذلك في اي بل يقول فيها ايا يا فتى وايا يا فتى واي يا فتى كما يجيء فلان من لكونها مبنية قصد ابعادها من الاعراب

وانجنوا العلامات فی حالة لایکون فیها علی الکلمة فی الاغلب اعراب ولا تنوین التمکن وهی حالة الوقف لان الکلمة یتجرد فیها عن
الرفع والجر والتنوین وتماثی فانها کانت معربة فلم یستنکر علیها حکایة الاعراب لا وصلا ولا رتفاوا بما زادوا فی المفرد المذکر
الواو والیاء والالف بدل الحرکات لانهم احکوا حرکات المنکر کما هی لکانت الکلمة فی حالة الوقف محرکة ولا یجوز فاثبتوا بدل الحرکة
حروفا اشبه بها ساکنة وجعلوا ما قبلها بحرکات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال البدل فی بل اثبتوا فیها الحرکات لحکایة الاعراب کما فی
ای ثم لما کان الحال حال الوقف واخر الموقوف علیه ساکنا اشبعوا الحرکات فتولدت الحروف وکلا القولین ممکن ولم یمکن اثبات
حروف المد الدالة علی الاعراب فی منه اذ هاء التانیث فی الوقف لا یکون الا ساکنة فاکتفوا بحکایة التانیث وترکوا حکایة الاعراب
کان هی اولی من العکس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل کان حفظ الاصل اولی واجروا منات فی ترک
حکایة اعرابها وان کانت ممکنة بالاتیان بحرف المد بعدها مجری احدها واسکان النون فی منان ومنین تنبیه علی ان التاء لیست للتانیث
الکلمة اللاحقة هی بها بل هی لحکایة تانیث کلمة اخری فلم یلتزموا فیها قبلها الحرکة التی تلزم ما قبل تاء التانیث وقریب من ذلک اسکان
ما قبل التاء فی بنت واخت وهنت لما لم یتمحض التاء للتانیث بل کانت بدلا من اللام وربما سکنت النون فی المفرد نحو منت
ولاکثر تحریکه فیه لانهم زادوا التاء ولا لزوما علی ان السؤال عن مونث وکون تاء التانیث مفتوحا ما قبلها ومقلبتها هاء فی
الوقف علی ادل علی کونها للتانیث واما نحو قوله بل جوز تیهاء کظهر الحجفت ونحو بنت واخت فقلیلان وربما جا نحو منتان محرکة
النون بینه قبل التاء هذا ذلک فی من الموقوف علیها المستفهم بها عن النکرة وجهان لغیر ان احدهما ان تزید علی من حروف المد و
اللین کما ذکرنا فی الوجه الاول فی المفرد المذکر حاکیا الاعراب فقط ولا یحکی علامات المثنی والمجموع والمونث وان کنت تسال عنها
اجراء لمن علی اصلها من صلاحیتها الکل بلفظ واحد فیقول اذا قیل جاءنی رجل ورجلان او رجال او امراة او امراتان او نسوة منو
علی هذا قیاس النصب والجر وثانیهما افراد من علی کل حال بلا حکایة للاعراب ولا لعلامات اخر کما فی حال الوصف هذا من حکم
من المستفهم بها عن المنکر واما ای فاذا استفهمت بها عن المذکور المنکر جاز لک ایضا حکایة الاعراب وعلامات المثنی والمجموع والمونث
فی لفظها الا انک لا تلحق حروف المد بالمفرد المذکر بل تعربه بالحرکات فی الوصل ای یا فتی وایا یا فتی وای یا فتی وفی الوقف تسکن
یاوه فی الرفع والجر وتقلب التنوین الفا فی حال النصب کما فی الوقف علی سائر المعربات لان ایا معرب فقط فی جواز الحکایة فی
لفظ ای شرطان کما فی الحکایة بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلانها فی اصل وضعها تصلح للعقلاء وغیرهم بخلاف من و
اما الوقف فلما مر فی من واما اشترط فی حکایتها کون المحکی مذکورا منکورا لما ذکرنا فی من ولک فی ای وجه اخر وصلا وهو الافصح
علی اعراب ای مفردة فتقول ای وایا وای فی المفرد والمثنی والمجموع والمذکر والمونث وفی الحرکات اللاحقة لای حال الحکایة وجها
احدهما انها اعرابها فیکون مبتدا محذوف الخبر ومفعولا لمحذوف وهو الفعل ومجرورا اضمر جارها وهذا ضعیف لان اضمار الجار قلیل
نادر وایضا تثنیة ای وجمعه لغیر الحکایة ضعیفان کما مر والاولی ان یقوا کما فی من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتکلم علی وجه
الحکایة ومحلها رفع علی الابتداء والتقدیر من هو وای هو ای رجل هو وجاز یونس الحکایة بمن وصلا قیاسا علی ای فقال
من یا فتی ومنا یا فتی ومن یا فتی وحمل علیه قول الشاعر اتوا ناری فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما ولیس بشیء لانه یقتضی
جمع منکر حتی یحکی وحکی یونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سیبویه هذا بعید وقال یونس ایضا
هذا لا یقبله کل احد وذلک لتقدم الفعل علی کلمة الاستفهام واما اعرابها فقیل حکایة کانه سمع رجل یقول ضرب رجل رجلا ولا
یکفی تغیرها مع قیام علة البناء والظاهر انه لیس بحکایة وانه یجوز فی بعض اللغات اعرابها لا علی وجه الحکایة الا ترى الی قوله منون
انتم ولیس بمحکی کما زعم یونس اذ لا منکر مذکور قبله والعلامات المذکورة لا تلحق من الا فی اخر الکلام لانها فی حالة الوقف فاذا قیل رایت
رجلا وامراة فقلت من ومنه ولذا قیل رایت امراة ورجلا قلت من ومنا وفی جاءنی رجل وامراتان ومنتان وعلیه فقس واذا اجتمع
من یعقل ومن لا یعقل جعلت السؤال عن العاقل من وعن غیر العاقل بای نحو من وایین فیمن قال لقیت رجلا وحمارین وعلیه
فقس ولما المعارف بعد من فنقول هی اما اعلام واما غیرها فغیر الاعلام فیها ثلاثة اوجه اشهرها انه لا حکایة فیها ولا فی من بعدها
وحکی المبرد عن یونس ولم یحکه عنه سیبویه انها تذکر بعد من محکیة کالاعلام اذا قال القائل رایت اخا زید قلت من اخا زید و
اجاز ذلک سیبویه لا علی وجه الاختیار کما قیل دعنی من تمرتان ولیس بقرشیا کما یجیء وثالثها انها تحذف ویثبت علامات الحکایة
کما فی النکرات وذلک لکون المعرفة المذکورة عند السامع مجهولة کالنکرة وذلک کما حکی سیبویه انه یقال ذهب معهم فیقال
مع منین ویتوکد ذلک بانه فیقال منا واما الاعلام المذکورة بعد من ففیها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بنی تمیم فاهل
الحجاز یحکون العلم بعد من بشرط وانما خصوا الحکایة بالعلم دون غیره من المعارف لکونه استعمالا من غیره ولکونه ادل علی المسمى والمراد
من الحکایة تنصیص المذکور وقد یوان رفع الابهام بکثرة الاستعمال انسب وایضا الاعلام غیر متصرفة فی ذاتها معصومة من الزیادة و

النقصان کما مضی فی باب غیر المنصرف فناسب ان لا یتصرف فی اعرابها ایضا وهو معنی الحکایة والشرط المذکور ان لا یکون المسئول
عنه منعوتا ولا مؤکدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا علیه عطف بیان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها یغنی عن حکایة اعرابها
اذ یعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذکور بارشاد اعادة التوابع المذکورة بعینها الیه فنقول لمن قال رایت زیدا الظریف
او زیدا نفسه او زیدا ابا محمد من زید الظریف ومن زید نفسه ومن زید ابو محمد بالرفع لا غیر نعم لو وصف بابن واسقط
تنوینه لوقوعه بین علمین لم یمتنع حکایته عند اهل الحجاز لانه وان اعتبر الوصف المذکور ایضا کسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا
الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدلیل حذف التنوین من الموصوف ونصب الموصوف فی المنادی جوز الحکایة
فیه فنقول لمن قال رایت زید بن عمرو من زید بن عمرو بالنصب وان قال رایت زیدا ابن اخی عمرو قلت من زید ابن اخی عمرو
بالرفع لا غیر واما عطف النسق بلا تکریر من فهو کسائر التوابع عند یونس فی امتناع الحکایة معه سواء کانا علمین او احدهما
وحکی سیبویه عن قوم واستحسنه انه یجوز الحکایة اذا کان المعطوف علما او غیر علم نحو من زیدا وعمرا ومن زیدا واخا
عمرو لمن قال لقیت زیدا وعمرا ولقیت زیدا واخا عمرو والفرق بینه وبین سائر التوابع ان الثانی فیه غیر الاول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف علیه بعد الحکایة واما سائر التوابع فهی فی الحقیقة متبوعاتها وان لم یکن المعطوف علیه علما کما
اذا قیل مررت باخیک وزید لم تجز الحکایة فی السؤال اتفاقا بل یجب الرفع لان المتبوع لا یجوز حکایته فکذا التابع واما
ان اعدت من فی المعطوف نحو من زیدا ومن عمرا او من زیدا ومن اخوه او من اخوه ومن زید فانه یجوز الحکایة فی العلم دون ما
لیس بعلم وذلک لانقطاع الثانی عن الاول صریحا فیکون لکل واحد من المعطوف والمعطوف علیه حکم نفسه کما لو انفرد ومن
الشروط ان لا یدخل حرف العطف علی من نحو ومن زید ومن زید فلا یجوز الحکایة اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف علی کلام المخاطب
موذن بان السؤال انما هو عمن ذکره دون غیره ویجوز حکایة اللقب اتفاقا وفی الکنیة خلاف والوجه جوازها لانها علم
ایضا علی ما یجیء فی بابه وکذا اختلف فی حکایة مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الی واحدهما والمانع نظر الی زوال العلمیة بالتثنیة
والجمع کما یجیء فی باب العلم ثم یقول اذا حکی ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان کان ما بعده مرفوعا فهو علی الحکایة لا
علی الحکایة لا علی انه خبر بل الرفع الذی یکون لاجل الخبریة مقدر فیه وان کان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع علی الخبریة
فالکل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محله بحرکة مجلوبة للحکایة کما ذکرنا فی المضاف الی یاء المتکلم وقیل ان ما بعد
من لا حوله معمول العامل محذوف کما مر نطق وهو ضعیف للزوم الجر بجار مقدر کما مضی هناک وقد جاء حذف العلم بعد
من واثبات علامة الحکایة فیها قیل خلف دار عبد الله فقال السامع دار من واما بنو تمیم فانهم سلکوا بالعلم فی الاستفهام عنه
بمن مسلک غیره من الاسماء فاتوا به مرفوعا علی کل حال بالابتداء جریا علی القیاس واما اذا سالت بای عن المعارف فلا خلاف
بینهم فی ان ما بعدها لا یحکی فاذا قیل رایت زیدا او مررت بزید قلت ای زید بالرفع لا غیر لان الاعراب یظهر فی ای
فکرهوا ان یخالف الثانی بخلاف من زیدا ومن زید هذا وربما حکی بعض العرب الاسم علما کان او غیره دون سؤال
ایضا کما قال بعض العرب دعنا من تمرتان علی حکایة قول من قال ما عندنا تمرتان قال سیبویه سمعت اعرابیا یقول لرجل ساله
فقال الیس قرشیا فقال له لیس بقرشیا فعلی هذه اللغة یجوز الحکایة اذا سالت بمن او ای عن غیر العلم ایضا کما حکی عن یونس کما
مر واذا سالت بمن عن عاقل منتسب الیه علم سواء کان العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط کون المنسوب الیه عاقلا کما یقال لقیت
زیدا او رکبت اعوج جاز لک ان تقول المنی ای البکری او القرشی مثلا یا فتى بمن کان المنسوب الیه العاقل وقد حل علیه
الالف واللام لانه کان فی المسئول عنه اعنی البکری مثلا لان صفة العلم المنسوبة الی شیء لا بد فیها من الالف واللام وبلحوق یاء
النسب اخره کما کان فی اخر المسئول عنه والاکثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام علی الالف واللام فتقول آلمنی بالمد لانه کذلک
بالمسئول عنه لانک تقول آلقرشی او الهاشمی وایضا فان من ضعف تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعریف علیها ولحاق یاء النسب
بها فاتی بحرف الاستفهام وبعضهم لا یلحق بها فتقول المنی مقصورا اکتفاء بما فی من من معنى الاستفهام ویحکی فی لفظ المنی اعراب العلم المسئول
عنه عن نسبه سواء کان السائل واصلا او واقفا کالحکایة فی ای لفظا سواء فتقول لمن قال جاء زید آلمنی یا فتی وکذا آلمنیان والمنیین
والمنیین والمنیون والمنیة والمنیتان والمنیتین والمنیات وربما اتی المسئول بالجواب علی وفق اعراب المنی تقول رایت زیدا فیقول
المنی فیقول القرشی علی نسبته لنسبة المذکور اولا فی کلامک ویجوز الرفع فی الکل علی اضمار المبتدا ای هو القرشی لانفصاله عن الموصوف
بتوسط الاستفهام قال سیبویه سالت المبرد اذا قال لک رجل رایت زیدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول آلمنی کانی قلت
الظریفی او العالمی او البزازی قال السیرافی هذا تفریع منه وقیاس ولیس بمسموع قلت کانه جعل الیاء فی الظریفی نحوه للتاکید کما
قیل فی احمری ودواری وان کانت صفة العلم منسوبة الی ما لا یعقل کالمکی والبصری فلا یجوز المنی اتفاقا قال المبرد القیاس ان

اسماء الافعال لعدم الاسم موصولة وكان بمعنى الامر صلتها او الماضي عطف على الامر الموصول مع صلتها جزءها ونحو جز مبتداء محذوف ومضاف ومضاف اليه لفظ ... على الفتح ورويد امفعول به وهو معمول في محل الجر بالاضافة واي اهمل تفسيره وللتنوين في موضع رويد زيد امر بان احدهما انه في موضع نصب على المصدر كانه قلت ارواد زيدا الثاني انه يكون في موضع رفع على الابتداء والضمير المستتر فيهما انه على سد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان والثاني هو الوجه لان الاول لا يكون اسم فعل ... وهو خلاف الاجماع كذا في شرحه وهيهات ذاك عطف على رويد زيدا واى بعد تفسيره

بالصواب

او الماضي قال الشارح هذا تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باي على حنوى آمنى قياسا فقال يقال آلاني يصلح للمنسوب الى العاقل ولا غيره والوجه المنع لعدم السماع ولا مستفهاليا بيانه والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اعلم انه انما بني اسماء الافعال لمشابهتها مبني الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا نقول انه صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كان كذلك لكان معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا نقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كان كذلك لم يكن اسماها بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الا انه يمكن ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال يشبه كونها اسماء الماضي البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها جارا ومجرورا واما تقيين اصولها وانها عن اي شيء نقلت فنقول ان النقل عن المصادر والظرف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وذلك لا الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا اذا استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وذلك بالرفع والنصب امامك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطآن وشتان فانها كالبان في المصادر وكهيهات فانه كقوقاة ونزاة كهاذا وبيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لا نه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل والشبه ما يكون اصلها المصادر المناسبة بينها وزنا ولا الحاقها بالحوانها من نحو رويدا وبله وذا والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو ايتها في الكف وويها في الاغراء وطاق في التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا في الانعاش وويلك وويحك وويسك وويب لعمرو على ما مر في المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو حيهك ومه وهاودع اي انتعش وتبر اي ارفق وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيل وهيت ويجيء معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة في الضرب الثاني ببقائه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف ... انا لم يستعمل استعمال المصادر وهوان تخبء نحو افا وتبين بالحرف نحو اف لك ... ان تواتيها باينه على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما في الاول في فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان تواتيها باينه على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك اي كتقدمك وبعدك اي ابعد بعدك وحذرك وحذارك عمرا اي احذر عمرا وحذار او النجاءك اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا او عن الظرف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على الاصل لما ثبت بالدليل كونه عارضا انه اصل مرفوض وعارض لازم واما امين فقيل سرياني وليس الامر وذلك العجمية كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل بمعنى ليكن كذا وبني على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا يمنع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال الاسم الفعل هو الذي في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورويد انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما اطرد في نحو رحمك الله ولم يضرب فيصح ان تقول في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأ لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم ولن شابه الفعل اي حدوث قيامه فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كالفعل ذلك وكالفعل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منها محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقل الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتح فاه جعفر وكذا لا تقول في عليك واليك اسمي فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف

اليه صار الكلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والتنوين اذا كانا اسمي فعل مثل الفصل وبيه عليين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتابط شرا وعليين فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام والبس قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر تنصب واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اي الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما يغري بصاحبه وباخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء به اي الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت اغري عليك بخذه ثم استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسلان قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينتصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اي كذب السمن اي لم يوجد والبزر منصوب بعليك اي الزمه ولا يتاتى له ذلك في قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفا قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي قد ابك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيد كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رحلك وثقلك اليك واذهب عني ووراءك اي تاخر وراءك فجرى في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكلما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرعه وبطآن اي ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها بروزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها كلم وهات على ما يجيء وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك او لا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيدا ورويد زيد احتمل الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يات هاء زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا ولا يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويد وهلم مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا نقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير

ان يكون

الكاف

راجع الى المصدر والذي في الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر ولا
ننقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر نصه بمعنى سكوتا واي بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين وما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه
اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعين متعلقه الآتي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا
ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا امه اي كف عن هذا الشي وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر
راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت يفرض عن اي حديث كان و
ليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري
نحو لهانيا بدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول
وسكون هاء الثاني قالوا وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون
وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما هو فيه موصولا بما بعده غير موقوف
عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل الدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام
عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالف مفردة ساكنة
للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مونثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها
نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء هاءما هاءم هاءن
الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة
ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قولهم من قيل له
هاء فقال لا ام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثلث الاخيرة انما
هي فعل لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل
لك هاء بالفتح قلت ما اهاء اي ما اخذ وما اهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطي وهذا الذي قال مبني على ان الكتابية نحو ما اخاف وما
اخاف ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا
هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا
يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقالوا اكل داخل في باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال
لكون الضمائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول في نحو مهاتاة هاتيت انه مشتق من هات كحاشيت من حاشى وبسملت من بسم الله
وقال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي ايتاء فقلبت الالف هاء ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال
بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجي بمعنى كيف فيرفع ما بعده
وينشد قوله شعر تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز
ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن ابن وبعدي من بله على القلب
وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر وكذا كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله
عليه السلام بله ما اطلعتم عليه ومنها رويد زيدا اي امهله وحكى البغداديون رويدك زيدا قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف
ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال يمكن ان يجعل لحاق الكاف الحرفية جميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما
مر قال ابو علي يجي من التوكيد فلما لم يقولوا تله وابد لنا الهمزة ها كما حكى سيبويه بئس الرجل في بئس الرجل ومنها رويد زيدا وهي في
الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق بتصغير الترخيم اي رفق رفقا لانه صغر تقليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى
الرفق وهو اما مضاف الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجي على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو الاصل فيه
نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدك زيد كضربك زيد الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما
صفة للمصدر نحو سيروا سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله
تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال الثالث ان ينقل المصدر او الحال او الثاني الى اسم الفعل لكثرة
الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيد وانما فتح لبنائه على الحركة المستحقة
في حال الاعراب اعني الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا
مضافا الى الفاعل كما مر وقد يرد رويدا اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويدا الشعر
اي دع الشعر ومن الاصوات صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين

ثغر

وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا يستعمل ايه الا منونا وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا
فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديثا كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها
ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر وهو ايها منصوبا كسقيا ورعيا
اي كفوا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء
يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وعن بعضهم وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل
ايه وايها فيقال هيه وهيها ومنها هلم بالكسر مع التنوين قال فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال وولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح
الهاء مثلث التاء كحيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو
هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما الآن اف يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو اف لك وهيت واجب البناء نظرا
الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل انا قد بينا في المفعول
المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان تو بقاها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها
في الصوت وهو الاولى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بيناه هناك فالاولى اذن ان يقول انما
هو في صورة المنصوب نحو اف وتفا مبني على الفتح كما في صه لان الاصل بقاء كل شي على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا
لعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قوله دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان
اسكن واسرع قال شعر الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسكني ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف
الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيبقى هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك و
قطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل واقيم مقام الفعل فبني لحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان
وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاء يقال ابجلني اي كفاني الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف
قد وقط فمعنى قدك اكفف ومعنى قدني لا كفف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله
بجلي الآن من العيش بجل ولم يصرح به وان كان قريبا منهما في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدا وجاء الاكثر في باب الاضافة
فيجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب المضمرات ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى
نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حي هل الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ايت قال انشا
اسئله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى
اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهل بعمر اي اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى
بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى
يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين مركبين فيقال حيهلا بفتح الهاء
وسكونها واذا وقف على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيها في الوصل لغة رديئة وقول لبيد يتمارى في الذي
قلت له ولقد يسمع قولي حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعري لابي علي حيهل بكسر اللام
وتنوينه وعند ابي علي حالها مع التركيب احتمال الضمير كحالها نحو حلو حامض بمعنى ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي
المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا ليس
في كل واحد منهما ضمير لانه يخرج عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فيهيج الحي من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه
وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك
ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان
ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يجي في باب العلم وقد يقال حيهلك ومما جاء متعديا ولازما
هلم بمعنى اقبل فيعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب معها لم
امر من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير من معناه عند التركيب لانه صار
بمعنى اقبل او احضر بعدما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف
ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس عندهم في اردد واردد ولم يقولوا هلموا وهلم كما يجوز في مد كل ذلك لثقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم
ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هل ام وهل كلمة استعجال كما مر فغير الى هل للتخفيف بالتركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت
كما هو القياس في نحو قد افلح الا ان الزم هذا التخفيف فيهما لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر واعلم ان هل بمعنى اسرع

مفتوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هلم وقال الزمخشري يجيء هل ساكن اللام بمعنى اسرع وكان اصل هلم الى عند الكوفيين افصل
الى وهلم زيدا اى تصد به لاحضار ضمن عند الكوفيين معنى اسرع او اقبل فيعدى بالى في اللازم فقيل هلم الى واما في المتعدى
نحو هلم زيدا نهو باق على معناه اى اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله ويلحقونه الضمائر نحو هلما هلموا
هلمى هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في ضمير الفاعل ليبقى السكون
الواجب قبل نون الضمير في ذلك النون المزيد وتبقى ميم هلم على فتحها كما زيد النون في مني وعني محافظة على سكون نون
من وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول
التاء ويزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب يروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل
ياء وقد يتصل هلم لك مبينا باللام اجراء له مجرى الالفاظ التي تبين بحروف الجر نظرا الى
اصلها الذي هو المصدر نحو قوله نعم هيا انما توعدون اى بعد وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلم اليه
مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه بفتح الالف والهاء فكانك قلت لا ادرا لهاء المفتوحة اي الاولى
على المذهب الاخر فلم يعتبر في الجواب الهاء والاصل مراعاة لفظ الخطاب هذا الذي ذكرناه كله يعني الامر من اسماء الافعال التي بمعنى الخبر
هيهات وفي تائها الحركات الثلاث فقد تبدل هاؤها همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون في هذه اللغات الست وقد تسكن
التاء في الوصل ايضا جرا فيه مجرى الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب نحو ايهاك
وقد تنون ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة
التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة فقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف اذن عليها
بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما يقول قوقيات في جمع قوقاة الا
انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وذي والذي في المثنى والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف
عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان تقول اليا والالف فيه زائدتان فهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها
في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية وتقول فتح التاء في الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت
للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيراد معناه ما ابعده كما ذكرنا في امكان الفتا
بناء على هذا الوجه الاخير مع ان اصله هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على انه
التحق بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول انه ومن جعل الالف والتاء زائدة
لان باب قلقال اكثر من باب سلس ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا كافترق
نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يزاد في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال
الاصمعي شعر الشتان طلس البزيدين في الندى يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر المولد وذلك
بناء على مذهبه وهو ان شتان شيء شتى وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وهو شتان احدهما الغرى في شتان وهي كسر النون والتثنية
ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة الفصيحة
اعني فتح النون يبطل مذهبه وايضا لو كان خبر الجاز تاخره عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع مثله اوكان ينبغي ان لا يجوز
شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما بينهما لا يصلح ان يكون عبارة عن شيئين
والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما
والاخرى بالاخر كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران مع انه يكون احدهما النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال
في المعاني بينهما شيء او شيئان الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اى مشتركة
بيننا فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من
الخصلتين مشتركة بينهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لا افترق لا يستلزم فاعلين
فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اى بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان في زيدت بين
فشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه
لم يرتفع استنكارا لاخراجه عن النصب لما استمر له في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقولهم في فوق الخاسي ودون
السلاسي قال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له كوددوه ومثله ايضا ما يكون به ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى
سرع وقرب مع تعجب اى ما اقرب وما اسرع ومنها بطان بضم الباء ومعناها اى بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح شتان

هيهات

وفعال مبتداء وهي من الامر متعلق بمقدر من الثلاثي بيانا وبالمن خبر اى جيء فعال كائنا من الثلاثي حال او بيان لكن الثلاثي جزم مبتدأ محذوف ومبين
متعلق بمقدر او قال مستدركه صفة اخبر كان الفعل اى الذي كان المصدر ومعرفة نعت له وخبر بعد خبر او حال عن ضمير مستتر يكون علم انه فعال معرفة حال بعد حال
والمميز فعال اذا كان مصدرا وامرا او مبنيا حال كونه مصدرا حال كونه معرفة وكذا ام خبر مبتدأ محذوف صفته عطف على مصدر ونحو يا فساق ومبني خبر
كان وابتداء مني وفي هذه مستلزمة معلق بمبتدأ خبر وعداد لا مبتدأ وذلك فيها اى من حيث المصدر ولان ندع يحتمل ان يكون ظرفا والمعنى قولنا نحو فعال في هذه الصور في

ومنها ها بمعنى خذ هيهات ومنها في ها بمعنى عشرة لغات ما مدة وترك الهمزة مشددة الفا مثلثها بالتنوين ودونه وافه بكسر الهمزة
والفاء بلا تنوين وافه كبشر ما الارض بحذف وافه منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تنفيها وافه وتفه وقد تتبع افه كويل ومنها
اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واو بقلب الواو الفا او وه بكسر الواو المشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة
وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوه
بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذه فيقال اوه كامين في آمين ولا يستبعد بناء اذ لو كانت الياء الاصل
الالام ياء كما في قاوية من توبت ويقال في اوة اوتاه وفي اوة اوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة في كون الهاء ساكنة في لو
او مضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوتيه بفتح او محبير اسماء البهمة بفتح الاول قال ابو علي وهو من اجل انها لا تنصرفا
وقال يجوز ان يكون تصغير او تصغير الزنبيم كحريث في حارث ومنها الظرف وشبهها الجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا
قليلا نحو قوله عم شخصا ليسني وقوله عليه الصلوة والسلم من استطاع منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء ونعندك وودونك ودونك بمعنى خذ
بمعنى خذ والاصل عندك زيد ومخذه وكذا اليك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فانتصر من الجملة الاسمية
والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعمالها فصارت بمعنى خذ فيهل عليه والمرفوع مبنية على الفتح لان الحركة التي بتمنيتها في اصلها حين
كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كانت الفاظ المقيام مقام ما لا محل له ووراءك اى تاخر وامامك
اى تقدم اوامامك ومن جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك قوله فيكون التقدير
استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اى الزم مكانك وبي عليك زيدا الي منه كان الاصل عليك اخذه ولي اليك عنى
والاصل ضم علمك اليك وتنح عنى فاقتصر كما ذكرناه وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اى اتنحى فهو خبر شاذ لانه مخالف
لقياس الباب اذ قياس الظرف وشبهها ان يكون اوامر فلا يبقى على قياسا عليه واما على بمعنى اولني فهو مخالف للقياس
من وجه اخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور في معنى المفعول يبقى على زيدا اى قربه بنفسه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش
على عبد الله زيدا اى قربه اياه وهو اشكل من على لجر المظهر والكسائي يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا
وغيره يقصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور البارز في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار
الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم
كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق ومبني
لمشابهته له عدلا ووزنا وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز ومعرب في تميم الا ما اخره راء نحو حضار فقال المبني
على الفتح اعتراض بان الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المص لو قيل على مكرهه
انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه لحق من الفعل على صيغة واحدة فيحتمل ان صيغة افعل انزل ولكنه لم يقله احد منهم زاوا
ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل مثال وملوا
من دخول الكسرة فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسرة في الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه ومنه تربية وفتح فعا
في الامر لغة اسدية اقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضمائر كما في سائر الافعال امر من الثلاثي مسموع ولا يقال قوام وقعاد
في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وشافر شكير
وغفير قلت وهذا القول مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد
قوي فالاولى ان يتاول ما قال سيبويه بان اراد بالاطراد الكثرة لكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فلا كثر وقد جاء على انه لم يات منه
الا حرفان قرقار اى صوت قال غالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعو بها ولدهم
عرعار قال المبرد لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق
قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قرقار
وعار عار وعند الاخفش فعلال امر من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة
في الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت
في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي الحقوا
الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف في القيا في جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق
المراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا انزال عن انزلي فنزال اذن مؤنث كان نزلي لانهم جعلوا الالف التي هي دلالة تثنية الفاعل دليل
تانيث الفاعل على ان تانيث الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامر قوله ولانت اشجع من اسامة

اذ ذعيت

اذ دعيت نزال ولج فى الذى تهدد الامر والذى اداه ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه ولا اصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن ذلك النوع الذى ذلك الشئ منه اخذ من استقراء كلامهم عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل لا من الوجه الذى ادعى عبد القاهر وتانيث لفعل فى دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكر بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجئ فى باب العلم وكذا لا يخ قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة نحو حماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاء الثانى من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومنهم انه من اعلام المعانى كبرة وسبحان على ما يجئ فى باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان اتفاقا اذ لا يطلقان الا على المؤنث كما يجئ وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينته وهى برة وهذا الدليل كالاول فى القرابة اذ حمل كلمة على اخرى فى التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثا شئ بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صائرتان بالغلبة علمين كما يجئ فى القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم فى الظباء اذا وردت الماء فلا عباب اى لا عب ولا اباب اى لا تهيؤ للرجوع اليه وقول المتلمس جمادا لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اى لا مس ظاهر فى التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة واذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجئ فى صفة المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف وهو بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يالكاع اى يالكعاء ويافساق وياخباث اى يافاسقة وياخبيثة وياطاب ويافجار وكذا ياحضاف وياحباق كلاهما بمعنى الضرطة وياخواق من الخرق وهو الذرق ولا يجئ هذه اللازمة للنداء علما للجنس لانه لا يكون بسبب الغلبة فى موصوف بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجئ فى الاعلام واما غير اللازمة للنداء وهى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت فى الاصل صفة عامة لكل ما تحلق وتجبذ اى تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا جناذ وبراح للشمس من الجنذ وهو النتح والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها فى البدن من الشعر السبط ومثله كثير كبراح للخرز قال الذى يوخذ بها المراة زوجها سميت بكراز لانها تكر الزوج اى ترده بزعمهم يقال يا كرار كريه ان ادبر وان اقبل فسريه ونشاش وجباد وصمام للداهية لانها تنش اى تخرج ريح الكير بجيد اى تميل سمينة بها تفوها وتصم اى تشتد يقال نشاش فتيشة من استه الى فيها اى اخرجى ريح الكير من استه مع فيه ويقال حيدى حياد اى ادحى يا داجية ويقولون صمى صمام اى اشتدى يا شديدة اى زيدى فى الشدة او ابقى على اشد ذلك كالتابليين فى قوله تعم اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوعه يكرهون طلعته حلاق دحدحة اى يا هينة الحاذقة اى المانعة وفياح للغارة يقولون فيحى فياح اى تفشى يا متسعة على تاويل صحى صمام وبنى كويته وقاع وهى علم كية على الجاعرتين وانتصابها على المصدر ومن كويته اى كيته واقعة اى لازمة وتقى طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اى واثبة وتقى للصبح قثام وجعار وفشاح من الشم وهو الجمع ومن الجمرة ومن الفشح وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها فى نحو نشاش فتيشة وحلاق دحدحة وحيدى حياد كما مر فى باب النداء والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطعة كافية قال الطبة خزاطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم بالشقطاط وسبدنة سبنة بكوت لزام اى لازمة ولا بلل فلانا عندى بلال اى بالة لا يصيبه عندى ندى ولا يصل صلة قال الجبل لا تعد وانى الصعيد بداد اى متبددة متفرقة فهو تال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنتا حسبكم اسود خفية فاذا لصاف تبيض فيه الحمرة فتذكير ضمير الراجع الى لصاف تاويله بالموضع وروى تبيض فيها ولصاف منزل من منازل بنى تميم وحضار نجم وفى المثل لجئ من خاصى حضاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للغلبة فنعه وحضاه وكذا حضار كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام ورقاش وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب فرس وكساب وخطاف للكلبين ومناع وملاع للهضبتين ووبار وشراف للارضين وعرار للبقرة وظفار للمدينة وجميع امصار وصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف فى علة بنائها قال المبرد فيها ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال فيه سببان يتم الاسم بعض التمكن فيستحق بالثالثة زيادة السلب ليس بعد منع الصرف الا البناء وفى قوله

والاصوات مبتداء وكل لفظ خبرها وحكى به صوت جملة فعلية ونعت نعتا او الضمير فى به عايد الى المنعوت او صوت به للبهائم مثله عطف عليه فالاول كغاق مبتداء والثانى كنخ مثله عطف عليه

نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية جميع الاوصاف بل تام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التانيث فى الصفات لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض اذ بيجان وبنحو عمر اذا سمى به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث فى لصاف وهو منقوض بنحو هند وعناق ودار ما لا يحصى وقال المص لمشابهته نزال وزنة فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل وان ادعى العدل المحقق فلا دليل عليه وثبوت المجرور وفاسقه لا تدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ان يكونا مترادفين لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطراره وجودهما سببين الى ذلك كما ذكرنا لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال الذى هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل فى الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف ولا اولى ان يقال فى قسم المصادر والصفات لمشابهتها افعال الامر وزنا وبها الغير بخلاف نحو نار وكلام ومضا فانه لا شبه له فيها واما الاعلام الجنسية كصمام وحلاق فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمى بها غير لفظها وجب اعرابها كما ذكرنا فى باب العلم فعلى ما يجئ فى باب العلم فمعنى الوصف باق فى جميعها اذ هى اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كحذام وقطام فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة واما الاعراب فلغيرها عن معنى الوصف ولما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز المخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذى كان لها فى حالة الوصف لكنهم لما راوا انها لا تتضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر فى باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجروا لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره ونقلوا اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية فى البناء قال المص هى معربة غير منصرفة عند بنى تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك باجتماع العدل والوصف فى نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية فى نحو نشاش وفياح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائهما مع ان فى ادعاء العدل فى الاقسام الاربعة نظرا كما مضى هذا مذهب الاقل من بنى تميم واما مذهب الاكثر منهم فصحاؤهم فانهم يبنون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لانه تقدير الاعراب البناء فى جميع الشخصية مستقيمان لكنه قد يترجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذى الراء قصد الامالة اذ هى امر مستحسن والمصحح للامالة هناكسرة الراء وهى لا تحصل الا بتقدير علة البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء لغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لو منع واما القليل من بنى تميم فقد جروا على قياس منع الصرف فى الجميع دون قياس البناء وقال المص فى القسم الاخير اعنى العلم الشخصى ان فيه عند اهل الحجاز علة لا تقدير فيحصل مشابهته لباب نزال من وجهين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء مثلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما ليس لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بنى تميم فى نحو حضار العدل التقديرى والوزن وفى نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين فيه لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اى من باب العلم الشخصى فيطرد تقدير العدل فى جميع افراد العلم الشخصى لما اضطر فى بعضه وهو ذو الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكى به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثانى كنخ اعلم ان الالفاظ التى تسميها النحاة اصواتا ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكى كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التى هى شبه المركب من الحروف فى اثناء كلامهم فى اثناء الكلام اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس لا فى النادر كما فى الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من التشبه بين الصوتين اعنى الحكاية والمحكى فصار الحق الحكاية ان تكون كالمحكى سواء ايضا الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات والثانى اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان فى انفسهم كاف وتف فان المتكره لشئ يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شئ مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذا اه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاخ لمن يسعل الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق كلامهم فحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما مر فى لغات اف واوه وثالثها اصوات تصوت بها للبهائم عند طلب شئ منها اما المجئ كالفاظ الدعاء نحو جوت ودوس ونحوها واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر كسا للشرب وهدع للتسكين فهذه الالفاظ ليست مما يخاطب الحيوانات العجم حتى تكون اوامر ونواهى كما ذهب اليه بعضهم لانها لا يكون مخاطبة لعدم فهمها الكلام كما قال تع كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد

بعض الحيوانات لشئ من هذه الافعال فصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر فقابضه به فيعتاده ويأنس به واطعامه فكان الحيوان تميل المراد منه اما رهبة من الضرب واما رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان ان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها بافتراقها من الحروف وهذا كما ترى من الترتيب تبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا وانا لا ارى منعا من ان تكون صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عنهما اسماء الافعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لا ان الله تعالى جعل الحيوانات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب ويكلم بما يفهم كالعقلاء ثم تقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام الثلثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالهم في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي بالاسماء ليكون ادل على انخراطها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوها التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصد لفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرته بالضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معنى بعضها معنى المصادر نحو اف لك اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اي طيبا فهذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وطبيعتها غير طبيعتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشئ اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول في نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال انه وان كان صوتا في الاصل ونستريح من التكلف الذي تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين واتما بنى اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضي الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما هو واف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضي الاعراب او لكون وضع بعضها وضع الحروف اعني على حرفين كما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان تعربها قال جهم بن العباس ترد بجهل وحاج وانما من العاج والجهل حتى جنونها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصواديا على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما يقول في الحروف ان لوا وان ليتا عناء وفي الاسم المبني وكايحد الله صفاين وكابحد بابن على ماجئ في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من الجاج والجهل والجر وباسم الشيب لتبعيد الاسم عن شبه الحرف لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب وهذا كما حكي عن بعض البغداديين كل من الامس وكان الامس معربة ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في تريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الحمل عربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بجهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في نحو غاق فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر وهذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او العجماوات او الجمادات قب وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد تزجر بها الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد سمي به وقوله عدس ما لعباد عليك امارة فيحتمل الامرين الا ان الوقف على السين يقوي كونه زجرا وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين فيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استغاثت له الا ناقة طابعة فما يقال له

هيد ولا هاد اي لا يمنع من شئ ولا يزجر عنه ويقال لمن لا يبالي بشئ ما له هيد ولا هاد اي لم يسال عن حاله ويزجره ويقال ايضا جه وجوب مثلث الباء بتنوين وده زجر للابل ايضا وكذا جاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصر ان وجاجيت عاعيت بابدال الالف ياء واصلها حاحيت وعاعيت كما يقول لا ابالي من قوله لا اوجئ وجوت بفتح الثاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب سكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا هيد مكسورة الهاء منونا وغير منون وهيد تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعا للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد يخفف مسكنة عند حرف مثال لتنخ البعير وكذا هيج وايخ بكسرها ويجوز في الحاء الكسر والسكون وتق لزجر الغنم ساكنة مكسورة الهمزة ساكنة الباء وكذا اهر وقيل بضم الهاء ونخ السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم وقد يقال في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر منونة وكذا قح وقع وفاع لزجر الغنم وبس في دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وبث بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وعه وعيز بكسر العين والراء وشنخ العين زجر للضان وشاء ونشوء للحمار الى الورد وعوه دعاء للجحش وهي دعاء للفرس ودج صياح بالدجاج وتوس زجر للكلب بسكون السين وشد دعاء له وده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر ومراعي اصلها في البناء في قولهم الا ده فلا ده اي ان لا يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي للندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وي لك اي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومن هذه ويح وويس وويب كلمات برأسها بمعنى الدعاء وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ وخبر اي هلاك حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشئ اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رمى الله في عيني بثينة بالقذى وفي الغر من انيابها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يكون اصله وي لام عجبا لها اي لله درها فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الابيات او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر فيه في قوله تعم ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر وويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب قال الفراء وي كلمة تعجب الحقت بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسأل لم يتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع ان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سألت زوجها اين ابنك فقال ويك انه وراء البيت اي الم تراه وراء البيت ثم صار ويك بمعنى الم تر لم يتغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنحس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحرة ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بني باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنداخ بكسر الهمزة وفتحها دخاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار الغانيات اخاو يروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنها مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ذناده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي لتصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج واليس الرد بتة ولا دا باس بالكلية بل فيه اطماع اما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة سبقت كلمة وهي مض وسمي بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت مبني بناء سائر الحكايات على الاصوات قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما مر في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره بيانا للوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما

وانما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين و فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف وقوله ليس بينهما
نسبة اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة
قبل العلمية وليسا بمبنيين تعليل التسمية بها وكلاهما من المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فقط علم بناؤهما بالتركيب واما الجملة فلا
توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام تثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سنذكر
في باب الحكايات انها مبنية لاصل لم يكن مركبا قبل العلمية واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها الحاصرية في
الظاهر ومبنية لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض
الحد وهي ان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في
هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدي كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ركب للعلمية او كان مركبا
قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب للبناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء
الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر
هذا الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاز في معدي كرب كما يجيء في المضاف البناء والصرف
وتركه كما يجيء ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو ما
القياس على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء وان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني
فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل ومبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع
تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاول
اسم نحو انا ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن
من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعد يكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني و
جعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى
وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل اما المعتل
كمعد يكرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والعجز ح مالا مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان
كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الحقيقي كما اعتد به في اسكان ياء معد يكرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على
الاضافة واما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف و
المضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب الياء في نحو معدي كرب في النصب والثاني
اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا
او لا فان كان وجب بقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في
الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب لعامل ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله
والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترازا لخصوص الاعراب وعمومه وان لزم
منه دوران الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا نترك الجزء الاول على بنائه ان كان في الاصل مبنيا كما في
الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب ومنذ يضرب وان يضرب ولم يضرب وكذا في نحو انزيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء بعد
هذه الحروف مبتداء في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل
وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون
احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج
يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما
عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زيدتهما عليه في حال الافراد
لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر
مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول واعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد
في زيد مشددة الياء كما تزيد في لو افرادا على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف بسبب
الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف
جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف

اليه

الا ما لم يكن مركبا قبل العلمية ع

فان حرف شرط وتضمن فعل الشرط الثاني فاعله ومرادهم مقوله وبنيا ماض مجهول والقيم له نائب فاعله والمعمول لم يسم فاعله عائدا الى الجزء الاول والثاني والجملة جزاء الشرط
وخمسة عشر خبر مبتدا محذوف وحادي عشر واخواتها عطف عليه والا حرف استثناء واثنى عشر مستثنى من قوله بنيا ومن قوله واخواتها قال المصنف في شرح الكافية
من باب خمسة عشر لا عراب حادي عشر حتى يكون ثاني عشر مبنيا انعقد تلك المشابهة والجملة شرطية واصله وان لا يتضمن الثاني حرفا بدلا الترجمة الشرطي وما سبق بعده
كلك واعراب الثاني جملة جزائية وكبعلبك خبر مبتدا محذوف وبني الاول جملة فعلية عطف على جملة جزائية وعلى الاصح متعلق به او خبر مبتدا محذوف ووقع في بعض

اليه والمضاف اليه لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن
الصدر ضميرا تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما تقدم والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبتت اضافة
الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك
مبنيا على حركة مشابهة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فتحكي الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية لحول الحركة البنائية مجرى ما
شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب
مع التركيب او لا فان كان وهو في التوابع الخمس مع متبوعاتها لا غير يبقى التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب
الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة ظريفة سواء سمي
به رجل او امراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك
الصرف لان اللفظة ترد ويجوز صرفها على الحكاية بناء على اجراء الصفة والموصوف فكانك سميت بامراة عاقلة كما يقول الحسن والحسين و
الحارث باللام اعتبارا لاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت
بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان منصرفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف مع عطف النسق مع حذف المتبوع كما يحكى
بالمتبوع لان العاطف كالعامل فيما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه
المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدي كرب واعراب الثاني
اعراب المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني في جميع التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع
منها فان حكمت حرف العطف قبل العلمية وبناؤها والى بعدها القيام موجب في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني
فيتضمن الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني
مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما
جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا
جنسه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذ ما وانما وكاني وبل ونحوها هذا هو تمام الكلام فيما يسمى به من المركب قوله
فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر فانه يعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اعلم ان اصل
خمسة عشر خمسة وعشر حذفت الواو وقصد مزج الاسمين تركيبا وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك
اب وابنا لان الاسمين معا هاهنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف الاب والابن وانما امتزجا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر
العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني
فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة الدالة على عروض البناء وان لهما عراقة في الاعراب اصلا وعلى الفتح
ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب وجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما
مر في العلم المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته ويبنى حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك
لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون فاداتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة
مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد فتقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت
معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرين رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا
وكذا في نحو ثلاثة عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرين
الواحد من الثلاثة والعشرين بل المعنى الواحد من الثلاثة والعشرة والواحد من الثلاثة والعشرين فما معنى هذا العطف قلت كان القياس
ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلاثة وثلاثين اذ لو
بنيته من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعل يدلان على مفردين وهو
ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى
العدد كما كان في ثلاثة وعشرين ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عاشر اي المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ
لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد هاهنا في صورة واحدة فتقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين او
ثلاثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه
الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثالث مثلا في ثلاثة عشر
او ثالثر كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان تركبا من مجموعهما احدهما لفظا ويكون المراد من جهة المعنى

الاصل بدله

الحركة

فالاحتياج

اذا قصد المفرد

وكذلك ليس معنى

كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثانى ليوذن من اول الامر ان المراد
من المفرد المتعدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه
فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا واحد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف
عليه ظاهرا ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جاء
ثالث عشر جائى واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة عطفوا
عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث
عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة الى ثلثة فيضاف ثالث
ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها
لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين ثالث الاثنى عشر كما
يجى في باب العدد ولهذا اعرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا
واما اذا اضيف كثلثة عشرك مثلا ففى اعرابه خلاف كما يجى في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجح بجانب الاسمية
كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذى باشره اللام من المركب اى صدره يتعذر اعرابه للزوم دخول الاعراب وسط
الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف كل الاين فان اللام باشرت فيما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثانى
نحو ثلثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجى في باب العدد قوله الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الا
فيه كما في الزيدان ويحملوا الاعراب كما يجى وقال ابن درستويه هو مبنى كباب اخواته من الصدر ولكونه محتاجا ... الثانى مثلها وقال كل
واحد من لفظ اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستانفة كما في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور والصدر منه ...
بعد حصول علة البناء فيه اى تركيبه مع الثانى وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما
ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم يحذفوا
النون لاجل البناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها
والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام
فلذا لا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنى عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه
لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد
بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نونا المثنى والمجموع لم يعهد حذفهما في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى
لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب انه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اى الالف التى جعلنا اعرابا فلم يسقط
الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة لانه امتنع حذف علامة التثنية اى
الالف لاجل التركيب تلك العلامة اعرابا فلم يسقط الاعراب بشىء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبنى اتفاقا مع قيام هذه العلة
بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والاعراب الثانى كبعلبك ويبنى الاول في الافصح وقد
تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادى بدى وفيه لغات
احدها هذه وهى سكون ياى الاول والثانى تقول اعطه بادى بدى والاصل بادئ بدئ فالاول فاعل من بدا الشىء اى فعله ابتداء
والثانى فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اى اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء و
المراد بالبدى مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه وينبغى ان يكون كل واحد
منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادى بدى مبتدئا وذلك كما قلنا في
قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال تشبه المضاف والمضاف اليه لانمحاء معناهما الاصلى وافادتهما معنى المفرد نحو خمسة عشر بالمركب
عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذ افادته لمعناه اى العدد المعين كافادة عشرين لمعناها فبنى الاول لكونه جزء الثانى واحتياجه اليه
وبنى الثانى وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدى كرب ولم يبن الجزءان ولا احدهما فى
نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب المفرد الذى يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال
لظهور انفكاك الجزءين احدهما من صاحبه بالجار المتخلل وكان بناء ثانى جزئى بادى بدى تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثانى
معدى كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر لاداءه الى تخفيف ثانى بادى بدى على غير القياس كما يجى فكثر بناؤه اى على غير
القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزءان ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف

اليه وان انمحى عن الجزءين ايضا معناهما الافراديان كما يجى في بادى بدى لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا
لمحا خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على
الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى المعنى اى اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادى بدى فان معناه الاصلى مقصود مما نقل اليه الا ان
المنقول منه اضافى والمنقول اليه افرادى وجعل جار الله بادى بدى وبادى بدا وايدى سبا من باب معدى كرب وجعلها سيبويه من
باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان نظر جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ... التنوين في بدى وبدا لان فيهما تركيبا
بلا علمية ولم يكونا منونين وكذا ايدى سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدى سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة
كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قال فلا نعدهما سيبويه من اخوات ايدى سبا وجار الله من اخوات معدى كرب
ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين على بابه فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزة بادى
بدى فنقول انه سكن الهمزة من بادى وقلبت ياء وحذفت الهمزة من بدى وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيها بادى بدا وفى
كلمتى هذه كاول اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدا كتبت لان بدا على وزن طلب يان من هذا التركيب فخففت
الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدى من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادى بدء او بدئى او بداء الكلمة الاولى
من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سمح او كريم او جبان والبدء مصدر بمعنى المفعول وليس
الجزءان في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادى السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير
مخففة وقد تقول بداءة ذى بدء وبدءة ذى بداءة على وزن فعلة ذى فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلاث بمعنى المفعول لانه
يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر واما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادى بدى
او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتدائك بما يبتدى به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدى
سبا في قولهم تفرقوا ايدى سبا وايادى سبا اى مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدى كناية عن الابناء
والاسرة لانهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدى ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل و
يجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدى سبا وامره في بناء الاول والثانى كامره في بادى بدى فلذا الزم ياء ايدى السكون
وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يستعمل ايدى سبا بالتنوين فيكون ايدى وايادى مضافين الى سبا لكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة
سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشر مبنية الجزءين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جارى بيت
بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزءين فيها كما تعين
في نحو خمسة عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون
فاذا قدرنا مما قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اى كل يوم وكل صباح وكل
مساء وكل حين والفاء تؤدى معنى هذا العموم كما في قولك انتظره ساعة فساعة اى كل ساعة اذ فائدة التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما
عقيبه بلا فصل الى ما لا انتهاء فاقتصر على اول المكرر اى التثنية كما قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء
وحين حين قلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوى كفة مع كفة منه كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التولى و
الاعراض واصل جارى بيت بيت والمعنى ملاصقا بيته وبيته اى مجتمعان متلاصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب
الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوى صحرة اى انكشاف وبحرة اى اتساع اى في غير
مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اى لقاء واخبارا ذا صحرة وان لم نقدر حرف
العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا يبلى بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين
ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جارى بيت بيت اى ذا
بيت وعند بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضموا نحرة اليهما اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ يبعد
تركيب ثلث كلمات والنحر ايضا بمعنى الاظهار لان نحر الابل يتضمنه ومنه قولك قتلته خبرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان
اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيهما عند عدم
تقدير الحرف واما ان يكون تشبيها لهذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدى كرب وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل
علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال
فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها تجازى وتقول اتيتك في كل يوم يوم اتيك في صباح ومساء وذلك لان علة بناء الاسمين
لم يكن فيهما ظاهرة كما مر لكنه حسن تقديرها لوقوعهما موقعا يكثر فيه ذلك وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعهما

ات مبتدأ وكم خبرها وكذا عطف عليه والعدد خبر مبتدأ محذوف وتقديره وما للعدد وكيت وذيت لفظان عبارتان للحديث مثل قوله العدد
في الوجه

لم يقدر فيهما واستعمل كخمسة عشر وجوبا لجواز لا لزومه للحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر وشغر بغر الكلمات وكسرها وبنى مع فتح
بكسر الفائين والاولى الاول كلاهما بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين وسقط بين بين اي بين الحي وبين الميت
وبين الثانية زايدة لان بين يقتضي شيئين كما في قولهم المال بيني وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكورة المركبات
قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر
النجم اي هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من البذر وهو الاشراف والميم بدل من الباء وبقي شذر بذر
بالباء على الاصل اومن مذرت البيضة اذا فسدت وجذع من الجذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي
الاخبار وينشرها وحيث بيث قد ينونان وقد يترك حيث بيث بكسر الفائين واصله حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع
التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى نحو استحثت الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث
بفتح الثائين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وقاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاشتقاق الحاصل
بالتركيب من تونيهما فلكون الثاني اتباعا كما في حيث بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونهما مشتقة كجذع مذع وشذر
مذر لم يستعمل الا مع التركيب نادر ومثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين واتماه
حسن الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الفائين وكسرهما مع الصاد بن ضم حيصان
والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من
العكس لان الياء اخف وقد تنوحوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزآن مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين وان الاتباع
كما ذكرنا وقد نوحيص بيص بكسر الصادين والفاء مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات وخاز باز ان كانت بات بفتحهما
اما الخازباز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن فاعل بزه اذا سلبه وارتفع كانه قيل هو الخازي الباري فركبا وجعلا اسما
واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بخمسة عشر فكان اصله الخازي والبازي والتشبيه خاز باز تشبيها
على عطف احد الجزئين على الآخر وخاز باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا
بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاء وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية والتركيب وانما هو علم الجنس كاسامة وتنونه الذي
الكسر الثاني زجرا كما في سابر غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في بعلبك ويجوز صرف الثاني
وترك صرفه وخاز بلا كفا صعا وخز باز كقرطاس والاوليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما
قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال وجن الخاز باز به جنونا
وهاتيمعان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاف باق للنكاح وقاش ماش
للقماش وكل واحد منهما متم بصوته مبقيا على بنائهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيها بخمسة عشر كما
قيل في ايادي سبا وبادي بدا وان الغي عن جزئيها ايضا معناهما الافرادي كما الغي ذلك عن جزئي ايدي سبا لان الاعلام المنقولة
يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى آخر من غير لحظ للاصل الا لحاظا خفيا وذلك انهم في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن
والعباس فلما غير من حيث المعنى تغيرا ما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول من احد الطرفين اي اللفظ
والمعنى بخلاف هذه التركيب فان معناها الاصلي المنقول منه مقصود من خلال المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدي سبا مثلهم في
التفرق فالاصل مؤذن بالتفرق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنقول اليه فاما لم يكن في المعنى تغير كثير جوزوا تغير اللفظ عما كان
لان المعنى يكفي في الايذان بالاصل المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية في اللغة والاصطلاح
ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت
تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكو لطت ونعلت اي
جامعت وكالغائط للحدث او للاختصار كالضماير الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير
ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلته لم تمل ما كنها ديار بكر ولم تخلع
ولم تهب اي خولة وكقولك مررت برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو اكفف ان كفف في
مهم وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة
بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية
كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال
عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو او اخوك الفاضل ام ذلك الجاهل واين كذا سؤال عن مكان معين

[illegible]

غير

غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما
ما يكني بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان ابن تجلس ان تجلس في الدار او في السوق او في
السوق او في الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات
التي لا يتناهى كما مر وقول المصنف نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا
وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية لان هو دال على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا
وكنوت قال واني لا كنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات التي
مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم نعدها
لان لها بابا آخر اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا ان المعنى المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن
ما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامها على المخاطب او لنسيانها فكم لا يكون من هذا القبيل على ما قرره استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ
كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك
قال فلان كذا وكذا وكيت وكيت فيدخل فيه حده فقط وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندك واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوع وضع
الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية قال المصنف والاولى ان يقال لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحرف في الغالب كهمزة الاستفهام
وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل كلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا
لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشاء ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم معنى الخارج بذلك الكلام فالكلام
المصدر بكم او برب لا بد فيه ان يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال فيه صدقا
ويتضح صدقه وجواز التصديق والتكذيب يدل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال
ولا يقصد المتكلم ان للمعنى خارجا بل هو الموجد له بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان
يقال له كذبت فانك ما استكثرت للقاء وما استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال صدقت ونسوا بكثيرين وقد يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم و
ليس كل نحو قام زيد فانه لا يفيد انك تعتقد قيامه منفيا بهذا الكلام كما اذا قلت كم رجل لقيته انك تعتقد لقائه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه
في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود بها الاشارة دخل عليه كاف التشبيه كأن
ذا مشار به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاهما
في ايدي سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف لاسمية لها
عند سيبويه الا ان يكون اسمية الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر فبقي ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد نحو قال فلان كذا
واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرور بها مبهمين عند
السامع الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما هو في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف
لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم
حتى يكون التمييز من ذا واي فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم
الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
خطا ولاجل التركيب الذي تصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل
من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اي صارت
عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها
موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت
الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على
الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت
العين اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذف التنوين
بدليل ان من لغاته كي نحو كيع وقد يقال كياء بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كاء نحو كع اما على حذف العين واللام معا نظرا

[illegible]

كيسرة

وكم مبتداء والاستفهامية نعت كم بتاويل الكلمة ويحتمل انها مؤنث وساعي دمميزها مبتداثان مضاف الى ضمير يعود الى كم ومنقوص خبر مبتدا ثان ومفردا خبر بعد خبر والجملة خبر المبتدا الاول والخبرية مبتدا محدث لما ثبت هميزكم الخبرية مجرور مجموع ومفرد خبر اخر له ومجموع عطف عليه وجار ان يكون تقديره وكم الخبرية مميزها مجرور وانما اختصر بدلالة ما سبق فيكون مثل قوله كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والوجه ان تدخل مضارع معرف من فاعله وبينهما اى في مميز كم الاستفهامية وكم الخبرية وبينهما صدر الكلام خبر مبتدا محذوف

ميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يقال كم عبيد بالنصب خبرية وانما لزم مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان لفظ العدد الكثير دال على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اى في مميزهما اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك لموافقة جرا للمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا فصل المميز من كم فلا بد تقدير من كم منونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فلان الاستفهام واما الخبرية فلما تتضمنه من المعنى الا في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولم يتضمنها معنى الانشاء غير رب وكم نظيرا بحث في باب التعجب وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير اذا جاء المغير في اخرها فتشوش خاطره لانه يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيقف جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اى الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل النصب والرفع والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ بفصل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصبه الضمير الراجع اليها كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب اقتضاء فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسب حسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل به المصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فقولك يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اي فعل او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقوله كم مالك فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعلا معا سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك لانه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتداء او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او اذ كان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجل جاءك او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او بمتعلقه انه مفعول لناصب مقدر نحو كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير ولا وان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا يمنع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجلا جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم يجز بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية

نوا

وتقدم وجرت ومنه مجرد بها مضاد كم استفهامية او خبرية مرفوع على الابتداء وعند البصريين كم الاستفهامية والخبرية كم الخبرية وذلك خبرها وقد صلت صفة لعبد وبالرفع مبتدأ وذلك صفتها وقد حلبت خبرها او مميزها محذوف اى كم مرة بالنصب اى حلبت لك فيكون كم في محل النصب لانه مفعول الواقع بعدها المسلط عليها الظرفية لو تسلط المسند بين كون الفعل وقع الا بمعتمد لك من جملة بها تقبل المبتدأ كذا قال المصنف فيهم وبامرهن مثله وجر بمنادى مفرد معرفة كاله عطف على ما قوله كم عمه مضاف اليه وتلت او وجه مبتدأ تقدم جزؤه هو قوله في مثل كم وفي بعض النسخ وفي مثل مميز كم متقدم ذكره ويحذف مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله

فلا يكون الا منصوبا على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قبل وخبرا اما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضرب وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب ومن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واى الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا بنفسه بالضمير ها المتعلق نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في نحو حيثما جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرمه ومن ضرب زيدا فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا ولو كان في اللفظ ايضا متلوا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيه لما مر تبته التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم اما باقيا على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها لا على الجزاء كما ذهب البصريون على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عمله فيها لحقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تاخره عنها لم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انها لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم ولذا قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلماته كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمولة للفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة لان حروف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي مثل تمييز كم عندك يجوز ثلاثة اوجه وقد يحذف في نحو كم مالك وكم ضربت اليبت للفرس دقة تمامة فدعاء وقد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها الكثرة الحلب تصارت كالنساء وهذا خلقة لها تشبها الى الشوه الخلقة وانما على حلبت بعلي لتضمين حلبت معنى ثقلت او تسلطت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتها على كره منى ووجه النصب في تمييز كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على التهكم كانه يقول لنقص الحلب عليه الا انه ذهب عنى عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدر واستفهام كم حلبة نصبا جواز النصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجوازها الا وبرتفع عمة بالابتداء وذلك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف له كما تقول اضربتين زيدا ضربت وامرتين زيدا ضربت واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهامية كان او لا لان الغرض من ايان مميزها في الحالتين اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضايعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ لكنه قال الاندلسي يجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه شيء مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجالا جاءك وجاؤك وكذا اذا ثني كم بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فينبغي هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد هي جماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصلين رجلين رجلين نوبة تقال كم رجلين جاء الثلاث اذا قصدت تفصيل جماعة على شيء مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جاءتك وجئتك وجاءتك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المميز لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جائز ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما تبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي جاءك اي عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا اياها بالعطف على التمييز لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير واما ما حكى ابن قتل السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم فقال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين لك ولا يستقيم كاين لك كما لا يستقيم رب لك

عامله الى المميز ومثل خبر مبتدأ او محذوف ولا يكون الا استفهاما مثال كم الاستفهامية منصوبها ومميزها وفي كم ما اتى جزيها والجملة في محل الجزم الصفة وكم خبرية منصوبة المحل وميزها محذوف وضربت فعل فاعله ضمير المتكلم كم مرة ضربت او كم من ضرب

فتح

وهو

ماهبت الرجل فترة من الرسغ من

ان مميز كم سواء كان الا نكرة استفهامية كان

الذي بدا عليه كم في الاستفهام الا نكرة لوجوب تنكير المميز المنصوب والخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا وكم في ذلك

الظروف جزء مبتدأ محذوف وتقديره هذا باب الظروف المبنية ومبتدأ محذوف خبرها وتقديره والظروف المبنية على اقسام مذكور ومن موصولة منها ما قطع عن الاضافة ومن بيانية تبعيضية وما مجرور بها عامله الى الظروف وما موصولة او موصوفة وقطع ماض مجهول والمستتر فيه مفعوله ما لم يسم فاعله عايد الى ما وعن الاضافة متعلق به والجملة صلة او صفة لها والموصول او الموصوف مع صلته او صفته مبتدأ تقدم ذكره وكقبل خبر مبتدأ وبعد عطف عليه واجري ماض مجهول مجراه اي مجرى ما قطع ظرف له ولا غير مفعول ما لم يسم فاعله لاجرى وليس معطوف عليه وحسب كذلك

وابن بيل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها المجيء بعد المنون فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها الصدر دون كذا لما قلنا في كم الخبرية ويرد كذا مكررا مع الواو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رحمه الله فقال بقوله العدد حتى اجاز واكذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة يدل على كمية العدد نصا واما هذه فلا يدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف من اعتبار الاصل قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناه نحو يمين وشمال واخر وغيرها لكنه ينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدي وقوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذ ومع وهذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختار البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او غادة منه على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال وحن قتلنا الازد ازد شنوة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد ويبقى ابدا تما ولا نعلى هذا الا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا به ولا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا الا من الابداء قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من عل معربا ايضا كعم ومن عال كقاض ومن معال كمرام ومن علا كعصى ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من عل لم يتبين كونها مبنية على الضم كالحواشي واما نحو يا قاض فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فانها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول حلوا الدار كما تقول سلفها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر لغاتها فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فنحو من علو فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبلها ومع الا الى باب الضمير والبناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت عشي باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم داله وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه وليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية اي لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله ولا غير مجراه لا غير وليس غير

وحسب

لان المفصلة

اعلم ان المنوع

الظرفية

فلم يبين

ابن خارجة الكلام وقد نقل عن بعض من نسخ تاريخ الاعشى قوله حين نسبه الى من

ومنها حيث جزء منها اعطاف على ما منها ما قطع ورد منها مضارع مجهول ... شرى الما الم ما علم ابدا فى حيث ولا احرف استثناء الى الجملة متعلق بالابتداء والامتثال
معرفة وتقديره ... لشى الا الى جملة وذا الاكثر متعلق به

وحسب شبه غير بالظروف المبنيات لعلة ... الابهام الذى فيهما كما فى الغايات لكونهما حينئذ غير محصورين ... ابهام غير لا يتعرف بالاضافة
وهى اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولم يحذف منها المضاف اليه الا مع لا النبرية وليس نحو ... الاخير وجاءنى زيد
ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التى بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التى بعد ليس والمضاف اليه
المحذوف فى ليس غير هو المستثنى المحذوف فى نحو قولك جاءنى زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها
للغايات بالابهام واما حسب فلانه حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبنى على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر فى
باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة فى الاكثر اعلم ان الازمنة المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها
بالوضع وهى ثلثة فقط حيث فى المكان ... واذ فى الزمان على خلاف فى اذا ... مضافة الى الجملة التى تليها او لا كما يجئ ... ومنذ
يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففى جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة
الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة ... منها احد الازمنة الثلثة ويشترط ذلك لتناسب المضاف اليه فى الدلالة على
مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه فى الحقيقة
هو المصدر الذى تضمنه لا نفس الجملة وعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا
كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة ... ولهذا
كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثانى جزئيها فعلا
كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهورا بالوقوع فى احد الازمنة الثلثة وان كان جزآها اسمين اما فى الماضى
نحو اتيتك حين الحجاج امير او فى المستقبل نحو لا اخذلك حين لا شئ لك قال الله تعالى يوم هم بارزون قال المبرد فى الكامل لا يضاف
الزمان الى الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ لوجوب الاضافة الى الجمل وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون
وقوله تعالى يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذى ذكرنا كله انما اضيف الزمان الى الجملة وهو فى المعنى ظرف مصدرها كما رأيت
فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل
الا مع حرف مصدرى كان وان وما قبل الجملة قال الله تعالى من قبل ان يطمس ونحوها ومن بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق ومن بعد
ان يلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطء مقاما مقام الزمان
المضاف والاصل زمان ريث خروجى اى مدة ان يبطئ خروجى حتى يحصل فى الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيتك خفوق النجم
فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات
علامات توقت بها الحوادث ويبين بها الاشغال لكن لما كان ريث وآية دخيلين فى معنى الزمان اضيفا الى الفعلية فى الا...
مصدره بحرف مصدرى قال شعر ... ما يزيغه ... الخيل شعثا كان على سنابكها مداما قال الاخر ... بآية ما يحبون
الطعاما ويقول اقم ريث الخرج فاذ لجاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى على ما نقله الكوفيون كما يجئ فكيف
بما يشبهه وتضاف ذو ايضا معربا كاعرابه فى نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية فى قولهم اذهب بذى تسلم والجماعة
اذهبا بذى تسلمان واذهبوا بذى تسلمون وقال بعضهم هو شاذ وذو صفة الامر اى اذهب مع الامر ذى السلامة اى مع الامر
الذى تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافى الموصوف بذى الوقت اى اذهب فى الوقت ذى السلامة اى فى وقت تسلم فيه والباء بمعنى فى
فلا يكون اضافته شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعرب وهو بعيد لما مر فى الموصولات
انها بالواو فى الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو فى الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءنى ذو فعل وذو فعلا
وذو وافعلوا وذات فعلت وذوات فعلن وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر فى الموصولات
وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئى الجملة التى تلى حيث واذ فعلا فالوجه ان يلى ذلك
الفعل ولحيث ما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس ونحو ... ذلك فى اذ واذا
لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام فى بناء حيث فسيأتى بعد وقد يشبه
غير ومثل بالظروف المضافة الى المبنى ... حيث واذ واذا وذلك لانهما يشبهان مثله ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة
بحد وحاصر ... اليوم ... فان الى الجملة اضافتها لكن لما كان اى غير ومثل مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا
الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى الجملة مصدرة بحرف مصدرى كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان
نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال ... قد استعين ... اذا ... والنوى ... وانما صدرنا ما اضيفا اليه بحرف
مصدرى دون ما اضيف اليه الزمان المجاز اضافته الى الجملة وان كان للاضافة ابهام لكمال القسمين غير لازمة والجملة المضاف

/ ٦٢

والجملة المضاف
اليها الزمان فى تاويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف اليها فى دلالتها على الزمان وكون الزمان ظرفا للمصدر
الجملة المضاف اليها منعا من الحرف الفاصل بين المتضايفين اى الحرف المصدرى فى الزمان ولم يتسا بوجوده فى مثل وغير فاحتيج
معهما الى الحرف المصدرى مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبنى
يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز ان صح النقل جاز فى تلك الظروف الاعراب والبناء كما فى مثل ما انكم و
غير ان نطقت على ما يلى واختلف فى كون الظرف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذى تضمنته النزاع فى الحقيقة
منتف لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لا معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان
مضافا فى الحقيقة الى الجملة وهى خبر لكان المعنى هذا الخبر المعين وايضا الاضافة فى المعنى لتخصيص الزمن ولا بد فى الاضافة
المفيدة للتخصيص من معنى تقدير كلام التخصيص وكلا يتعدد دخولها على الجملة قال صاحب المغنى يتعرف الظرف المضاف الى
الجملة فيصح ان تقول جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه
ينبغى ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل فى الفعلية والمبتدا فى الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قادم اذ المعنى يوم قدوم
امير ثم اعلم انه يضاف الزمان اه حيث ليس ... ان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير فى قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين
بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول به لا علم مقدر اوقال شعر ... حيث يكون من يتذلل وقال ابو على فى كتاب
الشعر ما بعد حيث فى الموضعين صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكون اى يجعل
فيه ويكون فيه ولا اولى ان يقول انه مضاف لا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما فى ظروف الزمان واما نحو يومئذ
وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظرف مضاف الى اذ المضافة فى المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفى ذلك تعسف من
حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا او يوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى
بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يومئذ الوقت المعلوم فقال ابو على فى الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى
قوله تعالى ميقات ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة
من الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذى يبدو لى ان هذه الظروف التى كانت فى الظاهر مضافة
اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الى انه لما حذفوا تلك الجملة الدالة لا لا لسياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين
لا حقه بهذه الظروف كما ابدلت فى كل وبعض واذ لان كلا واخواته لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه
ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيحمل المراد كقوله تعالى وكلا آتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك
عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه
واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءنى زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال
تنوين حينا منه اى حين ذلك لم يكن ظاهرا فى ذلك المعنى بل الظاهر ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض فى
يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها فى الاصل بان ابدلوا
من تلك الظروف بدل الكل لفظ اذ لان لها الاضافة الى الجمل خفيفا فى اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم
والليلة وغير ذلك فقصدوا حذف الجمل المضاف اليها فوازم مع ابدال التنوين منها كما فى قوله وانت اذ صحيح نحى بها هذه الظروف
بدلا منها مع تنوين العوض ليكمن التنوين كانه ثابت فى الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع تابعه مقام المبدل منه فى
المعنى مطلق على ما اطلق على ... فكانه هو ولزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن ... مضافا اليه الظرف لا ان الاجر ... لا يتنكر
حذف منها المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد
الجزارة ولما توصل باذ الى الغرض المذكور قد تكون مستقبلة وماضية جردا اذ عن معنى الماضى وصار لمطلق الظرفية فيجوز
استعماله فى المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحاصل اذا انه حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين
فى غير نحو يومئذ جاز فيه اذا ايضا كقوله فعلتها اذا وانا من الضالين اذ فعلتها اذ ذاك بعينه اذا للجزاء هيهنا كما قيل فى اذا انها
للجواب والجزاء وكسرة الذال فى نحو حينئذ لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه اذ يمنع ذلك وايضا
نحن نعلم انه فى قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله فى الفتح لكنهم انما الزموها الكسر ليكون فى صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز
فى غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذى تضمنته الجملة
على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد فيه لان الرابطة الذى ... بالمحصول من مثل هذا
التقييد حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعل ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اى فى ذلك اليوم وذلك غير مستعمل

البدلة

وهنوه ...

ومنها اذا اجر مبتداء على ما سبق ذو المستقبل مبتداء و خبر عطف على منها اذا و منها ظرف و معنى الشرط فاعله او مبتداء تقدم خبره ذلك جار و مجرور اشارة الى
معنى الشرط مقدم على عامله والخبر ماض مجهول و بعده ما مفعول به والضمير في نهار بعد ما عايد الى ذا باعتبار الكلمة او اللفظ والفعل مفعول ما لم اسم وقد التقدير
و يكون مضارع معروف والمستتر فيه اسمه عايد الى باب المفاجاة و يلزم المبتداء بعدها ضل فاعل مفعول به عطف على قوله وقد يكون لزم بتغليب
وكانه جعل لغالب في الاستعمال بمنزلة اللازم اذ العليل كالعدم ومنها اذ خبر مبتداء وللماضي خبر مبتداء محذوف وتقديره هي الماضي اي كلمة ... وههنا اذ

وانما اوجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يومئذ وحينئذ قال الله تعالى يوم تسود وجوه وقد يقول العوام يوم تسود
فيه الوجوه ونحوه وهو شاذ ولنذكر شرح قولنا في اخر الباب والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذا مثل وغير
مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة انما يبنى من المفرد والجمع اذ ابنى ولا يبنى
المثنى لما ذكرنا في نحو هاذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ
واما اذا ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة واجبة البناء
لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فصارت
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاشهر واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين
لانها اما ان يضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما تصح والشيب وازع فيجوز
بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة
العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسب منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير
وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى
هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير فلا بد له من الاعراب
محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تعالى يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور
في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان
مثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق
او خبر بعد خبر لان ولا يجوز الا ان يكون منصوبا بالكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحققا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان
نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر في باب الاستثناء وعلة
بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدرهما وليس بهما ولان فيهما الابهام مثلها فافقد الحصر كما مر في
المبني وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة
لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير كذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المضافة الى اذ في نحو حينئذ واعرابها فقرئ قوله تعالى من خزي يومئذ
بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعدم لزوم علة البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت
المشيب فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل مع ما و
غير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف حيث لانه موضوع لمكان مصدر
كاين في الجمل فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في انه بنى لان وضعه وضع الحروف
كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح للخفة او تكسر
وقد يخلف ياؤها واوا ومثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم
ببيض المواضي حيث لي العمايم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل
موجود وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وقد يترك اضافته حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اذا روعي فيه الغاية لا
لانه قال ... افت ... ام ... وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالاته ... هو احسن الناس حيث نظر ناظر اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش
به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها
الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها واذ للماضي ويقع بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بنائها وقد ذكرنا
في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجملة بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وعلى انه يمكن ان يؤول
بالتعليلية وكما في قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون
اذا مع جملتها للاستمرار الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله
تعالى واذا لقوا الذين آمنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص

من بعدنا

من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكلام العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين
يلزم من وجود مضمون اوليهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم فهذا المفروض
وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدمه لانه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه
فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان
مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضع له ان ولا
يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه لعدم جوابه وان
موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدمه وتوهم ذلك لعدم القطع في الجزاء
لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك فيه وتوهم فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقع في كلامه تعالى وقد يستعمل ان الشرط في ماله
على احد ثلثة اوجه اما على انه يجوز المتكلم وقوع الجزاء اولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده
نحو زيد ان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب
الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذ في قوله عليه الصلوة
والسلام لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى لهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاده
المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي الفرض والقطع في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض
وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوز وا تضمين اذا
معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القايل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه
بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمارها قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد الفرض عريقا
ثابتا اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضع اذا له فجاز ان يرتفع الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث
الواقع فيها واما اذا فلما كان زمان الحدث الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف
الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا اخمدت نيرانهم تقد
وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية
بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخرج عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان
لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك نحو علمنيه على طرفي الشرط والجزاء
وان لم يكونا شرطا وجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انها لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط جاز
دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة محققا الوجود في الماضي فلا
يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة
وانما رتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمتي الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط
ليدل بهذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا
جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسحقا في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في نحو قوله تعالى اءذا
ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب
للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا انفرد هذا فلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال
الاكثرون ولا يجوزون ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظرف الا ترى انك لا تقول اتهم جلدك فاضرب
بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما عاملان توجها الى معمول والاقرب
اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل
المصرين كما في زارني وزرته زيد فكان الاولى اذن ان تقول متى جئتني فيه او متى جئتنيه و لم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط
في مثله هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان واللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم فما الا تتم
لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا فلما العامل في اذا فالاكثر
على انه جوابه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى

جواب عن قوله كان اذ للزمان ... في اعتقاد المتكلم ... من بينها ... ان اعتقد الماضي ... مقطوع ... على وقوع حدث مقطوع

لكان نقيض ... تقدم من قبل ... الكلام ... فيه ... وقال ... واما على القطع بعدم ... او كقوله ... المعنى الموضوع له او ... تعالى ...

مع ... تعرض ...
... نصيب ...
الكوفيين لكان الاختيار

مثل حيث ... اذ ... في ... واذ عطف على ... جزء مبتداء

في يوم ينفع الاول

غير مع ما وان اي

ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء
استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه
ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في
كلامهم تخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله
تعم يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف
وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يقعان معا جزء كلام يجوز ان تعمل اولهما في الثانية كالمضاف
في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه اخر فكذلك ماهو مثلها في المعنى فمن ثم
لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة
اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بلى ان لم يعمل الشرط في كلمة نحو من قام قمت جاز ايقاعهما موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم فاذا
تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعم فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما
حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكر وان السببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء
وقال المص في شرح المفصل ان تعين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا
زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة
يكفي لتخصيصها التخصص متى في متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى
ائذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت
في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا امامت فصرت رميما ابعث
اي مع اجتماع الامرين كما قال تعم ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد وكثير في القران مثله واستدل ايضا بنحو
قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني كان سببا لاكرامي لك
غدا كما يقال في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعدم
عراقة اذا في الشرطية دخولها فيما جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعم واذا ما غضبوا هم يغفرون
وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم
ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قولنا اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب قبل
ليس في اذا في نحو قوله تعم والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب
لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان
التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت
التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فما الذي ناصبه قلت قال المصنف
ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شيء هنا نقدره عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال
من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في
وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام في
حال غشيان الليل وهو كما مر وايضا في قوله تعم والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا
عنه وقيل اذا بدل من الليل فيه مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان خروج اذا عن
الظرفية قليل والثاني ان المعنى يحق القسم متسقا لا بحق وقت اتساق القمر فليس ببعيد ان تقول هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة
العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا لحال العظيمة بشيء فمتعلقه بالمصدر المقدر وذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا
عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برايحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك
عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء
القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا تعظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تعم حتى اذا اهلك
قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصبا بالجزاء كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء
انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعم حتى يقول الرسول

بالرفع

وقد للتعليل يقع مضارع معروف واستر فيه اسمه عايد الى ذا وللمفاجات متعلق بيقع ويلزم المبتدأ بعدها فعل وفاعل ومفعول بنعطف على قوله وقد يكون و
معنى يلزم فيلت كانه جعل الغالب في الاستعمال بمنزلة اللازم ان تعليل كالعدم

بالرفع ويقول سرحتى نكل الناس قال بعضهم يجوز ان يجرد بعد حتى عن الشرطية ويجرد بحتى لعدم جمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم
في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يكون جوابه مقدرا محافظة على اغلب احوالها
وقال الميداني اذا فيه زائدة وذلك عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر عزيز كما في قوله تعم اذا السماء
انشقت اي يكون ما لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا في تعالى يقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو وانما لم اعترض لهذا على انه ابعد من كلام العرب واما قوله تعم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا
الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف
في اذا المفاجاة في باب المبتدأ وان الاقرب كونها فلا محل لها وانه يقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون
يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة
عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء وجد
انك له فجاءة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه و
بين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا
هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتداء بعدها قال الزجاجي تشنيعا على الكوفيين فاذا عندهم كالتعامة قبل لها احملي قالت انا طاير قيل
لها طيري قالت انا جمل انكانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل
ومفعولين قال بلى يجوز فاذا عمرو قائما حال اي وبما كان عمرو قائما اما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه
خبر عمرو وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت معا احد مفعوليه فكانه قال فوجدته هو اياها
كقوله فاضحت لو كان خراسان دونها رآها مكان السوق او هي اقرب اي رآها هي اقرب قال الزجاج ليس هذا قول الكوفيين
ولا البصريين قال والحكاية في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل البصريين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها وهاهنا
لا يجوز اسقاطه وفي ... اصلاحه اخر كلام الزجاجي ... ان ... الفصل ... الا اذا كان
خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل التفضيل ... الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضماير وقوله وهي اقرب بمعنى او هي في مكان
اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذا للمفاجاة والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في
جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجيء بعد اذا المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا
المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على
ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها
في حياته اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما تصل الى اضافة بين اللازم اما في الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة
على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم
انضافته للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا ... اصل بين ان يكون مصدرا بمعنى
الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما ترى مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او بالالف اضيف الى الجمل فلا يكون الا
للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف
والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل
دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف
الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة و
الوجد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف و
الرجاء استعير لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى
جملة مقدرة بالحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا في بينما يطرد في كلما من مجيء الكاف
ليكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا بعض من جنس
ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما و
تشابههما اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى
المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث مهملا

الماضي

ومنها اذ جر وهو اعود للماضي وهو مبتدأ او ظرف ومن تقديره هي الماضي اي كلمة اذ ومنها اين مثل ومنها اذ ولو صرف ان عطف على اين والكاف جزء مبتدأ محذوف
واستفهاما وشرطا الان اي مما للمكان او للزمان لكن بها للاستفهام والشرط ومتى عطف على اين وللزمان مثل قوله والمكان في الوجه وعنهما اي في الاستفهام والشرط متعلق
بقوله للزمان وايان للزمان استفهاما كيف للحال استفهاما مثل قوله ابن للمكان استفهاما في الوجه

الماضي والاستقبال العموم الذي فيه ككلمات الشرط فقيل في كلما ايجاب الشرط والمحيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا
كروما ومتى ذاك لما في كلما وحيث داهوه في محل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس
اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء
المتضمنة لمعنى ان في المحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل وقد يدخل بينا وبينما في وكلما في الماضي
وفي المستقبل ولذا لا تركيب بهما بينما وبينما وكلما على الفتح لكون ان في هما كالاضافة كما ذكر في حيث الا انهما بنيت على الفتح لكون اضافتهما
كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي
منصوبة فيها حتى ترعى حركاتها اعرابية وانما رتب بينا وبينما وكلما مع جملتها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم
مضمون الثانية الاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاولى بالثانية
مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف اليه مقدر يجوز ادعاء مثله في بينا
فان دخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا للمفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان تقول في اذ
المفاجاة فاذ واذا منصوبا على انهما ظرفا مكان لما بعد ... بينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ رأى هند ابن اذ نات
قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما فمخرجان
عن الظرفية مبتدأ ان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هند الحاصل بين اوقات قيامه والاولى ان يحكم فيه بكلمتي المفاجاة
كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما
قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في قوله تعالى واذ واعدنا بزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتادة البيت
والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينا زيد قائم اذ رأى عمرا سواء ويجوز
ان يكون اذا في جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا
يجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في اذا بعد المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا
في الباقيين فالجملة المضاف اليها اذ المحذوف مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم فيستبشرون واذا كتب فريق
منهم يخشون وكذا نقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا
يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا اذ في جواب اذا ولما و
بينما وان قلنا بحرفيتها اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانها اذن حرف كالفاء سواء وقد يجي اذ للمفاجاة في غير جواب بينا
نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا معانقه الكرام وروعه بوما اتيح له جري
سلفع يتقدر بين اوقات معانقة والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف اي معانقة حاصل قوله واذ للماضي ويقع بعدها الجملتان
وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لا تجيء اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوع للماضي منافيا
واذا ادخل على المستقبل قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويليها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى
بعد اذ هدانا الله منها وقوله بعد اذ انتم مهتدون وغيرهما ... ويقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ من يأتينا تكرمه
وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى انها زائدة كما مضى وقيل هي مفعوله لاذكر ويلزمها
الاضافة الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانتم حينئذ فيكسر دالها او يفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ
لما مر ويجي اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك كريم والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم
انه يجوز ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فاولى ان يلاصقه الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة
ولا يحسن نحو اذ زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها
على الاسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا يحكم بانه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني قولك اذ زيد يقوم فقل له كذا
والحق انه قبيح قليل الاستعمال وقال المصنف في شرح صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية
وفيه نظر لانه مثل اذ زيد يقوم نقلا لانك تقصد به القيام الاستقبال وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت في كلامهم كما ثبتت حكاية
الحال الماضية واذا جاءت ما بعد اذ ... نهي باقية على ما كانت عليه لانه لا تصير بها جازمة متضمنة معنى الشرط بخلاف اذ فانها تصير كلمة جازمة
بما كما يجي في جوازم الافعال ومنهم من قال اذ ما حرف يجزم الشرط والجزاء وانشد للفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب و
الرواية فيما قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين
الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤها على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء والله

ومعنى ومنذ عطف على ما تقدم ومعنى اول المدة ... فهما مبتدأ ... ومن فيهما المفرد فعل ناعل ومفعول ... والمعرفة ... ومعنى جميع ... عطف على قوله وبمعنى
اول المدة فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر وتقدير الفعل ... لكن عطف على المصدر فتقدير مضارع مجهول ... زمان مضمون الى الجملة فاعلم ... متعلقه
وهو اي مذ ومنذ مبتدأ وخبر ... ما بعدهما خبر والضمير في خبرهما بعده راجع اي مذ ومنذ ... كل واحد ... الجملة خبرا ... ويكون الضمير ... بعده
عائد الى المبتدأ وفعلا في مفعول مطلق ناصبه مضمر ... متعلق به

لها ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها ابن الا ان ان مع من في الاستعمال الظاهرة كقوله من ابن عشرون لنا من ابن ابن
او مقدرة نحو انى لك هذا اي من اين ويقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي
لا تتصرف ويقل تصرفها نحو من عندك ومن بعد ومن ابن ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت شائعة فيجاز ان يضمر في الظرف
اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن شب ويجي انى بمعنى كيف نحو انى
يؤفكون ان يكون بمعنى من اين يؤفكون ويجي بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يجي بمعنى متى وكيف الا وبعده
فعل واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اي من اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اي
في الاستفهام والشرط ويلحقون هذيل يجي على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وبمعنى في فيكون
على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمه اي في كمه او وسط كمه ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا
عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فتقديره متى لبس بحربلك هو ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير ساد مسده كما مر في نحو اما من زيد
وانت وبلادك تجمعان وايان للزمان استفهاما ما كان في الاستفهامية الا انه متى اكثر استعمالا وايهم ايان مختص بالامور العظام
نحو قوله تعالى ايان مرسيها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة سليم وقال
الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو
غير مسموع ويختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من
لفظ اي لا من اين لان اين للمكان وايان للزمان ... وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون
اصلها اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب قيل اصله اي ان اي اي حين فخفف بحذف الهمزة
فاتصلت الالف والنون باي وفيه نظر لان ان غير مستعمل بمعنى لام التعريف واي لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال
استفهاما اعلم ان كيف في التصرف لانه يجي على اي حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند
سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدل منها الظرف ونحو متى جئت ايوم الجمعة
ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه
مقدر بقولنا على اي حال وهو اصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغني به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على
الحال فجوابها والبدل منها منصوب بان يقول في الجواب متكئا على اخر ومعتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا متكئا ذلك
بلى صفة موصوف يقوم زيد امعتمدا ام لا فمعتمد بدل من موصوف مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الموضع
وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة
يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة الصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اي المصدر مقدرا
جاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو مرفوع
المحل على انه خبر المبتدأ فيقول في جوابه صحيح ام سقيم وفي البدل اصحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل
الذي بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به والاستفهام بكيف عن النكرة فلا
يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روي على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر
الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا و
يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في نحو قولهم كيف تكون
اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لا يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كي قال او راعيان لبعران شردن
لنا كي لا يحسان من بعراننا اثرا قال الاندلسي هي لغة فيها او يقال حذف فاء كيف ضرورة قوله مذ ومنذ بمعنى اول المدة
فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ
ما بعده خبره خلافا للزجاج عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ
وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف فذلك تصرف بعيد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا
المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم في اذ انه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغني وقال قولهم منيذ وامناذ غير
منقول عن العرب ولو ثبت تحريك ذال مذ نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل الا على ان اصله منذ لجواز ان يكون
للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك
للساكنين رد الى الاصل كما في نحو لهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بني تميم

غير سالم

وغيرهم من بني اسد وقيس وتميم واهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا منذ التي هي اولى بها الجر على ما حكى انه لا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال الفراء عندهم مذ ومنذ مركبتان من من وذو الطائية التي بمعنى الذي والمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذي هو يوم الجمعة اى من الوقت الذي هو يوم الجمعة على حذف الموصوف وذو خبر مبتدأ وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته مذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الدال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فمعنى منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتدا يومان اى هذا اذا ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اى من وقت ابتداء يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يبعد التاويل لان المذكوران فيهما بل يكون حرفا موافقا للفظ هذا الاسم المركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما في حال رفع ما بعدهما فالمبني من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال جره فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فيهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا اى من اول شهرنا ومعنى مذ شهران من اول شهرين قبل وقتنا على ما يجي انه لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا انهما اسمان واذا ارتفع ما بعدهما فالخلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدأان ما بعدهما خبرهما على ما يجي تفسيره والثاني لابي القاسم الزجاجي مذ ومنذ بأول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجي من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت تخبر عن الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة ولو كان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا في ما رايته منذ يوم الجمعة في معناهما اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فلا يجمع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا بأس ان يركب منهما خامسا من هذه المذاهب وهو قال المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا اللفظ من الذي هو المشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجي وهما معنى من واذ فعلى هذا التركيب منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظني فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احتيج الى تحريكها للساكنين تشبيها لها بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ فقبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف او اكثر فبقي منذ كما هو اللغة السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي اذ التحريك انما كان للساكنين من هذا التركيب تحصل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان تعيينه تحصيل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام نفيا لاول كان اصل مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد ولما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحده فيه لان معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد ثم نقول يضاف منذ الى الجملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها بهذا القيد مستعملا لاول المدة واما التي احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب فان كان المضارع حالا لانه لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركبه من اذ الموضوع للماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد لالزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجي تقديره مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان تقوم

كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغيرها بالتركيب عن صورتها التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كحيث وايضا على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فتقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة حذف احد جزئيها كما يجي في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهرنا نحن فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة مقدرا فيه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قادم فيه زيد ومثل هذا الحذف يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك يجوز دخول الحذف في المحدود ونحو ومنذ وما بعد الحذف بحيث ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص كما تقول ما رايته منذ سنة الجماعة ومنذ شهر رجب ومنذ يوما الفاتك ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا اليوم الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقديره في الاول مذ ابتداء يومان على حذف الفعل اى من وقت ابتداء يومين اى اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدأ بان على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي اخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقديره في الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اى من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما تقول اذا كان الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على احدهما فيقول في المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اى مذ ابتداء نومه او نومه مبتدأ وفي المعنى الثاني مذ خروجه اى مذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون مذ انك نائم في المعنى الاول ومذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انما جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه قولهم مذ كم سرت وكم سؤال عن الزمان اى كم وقت يومين اى من وقت ابتدائهما او من وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اى وقت ابتدائكم منها وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضم اذا اضافته الى المفرد طارئة كما بقي ضم حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم وهذا الذي مر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى قاعدة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته منذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبته منذ يومان اى مدة صحبته يومان فيليهما الذي الزمان فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غيره معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليهما مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيته مذ عمرنا او مذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد وقوله المقصود بالعدد اى المقصود مع العدد

ومنها لدى مجزوم مثله لدن يعطف على لدى وقد جاء لد بفتح اللام وسكون الدال مثل قد وفتح الدال وضم الدال عطفا عليه واللد بالضم والسكون عطفا عليه
ولدن بفتح اللام او ضمها وفتح النون معطوفان على لد
ثم لد اد مضمر او كسر وسكون النون ولدن ولدن بفتح اللام

والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يتوالمقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين
قال الاخفش لا تقول ما رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم
فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان اما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم
وهو يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا فكذا ان كان في وسطه بجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض
اليوم الاخر وان اعتددت بهما جاز لك ان تقول مذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين
وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع فقال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره مذ
عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعضها ما مضى اقول وعلى هذا وهو ان مذ لابتدا فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه
لا يجوز ذلك قال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس
ولا يقولون مذ يوم اضحينا بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت
والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع بعدهما المصدر او الفعل او ان يقدر
زمان مضافا الى احد الثلثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية
نحو منذ زيد مسافر اي منذ زمان زيد مسافر على ما هو مذهبهم في مذ ومنذ الاسمية عندهم مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته
مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في
الموضعين مذ ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذف لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك
قيل منذ بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحرف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم
وقيل للزومهما احد جزأي الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام وغيره والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما
بعده وما بعد يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول
تقول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى مترجمة معها اتينة لنا بهما فصارتا كالجملة الواحدة
ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما
فهما حرفا جر وكان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه وكذا يتم ظهور ذلك في نحو قولك ما رايته
مذ يومين اذا اردت جميع المدة ولا معنى لقولك ما رايته من يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان
كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب والا فهو يقتضي ابتداء الغاية ولا
ينبغي في هذا تمام تقرير المذاهب اليها الخيار في الاخبار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان
تاتي بالمعطوف ما بعد مذ جرا ورفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اختاره لانه ظرف منصوب ان تقع ما بعده
او الجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على
مذ اولى فمثال الموافقة في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم
السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة
ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد المتعاطفين لاول المدة والاخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة
التي بعدهما يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والزمان على
معنى مذ ابو زيد لان معناه من زمان قيام زيد وعلى تقدير فعل اخر اي ما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على
مذ اذ لا زمان مقدر بعده قبل وربما دخلت كاف الجر على مذ بروي عن بعض العرب انه قيل له مذ كم قعد فلان تمال كمذ
اخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذف الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني
لهموم طارقات وذكر وتمام الكلام في هذا منذ قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولد ولد ولد ولدن مثل عضد
عضد هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحض
للزمان لما تقدم ان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث وذلك كقوله ضريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب
سود الذوائب ويجوز نصب الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر
اعياني قديما ولم اقر لدن اني غلام وفيها ثمان لغات لدن بفتح الدال ولد بكسرها فكان لد خفف بحذف الضمة كما في
عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال بالفتح او كسر للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين
كسرا لان زوال الساكنين يحصل لكل فلد هذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن خفف

ومنها قط مشددة بالفتح او الكسر ومخففة بالفتح والتسكين وضمها بالتشديد والتخفيف دون الجر وقط وقط وقط وقد وقط كذا في بعض الشروح عطف على
لدى وللماضي خبر مبتداء محذوف والمنفي صفة وعوض ترعا هاهنا وقد جاء وبالضم عطف على لدى وللمستقبل المنفي صفة الماضي المنفي في الوجه

ينقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد اذ عضد قليل كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحرك النون وليها ان
يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن الذي هي ام الجميع واشهر اللغات والدي بمعنى لدن الا ان لدن ولدا انها المذكورة
يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
وعملة ثم نصرنا من لدى لان عند فتشبيها في الحاضر القريب وربما تقول في حوزته وان كان بعيدا ولدى لا يستعمل في البعيد
واعرب لدن المشهورة لغة قيسية قال المص الوجه في بناء لدن واخواتها من لغاتها وضعها وضع الحرف يحمل البقية عليها تشبيها
بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف
اعني على اقل من ثلثة احرف بناء من لو اوضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكرنا في صدر
الكلام في علل الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدى ان يقال انه زاد على ما ابر الظروف
غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما لدى فهو بمعنى عند فلا دليل
على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندك انك تعزون ان تحبه او ضمنت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف
نون لدن المبني نجد فيها مع الاضافة الى مضمر لا يقول من لدنه بل من لده ولدنك وتجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان
مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه
كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون الدال لدن قبل النون الساكنة بفتح وبضم وبكسر
كما يستوي في لغاتها في حذف نونها حركات الاعراب من جهة تبادلها وتشابه النون من جهة جواز حذفها فصار
لدن غدوة في اللفظ كرا قود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز اي تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا يكون الا منونة
وان كانت معرفة اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لان تنوين التنوين لم يزد لمنصوبة محل المجرورة واما الرفع
فعلى حذف لدن جملة اي لدن كانت غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والفتحة تعاقب معاملة المفتوح والكسر في الغاية
وتقليبها على البناء مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب الذال والالف وعلا له فقال لداه وعلاه من قطع علاها واشد ذي بشير
حقب حقوا ما انما قلبا بلفظ الكلام النادر المضمر تشبيها بالفتح اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور
بالمرفوع دون المنصوب نحو رميتك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه
بالفعل غير ان الواو نقيل والياء افرد الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصا الذي فيها الاتحاد لان لغات اصلا فكره قلبها بشيء
اخر بخلاف الف الى وعلى ولدى وقلب لغة على الاسمية وان كان لها اصل في الواو وتشبيها لما بعدها الحرفية ولا يفصل من المفصول
الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله رفعها فقط للماضي
المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم الزمان
والدهر فقط وعوض ابنيتان بمعنى ابد لكن عوض قد تستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابد ما يعرب قال ولولا ابتل عوض في خشتي وقد
او حنا ويقال افعل كذا ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي نفس اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابد لانه مشتق من القط
وهو القطع كما يقول لا افعله البتة الا ان قط مبني لما سنذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه
قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض المبني للماضي ومع الاثبات ايضا قال ولولا
دفاع عن عقابا ومشهد مؤت بعقات عوض عنقاء مغرب وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر
فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وبني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس كذا يستعمل نحو قولهم طال
الابد الاستغراقي لان بعض لغاته على وضع الحروف كما يجيء والاولى ان يقال لان معناه الى قولهم طال الابد على لبد وبني
قط على الضم حملا على اخته عوض في هذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط التي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها
ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند
الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك لان كل يوم متقدم على يومك فهو امس فهو في الاصل كان نكرة ثم لما
اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف
ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر الفهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحد
ولم يبن صباح ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو اللام غير ظاهر فيهما من دون قرينة

ظهوره في امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما تبين في قولك لقيته امس و
اما سحر فامره مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لاخواته من صباحا ومساء وضحى وعشية اذ هي معربة منصوبة وهو شاذ من بين
اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس تفضيلا للداخل في الوجود في باب التعريف
والتعيين على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود
وان كان منقضيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة واما
بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف في حال الرفع وبناؤه على الكسر عند الحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه
وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ [illegible] قال السيرافي وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه
من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعدها من يجره فكان مثلها بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا و
هذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به
وذلك ان كل مفرد مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجي في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم صرفته
في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا
اذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار العلمية المقدرة كما قلنا في باب
غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع
من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة
منع الصرف كما بينا فاعتدلوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع نصا
في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويتان بحركة في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة
فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابها رفعا اذ كانت تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم
يبن بناؤها اذ كانت كشاهد غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة في
حالة البناء على التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع
الاحوال ولعل غرضهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا
القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير
امسا او لم امر او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب بما فيه الامس الدابر لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما تقارن
اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثني امس او جمع فالاعراب لان اللام انما قدر
لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع
من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على لغة كما قال الزجاجي مغترا بقوله رايت عجبا مذ امسا [illegible] قال الزجاجي بني
لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا [illegible] معنى الاشارة مع
اعرابها وقال السيرافي لشبه الحرف بل ومعناه اصل الوضع موضعا واحدا بقاؤها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر
الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف
فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها و
الان لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان ودخل فالان هذا
كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قيل وقال كانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال
محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى
وقد يقع الان لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذا اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما
وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون [illegible] لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف انها حرف وحمل كلام سيبويه
على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الاول لثبوت الثاني وقال لو كان ظرفا لم تجز لما اسلم دخل الجنة
والجواب انه على التاكيد والتقدير كانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي
ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض لفظا او معنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك وجوابه اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم
القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من [illegible] قولهم لهي ابوك
اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكم الظرف [illegible] عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقد لام التعريف فبقي لاه ابوك كما قال

تعريف الداخلة الوجود على تعريف المقدر وجوده ق

تصير الحركة

امسا وكل امس يصير الامس

او جمع الفتح

الثاني لثبوت

حكم

لا

و الظروف مبتداة والضمائر نعتها و الى الجملة متعلق بالمضاف اذا عطف على جملة ويعرب بناؤه وما جملة فعلية خبرها والضمير في بناؤها عائد الى الظروف وعلى الفتح متعلق ببنائها
وكل مثل مبتداء وجزاؤه وجزؤه مبتدأ او غير عطف على مثل ومع ما بعده مجرور وان وان مخففة ومشددة عطفان على ما ومثله الجار مع مجروره متعلق بمقدر والمعنى
مثل الظروف والمضاف الى الجملة ومثل غير اذا استعمل مع ما وان وان في جواز البناء على الفتح اذا كان الظروف مضافا والمعرفة خبر مبتداء محذوف ومبتداء محذوف
خبره وتقديره هذا باب المعرفة ومنه المعرفة والمنكر عطف عليها والمعرفة مبتداءة وما موصولة او موصوفة ووضع ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى ما والشيء

لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف
الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي تستر ففتح لخفة
الفتحة على دون الكسر والضمة وقد يحذف الياء فيبقى كاه ابوك ولاه ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبن في لاه لالتباسه بالجر الذي
هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالاعرابية في نحو الله
لافعلن بالنصب اما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سالته يعني الخليل عن معه لاي
شيء نصبتها قال لانها ظرف فلم يبن على السكون هذا اللفظ من قال انها مبنية قال لكون وضعها وضع الحروف او لمشابهتها الحرف بقلة التصرف فيها
اذ لا يكون الا منصوبا والاولى الحكم باعرابها لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو خرجت من معه اي من عنده وان كان دخول
من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجي مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مسبوق
بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون معه زيد فاذا لاقى
ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت انت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية
الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كذلك موجبا للبناء لبني من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله
المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحال
اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف
في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام اشكالا
لاعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس اخ ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها
قوله الظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وان وقد مضى شرحه في ما تقدم قوله المعرفة
والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف بالالف واللام او النداء والمضاف الى احدها معنى قوله
بعينه احترازا عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ
الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان
ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام
موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرناه هناك او جعل اللام من حيث
عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد و
زينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير
الراجع الى نكرة مخصصة قبل بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام
في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اذ لا والاصرح في رسم المعرفة
ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع المضمرات وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود
نكرة اذا كان المعود اليها والمعهود مخصوصة قبل بحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشيء
قبل نحو رب رجل قائم ابوه والضمير كان الملام حمارا كما يجي البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فالضمائر
كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير
معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص عند الوضع و
يخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا
الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك
فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيه حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة
على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى
هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها
ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن
المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله
لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجي في الاعلام فنقول اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد [illegible] التنكير معنى
ومعنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة [illegible] غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس وكل اسم دخله اللام

متعلق بوضع ونعتها
ومجرور ونعت شيء والضمير
في بعينه عائد الى شيء و
الجملة صلة او صفة لما او
الموصول او الموصوف
مع صلته او صفته خبر
هي المضمرات جملة اسمية
عطف على جملة سابقة عليها
والاعلام والمبهمات وما
عرف بالالف واللام والنداء
وبالنداء عطف على الضمير
والى احدها متعلق به
ومعنى مبتدأ وصفته محذوف والاسم
اي فسل احد هذه الكلمات
المذكورة غير ما عرف بالنداء
من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ واضافة معنوية

الضمائر
المنكر
وبئس رجلا

لا يكون

لا يكون فيه دلالة على كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هى التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر فى اول الكتاب فينظر فى ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة فى قولك اشترى اللحم فان الشراء قرينة ان المشترى بعض ولا دلالة على انه بعض معين كما فى قوله تعالى او اجد على النار هدى فهى اللام التى جىء بها التعريف اللفظى والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على الماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما فى الوجود الخارجى وان كان يمكن تصور الماهية الذهنية من خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا فى المشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اى التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الصلوة والسلام الماء طاهر اى كل الماء والنوم حاشا اى كل النوم اذ ليس فى الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا اجاز و ان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد فى مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اى الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا و الا انتم كم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى نحو ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك اى الاثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخويك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجموع فيجوز استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا ودونك لان الجمع المحلى بالالف واللام فى مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع فى غير الموجب قال عليه الصلوة والسلام ... الاملاحة اى كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاحتان اى كل اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ... الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو على انه حال بمنزلة منكر فى سياق غير الموجب منكر وغيره فى استعماله ... ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله ... اى شىء لا جميع الا ايضا كما توهم بعضهم فحال الجمع فى الموجب غير حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه ما نوضحه هو الالف واللام من استغراق كلهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فتقول ما لقيت رجلا الا الزيدين اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين متصافيين الا الزيدين ويجوز الا بنى فلان اى الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجىء فى بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذى اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذى فيه التنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا او رجالا اشياء من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشراء واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا امر بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر فى باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للعهد الخارجى قوله وهى المضمرات قد تقدم ذكرها ويعنى بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلة مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا للضمير الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه ان حرف التعريف هى اللام وحدها والهمزة وصل فتحت مع ان اصل همزة الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل فذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطاها العامل الضعيف واما نحو ان لا يفعل فانما تخطاه ان ما هو على حرفين لقوته لانه يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا فبما ... بان الفصل بين العامل والمعمول بغير معنى ملتبس لا يعتد به فالفصل به كلا فصل والامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مثلا والرجل

حتى

والعلم ما وضع لشىء بعينه فى الوضع غير بالنصب حال من ضمير مستتر فى وضع وبالرفع جر بعد جر مضاف ومتناول مضاف اليه وغيره مفعول متناول مضاف الى ضمير يرجع الى شىء وبوضع متعلق بمتناول وواحد نعت واعرفها المضمر مبتدأ وخبر والمتكلم نعت ثم المخاطب عطف عليه والنكرة ما وضع لشىء بعينه ظاهر مبتدأ وخبر ونعت على الظاهر

حتى جاز تواليهما فى فاشبين ولم يكن ايضا وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير الذى هو ضد التعريف التنوين على حرف وهو التنوين فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل آل بكمالها الة التعريف نحو هل وقد واستدل لا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه توقف عليها فى التذكر نحو قولك الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والتوقف عليها عند الاضطرار كما توقف على قد فى نحو قوله ان قد الزحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلى اربعا واستخبرا ال منزل الدارس من اهل الحلال وانما حذف عنه الهمزة القطع فى الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد فى كتاب الشافى ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام فى لغة حمير ونفر من طى ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام فى امسفر ولام العهد اللام التى يعهد المخاطب مدلولها ومصحوبها قبل ذكره اى لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اى ادركته وعهده اما بجرى ذكره متقدما كما فى قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير او الفاتح اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد مشهور او امير واحد وقد يزاد اللام فى العلم كقوله اما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفى الحال نحو الجماء الغفير وفى التمييز نحو الاعشر الدرهم على حلى فتح كما يأتى فى باب العدد وقد يكون الزائدة لازمة كما فى الذى ونحوه ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير كما فى نحو مررت برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير فى كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التى هى جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز فى غيره كقوله لحافى لحاف الضيف والبرد بردة وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما فى الله وفى الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام فى صفة اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة او بالنداء وهى فى غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل وتعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر فى الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين فى المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر فى باب النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة كغير ومثل على ما مر فى الاضافة قوله العلم ما وضع لشىء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف العلم فان واضعه يضعه للمسمى معين ولا نظر له الى تناوله لمعين اخر كان فى شئ الدار قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما فى الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع اخر اى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعين لكن تناوله للمعين الثانى بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت على الحقائق الذهنية المتعقلة كما اشير باللام فى نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام الموضوعة لحقيقة فى الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل كلى عقلى لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس فى الخارج على وجه التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على مذهبه فى الفرد الخارجى اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجى لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسى فلا يقول فى اسد معين فى الخارج اسامة كما يقول الاسد لان المطابقة للحقيقة الذهنية فى الخارج ليس لاشياء من هذا الجنس بل لواحد محصول لاوصاف المعرفة وكذا ينبغى عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد لفلانى لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف فى الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة وذؤالة بالحصين وام عامر وابن اوى لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو ابن اوى واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما فى الكنى فى اعلام الاناسى ويجى منها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجرى مجرى الاعلام فى الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظى كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسى فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كما ذكرناه قبل واما بالعلمية كما فى اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسى من الطيور والوحوش واحناش الارض والمعانى فوضعوا لبعضها اسماء وكنية نحو اسامة وابو الحارث فى الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابى براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفى اكثر هذه الاعلام تلحظ معنى يناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا فى المعانى للمنية شعوب وام قشعم

تشعر وللمبرة برة وللكلية زوبر وللعلن ركبسا وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر
ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء
باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاجر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد
للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة للاغلب حوا اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى في اولئك فهو علم
للوعيد فاولى مبتداء ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء انه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهاء
الآن اذا اوعد وتدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولى فيه علم في شمولهم تشير
وهو من وليه الشر اي قربه وليس ولي اسم فعل ايضا بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والآن خبر واولاة اي الشر القريب الآن واما هات الآن
فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فيه دا ولي من التنوين للعلمية والوزن وقبوله التاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم اخر فهو كما
لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممنوعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما
منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف
باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس
خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجرء من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الا
من مثله كما يصح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا يقول اسامة تفترس الانسان الا الداجن منها والقرينة المخصصة
نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة
والتثنية نحو الضرب واللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يزنون بها
اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجيء فقالوا افعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف
فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلمية فيها سببا اخر كتاء التانيث نحو فاعلة
او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بادخال
كل ورب ومن الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف
التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يقلب الفه في التثنية ياء فيهم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز
فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك لان كل ارطى وسلمى داخلان في فعلى
فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى
يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة كذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمرة و
جرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول اخر فان افعل مثلا وضع لغة للزيادة في الفعل على اخر فهو من الفعل كاكبر من
الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجل كارتجال
الاعلام نحو قولك فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها
اذا عبرت بها عن موزوناتها لم يقع على فرد شائع منها كما يقع النكرات فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات
من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل
على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط
اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقولا من جنس الى جنس اخر
او مرتجل لجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاولى فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل المسالة
سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت
ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه ففي افعل
ههنا وزن الفعل فقط بلا الوصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى
الاعلام فيصرف افعل ههنا هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس مع العلمية الا التاء حذف منه التنوين
ولم يحذف فلمنع الصرف والزمخشري هذا القسم ايضا علما وهو الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المص انما ذهب اليه
اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من الاسلة فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا
يجري الوزن ههنا مجرى الجنس الذي لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن
اذا لم يكن معه الموزون معنا ما الموزون واذا كان معه الموزون فمعنى الوزن انه بمعنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس

فالخائن

التي كاسامة في حالتيه اي كونه جنسا او كونه فردا من افراده فانه في الحالين بمعنى واحد ... تعريف اسامة لكونه علما للماهية معينة
... اذ يعني الجنس باسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها نحو لا علمها في العلمية كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي سواء كان جنسا او فردا شائعا
ربما قياسا فيقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر هو انه موزون او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من
معنى الى معنى اخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة نحو قولك ضارب يضارب مضاربة
على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه
عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ابو الطيب كان فعلة لم تملا مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنعه الصرف لان موزونه
خولة وتقول مررت برجال افعل اي احمق وقال المازني لم تمنع فعلة علمية ولا افعل معنى الوصف فهو لا ينظر الى لفظ الكناية لا
الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجال افعل اي احمق وفعلة اي حمزة
وما ذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن ... لم جاز في التعمية ... ليلة ... ادخاله اللام على فلان وفلانة وبه
منعهم صرف ثلاثة كما يجيء واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجردا من التنوين كان الموزون
معها او لا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لا
له في التصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لو صفه بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما
ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية
عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم وقوله كان فعلة لم يكن معناه ابيض وغيره بل جوهر مجرى موزونه في الصرف و
عدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم
الى العلمية سبب اخر فان نكرته فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وقلت لجار الله
وقال ابن جني في شرح التصاريف وكذا في بعض شرح المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت
اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين واربعة ضعف اثنين قال المص الظاهر ان
جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدا فلولا انه علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص وايضا
المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال نعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء
الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز
في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدا كقوله تعم علمت نفس ما احضرت فيجوز
الابتداء بالنكرة ههنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدا ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعم علمت نفس ما قدمت
... ونفس وما سواهما واعلم انه اذا قصد بجملة ذلك اللفظ دون معناها كقولك ابن كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك
لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو مسمى لانه نقل من مدلول هو معنى الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون بعض
الاعلام اتفاقيا اي تصير علما بلا وضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما
يطلق على بعض افراده المعين باداتي التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلبا لا ضافا
على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق والذي في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان
العهد وقد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني
كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه بهذا الاسم اليق من اشباهه وكذا البيت في بيت الله لا
غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف ... اصل بلام العهد
المشار به الى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره سواء قلت غلام زيد الا لا يبق علما انه بهذا الاسم يكونه اعظم او انصهم بروية لحله
لاشهرهم بغلاميه حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر بما غلبا
فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا فالزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده منها واما ذو
اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين
بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال وقد يكون على الاسم اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا
الغوالب بتفاسيرها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك
لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله
رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله او الاضافة نحو قولك ... زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي

الشفرتين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخليل وانمار الشاء ومضر الحمراء واذا لم
يكن بد من تثنية العلم او جمعه فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او
المجموع ليس بموضوع الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجي فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب
على قول المص جبر ذلك التعريف الفائت بما هو اظهر ادوات التعريف وهي اللام فلا يكون المثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا
في نحو قولك خرج الغاضري اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في
المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المص مع القياس لجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل
في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس
فيجب قلتهما ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ولما
علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك
فجبروا التعريف الزائل باللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن
التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة
في الاسماء لازم تصاحبهما كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه
كذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا اجماديان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد
الجبلين مثلا لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما
بزيد فان الانتساب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع ٤٦م
منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعضه اذرعة بل هو كمساجد موضوع
لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمنع
صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى المكنى عنه في الانتساب من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال
جاءني فلان وفلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنية قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام
البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام — وام الفلانة م
من كناية اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه
المص ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعم يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن مرار العبسي سكنوا شبيثا
والاحص واصبح نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة رقعوا معاوز فقده بفلان وبقول معن بن اوس المزني اخذت
بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان وحتى سالت القرض عن ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة
العين وهنت ساكنها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة
عن اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث تفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول — لان تاء التانيث م
ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى يعني عبد الله وحسنا وابرهيم بني حسن بن حسن وهم
كانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على لئيم ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك ومنها يا هناه للمنادى اي غير
المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن يا هنان يا هنون وفي التانيث يا هنت يا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي
اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في باب المندوب وهذه الهاء تزاد في
السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة كما
قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة يعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي
هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو وابدالها في كساء وان لم يستعمل هناء كما
ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجيء الكسر في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وانه اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا
لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هنانيه ويا هناتاه ويا هنانيه كما مر في المندوب
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه ويا هنتاهه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة والقياس
هنوت لانه لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى
كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غير صفة كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب او مضارع كتغلب
ويشكر او امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت والوحش

تبع النقل
المكان الخالي وكمريم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل عما نقل اليه كما قيل في شمس مالك شمس
بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من
غير ان يقعد متانيا فيه والمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد والفقعس البلادة وما كان
مشتقا من تركيب مستعمل لكنه غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته او نقصانه كعمر مع تغير الحركة كان اولى
نعم ابهم مرتجل وليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل
والقياس محب وليس من تركيب محبب كفردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل
والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من مظب وهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من
قال اصله معدى كمرمى ومرمي لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالهما — كرب
واما مدين فيجوز ان يكون من مدن اي اقام وان يكون فعلا ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها واو الحاوي
والحوا الناس من تركيبها الا من حوى اي جمع لجمعه طاقته وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوي والحواء فقلبت العين الى موضع
اللام في حيوة عندهم فالكل بهذه التغيرات عند النحاة تسمى مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات ولو قيل بنقلها او
التغيرات اما مع النقل او بعده في حالة العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم
كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائد الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى وطغرالدين في المدح والنبز
في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابي عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت
اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح
الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فان الكنية تعظيم لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان
يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين علي وقد تكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له
ولد اسمه ذلك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اي بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتي
به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم
لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين
او وجاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج
الاتباع ايضا وهو اولى لما روى الفراء قيس قفة ويحيى عينان بالاتباع لاجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه
والاشهر اضافة قيس الى الرقيات لقب قيس والاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لتكاحه لنسوة اسم كل منهن رقية وقيل
شبب بثلث كذلك قال قل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاجراء ومن طلبة الاوتار ما حز انفه قصير
ورام الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه
ثم تقول اذا اردت التسمية بشيء من الالفاظ قياسا فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان
وعشرون اعرب اعرابه قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لانه
حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستغتبان ومستغتبون معتقب الاعراب فاذا اعرب النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف
منها ولانه ليس في المفردات ما اخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف
منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس تقول هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على — قال م
القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر فجاء بحراني اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعول نونه معتقب الاعراب اكثر من
استعمال البحران لذلك وجاء في الجمع الواو وقليلا مع الياء نحو تاسرين وقنسرين ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون
موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا
قال ابو علي لا اشاحة له وهو بعيد عن القياس وقال في وطابا الماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب
سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا
انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذ هي من تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب
لانفتاحه فكان القياس الماطرين بالياء فيجعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف
والتاء فمذهب البصريين اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب الاعراب
الاول ولا يدخله التنوين فيروى تنورتها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروي

ولفظا اللقب في انفا بكا بني اللام اشهر منه في المدح معنى ان اللقب

وقيل لمن جدات له

نحو فتح عبلان عانات جرو وفم

من ادرعات بالفتح ومذهب البصريين الاشهر لقوله تعم من عرفات وقد وضح هذا مشروحا في اول الكتاب واذا نقلنا الكلمة المبنية وجعلناها
غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية [illegible]
ستفها منه حلفا كذا او ضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا نحو ابت تنصب وترفع قال ليت شعري وابن منى ليت ان [illegible]
وان ليتا عناء فان اعربته بالمد كونه للفظة فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو
بمنزلة هند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية فبعد جعلها
علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك
لا تضعف الثاني الصحيح بل تقول لحا في كم ورايت منا حنفيه تجعل من باب [illegible] وهو محذوف عادة كيد فلا بد تصغيره على
كميد وانما جعلتهما من باب المحذوف اللام لان العرب لم توجد على اقل من ثلثة وانما جعلنا المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا
من غيره وانما جعلتها من باب يداي دماء فيه مرقيا الا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان جعلها من باب يد اولى
ما يجعل لام المحذوف كانه لم يوضع اولى وتقول منى لا او لد كثرت من اكم ومن المل مشددين وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل
من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل ابنية المعربات واما المنقول بالكلية الى المجهول علما لغير اللفظ
فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغيرا تاما في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء
جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وفي تقول هذه لوّ وكيّ رددت على الاخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب — الفاء
التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف لوجب سقوط حرف العلة بالتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد فلا يجوز ذلك [illegible]
كلمة وصيانا بالمرة وجب التضعيف لانه من التكرير يجي التنوين اذا حكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة في
الثانية همزة فيكل حائض حو لوء ولاء والاولى التضعيف ولكون المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا
اعرابا سما حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا فان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه
باء وتاء وليقبل تنكيرها ووصفها بالنكرات نحو هذه يا حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلثة احرف اخرها الياء كا — والثاء
لو واعربته او لم تعربه وفيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زيا نحو كيا ولا يجوز الحكاية في اسمائها في المعجم مع التركيب
مع عاملها فلا تقول كتبت يا حسنة كما جاز في نحو من وما وليت اذا جعلتها اعلاما للفظ لانها موضوعة لان تستعمل في الكلام المركب
مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحالة في التركيب بخلاف اسماء حروف التهجي فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن
يجريها مجرى ما هو موقوف عليه فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة
المبنية اذا سميت بها غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه
مبنية اصلا بل نقلتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع
اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك ان تنظر الى اصل معناها والدليل على ان المقدر في نحو قولك هذه باء مزيدة انه
يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بالمد وما وضع على ثلثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد ساكنا كذلك
وسيبويه يحمل ابا جاد [illegible] وحطيا بالمد مشددة عربيات وهي اذن منصرفة وجعل بعضهم كلمون وقرشات اعجميات
[illegible] المعجزة [illegible] اعمال الاقل غير بينة لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهو من العطش وهوادين هوز الرجل
اي مات وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميا قال السيرافي الاشبه ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم
الخط بالسريانية وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو كتب
كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا
الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه يقول هذا ذوى كعصى ورايت
ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل نقول هذا ذو بقلب الواو الساكنة العين على ما عرفت
مذهبه في باب الاضافة والجار في فو اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شددت هو لا
رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت [illegible] ابو كان ابوسمته على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان
سميت بما هو في كلامهم وكما سميتها بما بعد جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون
متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وياء الاضافة على قول او ساكنا كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه
ادنى من غيره لمناسبة حركته وانما جعلته ثلاثة لما يحتاج من التصغير والجمع فتقول في التسمية بباء الجر بي ولو زدت حرفا واحدا من جنس
حركته اسقطت بالتنوين فبقي المعرب على حرف واحد وتقول في التسمية بلام الابتداء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف على ما [illegible]

سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجي وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر ثم يضعف
مجانس الكسرة الياء فيقال لي وذلك لانه لابد اذا اريد زيادة حرفين عليه من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا
حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو على هداي ثم يضعف مجانس الفتح فيقال ياء
وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل اي بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما
ليس بعضا والاولى ان يكمل بشيء من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره
بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقول رج ايضا
في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوف منها الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله — اللام الكثير المحذوف
بالعين لكونها اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف عينه
نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لابد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين علس فالمبرد
يكمله بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة نحو اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة
لكونها للوصل نحو هذا اس وقام اس وقال قد اتى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو م ا ب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد
بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع
اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها هربا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة
قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر ودون الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك جوز
اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هولاء المذكورين
التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش
وان كان ذلك الساكن فاء قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة كما ذكرنا وان كان في الاسم
كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول نط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا نحو اردد ويردد ادغمت فقلت ارد
ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قردد ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في
الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سميت بالبب من قولك بنات البب ولهذا يرد اللام او العين اذا سمي
بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل وبع وخف وقل وبع فتقول جاءني
يغزو ويرمي ويخشى واغزو وارمي واخشى ويخاف وتقول كذا بيع وخاف كما مر في غير المنصرف ويكون يغز ويرم واغز وارم كقاض اسم امرأة — قوله
على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام
مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في يغز ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه وبضه لانها
للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة الالف اجنبي كما في لا فرد الاصل اولى
فتقول جاءني راء واما الاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ارأى غير منصرف لان الراء يصير ساكنة بانتقال حركتها الى
الهمزة المردودة لانها كانت طاوكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء في ق فتقول جاءني وق اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في
في وانما فتحت الواو لخفة الفتح ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة
لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع او التثنية كالتاء في
نحو ضربت اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك
يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت
باولي وذوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة بعض [illegible] جعلت النون معقب
الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفته لانهما كهند اذا سمي بها مذكر واما التاء فبدل
من اللام وليس لمحض التانيث ولهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من اللام فهي مثل ثبة
علما لمذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمي به رد الى هنة لانه له مرد فاجرا على القياس بخلاف بنت واخت فتخلص من الخلاف
الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالان والافضل والذي والتي وفروعهما لان اصل العلم
ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ
مفردة كانت او مركبة نحو قرات قاف ونون ويس والمبرد يجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة

من ابين

واسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مثل اسماء الاشارة هذا وهذه اثنان نبه في توجه واصولها اي اصول اسماء العدد مبتدأ وثنتا عشرة جزءها وكلمة تميزها
وواحدة خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهي واحد الى عشرة منها والى عشرة يتعلق بمقدر ومائة عطف على واحد والف كذلك وتقول

من اسمين كحمس وحم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذا كم
وكهيعص فالحكاية لاغير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب كلاهما الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وذلك انا بينا
ان المبني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب على من هب جار الله وهو ان هذه الاسماء المعد ودة معربة لكنها لم تعرب
لعدم المقتضي للاعراب كيف يحكي ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها السور وحكي عن يونس انه كان يجيز في
كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور اما
انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب آخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو
قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم
قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة هي ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحترازات يفهم من
حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة
او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما
جاءني رجلان هما اخواك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمال الامر جوحا فلهذا قلنا
لا رجل ظاهر انه للاستغراق محتمل لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل وهذا كان لا رجل
المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية
الى ابتداء استغراق الجنس ابتدأ منه الجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قيل ما جاء
هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى فمن ثمه تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد وان وقعت النكرة في غير النفي والنهي و
الاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتداءة نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من
امرأة وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا
كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بالقرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق
الى الفهم بالقرينة من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية
العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم
عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يسئل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع
للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المائة والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد
واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه تقول كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا احاد اشياء اذ كنا
اذا قلت اثنان في جواب كم درهما او لو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا فانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا
مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء بحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان
لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان تقول ما وضع لكمية بحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد
واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من
العدد قالوا لان الفرد الاول هو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد
فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنين لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع
للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله واصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها
جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفان
او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها
العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة
الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد واحدة اثنان اثنتان وثنتان يعني ان واحد
اثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس والتاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر
والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ
العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويبقى في التصغير
المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد ويبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضموم يجوز ابدالها
همزة في الاول كان كوجوه واجوه ووقتت اقتت او في الوسط كقووس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني

اي بدال الواو المكسورة في الاول همزة كالدة وولدة ووشاح واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اختاروا
لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا نحو واحد عشر وواحدة
عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون ورب قائل وحد عشرة ويستعمل احد واحدى في غير التنييف مضافا نحو
نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى الا في التنييف ومع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام
او شرط نحو ما جاءني احد ويلزم الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وتعريفه نادر وقد يستغني عن نفي
ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم فلا
يقال لقيت احدا الا بدلا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة
منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل
اتفاقا كانه لما رأى نحو ما جاءني احد بمعنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى
ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد كما في قوله تعالى قل
هو الله احد وقد تقع في المدح ونفي المثل هو واحد الاحدين وهو احد الاحد جمعوا احدا على احد تشبيها بسدرة وسدر ويعني هو احد
الاحد اي داهية احدى لا احد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي
غريب وديار ودياري ودوري وطوري وطاري وارم واريم وكتيع وكراب ودعوي وتشرف وقد يضم شيء وقد لا يعجب نفيا ودبي ودبيج
وابن ابي الزاكي وتامور وتومور وتوم وعريب ولما اثنان فهو لفظ موضوع للواحدين من الشيء واثنتان محذوف اللام والتاء للتانيث
وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكأة قوله ثلثة الى
عشر ثلث الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف
باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشر فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين
من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف
ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا تقول في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في
الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا
العرض فالتانيث للعرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ
العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة
بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال
نحو رجال ثلثة اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود
ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ
العدد ان تضاف الى معدودها فان لم تضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة
جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية
او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع
ان تجوز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول
وان كان تعريف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد
فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد جوزت تابعة لالفاظ المعدود كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة
واذا لم يجر على الموصوف اي بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما
منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد
في الصفات المشتقة كضارب وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف
ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة
هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع
نحو رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة في التانيث
وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرض المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث
العدد لانه لم يبق عين الموصوف في المؤنث لما يجيء فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم مائة

رجال مائة ورجال الف لم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا جرت عليها كما ذكرنا الان او اخو عشرين واخواته لزمها الواو والنون
ولزم اخو مائة التاء لما يجيء فتبعها الالف في ترك الموافقة لما استقر في الاولين انفطام عن العادة فلم يوافق هذه الاعداد موصوفاتها
اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فتقول الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع التمييز
ايضا على ما قبله وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفي بالمميز الاخير عنه لان عادة الفاظ العدد
اذا توالت ان يجتزئ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال و
ثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن مع النيف فهو مع الاول مجموع مجرور
ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا
قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما
قصد والجراها مجرى الصفات المستقلة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفها منها مع تذكير الموصوفات
ولا موصوف له مذكرا اذ لا تصلح الاصفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين
ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المستقلة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث
الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصخرة والغرفة والعنصوة والحجارة فمن ثم لم يقلبوا
لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ بني عليها شقاء وذلك لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم
فحملوهما على نحو طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات وفي المقصود بها الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول غزاة
واستقاة فلو ثبتت التاء فيها في الجمعين تشابهت تاء نحو الصخرة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه
خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتاء
تانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في الشعر قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امراة فكما
ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن
ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد
لفظ العدد على ما قررنا لتانيث المعدود وهذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان وصفا الا
نادرا فلا تقول ثلثة مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في
الجمع المكسر صفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد
بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاز فيه
مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا تقول ثلث كرات بل تقول ثلث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله
تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يات له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلثة
الى العشرة الجمع المكسر فبني امر تذكيرها وتانيثها عليه دون جمع السالم فاذا تقرر هذا قلنا يعتبر في تانيث الثلثة واخواتها واحد
المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف وعيون
حذف التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلث
بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه
كثلثة احوال وثلث احوال جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف
اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا انما المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها
وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كالخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط
والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال
وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل
لانها يقع على الذكور والاناث فان نص على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفها
كيف وقع النص والعدد نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكور او عندي
من الخيل ثلثة ذكور على الوصف او عندي من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد
المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلثة من الخيل ذكور فحينئذ ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم
حذف التاء وان كان مذكرا لا غير وما يجيء له شاذ اثبتها فالمؤنث من هذا الجنس يجمع المؤنث والمذكر منه يجمع المذكر

العارض التذكير

مسلمين لا ثلث

وتقول مضارع معروف والمستتر فيه هو وانت للعلم او واحد مبتداء محذوف خبره واثنان عطف عليه بتقدير عاطف وهذه الجملة في محل النصب لانه مقولة
القول وواحدة مبتداة خبرها محذوف واثنتان عطف عليها بتقدير عاطف او ثنتان عطف على اثنتان وهذا الكلام معطوف على الكلام السابق وتقديرها
المذكر واحد واثنان والمؤنث واحدة واثنتان او ثنتان وثلثة الى عشرة وثلث الى عشر واحد عشر او اثنا عشرة وثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة
الكلام المذكور في الوصل والتقدير والحذف سواء ان يكون هذه الالفاظ كلها محكية عن حال الافراد كما وضعت فلذا لم يدخل الواو بينهما او تميم في ثلث ...

وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث
ينظر فيه الى اللفظ فمؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث من النخل
لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع نظرا الى انه قائم مقام
جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد لانه
عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اي جري الواحد والاثنين على القياس وجري الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين
وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع
الى القياس اي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس
بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه ولما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا نيف
ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر
احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر واحدى عشرة اثنتا عشرة
للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعني شين عشرة المركب المؤنث لما
كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى الكسر واما الحجازيون
فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر وهي الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما
سكن عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احديها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشرون
ونحوها فيهما اي في المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا المثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا
فقصد والتخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة
ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف اليه صارت ككلمة مؤنثة ... المضاف اليه
ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الاانه لا يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد
من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل
التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ وسيجيء في باب الجمع ان جمع
المؤنث بالتاء المحذوف لامه شايع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومابون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام
وابتدئ بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة المجموع ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى
غير قياسي لمجيء الامضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر
العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجز فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة اي ثم اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون
وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرين بوجه فقصد وا بتغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون واخواته
كالجبر لما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع
كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب في
نحو عشرون رجلا وامراة قوله احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان
الفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه اي النيف بلفظ ما تقدم
في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اي
في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف
المائة على نيف العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تعطف على المائة نحو مائة واحد مائتان واحد نيف اثنان في المعلوم
معدوده وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ان العشرة
المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فلانه عشرة في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون الاكثر من عشرون وثلثة واذا وصلت
الى الالف استانف العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد المنيف
عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه
كما ذكرنا في المائة مع ما انافت عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف
وهكذا الى ما لا نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها
وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد

... مجموع ... مميز ... وبفتح النون متعلق بمرو البا بمعنى مع ... وفيه ... الى ...
... بمعنى عطف عليه والا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع وكان قياسها مائات او مئين ...
... منصوب مثل قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد مثله ايضا

عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلث مائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف
الى الف الف والفان والف الف وثلثة الاف والف الف الى الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا
احد عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامرأة
لان مميزها المائة والالاف لما اضيفت اليها المائة والالاف واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة
ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله
وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاز اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفتها كما في رايت القاضي وجاز اسكانها
كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف
الياء فتح النون اولى من كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد يحذف الياء
في ثماني في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثماني ركعات بفتح النون
وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة
عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد والتعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور
جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسع مائة وكان قياسها مائات ومئين
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الحد داخل ههنا في الحد وداعي ان
مميز الثلثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر قبل وقد تترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل
وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في
صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم
موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما يجيء قوله لفظا او معنى
الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المميز احدهما فصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من
التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز
اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي ثم تقول
ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له
الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود في القلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء
وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسع مائة استثناء
من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مائات لان للمائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات تضاف اليها والجمع المكسر كما في ثلث عورات
لكنهم كرهوا ... الى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة الجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فا
على المفرد مع كونه اخصر ولا تفاع اللبس وقد جاء ضرورة في الشعر ثلث مئين وخمس مئين قال ثلثمائين للملوك وفي بها ردائي وجلت
عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يثبت كسر ميم مائة في الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم
وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مات فقلت مات كما في مئون جاز وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين
على ما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لو كان لما نه واحدة مائين
ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب المائي عند الاخفش اصله
المائين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطروح الهاكثرة وتردد او كان كما قال القيل هاي كعي كما تقول في لثة لثي وفي ظبية
ظبي وقد قيل اصله مائي ككليب كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية
ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما
من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة
الا في اثني عشر لما مر في باب المركب قيل هذا الليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ بالبيان
فكان الجميع كالشيء الواحد فالمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن يجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث
المعنى واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي شبيهة بها فان قيل فقد قالوا عشرو زيد وكو عمرو

عدة

وإذا المشترط وكان فعل الشرط المعدود واسمه مؤنثا خبره واللفظ مذكرا عطف الى ستة خبره وآخره منعطف وبالعكس جار ومجرور عطف على واذا كان المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا فوجهان مبتدأ خبره محذوف وهذه الجملة جزاء الشرط وتقديره واذا كان كذا ففيه وجهان ولا يميز مضارع مجهول وواحد مفعول ما لم يسم فاعله
واثنان عطف عليه واستغنا مفعول له او مفعول مطلق بلفظ تمييز اي عن تمييز العدد متعلق باستغنا وعنهما اي عن ذكر الواحد والاثنين متعلق به ايضا وهذا على
الوجه الاول وعلى الثاني بلفظ تمييزه مفعول ما لم يسم فاعله لفعل مقدر وعنهما متعلق وتقديره استغني بلفظ تمييزه عنهما استغناء ووقع في بعض النسخ بلفظ تمييزها

وهذه النون مثلها قلت بل نون عشرين واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف
عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما مر في اول الكتاب ولم تكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها النون الجمع
وربما جاء نحو عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعية الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها
حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية له مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذرت
الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة من العدد المتقدم والمفرد
اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو
المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان مقدما عليه كالوصف له يقال عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان
مضافا اليه قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة
والالف وجمع الالف اذ المائة لا يجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما مر وان لم تضف اليها ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد
نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افراده فلما جاءهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله
مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كان الدال على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشمل من جمعية مرتبة الاحاد
لان مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى كجمع
التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته واما هذا اشتهر وكثرتها لاكثرية الاحاد فاغنى عن جميع تمييزها وقد يجمع مميز
المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا فال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص ونعم ما قال فيمن قرأ قوله
تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي من غير حمزة والكسائي على انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة
ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ في جمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على
التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو
كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا
يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رأيه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة
والكسائي لانهما قرءا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءتهما اقيس عند
النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه
كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل على الاصل وما قال
الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد واما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلام المص
واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان
واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي رتبة كان صفة كما ذكر فالا
المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل
كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشر زيد وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما
لبقاء موجبه اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا يخل به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة مع اللام
من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الوضع مبنيا كالان و
الذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء
فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وبناء حيث واذ ونحو
قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء
له مجرى بعلبك والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة المضاف اعراب والمضاف اليه لتشبيهه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون
خمسة عشر زيد كابن عرس زيد قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته
على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل
مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الانيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النسا
وثلث انفس وانت تعني الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص
كاعبان ومعصر قوله ولا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد وانما
لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم

دلو

ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل
ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظ رجل وحده يفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين
يفيد الاثنينية وقوله كان خصيبه من اليه الذل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد
رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال
وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب دخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرين رجلا والثلثة
والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم
وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلث مائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف
على المضاف والمضاف اليه معا شاذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على
الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد
يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز ايضا نحو
الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما
بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا
ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجارا اذ
التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا
قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كانه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه
يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بجيد كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود
فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وآم وخمس آم واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا
العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من
المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لا
لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا
وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا اذا كان المميزان يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر
يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي ايامها بعدتها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة وخمسة
عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة بعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد
وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة
من الظرفية المكانية فقولك القوم بين رجل وامراة اي ليسوا خارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون
بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية
على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال
عرفوا دخول الشهر واول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فمتى في اول ليلة من الشهر كتبت لاول ليلة
منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة الاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص ههنا على
ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله
نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة مع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده
ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله ويقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا او على هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع
الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا
او في ثالثها لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى لرجوع النون
الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون
حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع
وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل
ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه
مفردا نحو ثلثة عشر جذعا او يكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة

ليلة

ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وبعد ذلك الى اخره بقيت في السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من
الخامس عشر الى الاخر لان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في التاسع والعشرين لليلة بقيت وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع
جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه
او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه قوله ويقال في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني
والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر و
الحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما
من ثلثة وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الاصل وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة
عشر فتعرب الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد العدد وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في
قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال
مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ان تذكر بلا ترتيب قلت واحد او الواحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا
هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد به
ذلك الواحد المعين درجة العدد بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من
الثلثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد ذلك الواحد المراعى درجة العدد مع
النظر الى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجة بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته متصفة بهذا الاسم وجعل المجموع
اسم درجته نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي احد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع اسم ثلثة حتى صار
واحد هذا مجموع المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه او صار اثنان معه ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار تصييره
فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تبني من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من
الاثنين نحو ثاني واحد اي مصير احد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بقول هذا المعنى انجر ورد المنصوب ويجب ان يكون العدد الناقص
من العدد المشتق منه هذا المعنى بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد اذ المعنى انه صير
مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المشتق هو منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما
تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين
فانهما متساويان فيها او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان
نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا لان انضم بهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه يسقط عن المجموع الاول بانضمام
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء
اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين تثليثا وكذا ربعت الثلثة الى
عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاء تصرف
الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا ما في لامه حلقي بمعنى اخر وهو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته
وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة وجوز
سيبويه ان يتجاوز العشرة بما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي
جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز
العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثنا عشر وينونه قال
المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ولكن لا تقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم انه لما امتنع
الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير جاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس بمعناه كحائط و
كاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل
ومصدر مبنيين من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس المركب
والمعطوف الظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر
ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا
يجيء هنا حذف اول جزئي المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اي عشر
رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان تقصد الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث

ومثل قوله المعرفة النكرة في الوجود المؤنث مبتدأ وما موصولة او موصوفة عبارة عن الاسم وفيه علامة التأنيث جملة اسمية او ظرفية
لضمير راجع الى ما والموصول والموصوف مع صلته او صفته خبره ولفظا تمييز او من حيث اللفظ وجر كان المقدر اي لفظا كان او تقديرا عطف
على مبتداء وخبر وعلامة التاء وشبهها والالف عطف عليه ومقصورة خبر كان المقدر او ممدودة عطف عليها اي المقصورة كانت او ممدودة

الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كان يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت
الاول لتعيين قصد الترتيب هذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط
وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول
الثاني عشر فتسكن الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معدي كرب واما العشرون والثلاثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ
المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافته بمعنى التي الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرة فلك ان تضيفه
الى اصله وهو الاغلب والى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الا بمعنى التي بدليل ولا لاحد لان معنى الاسم المضاف
بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد نعني ثالث ثلاثة احد ثلاثة وليس الواحد بعض نفسه وان ذلك البعض اليه واما
غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثالث السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يليه اذ ليس
باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش وانما له ذلك اذا جزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فيجوز
ان تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتممت ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسه الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة
فانت على ما اجاز سيبويه وحكاه ذلك عن العرب حادي عشر احد عشر ثالث عشر ثلاثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث وواحد عشر بمنزلة
ثلاثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا الجزئين كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكى
عن الكوفيين وقال انهم لا يجيزون الا ثالث ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فتبنيه من الجزء الاول
وهو الصحيح وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكاه عن العرب لا يكره مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف ما
جزئي المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذف فتعرب اول الجزئين
بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف ثاني جزئي المضاف اليه فتقول
في ثالث ثلاثة عشر ثالث عشر فالذي ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيامه مقام ثاني جزئي المضاف
اليه وهما ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيين جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيامه
مقام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال الشارح هذا قول قريب لم ينكره اصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن العرب قال
المصنف ووجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم
ان لقولك ثالث ثلاثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلاثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني
عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلاثة لا من ثالث عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني عشر
ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلاثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير
او الواحد وغيرهما حكم سائر اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب المعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسم
لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلاثة اي ومن اجل الخلاف الاعتبارين اعتبار تغييره واعتبار
حال اختلاف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما
فيه علامة التأنيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التأنيث
ظاهرة او مقدرة سواء كان التأنيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي لفظ العلامة نحو ضاربة وفسلى وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء
وبشرى والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض
والانفكاك نحو ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف والدليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو
هنيدة في هند وعدية في عند واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه انه يقدر بالتاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد
يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة التأنيث التاء التأنيث في الاسم اصل وما في الفعل فرعه لانه
يحوز الفعل لتأنيث الاسم اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامة فيها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات و
بانقلابها في الوقف هاء فقال الكوفيون الهاء اصل التاء والتاء بدلها والاولى ان الهاء بدل الالف وليس بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف
والاصل هو الوصل لا الوقف قال جار الله انها ايضا ... تأنيث نحو ذي والاولى ان بقي هذه الصيغة بكمالها موضوعة للمؤنث
كذا ليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تأنيث كما مر في باب المضمر وتاء التأنيث

قد تدخل الحرف كرب اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله ففلت لها اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جاء باصاحبا ربت
انسان حسن ويجوز ان تريد بالانسان المؤنث ويلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد وتبقى لات لمشابهة ليس كما
مر في بابه وتبقى لعلت في لعل واما تاء بنت وهنت واخت وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التأنيث بل هي بدل من اللام في حال التأنيث
بل هي بدل من اللام في حال التأنيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون واحد وهو منه كشفه والالف الممدودة
عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزومها صار ككلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما
في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون
الاولى لتبقى على مدتها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انهما انسب بها وانقل بحروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج
الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان ذلك الالف وانقلبت له قلبت الف التأنيث ياء ايهم كما في قوله لقد
اغدو على اشقر يغتال الصحارا بادو يعلم تأنيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله نعم والشمس وضحيها وبالاشارة اليه باسمها نحو
تلك الدار وبلحاق علامة التأنيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والنفث الساق وبكأس من معين بيضاء لذة
للشاربين والظاهر ان اسم وليسليمن الريح عاصفة وبمصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو
ثلاث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض وعلى مثال الغالب فيه وذلك فيما هو على
وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجبين واجبن وطحال واطحل وفي التاء لا اربعة عشر معنى احدها
الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونهما
في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد وهي اسماء مسموعة قليلة كرجلة وامرأة وانسانة وعلامة الثاني لفصل
الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة
مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت كتاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة
واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت
الجنس فارقت للواحد الواحد وهو قليل نحو كمأة وتقع للجنس كمء وتقع للواحد وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما اسم للوحدة والمجرد
منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكر الحجاز يون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القران كلاهما قال تعالى نخل
منقعر ونخل خاوية وقد يجيء ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما يجيء
التاء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو عراءة وسقاءة وبناء في تعابة بخلاف نحو شقاوة
ونهاية وعلاوة وهراوة ومخدوة فان التاء في هذه الاسماء للتأنيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء وان جاءت
في بعضها لا غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم والمجوز ان تقلب اللام وتركه في عباية وعباءة و
غطاية وغطاءة وصلاية وصلاءة فلما يجيء في التعريف انشاء الله تعالى الثالث ان يجيء التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي
لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فعول او صفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وسابلة و
واردة وشاربة وقوطهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة
والحمارة والتاء في هذه الكلمات في الحقيقة للتأنيث كما في ضاربة وليس كما في كمأة وكمء وذلك لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة
تقديرا كانه قيل جماعة جمالة بحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كثيرة وتمر للتاء اذن للوحدة
لا للتأنيث وقد قيل ان الركوب الركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب الحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية في الذبيحة والاكولة
على ما يجيء الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة
في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجزاء للشيء الواحد
مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذا المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل
وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة
وكيلجة دلالة على ان واحدها معرب فقال الطاء امارة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التأنيث نقل عن التذكير وليست
التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان يدخلها على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة
والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع
لا

عربية

لا يجتمعان فلا تقول في النسبة الى رجال رجالي بل رجلي كما يجيء في باب النسب انشاء الله تعالى فيحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء
كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجيء وانما ابدلت منها لتشابههما في كونهما للوحدة ككثرة وروحي وللمبالغة كعلامة
ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في
جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرين والاعجمين في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون
والمقاتوة في جمع مقتوي قال حتى كانا لامك متتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع
المنسوب غير الاقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك لرجح الاسم
التاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء لمزيد شرح في المنسوب انشاء الله تعالى السابع ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء
المحذوفة قبل الاخر كجحاجحة من جحجاح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المحذوفة ويكون علامة لتعريب الواحد و
التاء والياء في نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان يدل على تاكيد تانيث الجمع وذلك
اما واجب الدخول وهو في بنائين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزه وهو في ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة
وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد
معنى التانيث كما في ناقة ونعجة واروية وهي لازمة وقيل قد جاء لتاكيد التانيث في الصفة كعجوزة وعجوز ان عجوزا موضوع للمؤنث و
التاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها
عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا من ياء الاضافة وهو في يا ابت ويا امت
فقد الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة
وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وحمولة ونحوها فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف
البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعله نحو امرأة شكور وصبور وكل ما حققته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث
قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما في حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبيرة كما يجيء في
باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب
في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع
ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد
فيها معنى الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر و
ناقة ضامر ورجل وامرأة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو
ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر و
عانس ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة
اصلها الاطراد ويقتضي ان لا يقال الا امرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انسان
حائض او شيء حائض كما ان ربعة مؤول بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء اخر هذا
التاويل وقال الخليل انما جرت عن التاء لتاديتها معنى النسب قال المص في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون
في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال
يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصد فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لان
الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة
اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر لا بمعنى الحدوث اي لبن وتمر كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق و
حيض اي طلاق فيه وحيض فيها قلت غاية ما في كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث
في احد الازمنة الثلثة فلم يؤنث تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها
للاطلاق لا للحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء وهي لا تتجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي
مثل حائض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الامر حيث المعنى والتاويل فان معنى
بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل يلزمه اسم فاعل كلابن وتامر ونابل وقواس اذا قصد به
المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امرأة ناشبة ونبالة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة خلاف حكم ما فيه ياء النسب
ظاهرة في الامتناع من تاء التانيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة

خلاف

خلاف الظاهر وايضا مذهب ان نحو حائض وطامث من ابنية النسب كان نحو نابل وناشب منها ايضا فلان معناهما نبلي ونشابي ولا نعلم احدا حتى
يقول انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقول نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك امرأة مرضع من ابنية النسب ولم يثبت
من ابنية النسب المنسوب اليها مفعل ومنفعل حتى يحمل عليها كما حملنا ايضا على نحو نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر
والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء في بابهما فالحقا التاء للتانيث
كما يلحق الفعل ثم جاء ما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فانثوا بتا
التانيث ما قصد فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل المشابه له معنى بخلاف ما قصد فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا
بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق
التاء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان
يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسما
فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع السلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التانيث غالبا
مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال كحراب ومحرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه
امرأة جبانة وجبانة دلالة ومنها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر
والمؤنث كالركوب والقطوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد الحاق التاء ايضا صالحا
للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحة و
لشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف
منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه وقيل ان قوله تعالى
ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تاويل
وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف وربما لم يلحق التاء في فعيل ناقة ربض واما الف التانيث المقصورة وانما تعرف بان لا يلحق ذلك
الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتانيث
والتي للتكثير لا يكون الا سادسة ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى ويتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان تزن ما فيه الالف
وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجيء على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يات على فعلل اسم حتى
يكون الاسم الملحق به ومعنى الالحاق كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير
مثلها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن او السجع
او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة
فيها للالحاق معنى كجيل نحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها لمصدره فمن الاوزان التي
لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب انما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه بهماة وروى بعضهم في زوباة وبهماة وهما شاذان
ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس او لا انثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما
مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وخزوى وبهماة وزوباة ان صحا فالفهما عند سيبويه للتانيث ايضا اذ لم يجئ عنده مثل برقع وجخدب
ولحاق التاء الالف للتانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جوذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسما قيل
ولم يات منه الا ثلثة اسماء شعبى وادى في موضعين واربى للداهية وقال بعضهم جنفى اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء المد ومنها
فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما صفة كفرس دفقى وناقة جمزى اي سريعة واما اسم كدقرى ونملى واجلى اسماء مواضع
ومنها افعلى كالجفلى للكثرة ومنها انفعالى كجبارى لطائر وفوعالى كحولايا لموضع وفعالى كشقاري نبت وفعلى كجحجبى قبيلة من الانصار و
فعلى كفرنبى وضيعلى كخليفى وفعلوتى كرهبوتى وفعوللى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك وفيعلى
كبهيرى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كهربذى لمشية في تشوق وفعللا باكرد وايا موضع وفعليا كهربيا
للداهية وفعلنا وفعلى كعرضنى نوع من السير وفعلى كدفقى نوع من السير وفعللى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل
وفعلى كعجارى وفعللى كحندى وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة ثم احد وثلثون مثالا ولعل المحيط
باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فمشتركان فيهما في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث
فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقى لمن
فيمن نون وقال علقاة وكذا انترى فيمن نون وقد تكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى

وظربى

وهو مبتدا وعايد الى المؤنث وحقيقى خبره ولفظى عطف عليه ان الحقيقى مبتدا وما موصولة او موصوفة وبازائه ظرف وذكر فاعله او مبتدا تقدم خبره وفى
الحيوان متعلق بمقدر او نعت لمذكر والجملة وقعت صلة او صفة لما والموصول والموصوف مع صلته وصفته خبره والمعنى المؤنث الحقيقى الاسم الذى والاسم يكون بازائه
ودة للاسم ذكر فى الحيوان وكامراة خبر مبتدا محذوف وناقة عطف عليه واللفظى بخلافه مثل قوله اى مذكرها غير فرق او جر كظلمة وعين مثل كامراة وناقة فى او جر
ولا اعراب واذا للشرط واسند ماض مجهول وهو فعل الشرط واليه متعلق به والضمير فى اليه راجع الى المؤنث والفعل مفعول ما لم يسم فاعله ضمنا التاء جزء والجملة جزاء

وظرف ولا ثالث لهما فلا يكون الف الا للتانيث واذا كان صغر قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء فالف للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة
سعلاة وقال فى ضيزى وحيكا اصلهما ضم الفاء وحكى تغلب عزهلمون بالتاء وهو مع الف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان
غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد تكون للتانيث كالدفلى
الشجر وقد تكون ذا وجهين للالحاق والتانيث كثيرى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التى لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث
فعلاء وهو قياس فى مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجىء صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية
دهياء والعرب العرباء ويجىء مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم الجمع كالطرفاء والقصباء وقد
يقصر بعض الممدودة للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف
التانيث كما ينصرف حبارى اذا صغر تها بحذف الف التانيث نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب
قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات لها سوى ابن الحرف فلان ابن ثاداء اى ابن الامة والثحناء
بمعنى الشحنة وجنفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهرى موضعان ومنها فعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال
الفراء اصله ضم القاف كسرت للياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كحرباء وخشا
فلمحيان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو امصدر كالبراكاء بمعنى الثبات فى الحرب واما اسم
كالثلاثاء واما صفة ككطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء
وفعيلاء نحو قريثاء ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الا لف للالحاق بسيناء لانه لا ابنوبن وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما
جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح من الباء ففيها ثلاث لغات وفعلياء ككبرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء
كمعيوراء وفعاللاء بحادرا نوع من الجراد وفعللاء كاربعاء بمعنى الناس وفعللاء كفرفصاء قوله وهو حقيقى ولفظى فالحقيقى ما بازائه ذكر
من الحيوان كامراة وناقة واللفظى بخلافه كظلمة وعين انما قال من الحيوان لينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه
غير حقيقى اذ تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقى مع العلامة كامراة ونفسا وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال
الحقيقى ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من جنسه التحريز العقلى قوله واللفظى بخلافه اى الذى
ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وقدر وعين وقد يكون اللفظى حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان تقول
عزرت حمامة ذكر وعندى ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة فى قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا
يجوز مثل ذلك فى علم المذكر الحقيقى الذى فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعند السماع
مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر فى اعتبار التانيث فى منع صرفه لا فى الاسناد اليه ان التذكير الحقيقى لما طرء عليه منع ان يعتبر
حال تانيثه فى غيره وتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحاله مختص به لا بغيره واذا كان المؤنث اللفظى حقيقى التذكير وليس بعلم
كشاة ذكر جاز فى ضميره وما اشير به اليه التذكير والتانيث نحو عندى من الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة كساعى شاة بحول
مفرد ولا يجوز فى غير الحقيقى التذكير والتانيث نحو قرة حسن ولا يجوز ان تقول صاح دجاجة انثى على ان القيت تانيث دجاجة
بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان القيتها بقى التانيث الحقيقى فيكون كقام هند وهو فى غاية الندرة كما يجىء
قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى
بلغهما وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام
فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل اى الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا
فلذلك الفعل وشبهه مع التاء للابدان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار انما قال ظاهر
احترازا عن المضمر وغير الحقيقى احترازا عن الحقيقى لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجىء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث
اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعنى المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجىء حكمها وغيرها اما
ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقى او غيره والحقيقى اما متصل برافعه او لا فالاغلب فى الظاهر الحقيقى المتصل برافعه الحاق علامة التانيث
برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره
المبرد ولا وجه لانكاره مع حكى سيبويه مع تقدمه وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المراة
هند ونعمت المراة هند انما بهما للحرف بعدم التصرف ولا يلحق فى نحو اكرم بهند فى التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا
يلحق الضمائر فى نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا اللزوم كون الفاعل فى صورة المفعول والفعل
فى صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءتنى من امراة وكفى بهند فلا يلتبس لان الفاعل بلازم ولا الفعل فى صورة ما يطلب

الشرط ومقدر ومنوى بناء
دال الفعل ملحق بالتاء
وانت مبتدا وفى ظاهر
غير الحقيقى متعلق به
بالخيار خبره وحكم مبتدا
مضاف الى ظاهر وهو مضاف
الى الجمع ومطلقا مفعول
مطلق وحكم خبره مضاف الى
ظاهر وهو مضاف الى الحقيقى
وضمير مبتدا مضاف الى العاقلين
وفعلت خبره وفعلوا
عطف عليه والنساء والايام
فعلت وفعلن مثله

والنثنى مبتدا وما موصولة او موصوفة ولحق ماض معروف وآخره على نزع الخافض اى باخره او على الظرف اى فى اخره والضمير فى آخره راجع الى ما والف فعله او با
عطف على الف ومفتوح نعتها وما موصولة وقبلها صلتها والضمير فى قبلها عايد الى ما والموصول مع صلته مفعول ما لم يسم فاعله لمفتوح ونون عطف على الف
ومكسورة نعت لنون وليدل مضارع معروف منصوب بلام كى وهى متعلقة بلحق والمستتر فيه فاعله عايد الى الف وياء وعلى حرف جر وان حرف من الحروف المشبهة
ومعه خبرها ومثله اسمها ومن جنسه بيان لمثله والضماير الثلثة عايدة الى ما وهى مع اسمها وخبرها مجرورة بعلى وهذا الجار مع مجروره متعلق لقوله ليدل والجملة ...

المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء فى الرافع لان المستثنى منه المقدر
هو المذكر كان فى الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر فى باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه فى الارتفاع مع الفصل بالا او نقول
المسند اليه هو الاسم المستثنى من حيث المعنى وان كان ذلك اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا فى باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم
امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر واما الحذف فانما احتمل لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة
اذن وعلا بالتى مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقى التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن
وتركها او الكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقى على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة
هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت وغيره كالشمس
طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير
المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران
فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقى التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازى التذكير او التانيث كايام ودور وكذا
واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند
الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى الا فى شىء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينبات احسن
منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد فى نحو قال النسوة
لان المجازى الطارى ازال حكم الحقيقى كما ازال حكم التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقى فى رجلان ولا التانيث
الحقيقى فى الهندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقى فى الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى
التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد ذو العلامة
اما بحذفها ان كان تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما فى نحو الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان
تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما لا تاء فيه مما لا يظهر فيه التغيير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم
فى حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازى قول الحماسى حلفت بهدى مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه
حكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل
ابن شيبانا وحكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف و
التاء كما يجىء فالواو والنون عوض من الالف والتاء وتاء الجمع التاء فى اللزوم وعلامة تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية
فى نحو بعضهن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى واما ان اسند
الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى آخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون
او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقى وانما خصوا العاقلين
بالواو دون النون لان اصل ما يزاد حروف المد واللين والالف اخذه المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التى
فى الجمع وكانت الواو لاصالتها فى الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث فى تفعلين وافعلى
فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شىء فجىء بالنون لمناسبتها الواو وبينهما فى الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما
واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات ضعلت وتفعل وفاعلة نظرا
الى ظاهر ان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومؤنث لا يعقل كالدور
والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد
تقدم ان النون موضوع له فنقول الايام والجبلات والدور والغرفات والنساء والزينبات فعلت وفعلن وهذه النون مختص
جمع المذكر العاقل وغيره جارية فى جميع الضماير على الخلاف فيها نقول فى المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفى المنصوب المتصل
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفى المنصوب المنفصل اياكم واياكن واياهم واياهن وفى المجرور لكم ولكن ولهم ولهن والاصل انتموا و
ضربكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى جمع
التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل
والغنم فحكمه كحكم جمع التكسير فى الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاطة مجفل فهو
كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم بالصواب قوله المثنى ما لحق آخره الف او ياء
ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه فى شرح هذا الكتاب ما وضع
صالحا

قوله لحق آخره الف الخ
صلة او صفة لما والموصول
اما الموصوف مع صلته
او صفته خبره

فى جمعها

عليه

كذا

فيه

بعقل كالنسوة والزينبات
ومؤنث

واياكموا ضميره

صالحا الاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتاهما مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في
نظر البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء
كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك
المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهيته كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر في الوضع الى
شئ واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف مشهور من اصطلاح
النحاة فانهم يشترطون في الجنس وتوحد على تثنية بوضع واحد فلا يثنون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المص تردد
في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرءان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب
وغير ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي
وابن مالك الى جوازه مثله قال الاندلسي تقول العينان في عين الشمس وعين الميزان وهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في
موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل
بتثنية العلم وجمعه على تثنية صحة المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان نسبة العلم الى مسمياته لكون كل واحد منها اوضاعا
على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او
اكثر ومعاني المشترك ليست كذلك بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المص لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة
المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وهو ان المشترك له اجناس توضح احادها فتثنى وتجمع كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني وجمع باعتبار
معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس وحد احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد
يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب والشرط فيه تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شئ
واحد كما تقول في ابي بكر وعمر رضي الله عنهما العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب
التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر و
تذكر الاختلاف في الالف والياء والحركة والنون وتنوين واو الجمع ويائه في اول الكتاب ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني
الحارث بن كعب قال احب منك الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان
لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينة لا ينقضي قسوتر شهرين شهري
ربيع وجمادين وقد يجئ في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني وقد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه قيل اصل المثنى و
المجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقال كان بين فكها والفك
فارة مسك ذبحت في سك وقد يجئ العطف نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم
عن منزل الذم او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو قولك جاءني رجل طويل ورجل او بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل فاكرمت
الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجئ العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير
بغير عطف كقوله تعالى صفا صفا دكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة
كهذان واللذان عند غيره وليس بشئ لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمن المعطوف فبني واما في
المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف ولو سلم انه كان مذكورا مع حرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان
قال بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا
واحدا وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من همزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان
اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على معنى العطف كلفظة كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم
يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة
واقعا على اشياء كلفظة كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس واذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف
والا لوجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في
نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كجاءني خمسة عشر
وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ

الخ

والمقصور مبتدأ وان حرف شرط وكانت فعل الشرط والفه اسمه وعن واو متعلق بمحذوف خبره اي مبدلة عن واو وهو مبتدأ عائد الى المقصور ولا بد من خبره الجملة
وقعت حالا من ضمير مستتر في المقصور او من ضمير الفه والحال قد يقع من المضاف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا وقلبت واوا جملة فعلية وقعت جزاء الشرط
والجملة الشرطية خبر المقصور والا فياء جملة شرطية عطف على جملة شرطية مضمر تقديره وان لا يكن الفه بدلا عن واو فالياء متعينة للابدال ثم المقصور والممدود ان كانت
همزته اصلية ثبتت مثل قوله والمقصور [illegible] عطف عليه وان كانت للتانيث قلبت واوا اما مرجحه عطف على قوله ان كانت اصلية والا فالوجهان

عطف عليه وتقديره وان لا يكن كما ذكرنا فيه الوجهان

المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة وبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمان
ومسلمون اتفاقا مع اطرادهما ذكرهما ايضا قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فياء والممدود ان كانت همزته
اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما في آخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت
واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغير عند التثنية فتعرض المص لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف اخره
اغتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو او الياء رد الى اصله ولم تحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف
النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب [illegible] الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى
اصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شئ كلدى وعلى وله
واذا علما فان الالف في الاسماء العربية ليست اصلا او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع
فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء
في النوعين اولى سمعت الامالة فيها او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول
كالضحى او مكسورته كالربا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في الجمع مع الضمة او الكسرة في الصدر والكسائي مثل هذه الالف ويكتبها
ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واوا والاشهر قوله والا فياء اي ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون
ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زائدا على الثلاثة اما عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرمى والمرتمى والمستسقى او زائدا على
الثلاثة زائدا للتانيث كالحبلى والقصرى والخليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف
الرابعة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان
لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل
واحده قوله وان كان ممدودا الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن
واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء لجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة
نهي الابدال الذي هو اخو الحذف فاولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فبالغوا في الهرب
من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما صححت فقيل حمراءان وحكى
المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والافصح في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان
واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان عين همزتيهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء و
احدهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهت همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا
ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب تشبهها
الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو و
الياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرف الياء حتى تقلب همزة
اذ لم يستعمل واحد ثنايان فالالف والنون ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كسقاية وعباية وجاء حذف زائد في التانيث اذا
كان ما فوق الاربعة نحو قاصعان وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف لامه اغتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة
وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان ومن يقول ابان واخان واما فوك فلم يرد اللام
في التثنية لما لم ترد في الاضافة وانما يثنى بقلب واو ميما كما في الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو لازم الاضافة
بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف لامنه من التنوين فلو جيء مثنى كل منهما مجردا مفردا لعرض التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال هما
نفثا في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على
لامه الواو والهاء كسنيهة وسنوة فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لان لام ذو وفقا او ذوا تا
مال وقد جاء ذاتا ايضا وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية يقال دمان ويدان
واما يديان في قوله يديان بيضاوان عند محلم فعلى لغة من قال في المفرد يدي كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى
الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دمي يدمى كرضي يرضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر
فدميان شاذ عنده قال سيبويه وسكون العين لجمعه على دماء ودمي كظباء وظبي ودلاء ودلي ولو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان
او دموان عنده مشددة لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بتحريك العين [illegible] فدموان شاذ عنده قال

دليل

ودليل تحرك عينه تثنيته على ميان قال الابري ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على
اقدامنا تقطر الدما فان قيل قد جاء يديان كرميان مع انه يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى
يد قلت وليس ببعيد ايضا ان يقول هي لغة في دم كيدى في يد والمشهور ان يدى في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا
يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد الشيخ ان يكون اصل يد فعل بحركة العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العيس او
كف اليدا واما ما حذف لا لعلة موجبة فهو اما منقوص منون وقد ذكرناه واما منقوص كان ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان
قبله ساكنا كما حذف مع التنوين لانه يجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب
نحو رايت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان انما يحذف النون في
الاضافة لما مر في اول الكتاب بانه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر
اجدر برفع اسار اما اذا جر فبالاضافة فصل وقد يسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجي في اسم الفاعل وقوله
وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان على القياس اتفاقا قد مر انه يلغي فريدين تزحف لليلك وتستطارا وقال ابو البحار
وخصيتا احب الى فزارة من فزار واما خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احديهما
عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على المثنى كانه مذروين وكذا الاليان في اليتين
خصية والية مفردين لخصيان واليان بل مفرداهما خصى والى التقدير وفي مثنى خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان
من ضرورات الشعر فلهما لم يأتيا الا فيه قال ترتج الياه ارتجاج الوطب قال وكان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل في
غير الضرورة لا يحذف التاء منهما وقال بعضهم خصى والى مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانا اقل استعمالا منهما
واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى مثنى الى متضمنيه فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية
قال كانه وجه تركيين قد غضبا والاضافة معنى كقولك حيا الله وجها للزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى فقد
صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة
واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس
لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجي تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا
ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية
في انه ضم مفرد الى شيء اخر ولذا قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما
نحو قلوبكما او لا يكون نحو اليهما بكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز
الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير
الافراد على التثنية والجمع نحو بطن زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء
المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان امن جاز جمعه قياسا
وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعير الا رحل
والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو رؤوسهما اعجبتا واعجبني
وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان لا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام
اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم
ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والتراضي كقوله المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام
المفرد مقام الجمع كقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا
في جهنم اما على تاويل الوقف او لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما ومثله قوله تعالى رب ارجعون
اي ارجعني ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا
بمخاطبة الاثنين لمرون السنتهم عليه وقد يقصد بتسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم جبت مذاكيره
وبعير اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان
فيهما ما علمتم وقال الاصمعي لقحا وبادوا اجمالا عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز لنا مساجدان قوله المجموع ما دل على جملة
احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما قوله ما دل على احاد يشمل المجموع وغيره كاسم الجنس كتمر ونخل واسم الجمع كرهط ونفر وا
لعدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغير ما اي يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤخذ حروف
مفرد تلك الدال عليها او مقدره في الظاهر اما بالحروف كمسلمون او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وغير … والتعبير

نسيت ع

اعلم انه يجوز خصيتا ع

باب في جمع … ع

المفرد

وهو صحيح ومكسر عطف على صحيح فالصحيح لمذكر ومؤنث … صحيح ومكسر فالمذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة
ليدل على ان معه اكثر منه مثل قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة على ان معه مثله … شرح وكذا فعل الشرط … بالنصب خبر كان …
في اخره عائد الى ما وهو عبارة عن الاسم … اسمه وقبله الظرف وكسرة … تقدم خبره … وحذفت ماض مجهول والمستتر …

المفرد كرجال وفلك فقوله بتغير ما مع تغير وهو حال من قوله بحروف مفرده اي كائنة مع تغيرها ودخل في قوله تغير ما جمع السلامة لان
الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده
بتغيرها اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذ حروف مفردها وغيرت تغييرا بل احادها
الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب في راكب وطلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ احادها من لفظها كما
لبنا حملنا راكب مثلا وغير نحو وفد في وافد وركب قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها
لو كانت جموعا لطابقت الاحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجي بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده
كما يجي في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لرددت في النسب الى احادها ولا يقال ركبي وجاملي وايضا لو كانت
جموعا لم يجز عود ضمير الواحد اليها قال لها لجامل لا يهدأ الليل سامره وقال مع الصبح ركب من احاظة مجفل ويخرج ايضا اسم الجنس
الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد
بل وضع للماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانها لا تدل عليها بتغير حروف مفرده فان قيل
اليس الاحاد تحدث وغير نحو … بحذف التاء او الياء قلت ليس نحو تمرة ونحو رومي مفردين لاسم الجنس … المذكورة في اسم
الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين و
عاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين
بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند
الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع
كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والاولى ان اسم الجمع واسم الجنس … من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل
وتراب وانما لم يجي لمثل تراب وخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر … والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما
في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وفعلة … نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد
والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه في انه واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل
فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبابيد … النزق والنسوة
في جمع امرأة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع المخالفة لاوزان الجموع الخاصة
بالجمع او المشهورة فيه فنحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنهما اوجب ان يكون من الجموع فيقدر
لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبود ونساء كغلام وغلمة فكان نساء مفرده تغيرا ما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير و
محاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لهما واحد من لفظهما لما لم يكن قياسا فكان واحدهما مذكار ومحسن
ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطريف الرذل حوشي صلى الله عليه واله وسلم
عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا وصف به … اشتراكا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس
بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو مشترك وتغييره كهجان جمع
بمعنى الابيض كالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد ككتاب وفي الجمع … كقفل
وفي الجمع كرجال … لم يعتبر حركات الواحد … كان في الاصل مصدرا نحو صوم ونوم
فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال … وقال … ويجوز اعتبار حالة
المنتقل اليها فيثنى ويجمع نحو … عدلان ورجال عدول …
قوله … لكم عدو وقوله … لاختلاف النوعين ولا مشتركين
بين الواحد والجمع … الاصل مصدرا …
مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او
ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت
الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال … وانكرنا زعانف اخرين ويمكن ان
يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف … ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان
يكون منقوصا او مقصورا او غيرهما … حذف ياءه وذلك
لانها تضم قبل الواو وتكسر قبل الياء … الكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها … القاضي … بالقاضي وهذا مما …

واو الجمع ويائه في حكم الظرف لعدم لزومهما فحذفاه فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي قلت ذلك لياء الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله ليكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها تفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى وياءه والفتحة لا يستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد لانه لو حذفت ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلا اخوتك فانك تقول فيه لعلوا اخوتك واعليهم فلا يلتبس به واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتها او كسرها قبل الواو والياء ومن ثم لا تزيد الطرف نحو غزووت ورميت كما تريد نحو نزوان وغليان واذا لم يأت ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في غزووت والياء المكسورة في رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سريت وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجيء مثله في الوسط نحو قوول وطويل وعنوي وتقع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بتاء تانيث مثل علامة قوله وشرطه اي شرط جمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قولهم جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيوهم جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك في برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن التاء للتانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والجرات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التانيث والتذكير وان حذفت كما عملوه في حد الشيء

مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها بالواو والنون لو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان المجردة تقلب واوا فتبقى صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتشابههما في الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتحة دالة عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة نسيا كحذف التاء للزومهما للكلمة فكانهما لامها وذكر ان المازني كان يجيز في ورقاء دون الهمزة في الواو ولاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان انضمامها للواو الجمع بعدها كضمة الواو للاعراب في نحو دلو او للساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجوز الهمزة فيهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بنحو زينب وهند مذكر عاقل جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي باحمر مذكر عاقل قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج لفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله نعم فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من غيرهم والصحيح التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتحصينا له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم

باعتباره

باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف فيه مهما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون وثبات لذلك باب العلم المجموع فجمع وابكر وزيد جواز جعل النون متعقب الاعراب واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معللا باعلاله صحيحا بتصحيحه كما تبين في التصريف اراد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلناها ايضا في الوصف واوا وان كانت في الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب الواوين فتح قام رجل قاعدون غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه ولما لم يمكن في غير الوصف والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجز في الوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو جبلون الا ان المصغر يخالف سائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف بها وانما لم يجز لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا يدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتج الى ذكر عدد قبلها كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء كما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التانيث والتذكير وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع بالتاء وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر ويستوي مذكرها ومؤنثها اكثر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلى وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلائل احمرين واسودينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك لجبر ما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرون وارضون كما يجيء واجاز سيبويه قياسا لا اسماعا انه مائتون لقبوله التاء كمئة مائة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمع هذا الجمع حملا على الاغلب الاعلى واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ويجوز في المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في مائتون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات لان تكسير الخماسي في بابه فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبر المبتدأ والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة احسن من الاولى لان مستويا معطوف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا قوله ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقو العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثيرة منها ابنون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا على وزن افعل كاضحى وشذ وذو عندهم لانه جمع المصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابن وهو الى

لانه

وهو

لانه جمع اصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من
وجهين كونه جمع المصغر لم يثبت مكبره ومجي افعل في فعل فهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري اشد وزنه كو
جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة هو تصغير بنين على غير قياس ومنها ادهيد هون وابيكرون
في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا انهما جمع دهيده مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر جمع تصغير
ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر
لمكبر مقدر وهو وعند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها
ادوان فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون
فعلى انه ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يوتى في المنسوب اليها على
كلمة المنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ
لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها سنالمون لانه
صفة لاسم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلا ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي
يعلم منه ذات موجدها وكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتحمل له ذلك
لانه في الاصل بمعنى الانس ما قوله وفي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيئل وانما جمعه بالواو والنون مع
عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما
جعلت الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات والتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان
الراء ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير صفة ولا علم ولاذوات عقل فوصف ومنها بنون في ابن لانه
قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت منه البلغين
والذي خمس بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وتوطئ
لشبه مصغر ويجوز ان يكون شاذا من هذا الباب بجعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه
خلاف القياس فيما يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها
على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل
هذا التنبيه كسر ثبين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر مع الضم كالقلون والثبون وليس يطرد انا الظبون و
الكرون لم يسمع فيهما الا الكسر واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغير كالعضين والمائين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال
الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا لمثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين والاثابي في الثبة وربما جاء في المحذوف
الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال
اضون وقنون ولو اعتبرت لامهما لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا
قال ولكني اريد به الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب
الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبروها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكى
عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها قبل وقد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه
غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم
من النقصان بالحذف نسيا قالوا واما حرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان
حرف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس
معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر فيجري فيه اعراب المكسر فلا يدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذراني
من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا يبتغي الاقران مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال
عرات الوفي صانه البرين وقال طال لنا باحسن علينا اب ربوبي ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة
المذكر كما مر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب سائغ في الاختيار في هذا
النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وعن ابي زيد بجعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون
بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوين كقالون فقوله متى كالاهل مقتويا الا انه جعل من التنوين ان كان النون مصب
الاعراب لا لانه اللام كما جعل الحجازي حكى اجتماع حذيفون وعبلان مقتوين ورجلان مقتوين قال ابو زيد وكذا الترى والحارثين

والتاء ولعل السبب تجريهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد والمذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كراهة لمخالفته الجموع
وذلك من ثلاثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع مما
بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل مقتى فجمع على مقتون وانما فلما لم يكن واحده مقتوا لحذف
الياء كما قال سيبويه في المهلبون حيث لم يلحقه الياء انه ليس كل احد منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلبا لان جمع في الكلمة
منه ياء النسب ويجوز ان يقال بلزم النسب مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف ياء جمعه بالواو والنون وكان الاصل
مقتويون واشعريون والاعجميون وحكى ابو زيد مقتوين بفتح الواو وقبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب فهو مقتوين
وذلك لا فاصلة التغيرة عن صورة الجمع بالكلية لما خالف القياس عليه جمع السلامة واعلم ان المذكر غالب المؤنث كما تقدم في المثنى و
الجموع فيكون كون البعض مذكرا يغني بعضه عن بعضه حتى ابلين وحصلت ونحيها بوبون وكذا العقلاء بعضهم كما في نحو زيد الجمرة وكلبون
شذ ضبعان الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه من انه بعض
العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي بني جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب
لم يجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية والجمع المعربات واما اللذان واللتان واللذين
واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان الثاني مبنيا للتركيب كخمسة عشر ولهم كسيبويه ونفطويه
ان يوتى بذو سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة وهذا كما يوتى في الجمل المسمى بها ذوا تأبط شرا وذوو تأبط
شرا اتفاقا وهو من اضافة المسمى الى اسمه نحو ذات مرة وتقول ذوا اماسابعة وذوات ماسابعة قرناها لان الجمل يجب
حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقال في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم يجعل نونهما معتقب الاعراب نحو
جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجمع على آخر الاسم اعرابان بالحروف مثل في الاثنين الاثنانين وانما ترك ذو مع مصر كما ترى
فيهما من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمرء يجوز في نحو سيبويه السيبون بناء والسيبوهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم
يجوز في نحو خمسة عشر علما وانا مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في نحو ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب العلم المركب تركيبا
اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبد مناف وعبد مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا وجمعهما
كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين واباء الزيدين والافصح تثنية المضاف وجمعه فيها ايضا اوليا وما جمع ابن كذا وذو كذا من
كان اولى فان كان العاقل قلت بنو كذا وذو كذا او ابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا العاقل سوية جاز المؤنثة بنت كذا وذات
كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذي عثنون وناقة ذات عثنون او لم يات المؤنثة ذلك نحو ابن عرس وذو الجعد
جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة لما كان لغير العقلاء في الجمع
بالمؤنث على ما يجي كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبار اللفظ ابن وان كان غير عاقل قال
اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا وان لم يستعمل قوله المؤنث ما لحق آخره الف تاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون
وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع مطلقا قوله المؤنث الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله
قبله هو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما وعلى هذا كان ينبغي
ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يوتى انه ليس من جهة وانما جلب علامتا ليكونا كزيادتي جمع
المذكر وانما اختص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل من
المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة قوله شرطه ان كان صفة يعني ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة او لا فان لم
يكن صفة قال المص جمع مطلقا اي لا يشترط بشرط وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بلا علامة مقدرة كقدر وناد
وشمس ودلو وعقرب وبيت ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيه الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء
المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند وذو تاء التانيث الظاهرة سواء كان
مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة وتخريجة اي الوحدة لا اكرام
وتخريج وجمع المجرد اكاديم وتخاريج عند اختلاف الانواع فان كرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب والقتول لمذ
في ثلاث كرامات وتخريجات بتخريجات يعني ثلاث مرات وثلاثة اكاريم وتخاريج انما قصدت ثلاثة انواع من الاكرام او ذو الف
التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والضراء واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر وبفتح تانيثه و
مذكره اذا لم يات له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والياءات الى آخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الاخر
ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذي القعدة
وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان لم تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفر

كالطون اي على مقتوون ع

ذنو فقصوبوا

كانه جعل معا لابن نعش ام جمع المؤنث

من الاسماء الخماسية جنس هذه الكلمة بعقل اذا الرباب ع

كنجلاء

كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات
لقولهم جوالق وانما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو حمامات وصولجانات وبيوتات فلا يقال كلابات
لقولهم اكالب ان كان المؤنث صفة فلا يخلو اما ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيجمع بالالف والتاء سواء كان
صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما
لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا الا عند ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما
اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضروات صدقة
وكذا كل فعل او فعلاء جعلته علما لغير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف
لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا للمؤنث على مذكره لانهما
الممنوعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ما لحقته التاء فان ذا التاء فيه
معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذا التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي
الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حيض وحبض
وطوافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختص بالمؤنث خماسية اصلية الحروف
كالرجل او المرأة الصهصلق والمرأة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صهصلقات وجحمرشات ويجمع
ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي
ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير
حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات ودريهمات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم
يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على
العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير
راجع الى المبتدأ الذي هو شرط والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين
اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك
المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح و
تبيان شاذ وجهان فعلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة وخرج منه بهم الوصف والتاء التي يشترك فيه المذكر
والمؤنث كربعة وعلامة ومعطار ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهي جمع اصلها
بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وبنو على حذف اللام فيه في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام و
اخون جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في
جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات
وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير في ذلك نحو امة وشاة وشفة واما
مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كمئات ورئات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء فلم يرد فيه الرد كثبات وظبات
وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء
في الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون وقال
ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فغير سمعت لغاتهم لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا ينفتح
في موضع وفيما قال نظر لان المعنى في سمعت لغاتهم وقوله انفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استأصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر واما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاءه شذوذا فالعرق اذن كالبوان مذكر
له جمع مكسر وهو العروق وجمع بالالف والتاء شذوذا ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان المصنف يذكره في قسم التصريف
فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كدرة او
معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات
والربعة في جمع ربعة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما
لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها اي شاة لجبة اذا قل لبنها صارت كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز
المبرد اسكان عينه بانه قياسا كالاسماء ونابت الفتحة في جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل لانها كانت في الاصل اسما ثم

وصف

وجمع التكسير مبتدأ وما موصولة او موصوفة عبارة عن جمع وتغير ما مر معرف بناء على مضافا الى واحده والضمير ولفظ عائد الى ما او الجملة صلة او صفة
والموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبر ذكرهما كل جزء مبتدأ محذوف وافراد عطف عليه وجمع القلة افعل مبتدأ وخبرها مثال ما افعل وفعلة عطف على افعل
وهذه الامثلة الاربعة تلتها خبر مبتدأ وفعل المؤنث والتعريف ولعله وفعله التانيث لتعريفها فعال مصرف لانه سبب واحد للاداة في بعض حاشية السيح
مبتدأ وما موصولة او موصوفة ودون ... مضاف مع صلة ... الاشارة الى جميع القلة والموصول مع صلته عطف على السيح وكثرة جمع

وصف به فلوحظ فيه الاصل كما في جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح
العين ولا بأس فيه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة ابت
ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو لحوات وجديات بسكون عينهما وقد يقاس
عليهما قصد التخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز في القياس ان يقال نحو كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما قالوا
صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال
واهلة وفد تبريت ودهم وابليتهم في الحمد جهدي ونائلي اي جماعة مستاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا
ادلجوا بالليل يدعون كوثرا وقالوا اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض وبفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات
قال الحو بيضات اخو متاوب وقد يجيء في الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان
الصفة بالسكون اولى لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احد علل منع الصرف وسكن المضاعف
والمعتل العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك الواو والياء فان قيل فليقلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم يقلبها هذيل مع تحريكها كما لم يقلب الواو في خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة واما فعلة
بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم في عينها مع الالف والتاء كعدات
وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو وكسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات
لانهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كان
صحيح العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع
سواء كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من
نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل
عليه واما ام فانه اسم امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالتها يجيء في التصريف والهاء
زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت لكونه على وزن تفعلت قال امهتي خندف والياس ابي وزنها فعلة
بحذف اللام واما فعلة بكسر الفاء ونحو فعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قدات
وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل
وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نقل المبرد كرشوات وفتح الاندلسي الفتح وان كانت اللام
ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل واجازه السيرافي لعروض الكسر و
قياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان عند الفراء ومنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في
المكسورة الفاء صحت العين او لا الا فيما سمع كخطوات وغرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة
افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون بتغير بناء واحده ايضا بسبب
الزيادتين لانك بنيته بما بنيته مستأنفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كان التاء مثلا اذا ضممت اليها الاثنين تصير عشرة ويكون
المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير اذن في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما يدخل
فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث يتغير فيه ولا يبقى على حالها الا
ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير
ما تغير فيه ذلك اما التغير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فبقصد حصول هذه التغيرات
بعد سكون عينها لغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع
بالالف والتاء بعد لحاقها لاجتماع التانيثين فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى اخره قالوا مطلق
الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من
المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس
بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس واحد لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء وجمعا
السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته
له معنى ايضا ولو تجنبت نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة
دما

المصدر واسم الحدث مبتدا وخبر والجاري نعت للحدث وعلى الفعل متعلق به وهو مبتدا وعايد الى المصدر ومن الثلاثي نبا له وسماع خبره ومن غيره قياس
عطف وقع في بعض النسخ ومن غيره بدل ويعمل مضارع معروف والمستتر فيه فاعله عايد الى المصدر ومفعولا جزء ومطلقا نعت له والجملة في محل الجر بالاضافة ولا يتقدم
مضارع معروف ومعموله فاعله وعليه متعلق بيتقدم والضمير في معموله وعليه عايد الى المصدر والجملة عطف على جملة متقدمة ولا يضمر مضارع مجهول والمستتر
فيه مفعول ما لم يسم عايد الى الفاعل ويجوز اي في المصدر متعلق به وهذه الجملة عطف عليها ولا يلزم فعل ومفعول به وضمير المفعول به عايد الى المصدر وذكر الفاعل

فاعله وهذه الجملة ايضا عطف عليها ويجوز اضافته اي اضافة المصدر فعل فاعله والى الفاعل متعلق بها اضافته وبعضها مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم عايد الى المصدر والى المفعول متعلق به اعماله اي المصدر وباللام قليل مبتدا وخبر وباللام في باللام معنى مع فاذا كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل وان كان اي المصدر بدلا منه اي من الفعل فوجهان نعلم وجهه متامل

دما قلت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمع السلامة مشترك
بين القلة والكثرة فالظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة
بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الابناء جمع القلة
كارجل في الرجل او الا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه وللاجمع الاجمعي كاجادل ومصانع فهو مشترك
بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في
اشياء هو هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق منه فيتحقق حدث حملا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبدل اليه تبتيلا
ان تبتيل ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويجري الصفة على شي اي ذلك الشي
صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل
لكان حدا تاما على مذهب البصريين فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور
الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل
بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت ضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله
بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في انه وضعه غير مقدم على وضع الفعل فان احد التقدمين
من الاخر بمفهومه قالوا نحو ضربت زيدا وزيد لم يضرب فانه لا دليل فيهما على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون
كل فرع يوخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم
من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك
لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على
المصدر وبوزنه على الزمان ويسمى المصدر مصدرا لانه يحتاج واحدنا ثانيا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه
وقوله الجاري على الفعل احتراز من نحو العافية والفاقدة قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا وتفي ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجي في التصريف واما في غير الثلاثي فياتي قياسا
كما تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره
على فعللة ويجي ايضا انه يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي المزيد فيه وهو ان يتم النظر الى الماضي ويزيد قبل اخره الفا فان كان
قبل الاخر في الماضي متحركا كسرته او لما نقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلي فعلا اوفي فاعل فيعال وفي فعل
فعال وان كانت ثلث متحركات كسرت الاولين تقول في انفعل واستفعل وافتعل وافعل اذ اصله افعلل وافعال اذ اصله
افعالل وتفعل انفعال واستفعال وافتعال وافعلال وافعيلال وتفعال ولبس ما ذكرته مبنيا على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك
بيان كيفية مجي المصدر قياسا لما تقول انه سوى على الفعل وجاء فيه في مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعل على غير القياس المذكور
لكنه هو الاشهر نحو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل في افعال فهو مخفف فعال ويجي احكام هذه المصادر في شرح مقدمة
التصريف ان شاء الله قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر
الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه
فوجهان قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض
المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر له لما يحتاج
اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزم في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع
الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزم معها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد تبيين زمان
الحدث الذي هو الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة
الثلثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر والذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في
الضرب او بتغييرها مع الحذف كما تخرج في الاستخراج او بهما مع الزيادة كيضرب واغير بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها
على احد الازمنة معينا وتقتضي تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل وتسمى
ما قام به الحدث فاعلا او تقتضي وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك
او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا

للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد الازمنة للحدث الثلثة
معينا وبعض لوازمه الاخر لا اهتم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على ساير اللوازم
في الاغلب يجي بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان في
الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب
بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل وللمبني لباقي اللوازم صيغة
مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا
من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ
نحو ضرب زيد عمروا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه لو
تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمروا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده
او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشي بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام
فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون
الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه لسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمروا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل
به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شي مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر
فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شي في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر ولم يقتض مرتبة التقدم على مقتضيات
وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا يطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعول
التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره
وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه
كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل المرفوع وضعي وطلبه المنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب
المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقل وازال حكمه لان الواضع
نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره
دال على الفاعل فلا يطلب لفظا يعود الا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل
ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة
فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل
انه طلبه له كما ذكرنا وضعا فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل
والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقديره بان لم يلزم عمل
الفعل ولا يلزم مجي المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون
المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كانت مشابهة المصدر للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت لا لانه لما كان بنفسه
يطلب الفاعل والمفعول عقلا فادنى مشابهة لطالبهما وضعا اعني الفعل تحرك ذلك الوجدان الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن
ذلك الا انه ما كان في اسمي الفاعل والمفعول ولاذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا
اقوى من طلبهما وقد مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان يتقدر بحرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح ان تقدر بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة
او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر والعامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول
المطلق محذوف فتقدر به ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقدر بهم المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على
المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قد روه بان دون ما وكي وان كان في
الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونهما اشهر واكثر استعمالا منهما ويتقدر به بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا
لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري
موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصول
قال وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض
الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات ايا ما قالوا وكذا

لايجوز

نكرة عمل المصدر عمل فعله

المصدر

مشابهة

الطلب

كان مفعولا مطلقا

نحو اعجبني

لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا اذا لو اولنا الا ان ممنعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعم ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعم ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لا ام لك بالساحل لاهينك بترك قيلي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تعم فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النفر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعم اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني فالا التبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او يحذف احديهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيما اذا كان الغائب متقدما ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل ويجيء الكلام فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف بعينيك من ماء الشئون وكيف وبقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يأول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء بالمجرور بتابع مرفوع نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر بالمصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذلك اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها الا ان عملها للمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا للمشابهة الفعل قيل ولم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ويجوز ان تقول الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان تجعل النقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان تقول هو متصل والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مط نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد على ان الكاف مفعول المبرد منعه قال لا استحسان الاسم فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المتقدم لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائزا اظهاره واما ان كان واجبا لاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا

المنون

واسم مبتدأ مضاف الى الفاعل وما موصولة اي الاسم الذي او موصوفة وما عبارة عن اسم واشتق ما من مجهول والمستتر فيه بمفعول ما لم يسم فاعله عائد على ما ومن فعل متعلق به ولمن قام جار ومجرور متعلق ايضا والضمير في قام عائد الى الفعل وفي به عائد الى من وبمعنى الحدوث متعلق بمقدر وحال عن ضمير مستتر في اشتق اي حال كون المشتق بمعنى الحدوث وهذه الجملة صلة او نعت لما والموصول والموصوف مع صلته او نعته خبره وصيغته اي اسم الفاعل مبتدأ ومن بيانية والثلاثي مجرور بها والمجرد نعت وعلى فاعل تام مقام الخبر اي صيغته من الثلاثي المجرد تجيء على وزن الفاعل ومن غيره اي غير الثلاثي على صيغة المضارع عطف على قوله من الثلاثي ... على فاعل

كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا فالمصدر عامل في المفعول لكونه كالفعل لا للتاويل بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر وعلى مذهبه لا يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا ينقدر بان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان نقول العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزله الوصف ايضا عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى الحمل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر واذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله طالب لمعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه على انه فعل اي غلبه المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا محذوفي المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه يريد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل فالقائم هو الحدث وقوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يعبر عنه بلفظة ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الان او غدا قال تعم في ضيق لما قصد به الحدوث وضائق صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومقور وعدده ان تقول ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكان ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال المص وبه سمي بلفظ الفاعل الذي هو وزن الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس المقصود بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يرد باب المفعل والمنفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بل لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعشب المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعم وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن

والمثنى

اسم

والمنفعل

وستقل خبر مبتدا ومحذوف مضافا الى مدخل ومستغفر عطف عليه يعمل اى اسم الفاعل عمل فعله اى اسم الفاعل ظاهره وبشرط معنى الحال متعلق بيعمل والاستقبال
والاعتماد عطفان على معنى الحال وعلى صاحبه متعلق بالاعتماد والضمير في صاحبه عايد الى الاسم الفاعل والهمزة او ما عطفان على صاحبه فان كان اى اسم الفاعل
للماضي جملة شرطية وجبت الاضافة جملة جزائية ومعنى تمييز اى وجبت اضافته الى معموله من جهة المعنى لا من جهة اللفظ او نعت لمقدر وهو مفعول مطلق وتقديره
وجبت الاضافة اضافة معنوية وخلافا مفعول مطلق وللكسائي متعلق به اى خالف هذا القول خلافا لقول الكسائي فانه يجوز اعماله بمعنى الماضي وبغير المعنى

الفح اى فلس فهو ملفح قالوا وقد جا فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكون على
النسب كلابن وتامر اى لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب ما لا فعل له كلابن بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك
النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قد يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى وعده ماتيا اى اتيا والاولى انه من اتيت
الامر اى فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما في الاية الاخرى قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى
عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيد امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول
لان الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه
اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما
للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا
للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا
فاشترط للعمل ما يقويهما بذكر ما وضع تحتاج اليه وهو ما يخصصها وذلك لانها وضعت للذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه
مذكور قبلها ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الاسم الموضع والزمان كالمضرب والمضروب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة
بحدثها غير المخصصة بما يعينها قبل ولما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدأ اما في الحال
نحو ضارب زيد اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه او ظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني
رجل ضارب زيدا او ذو الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال لكونه خبر المبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر
وفيه تكلف لا سيما في الحال فان يجي الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة
قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب
ابواك ولا ضارب زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان وقد
يقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر
في باب المبتدأ قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجي بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد
امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس يرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره
ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رايحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل
بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقوله تعالى وجاعل
الليل سكنا قال السيرافي الاجود ههنا ان يقال انما انتصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى
المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل ولا قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا
ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في كلامهم وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب
بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع لتخلص بهذا التاويل
من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما اللزوم
حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجي في افعال القلوب وجواز قولك
هذا ضارب زيد امس وعمرو بنصب المعطوف يقوي مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو
مذهب السيرافي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطي عمرو درهما لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى
فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ويضعف مذهب السيرافي
قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرو اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال
للكسائي في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك
كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الان
على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال
معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما
يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله فاذا
تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اضافته معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم

الفاعل

وما موصولة او موصوفة ومقتضى ماضوي محل والمستنزه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى ما ومنه اى من اسم الفاعل بيان لما وللمبالغة متعلق بوضع وهذه الجملة
صفة لما او الموصول او الموصوف مع صلته او صفته مبتدأ وكضراب خبره مبتدأ محذوف وضروب ومضراب وعليم وحذر معطوفات عليه وملكه جرمية مثل الاعراض
الاول والثاني عائد الى اسم الفاعل ويجوز مضارع معروف وحذف النون فاعله ومع العمل متعلق به والتعريف عطف على العمل تخفيفا مفعول له والعامل فيه
النون وهو مصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف

الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل اذن بمعنى الماضي والحال والاستقبال
وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم
عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم
فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال
الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد
يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم يغشاني طوارقه من خوف
رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة وببين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كل المنافيها بنصب
مفعولا به والظرف يكفيه رايحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا قال الاخفش انما نصب ذو اللام
بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لا لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف بانه قال ظاهره ونقل عن المازني ان انتصاب
المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس موصولا كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده
فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمفعول المصدر والمتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد و
اعجبني ضرب لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا
تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول
وبعضها كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجي قوله وما وضع منه للمبالغة
كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه
الثلاثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال في الاول زام رشح ابي مقدام على الحرب خواضا اليها
الكتايب في كلامهم انه لمنحار بوايكها اى سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وبمايني
فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال شتم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لاخور
ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل وفعل يعمل ايضا وانشد حتى شاها كليل موهنا عمل باتت طرابا
وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال يعني البرق وشاتها اى سايقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف
لشايقها لان كليلا لازم ولو كان لكليل اى نم فلا استدلال به لانه ظرف يكفيه رايحة الفعل واعتذر له بان كليلا بمعنى مكل
فموهنا مفعوله على المجاز كما تقول اتعبت يومك ففعيل اذن مبالغة مفعل تلك لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا
واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما تخاف وامن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع
يروى عن اللاحقي ان سيبويه سأل عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم
الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف في انهما لا يعملان في المفعول اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة
وقد جا فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راى وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل
بمعنى الفاعل كالجليس والحسيب فليس للمبالغة فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات
الصيغة التي بها شابه بها اسم الفاعل الفعل وان جا بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما
تعمل مع فوات الشبه اللفظي بجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن
الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ
لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها
صحيحا كان او مكسرا الا ان ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل
ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اى يعمل ان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر
لبقاء صفة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال من جلن به وهن عواقد حبك النطاق
فشب غير مهبل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة
العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف
في الموصول كما في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم
يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين
لان التصغير والوصف يخرجانه عن تاويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع

ولم

اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر مثل قوله اسم الفاعل على ما اشتق من فعل الى وجه وآخره مبتدأ ومن الحمل متعلق بمقدر والاشتراط عطف عليه كان الفاعل خبره والكاف في محل الرفع لو قد يجيء المثل معنا وامر شبه بامر الفاعل في العمل والا مثل خبر مبتدأ محذوف مضاف وزيد مبتدأ ومعطي خبره وغلامه مفعول ما لم يسم فاعله المعطي ودرهما مفعول به والجملة في محل الجر بالاضافة والصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت بعلم وحجر تمام

وليس لشيء لما ذكرنا واما قوله انا مرتحل نحو بيت رحمنا فلمجاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في المشدود فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله بغير ظرف قال لذكر ان خلفا الحجر بن جواده اذا المبتام دون انني حليلها اي كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله تعم قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل لانه لم يعمل بذلك ضعيف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى ويتبين فيهما الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فقط اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمستخرج ومخرج وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو اوجد شخص بانه موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به توضيحا به الضرب وتعيينه عليه لكنه حذف الجار فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان قائما مقام فاعله وكان قياسه ان يكون على وزن مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنهما لما اداهم حذف همزة في باب افعل الى مفعل قصدوا التغيير احدهما للفرق نغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويجهل فهو جاهل واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتحوا الميم لئلا يؤدي الى ضمتين بعدهما واو وهو مستثقل قليل كغرور وطلول وعصفور فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ الشيء فهو مضعوف اي جعله مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته نحو زيد معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله في ما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط العمل الزمانين وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فان كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد فيجر كامر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف الجر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يبقى المذهوب كما لا يبقى ذهب وان تعدى الى الجر جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو السهم ومنه توهم اسم المفعول اي المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند اليه المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمضروب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله فان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف ليس فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين مقتول الطف اخزى الله قاتليه قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اي مصدر قوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشارب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا ذو

حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول وسيجيء في مقدمة التصريف ان شاء الله وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل انما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كامر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو مضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل ما الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل على صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد وان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انها حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني للمغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي غلبته بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني في باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيد وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن التي للابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي غلبته بالطول بل معناه لك زيادة في الطول من مبدا القوم بعد مشاركتك اياهم فيه ومخالفته تعديته لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقال المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل ففعل المغالبة يفيد فائدته فالجواب ما مر قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق و اما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشرة فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلاثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل وما لا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت الكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثمانية عشرة ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة المطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او تمامه فاعل الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن جبه الغلام والحسن وجه ابي

مبحث صفة المشبهة

كل واحد منهما اي من الاسماء واللام متعلق بجر مقدر مبتداء وستة خبر ماد المعمول مبتداء في كل واحد منها اي من الستة متعلق بمقدر او بكون ومرفوع خبر ومنصوب ومجرور عطفان عليه صارت من اخوات كان والمستتر فيه اسمه وثمانية عشر خبره وتمييز محذوف والجار خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهي اي المذكورة مضروبة في هذه الثلاثة صارت ثمانية عشر وهما وجهان شرط مقدر وتقديره فاذا ضربت تلك الستة المذكورة في هذه الثلاثة صارت ثمانية عشر قسما او وقع في بعض النسخ بالفاء وهي للتفريع فالرفع على الفاعلية مبتدأ وخبره والفاء للتفسير والنصب على التشبيه كالتشبيه وبالمفعول متعلق بالتشبيه وفي المعرفة متعلق بمحذوف وفي النكرة بالتمييز عطف على التشبيه بالمفعول والجر على الاضافة مبتدأ وخبر وتفصيلها مبتدأ وحسن وجهه خبره وثلاثة تمييز اي من جهة الواحد الا انه او بدل بعد اي تفصيله ثمانية عشر يكون المعنى

الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كالحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه اصلها اذ التنوين لم
يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهه او الحسنو وجوههم فالتخفيف
حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه
لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف
والمضاف اليه معا فيها بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومثله
منها مختلف فيها وهي ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في الشعر وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك
زيادة على المقدار المحتاج اليه ولبث بقبيح كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة ان
يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير
مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين و
منعها ابن بابشاذ مستدلا بانه كاضافة الشيء الى نفسه فان اراد بانه اضيف حسن الى وجهه وهو هو في المعنى
فذلك ثابت في كل صفة مضافة الى معمولها فيلزم منع الجميع وان اراد ان الضمير في الصفة راجع الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا
وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي
من ناصبه ثم اضيف اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انما اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك
اضفت حسنا الى ضمير نفسه فذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه
وصيد بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه الاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا
صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين
الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روانف اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى روانف لانه بمعنى رانفتين
فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيها الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا نحو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي
فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الجارتين ابيض واعلاه كميت وما بينهما
جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة
استحسنهما المصنف وهما الحسن وجهه وحسن بوجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان
معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا لها في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة
الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو
غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة هي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة
الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء
الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة انما كان لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكان
يجر حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد الجر وليس مقصودا بذاته
لكنهما جوزوهما على قبح في الشعر ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جاز فيه الاضافة اليه او لا غاية الظهور فتبين في الجر انه كان
قبله منصوبا فلا اليه انها في من نعاتها كوها الذي زاد في سرايتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه
وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فانهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا
ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على
التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه
بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون اتم واوقع في النفس للابهام او لا ثم التفسير ثانيا كما مر في
باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن الجر في الوجه
مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه
تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام الذي هو اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه فائدة

لفظيته

لفظيته واما من حيث المعنى ففيها الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاوليين والدليل على انتقال الضمير
فيهما الى الصفة انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنو الوجوه
ولا يأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمير مستتر الا في النادر نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة
الى ضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا ولانها في المعنى دالة على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي
متقو بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية
الى النصب والى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم يجر
اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم يجز استكنان ضمير المسبب فيها
فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور
فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في
نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوبه سببا له لا من صفة السبب
وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال الحزن بابا والعقور كلبا ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه اذ
كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة
وهي الحسن وجهه وحسن وجهه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما
لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور تقليل قبيح اي وجه منه والوجه
منه وقال ابو علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستحق في الصفة قال في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب هذا غسل اليد بالدم لان بدل
البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب فقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحافي لحاف
الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين
ومسئلتان منها وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما
فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف
في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة
بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن
وجهه والحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة
بعلة واحدة فنقول لما استكن الضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفته
السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة المجيء بعد الفاعل الذي هو الضمير المستحق فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال
المانع من الاضافة الى السبب لان المانع من الاضافة الى السبب انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استحق ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايضا
لان الضمير في السبب انما احتيج اليه ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه سببه لانك لم تضمره فيها الا لدلالة صفة سببه
على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتي به فيه لكان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان
الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف
في الاضافة اللفظية فتاكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير فلما احسن
وما فيه ضميران حسن وقد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على
الضمير والضميران والتجرد عن الضمير قال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا
نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت
ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا
كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن
وجه ابي الغلام وكذا الوزن وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل
حسن وجهه ورجل حسن وجه غلامه ورجل حسن وجه ابي غلامه وكذا الوزن وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله
رحيب قطاب الجيب منها وبرجل حسن وجه يصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام

واسم التفضيل مبتدأ وما موصوفة واشتق ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى ما ومن فعل صلة للموصوف متعلق به ايضا وبزيادة متعلق
بموصوف وعلى غيره اي غير الموصوف متعلق بزيادة والجملة صلة لما او الموصوف مع صلته خبره وهو مبتدأ عائد الى اسم التفضيل واشهر خبره وشرطه اي شرط اسم التفضيل مبتدأ
وان يبنى مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى اسم التفضيل ومن ثلاثي متعلق به مجرد نعته وليمكن مضارع منصوب بلام كي وهي متعلقة بيبنى
والمستتر فيه فاعله عائد الى البناء وهو مذكور حكما بدلالة الترتيب وليس من اخوات كان والمستتر فيه اسمه بلون خبره ولا عيب عطف عليه والجملة صفة الثلاثي لان

وكذا لو زدت قوله واسماء الفاعلين والمفعول غير المتعديين يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى
واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن
المتعدي الى ثلاثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما وقوله في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاحج التسب وفي اسم
المفعول اللازم مضروب الغلام وموعود الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند
اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة فاذا جاز فيه معمولها فيجوز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر في كل واحد منهما
الثماني عشرة مسألة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المنتقل منه
وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم اباه ولا قائم ابا العم بجر المعمول ولا مضروب
مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطى اخوه درهما او معطى عمرو
ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولا ... الصفة المشبهة واسم الفاعل
والمفعول اللازم زيادة لا مفعول لهما حتى يشتبه المنصوب والمجرور بان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل خيف من التباس المنصوب
او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند البعض على نصب الفاعل او جره نحو ... حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة
مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجي فيه المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي
كما تعمل اسماء الفاعل والمفعول بل تعمل في السببي فقط وليس كذلك لانهم هذا القول يوجبر بل تعمل في غير السببي اذا كان في معمول اخر
لها ضمير يرجع اليها نحو رجل حبيب في داره ... وكذا اذا اعتمدت على الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فانه
لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه اما نحو زيد قائم الجارية لا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها
وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه ... الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع من الضمير الراجع الى صاحبها لان
الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى جاريته التي هي مضاف الى الضمير الموصوف فكانه قيل ان زيدا حسن وجه جاريته فهو عمل
في المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاها كما مر
لان اصله جونتا مصطلاهما اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر
في جونتا فصار جونتا وادخل اللام في اعالي ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره
جعله مثنى لكون الاعالي ههنا في موضع الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانه لا يحذف الضمير ههنا من وجهه
كما حذف من اعاليهما قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب واحترز
عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيراد في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل لانه زائد في الطول على غيره
وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل لئلا يدخل في المصدر المشتق
منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل قوله وشرطه ان
يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجي للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر شرط افعل
التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من
ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك وابل شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف
الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو
افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها فعل وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون
واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث
والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجي في بابها فلا منع وان لم يسمع انه هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد
انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل
نقل لا انبس قلت لم يلا انبس لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل لنفي المفضل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن
مثل نعم وبئس اذ لا انعم ولا ابأس والبس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب
منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد
احتراز عن ثلاثي ذي زيادة نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم
يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناؤه من غير حذف شي منه فواضح الاستحالة لان اصل ثلاثي مزيد

منهما اي من اللون والعيب
افعل خبره اي غير التفضيل جار ومجرور خبره متعلق بليس نحو خبر مبتدأ محذوف وهو مبتدأ وافضل الناس خبره والجملة مجرورة محلا بالاضافة اليه من شرط وقصد ماض مجهول وهو فعل الشرط ووقع في بعض النسخ قصد مكانه وغيره اي غير الذي مفعول ما لم يسم فاعله توصل ماض مجهول واليه نائب القصد مفعول ما لم يسم فاعله وباشد مجرور متعلق بتوصل وهو مبتدأ واشد خبره ومنه متعلق به استخراجا تمييز والجملة في محل الجر بالاضافة ونحو توصل او جزاء لقوله فان قصد وباشد عطف على كلمة قياسه اي اسم التفضيل مبتدأ وللفاعل خبره وقد حرف تكثير وما موصوفة والمستتر فيه فاعله عائد الى اسم التفضيل وللمفعول متعلق به ونحو خبر مبتدأ محذوف ... عطف عليه

جهر

ولم يستعمل مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى اسم التفضيل وعلى احد ثلثة متعلق به مضاف اليه من قوله على احد ثلثة اي ثلثة مما ...
اوجه يكون لما قبله اي بان يكون مضافا او من عطف بمن متعلق بمقدر وهو متصل عطف على مضافا او معرفا باللام عطف عليه ايضا فاذا ...
منفي وقد زيد افضل من عمرو جملة ممتنعة في محل الرفع على الفاعلية ولا بد ان مضمر عليها ... لئلا يلزم استثناء مفرغ فاذا استعمل اسم التفضيل ... فالذي
اسم التفضيل فيها مضمر ... خبر مبتدأ واحدهما اي احدهما مبتدأ وهو مبتدأ ثان عائد الى احد المعنيين الاكثر خبره ... جملة ...

فيه الهمزة للتفضيل واما ان لو زدت البناء ... حذف ... او حروف زائدة يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحج لم يعلم انه من تركيب
دحرج وكذا لو قلت في تركيب اخرج افوج بعد حذف الهمزة لالتبس بالتوجه من الخروج وكذا في غيره من المشتقة وكل هذا بناء على انه لا
صيغة للتفضيل الا افعل واذا اقتصر عليه اختصارا قوله بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منهما افعل لغيره
يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جا منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس
احدهما بالاخر اذ لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت
ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
على الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل
التفضيل نحو فلان ابله من فلان واجهل منه واحمق وارعن واهوج واخرق والدواء اشكر واشنع واعجم وانوك مع ان منها ما يجي منها
افعل لغير التفضيل كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء ...
منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب
الالوان تاتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما واما العيوب الحسية فلئلا يلتبس
الغالب فيها الزيادة ... لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولا زيد
لم يقلب واوهما حملا على احول واعور ... افعل وافعال كالبجر والفتق والعرج والعمى ... منها لكون بعضها ...
والنقص ... محمولة على القسمين المذكورين ... واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض
قالوا لانهما اصلا الالوان ... عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره
يعني قصد التفضيل من بعض الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل منها وهي ذو الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة
افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم توتي بمصادر الافعال التي تمتنع
بناء افعل منها فينتصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر تدحرجا
ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم بالمعروف
وانت اكرم لي من فلان وهو كثير ويجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتخلف
همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته وينقل عن الاخفش والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي
المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل
يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين وقد يقع اضرب بمعنى مضروب
اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس للفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول يكثر الالتباس
لاطراده ... كسائر الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية ... وجعله في احدهما ...
الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو ...
فلو جعلوه قياسا في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعمل
في المفعول لكنه على غير القياس نحو اعذر والوم واشهر واشغل اي اكثر معذورية وملومية ومشهورية ومشغولية ومنه اعنى به
قول سيبويه ... قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه
باضافته اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن
هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد
افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجمع اثنان منها الا شاذا وانما
لم يخل عن الجميع لانه وضع لتفضيل الشي على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا
لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه
المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا
لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد بعد ذكر المفضل عليه واما لو خلا عن ذكر الثلثة
لخلا عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول
جاز حذف من غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر قوله ان الذي

سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا دانيت لي الاسل الحرارا ويجوز ان تؤنث في مثل هذه
المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما
نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال انه مع مجروره محذوف وفي الله اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر
نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد لانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان
حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضهما وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر في فائدة ذكر
المفضول لما ذكرنا ولا فائدة في واحد منها الا ذاك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل
من عيسى فيقول محمد صلى الله عليه وسلم الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورث
مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي بالاكثر
اكثر منهم والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولنا زيد افضل البصرة
من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل
على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرد من التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن
من عمرو واما تقديرا كقول علي عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي
يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره عليه السلام محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب
انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم في ان فيهم خيرا وابدلهم
بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه صلى الله عليه وآله شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا
موجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس
المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان
تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد
بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت من زيد وانفصلت منه
تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك
علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو اذاء
فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي عليه السلام ولهي بما تعدك
من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك اصدق واوفى من ان تكذبك او تغرك اي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب
ويجب ان يلي من التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام معناه او يلي معموله قال فما رأينا العرض احوج ساعة الى الصون من ريط
يمان مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وتقدم عليه في الشعر كقوله واستنزلوا الزبا
فرأيت من عقاب لوح الجو على متن ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك الى اسم الاستفهام
من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا
اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على ما سواه
من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول
المص في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليهم بل لغرض التشريك
معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افعل يكفي
في هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لان افعل يتضمن ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل
الفرع الا بعد ثبوت الاصل فنقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل ولا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل
دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فلترجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لافعل جهتين الى اخر الباب قد مضى الكلام
فيه في باب الحال قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما على الكمال
تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك نبينا صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف

بدليل انك لو سئلت عن عدة اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب وان تضيفه
الى غير جماعة نحو قولك انا اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل
بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد والمطابقة يعني في الاول بمعنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل
التفضيل ان يذكر معه مفضوله ومن التفضيلية لانه صيغ على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفضول بمن
الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عن ما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر ومن الاسم كافكل في بيان النظر بمن التفضيلية
فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل ولذلك ايضا لم يقبل ما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا
وتأنيثا بل يلتزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا
اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء
المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما
ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع
اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما
دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتأنيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف
وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه
مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرناه اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم
يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتأنيثا
فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى
الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة
تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول
فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان
تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له اي لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام و
الاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال
فتحتم يا آل زيد نفرا الام قوم اصغرا واكبرا اي صغيرا وكبيرا وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اي عظام وتقول
الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى
فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب لانه هو الاصل اعني افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين
انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب و ء ل كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال
بعضهم اصله اوأل من وأل اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل
بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى موضع
الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب و و ل فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله يبين بطلان
كونه فوعلا واما قولهم اولة واولات فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واو اول همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو
ووري فانه جاز فيه القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما في اواصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وال
اصل اول وءل قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة
قالون عاد الؤلى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول
في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اول
وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح لا انما استعمل منه فعل كاحسن ولا انما استعمل منه اسم كاحنك فضعف
فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك
اشد من حنك غيره وانما ظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اي جري فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا
مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وابلغ في
فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما في ذلك كقول علي عليه السلام احمده اولا بادئا

مانعا منه ممتنع معروف والسبب ههنا مرفوع عايد الى اسم التفضيل ولذلك ظهر متعلق يجمل والا استثناء من قوله لا يعمل واذا للظرف مضاف الى بعده وكان تامة

عمرو ومنه والسبب ههنا اسمه عايد الى اسم التفضيل ولشيء خبره وهو مبتدا وعايد الى اسم التفضيل وفي المعنى متعلق بمفضل وهو لسبب خبره ومفضل نعت وباعتبار

الاول حال من مسبب مفضل من حيث المعنى وانكان على نفسه وهو بواسطة يصح في الحال منه والباء للمصاحبة والملابسة والمنفد يفصل مسبب حال لكونه مصاحبا

ثلاثة باعتبار الثاني والضمير في نفسه راجع الى المسبب وفي غيره راجع الى الشيء ومنفيا حال عن الضمير الذي في كان اي الا اذا كان اسم التفضيل كذا وكذا حال الكون اسم

ويقال ما تركت له اولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما ولا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك
ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول اوقات عدو وهاديك ما لقيته مذ عام بزفع اول صفة لعام اي عام
اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام
قبل عامك وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه اما من الليالي او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان
الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا
بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان
يقال انه جر صفة الموضوع على توهم الجر في الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق
واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا يوم ما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم
تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا
في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد
وطابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة
والجلى بمعنى الداهية قال في سعي دنيا طال ما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا ا نما
جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل منهما وما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قرا بالالف وسوى في قوله ولا يجزون
من حسن بسوء ولا يجزون من غلظ بلين فليسا بتانيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا
كان لشيء وهو في المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من
عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر مررت على وادي السباع ولا
ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا اعلم ان مشابهة افعل التفضيل
للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشروط كما
يجيء وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه برجل خير منه عمه وليس
ذلك بمشهور وترفع الضمير المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون
على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم
من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب
المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطية للاضافة الى ما كان مرتفعا به
وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجيء وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذي
كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان
تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل
لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا
اعرف وادرى واجهل وذلك لان اتباعا طارئا يحدث في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر
نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا امر منك
بزيد وارمى منك بالنشاب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين منصوبا نحو انا اكسى
منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر
متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولين او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك في البلد في يوم الجمعة
جاز وقولك اقمت في العراق في بغداد او في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف
معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو ولفظاهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور
عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه لا الاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثاني
مفعولي افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوف وفيه اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا
ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف ولا افعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب
المفعول كما مر قال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما

زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت الخصومن هذا كله وابعد من التكلف علمنك بانطلاق زيد وان كان الفعل
يفهم منه الحب او البغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الي واشهى الي واعجب الي وهو ابغض
اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر
وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسي ويتعدى الى المفعول من اي فعل كان بمن كما تقدم وهذا
هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال المشابهة
له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه بما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا
كان لشيء اي هذه شروط رفع افعل التفضيل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو رجلا في المثال المذكور وذلك
لانه صفته قوله وهو اي افعل في المعنى لسبب اي لمتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يوفى المتعلق السبب لا المسبب واحسن
في مثالنا من حيث المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لسبب وذلك المتعلق
الذي هو الكحل اذا اعتبرت الاول اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير للسبب هو اذا اعتبرت الاول
اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير للسبب هو اذا اعتبرت الاول مفضل واذا اعتبرت غير
ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك
المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حال باعتبار
الاول ويتم مثال الحال باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل
الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ المثال المذكور مفرد لانه نكرة في
سياق النفي فيكون عاما ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين
متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت بل معتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل و
الثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول
اي بالنظر اليه تقول اعتبرت الشيء اي نظرت اليه واعتنيت بحاله قوله لانه بمعنى حسن قال المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له من فعل
من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى
حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل احسانا مثل حسنه في عين زيد فيعمل افعل لا له في هذا المكان فعل بمعناه قلت
هذه العلة التي اوردها مطردة في جميع افعل التفضيل فلزمه اذن جواز رفعه الظاهر مطردا وتقول لانه في معنى مررت برجل الحسن
منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله
مع انهم لو رفعوا الخ هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم
يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدا كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك
لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك في العامل القوي
نحو زيدا كان عمرو ضاربا اعني ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف
والكحل مبتدا وافضل خبره فلا تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدا معمول عندهما
للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير
في منه راجعا الى ما بعده لفظا ورتبة ولا يجوز وتعليل سيبويه يطرح مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن
صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة ما
اخص من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي كان غير الاول فتقول بدل قولك
منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين
ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخص من الثانية وهو ان تقدم الاسم
الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها افضل ظاهر لو وقعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين
زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن

رجلا
الاول باعتبار

اي عين زيد

والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه اى الفعل دخول قد والسين وسوف والجوازم ظاهر ولحوق تاء التانيث عطف على
دخول قد ساكنة حال من تاء التانيث وهو فاعل معنى لان اللحوق مصدر مضاف الى الفاعل والمعنى ان يلحق تاء التانيث به حال كونها ساكنة ولحوق تاء فعلت عطف على
تاء التانيث

منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اى ما رايت كل عين انقص من عين
زيد في الحسن بهذا بدل الكل من الكل اى بدل البيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر
ان النقصان في اى شئ ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل
فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في
هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد
بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا انتصاب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع
حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون
تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين
زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين يظلم
ظرف بمعنى الكاف اى واديا يشبه وادي السباع وقت ظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية حين فالمضاف اى وقت وقاية الله
وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحمد قوله تاييا اى تثبتا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب اى كي يقال تاى اى تلبث في
هو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع باقل اى احسن ثوبا واقل تاييا
ركب تاية ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى
الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تاية من وادي السباع ثم قسم الاسماء
والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم
ولحوق تاء التانيث الساكنة تاء فعلت قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله باحد الازمنة الثلثة اى الماضي والحال والاستقبال
يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بها با الغبوق واسم الفاعل العامل
فهو وارد على عكس حد الفعل اعني قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اى على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض
بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اى على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات
ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين
وسوف فمعناهما يستعمل في التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته الخناق اى
وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف سوف بحذف الفاء فيبقى سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو
وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين نحو سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل
وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في
الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة
الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا يعمها وهي الكسر اذ هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانها توجد هما في الفاعل
والمفعول فلما نقصت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقي الكلمة على اصلها من السكون فسمى ذلك السكون الجزم ولولا
كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا
ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ومن ثم لا نطلب العلة للبناء على السكون
وانما سمي العامل عاملا لكونه مغير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول ان نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم مبني
كاغز واخش وارم وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه وبين المبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب
اذا كان حرفا بوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اى حرف العلة ليكون تنبيها على انه كالمبني الاعراب فيه بظاهر لبس
بمقدر رابع لزوال محل الاعراب اى حرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا شجي ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب
مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغيير اخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى
اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة اى السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا
الجازم عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل
الرفع في المضارع مقدم على عاملي النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم
فيكون الجازم طارئا على الرافع قلنا نعم زوال الرفع اثر الجازم ويلتفت الى زوال عامل الرفع اى الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة
عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر وزوال الرفع

والماضي اى الفعل الذي او فعل دل على زمان قبل زمانك بعلم وجه تمامه ومبني خبر بعد خبر اى الماضي مبني او خبر مبتدا محذوف اى وهو مبني على الفتح متعلق بالمبني
ومع غير الضمير متعلق به ايضا او المرفوع المتحرك نعتان للضمير والواو عطف على الضمير والمضارع مبتدا وما هو موصولة او موصوفة واشبه الاسم اى شابه الاسم
فعل فاعل ومفعول باحد حروف نايت متعلق باشبه وقيل بقوله لوقوع والباء سببية او للمصاحبة اى بسبب تصدره باحدها ولوقوعه اى المضارع متعلق بها
ومشتركا حال من وقوعه فانه مصدر مضاف الى الفاعل معنى لان يقع المضارع ما لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال وهذه الجملة وقعت صلة ما او نعتا لما والموصول

بحث الفعل

اى الانجزام اثر الجازم فلذا والعامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما فاقصى ما يمكن في تمشية كلام
النحاة ان يقال ان الناصب مزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم مزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما الان تعريفه بانه بازا
الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي فلما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب
في نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما لازالته الرفع لا الى بدل ولو احترزنا من مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع
بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما نعا للعامل بعد ذلك عن ايجاد رفع فينسب زوال
الرفع الى الجازم لا الى الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله ولم يرد الاعتراض المذكور
قوله ولحوق تاء فعلت يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يتحقق مثناه ومجموعه جمع السلامة الا
والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذف التبس قوله و
تاء التانيث الساكنة لانها اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية وثقل الفعل قوله
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو وقوله ما دل اى فعل دل حتى لا ينتقض
بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اى قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على
وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك الوقت يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل هيهنا على زمان
قبل زمان تلفظك به لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان تلفظه به ويخرج عنه ايضا نحو
في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي
من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين الانشائي وبيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج
حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو
كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا
قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم
مطابقته فاذا لم يكن هناك امر خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء
الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا كقوله عليه السلام في النهي اجزاء امرء قرنه اسى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالا
خبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسبق الذين والعلة في الموضعين
من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب
القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت ولا يلزم تكريرا الا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقرو ينقلب
اليه ايضا بدخول ان الشرطية او ما يتضمن معناها وبدخول ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت
السموات لتضمنها معنى ان اى ان كانت كثيرا او قليلا وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم و
يحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء على اقسام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الثلثة رايحة الشرط و
كذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتفريع كما يجئ في بابه وكذا اذا كان صلة الموصول عام هو مبتدا او صفة لنكرة عامة كذلك
نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيهما رايحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الا
صل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو رجل ضرب اى ضارب المشابهة التامة
استحق الاعراب هو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا الوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل و
بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ويطلبه المرفوع
دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل بضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع
المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين
اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هدبد وعلبط وهدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك و
ضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو
وانضم اخره لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف فالهمزة
للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغايب غيرهما وحروف المضارعة مضموم في الرباعي
مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم اى الفعل الذي
الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا او معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كا

مع صلته او صفته خبره
وتخصيصه اى المضارع
على قوله لوقوعه وباء السين
متعلق بتخصيصه او سوف
عطف عليه فالهمزة المتكلم
مبتدا وخبر
ومفردا حال من المتكلم و
هو مفعول معنى بالواسطة
وتقديره فالهمزة زيدت
المتكلم حال كونه مفردا
والنون به مع غيره مثله
في الوجه والضمير في له وغيره
عايد الى المتكلم والتاء
للمخاطب مبتدا وخبره
للمؤنث والمؤنث غيبة
زيدت للمؤنث للمؤنثين
اذا غاب كل من ذلك غيبة
فعلى هذا غيبة مفعول مطلق
وجاز ان يكون حالا منهما
غيبة بمعنى غايبة اى زيدت
التاء لهما اعني ما الكونهما
غايبين والياء للغايب
مبتدا وخبر وغيرهما
صفة او بدل منه وحروف
المضارعة مضموم في الرباعي
مفتوح فيما سواه اى الرباعي
ولا يعرب من الفعل غيره
اى المضارع اذا لم يتصل به
اى المضارع نون التاكيد
او نون جمع المؤنث

كلا الشيئين او تضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا ثم تضارع الشيئان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع و
تقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نايت لئن بيانا الوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين والياء هيهنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي تغيير بعض وكانه سبب يحصل لجهة مشابهة المضارع
للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا والياء فيه كما في قولك بزيد ضربت كقارون في الثروة قوله باحد حروف نايت يخرج
الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته
للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اى هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وايضا ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخرين وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء
ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التضعيف ثلثيا وليس بشيء لان الحال عند النحاة غير الآن
المختلف في كونه زمانا بل هو على ملجيبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول
ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة
في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا تقول ان زيدا لخرج فان هذه
اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان يدخل في المبتدأ ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصل
صلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع
مخصصة له بالحال كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون
ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت
على المبتدأ قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا
المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين
لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا
عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين
المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا يضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك
نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعها على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام
كي او لام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب
كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير
الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في يعد لوقوعه بين ياء وكسرة ثم حذفهم لها في
يعد وكذا لحذفوا الهمزة في نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا لما تبين معاني حروف المضارعة ليعلم
انها لا يكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فقي اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لتنوعها مع الغائب في المخاطب ولا يكون الفعل
بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا
يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجيء للواحد
الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان
او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين ايضا والياء للغائب غير ما ذكر اى غير المؤنث والمؤنثين فيكون
للاربعة الواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء حروفه اصلية كدحرج او
فيه زائد ككرم واصله اكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فتحت حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو
الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم ولم يكسروا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل
عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها
ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حروفه حملوا عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعل ويفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته
واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد
تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التاكيد فقال الجمهور انه مبني لتركيبه مع

النون

مبحث بناء الفعل

النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان
قيل فلما امتزجا فهلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما
قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلنا اما الاول فلان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب
الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت المشابهة الاسم وهذا على مذهب
البصريين واما الآن على ان اعراب الفعل ليس ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فرجع الى البناء الاصلي بسبب هذا على مذهب
الكوفيين هذا مع ان للعروض اعبا اخر لترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجعوا الى البناء بموجب البناء مع
ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول
وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان لاصل الاسم الاعراب ثبتوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن
للنون معه امتزاج قوي لامكان سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث
وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة
المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا
اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الى الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما
والمحذوف الساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن كتغزون وتخشين فالمسند الى احد الاحرف الثلث معرب مقدر الاعراب لا
شتغال المحل بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل
الاعراب اى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير قلت كراهة لاجتماع النونات في مثل بدل الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد
كما دار على ياء النسبة وتاء التانيث لمشابهتها التنوين لا على ما او لمشابهتها تقلب الفاء في نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على
ان الفعل يبنى لحاقه فقال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا
حملا عليه واذا جاز ذلك في تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع
ان هناك داعيا الى بنائه وهو الراد لحمل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب
لا لزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضر
بين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد
تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فهي نحو تبيينه في الاسماء
وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين
اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح احترازا عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله
المجرد عن ضمير بارز احترازا عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى
والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة
والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا
يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون
وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت عن قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب
نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو
والياء في الامثلة الخمسة يرفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه اشتغل محل الاعراب وهو اللام
بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة
البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما اختص هذا الابدال بالفعل اللاحق
به الواو والياء والالف دون نحو زيد يغزو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا لما نع من كونها
مرئية ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها
لالف ضاربان وواو يضربون مشابها للواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل
الياء في تفعلين على اخويه الالف والواو في لحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والالف
والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف حروف المد واللين فالكلمة كمنصوب

في اعراب الفعل

وعاد

ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد

وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في سورة الجزم وتحذف هذه النونات الخمس مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرى في الشواذ اتعدانني بفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد حذف فيها الا للاثنين المذكور نظما ونثرا قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا النصب للواو والياء كقوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وكذا في الاسم نحو قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثير كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا الاحرف لمشابهة الحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف للتنبيه في الضرورة وقال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة فحذف حركتها للجزم او يقال ان الحرف حذف للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما جاء نحو لم يات في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختياره اختيار الفراء لهذا احتج بما لم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصل هذه وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما لم يعمل عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فعزلها الطارئ المنفصل ويتعين المضارع للحالية بالان وانفا وما في معناها من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يصير متعينا للحالية بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد او ما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان مطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص ليس بالحال فيجيء الكلام عليه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاستفهام لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنوني التاكيد ولام القسم اذ الثلثة تاكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لا ضرب على ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم بما ... الظهور وما في الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب وجازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكذا اداة الشرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم للشرط الذي هو مستقبل ولا يعلم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه بلا النفي ايضا وقال المالكي بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية ونحوه كثير وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم

ه وينتصب اي المضارع بان ولن وكي واذن وبان مقدرة واي منصوبة على الحال مع ان وهي مفعول بالواسطة اي ينتصب المضارع بان حال كونها مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو نحو اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم اي ان التي هي موصولة وتقع بعد العلم صلتها وهي مع صلتها مبتداة وهي مبتداء ثابتة وهي المخففة جملة اسمية من مبتداء وخبر وتقع خبرا لها وهي من المثقلة متعلقة بالمخففة وليست هذه جملة معطوفة على خبرها نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان فلن نحو لن ابرح ومعناها اي لن نفي المستقبل واذن مبتداة جزءها محذوف بدلالة الكلام وقوله اذا لم يعتمد لانه ظرف يقتضي الفعل ثم ...

بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان للماضي قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والواو والفاء فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الي قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة اعلم ان المثقلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقع ارجو واطمع او اخشى او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لانه قد ورد ودت وبلغني الود لو انني بما في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة وددت ان ... كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف المنع من ذلك وبقوله لو قلنا تمنيت انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على القيام وان على ثبوت خبره وتحققه وذلك انا لا نسلم ان ان دالة على خبرها ثبوت وتحققه بل على ان خبرها مبالغ فيه مؤكد ويجوز ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان تنافيا لكان التنافي لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها فلا يقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والاتحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا قائما مقام العلم فلا تقول عجبت ان سيخرج ولا وددت ولا رجوت ان سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك لانها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونها مع ما في حيزها في تاويل المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق وما يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا من اول الامر بانها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية بل ... بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فيجيء المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا بهذا الفرق لان الاول بيان لا يفيد الا بعد تنظر وان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفي وينتعل او الفعلية الشرطية نحو قوله نعم ان اذا سمعتم وان لو تتماموا لم يحتاجوا الى فرق لان ان المصدرية يلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعم او لم يدانا لم يعلم الا قوله وان للانسان وقوله او لم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب فصل المخففة عن الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او حرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر ومعنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء وقد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو قولك جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على ان الاولى مثل هذا الموضع وفي نحو الخوف ... الحروف التي بعد ان المخففة حروف لانها التعويض كالعوض من احدى نوني ان وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير كان قد يشتد الخوف والرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن بها ايضا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمره الله ماله واثل موجود وسمة مفاقره من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان تخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى او لم يكن لهم اية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جواب

مقابله وينصب المضارع بان ولن وكي واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي بعدها ان كان مستقبلا نحو اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان اي بعضه فوجهان فيما بعده وجهان مبتداء وخبره والجملة وقعت جزاء الشرط وكي نحو اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اي معنى كي السببية

لا يخلو عن ... (marginal gloss, partly illegible)

ه ١٤٥

قوما الا ان تقالوا او لا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم خير من ان يقعد وقد يجيء المصدرية ولا ينصب
المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعل احدا ونحو حرف مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وذلك اما الحمل
على المخففة ان الحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها
لا داخلة على غير الفعل نحو علمت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم
مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحقق ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل
واوحى ونادى فان فيهما معنى اعلم وقال معا فقول ان وليها فعل غير متصرف كناديته ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها
فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى نودي
ان بورك من في النار بمعنى اي بورك لو بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان
صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة
بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله
ولن يكون مفسرة وحكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل ولي ان واذا وليها ما فيه معنى القول و
وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحي اليك ان لا تفعل فان
كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز
كون لا للنفي والنهي فيرتفع الفعل او يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل نحو امرته بان لا يفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا
فيجزم الفعل لاعتنالنا على كما تقدم فان وليت ما فيها معنى القول وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي
اليك ان ستفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت
ما فيه معنى القول ولم يليها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية
لاختصاصها بالدخول على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تعالى قل اوحي الي الى قوله تعالى
وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت
منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون
وجوز بعضهم كون ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك
مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء عيك جابرا ان تسئلي ونحوهما نادر او نقول لا يتعلق بالعصا بان
اجلدا بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا جابرا منصوب بتسئلي مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل نفيا
مؤكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الآخر وقال
الخليل اصل لن لا ان قال يرجي المرء ما لا ان لا يلاقي ويعرض دون ادناه الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى
للمصدرية في لن كما كانت في ان ولا نرجا تقدم معمول معمولها عليها حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا
منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول الفراء ونقل المصنف لا منع تقديم
معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا لما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها
وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان
فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة بعد
حذف ما منها الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور ودل ذلك الفعل السابق على الجملة
المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين
من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقوله اذن
لقام بنصري وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي التي في قولك حينئذ ويومئذ الا انه
كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المتقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة نكرة نادر كقوله نهيتك عن طلابك
ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى
الشرط وهو في المعنى يقول سيبويه اذن جزاء وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذنا وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف لو

اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا لما تخصيصها
الجملة المضاف اليها اذ تابعة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك
كما جزمت اذما وحيثما وانما قلنا انما يكون في الغالب لان اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل يلزم معنى الشرط فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى
للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون الشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي
المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى
اذا لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر
كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا
رفعت سوطي الي يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت بشيء تكرهه
فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرف الشرط المذكور مع
فعل الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخير
كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تاخير اذن الذي هو ككلمة الشرط مع
الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز
في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن
لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام
المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون
واما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع
احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن
مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال
واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص
المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيها اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب
النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء
فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية و
مثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا او الى نصب الفعل بعدهما لان النصب ام النواصب اي ان المصدرية اولى فيكون
معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الى والا اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا
جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد لام الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستثقالهم
التلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على اذن للجزاء صار اذن
لانتصاب النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل
فصار الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل
بينها وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو
اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك
يفصل الامر لا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على
الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل
على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فيه ثم تقول
والله ان اتيتني لا اضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم
ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما
بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله
تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة
مستقلة على جملة مستقلة من حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون

مابعد العاطف من تمام ماقبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر وطلحة لم
لم تقرا واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدا خبره محذوف وجوبا
نحو اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب بما وجب حذف خبر المبتدا لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي تسبك بها تهيا ان
يضاح الابتدائية لم يظهر فيه حكم الابتدا حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه خبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفا
على ما يجي واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حمل على ادعاء ان اذن زمانية محذوف الجملة المضاف اليها ظهو معنى
الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك ان جئتني اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمتك ولا سيما في
قوله نعم فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف
الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفرا اذا
اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل بينها
بين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله
واما قولهم في الشرط ان زيد اتضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجي بعد واما نحو قوله فان بحبها اخاك مصاب القلب
فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه وروايته عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان اسما
الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديم نحو زيدا اذن اكرم كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ
المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان
فركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجهه ان يقوي تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل
ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع
فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذلك ولم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن
اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا فتاويل ان الخبر
هو اني اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا في
اني اذ اي لا احتمل ثم ابتدا وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل اذن بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط
الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز
على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكونه لا ناهية للنهي لانه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا لكونه جوابا للنهي
كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله
مصدر كان المخاطب قال لا انزجر فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن
لا اخرج وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع
نحو يقتل اذن زيد عمرا ولبئس الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلثة اوجه
الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما
ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدا بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اعلم ان مذهب الاخفش انه كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون
عن العرب لكيما ان اكرمك قال فقلت لكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي
فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا وتاخرها عنها في نحو قوله كي لتقضيني رقية ما
وعدتني بان كي المتاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل
الحرف من مثله اسوا في قوله في المغني قال ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفا عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب
مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصب مثل ان
ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل
المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيما اي كي افعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة
لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصبهما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب
الا مقدما عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي يكون اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا

نعم

وحتى مبتدا خبرها محذوف واذا كان مستقبلا نظرا الى النظر متعلق بمستقبل او الى ما قبلها متعلق بنظر بمستقبل والى ما قبلها متعلق بنظر وبمعنى كي حال
او الى عطف على كي والمعنى وحتى ينصب الفعل المضارع باضمار ان اذا كان الفعل الذي دخل عليه حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي حتى بالكون صفة بمعنى كي والى
او خبر مبتدا محذوف وتقديره وهو بمعنى كي والى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فاذا اردت الحال جملة نظرا
تحقيقا مفعول مطلق اي حقق تحقيقا او تمييز اي ارتد تحقيقه ثم عدل عنها الى المذكور كما في قوله تعالى وفجرنا الارض اي فجرنا عيونها او حكاية عطف عليه وكانت اي حتى

معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لمه وبم فان الجار والمجرور ككلمة واحدة للاستفهام فيسقطها بهذا الوجه عن التصدر اللفظي
والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة
مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكي لا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام
واذا جا بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا تجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو
جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقضيني
زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا ينقدم على كي معمول
الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا ينقدم عليهما واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع
فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فيحمل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي لضرة ومنفعته وجوز المبرد والكوفيون
نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما ايناه محذوفة للتخفيف وانشد والا نظلموا الناس كما لا تظلموا او قيل بل الناصبة تشبيها
له بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد يجي شرح كما في حروف الجر
وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقوي على مذهبه ان المضارع اعرب رفعا او نصبا اعرب بالرفع
لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب وقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما
وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما ليس جوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا
قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى
تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع
في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها ابتدا بالحرف
التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان واعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي
ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب عندهم شي منها بنفسه لان الثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل
الاختصاص باحد القبيلين والثلثة الاول من عوامل الاسما ولا يعمل شي منها في الافعال وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في
بعض المواضع فيتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى والتي تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت
مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيهما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشي عن اصله واستقا
واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تاول البصريون من تقدير الناصب بعد
هذه الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر محيد وحذر عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو للبس
عباءة وتقر عيني وفي قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى
ان فكيف يحملان في النصب على ما ليس بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر
الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير الى فالجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسما لا تعمل
في الافعال كما ورد على سائر الكوفية بل يرد عليه بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية
القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها
وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في
الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف هنا بينهما لانه طرى على الفاء معنى السببية
وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثنا وتوهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الظرف بمعنى قولهم
نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظرف في نحو زيد عندك لانه خالف المبتدا الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند
كما اطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع
ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب
اختصاص العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الاحرف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى فانتم
فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله جهلا نفس ليلى شفيعها ولم يجع
الى كون المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما
الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير ما ولو لانهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا يجي مصدرية الا بعد فعل
التمني كما يجي ولا يصح تقدير كي لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي يقوم او بمعنى اللام بالجلالة بمعنى من

غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تجمعيني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب
بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وبعد فعل الامر كقوله تعالى
وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان حتى بمعنى السببية لم يصح تقديرها في نحو سرت حتى تغيب الشمس فلم يبق
الا ان التي هي ام الباب ولا تثبت تقديرها في غير هذا الباب لم كقوله وتقريبه واخبر الوعي وحمل المشكوك فيه على ما ثبت
اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى ادخلها يعني لابد ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام
مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر
الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على
احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير لاجل الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان يكون حتى بمعنى الى ثم عرض
مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لا يصح ان يكون
حالا فيعرف به ان نصب المضارع بعد حتى بتقدير ان لان حتى التي تقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يمكن ان يكون الا بمعنى الى
او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر لان المسبب لابد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد المبدأ
فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا نويت في نحو سرت
حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل فاجاب بان التي هي علم
الاستقبال يجب ان تقدر لان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فجاز انتصابه بان ثم اذا اردت ان تبين
متى وقع المضارع بعدها وحتى بنصبه قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال
الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو
ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها
او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بالغني ولا ادري وذلك لانك قد تحكم بحصول الشيء
على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فظهر ان شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي
حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمونه الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو
رايت في العام الاول فلانا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعدها فلا يجوز ما سرت حتى
ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يكون الحكم
بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك
حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لا عن السير واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها
فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه
الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب كما في نحو ما سرت حتى ادخلها ولفظ انما تستعمل بمعنى
انما تحقير الشيء كقولك انما سرت حتى ادخلها اذا حقرت سيرك فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى
الشجاعة والكرم والعلم انما شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا
يكون سبب الغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا فاذا كان مقتضى رفع ما بعد حتى حصوله
بعد زمان الاخبار وجب النصب كذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا
وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى
بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها
محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال
اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي بمعنى
لا تدخل في الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتي
الا للانتهاء واول نحو قولهم كلمته حتى يأمر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى يأمر لي بشيء اي الى ان يأمر وهو تعسف عن صريح الاسم
كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امر لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتمشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت
حرف ابتداء اي حرف استيناف اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا نعني بكونها حرف ابتداء ان ما
بعدها مبتدأ مقدر اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتداء

ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود لتأكيد بعد النفي لكان نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء بشرطين احدهما اي احد الشرطين السببية والثاني ان يكون قبلها
ستة اي قبل الفاء والواو امر او نهي او نفي او استفهام وتمن وعرض والواو بشرطين الجمعية بالجيد البعض من شرطين وبالى نحو مسبدا ومحذوفه اي احدهما ان يكون قبلها
مثل ذلك مثله تلك الاربعة وبشرط معنى الى ان

ان ما بعدها جملة مستانفة كان فيه شيء تعلق امرنا استونف بعدها بالجملة الشرطية قال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية
لان الاتصال اللفظي زال بسبب الاستيناف فشرطت السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى فيجب
ان يكون جبرا لما فات من الاتصال اللفظي قاله ولا يصح حتى تضبعوا وتضبعا فعل من ضبعت الابل ... الضبع اي مد الايدي بالسيوف
وقوله وتضبعا عطف على تضبعوا على توهم النصب في حتى نحو قوله تعالى فاصدق واكن ورفع قوله تضبعون مع كونه مستقبلا لانه
مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل وقد يقول ومن ثمة امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنع
المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي
هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم
ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء تاخذ بنصب تاخذ وبين
بالشرط ... في تاخذ الا الجزم وكذا بعد ان نحو ... والله واذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح ابن
السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول وقم حتى متى اكلنا نأكل فالظرف مفصولا
به يليق انها ... في الشرط ... واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ
ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا
لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود
لام تأكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان يقدر ان بعد اللام الزائدة التي بعد فعل الامر و
الارادة نحو امرت لاعدل بينكم يريد الله ليذهب ولام تأكيد النفي يختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ناقصة
لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان في هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه
الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا للفعل ولا يليق بي ذلك ولا شك ان في هذا معنى التأكيد
واما قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى فلما حذف اللام بناء على ان حذف الجار مع ان وان جائز جاز اظهار ان لو
الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي
او استفهام او نفي او تمن او عرض والواو بشرطين احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ترك التحضيض
وهي مثله الاشياء المذكورة نحو قوله لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي
ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى في قراءة النصب وقال لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراءة
حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي
فاهلك واللهم ارزقني مالا فاتصدق به والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك
الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ايتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون قد دل
عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فانالك وعليك زيدا
فاكرمك ويكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وتفرد ابن جني في نحو نزال
بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه وانما النصب في قراءة ابي عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون للتشبيه بجواب
الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب
يضرب اي يضرب زيد واما النهي نحو لا تشتمني فتندم والنفي نحو ما تأتينا فتحدثنا وسواء كان صريحا كما ذكرنا او مؤولا نحو قلما تلقاني
فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله وانما يفيد معنى
النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يجوز قد تأتيني
فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي والتقليل ... التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي في
منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست وال علينا فتشتمنا ان قصدت بالتشبيه التحقيق لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر
سيبويه حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط وقبل الجزاء
نحو ان تأتني فتكرمني او وتكرمني اتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتني اتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول
والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة
وعليه حمل قوله تعالى ان يشأ يسكن الريح فيظللن في قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما هي ضربة فيكرمني
زيدا لما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه

بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذي فيه عمل ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز المنفي
نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد
جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان
متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما
ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمك والعرض نحو الا
تزورنا فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها
جملة مستانفة لان الفاء السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان
ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى
ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى
الرفع فيه كمعنى النصب او نصب كذا لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس يكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو ما ضربتني
واضربك بالرفع وكذا في قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف في
المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من
الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى
الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه
الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة ومخلص المضارع للاستقبال
اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن
مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر
الفعل المتقدم تقديرا فتقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني لان الفاء السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما
تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب كذا تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية
نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال
واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال
ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي
كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل
قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون
واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد
النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط
الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء
السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في نصب المضارع بعدها لمناسبة الواو للفاء في اصل
العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احديهما والجمعية في الاخرى والجمعية من التعقيب الذي هو لازم
السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية
بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو
هل تعطي فياتيك زيد درهما او متوسطا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف اوله وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك
تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلك تجيئني ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح واقيما
هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزاء ما هو كالشرط نحو متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط
والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى
ولا تطرد الذين يدعون ربهم جواب قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم
من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا تجاب
كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا ان تاتينا فتحدثنا الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى
عليهم فيموتوا هذا هو القياس في ذلك لان قلة الجزاء يناسب ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجبا ويدخل

عليه

عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا يحلل الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل
مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها
بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان تاتيني تحدثني مخالف في المعنى لقولك تاتيني ولا
تحدثني بل انما يعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ان يؤول
به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف
المعطوف عليه معا فيكون بمجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا
وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم
فيعتذرون بهذا المعنى وعلى انتفاء الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده وقوله عليه الصلوة والسلام
في النهج لا يخرج لكم من امري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعوا عليه ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان
لا يكون من دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون
المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا كما قال غير انا لم تأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا اي فنحن نرجي ويجوز
مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب واحدا وانما لم يصرفوه الى النصب لعدم اللبس
كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون من هذا اي فهم يدهنون وكذا قوله لا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون
فكانه قال فهم يعتذرون كانه قوله تعالى فانهم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسأل الربع القواء فينطق ولم تدر ما جزع
عليك فتجزع ولا ارى باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير
مبتدأ كما يجيء في الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك
بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب
من اللبس كما ذكرنا في نحو ائتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واصك
زيدا اي وانا اصك وكذا لم يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان او
الانفصال لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او الا فالرفع بعد الفاء اذن اربعة معان
كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده
مضارع كما بينا بعد نفي كما سبق في كن فيكون فالنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي ان وسعني شيء
لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف اي يقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف قال وما حل سعدي غريبا
ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب لعبد ولا ينسب لولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون في
الموجب وقد يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى
او الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمته لا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اي وانا اقيم اي بل انا وجوز سيبويه الرفع في قوله تحاول
ملكا او نموت اما على العطف على تحاول او على القطع اي نحن نموت وقوله تعالى او يرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله
ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون كقوله ولا ناعب الا
ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او
يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المالي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور وان لا يقصد فرفع
العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا شئت بجيئه وتميته اي ينبغي ان يجيء فالمعنى
ينبغي له اي يقصد اي لا يجور وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فنرجي ونكثر التأميلا ومثله قوله وما
هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى لا اكاد اجيب روي بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت قوله والواو بشرط الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك
او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا
وتكرمنا او تحضيض نحو هلا زرتنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هذا باو العطف نحو ليكن زيارة منك
وزيارة مني وقد ذكرت ما لي في الفاء قوله واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد

والعاطفة مبتدأ خبرها محذوف واذا كان المعطوف عليه اسما ظاهرا لمحذوف وتقدير وظروف لعاطفة ينصب بعدها المضارع باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما
وجاز ان يكون العاطفة على حتى ادرج قوله وبان مقدرة بعد حتى ولام كي والفاء والواو وان يجر لان حتى مجرورة بالاضافة وانتكارت هذا الوجه بعد اثبات مدة له
وتجب اي المرفوع ان مع كلا في اللام وتجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي حكم المجازات اي الشرط عطف على ما نهى اي كلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى
من وما واي وانى واما التفصيل ومع كيفما تعلق وتقدر واذا عطف عليه فتاد جزم مبتداء محذوف والفاء جوابه وتقديره واما جزم المضارع مع كيفما واذا فشاذ

اي يعمل احد الشيئين ولابد له من احدهما فلذا اقتصد مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول الحكم
عقيب الاخوات الاولى امتثل الحصول الثاني نصبت ملعبا وفيسبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد
فان فسر بالا فالمضاف بعد محذوف وهو الظرف اي كالا زمن الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على الظرف لما قبل
او وعند من فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بالى بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا للشئ الذي ليس نافعي ويغضب
منه صاحبي بقوؤل يجوز رفع يغضب نصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو على
نافعي وليس شئ لانه يكون المعنى اذن ما انا بقوؤل للشئ الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد
المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر
الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله قلنا الذي انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول
لا يجمع نفعي وغضب صاحبي وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي
الذي هو وما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون الذي في القول لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا
او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني بقوؤل
كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكريمه كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان يغضب المنصوب
معطوف على الشئ اي للذي تغضب صاحبي اي لسبب غضب صاحبه وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشئ غير النافع فيكون المعنى
فما انا بقوؤل للشئ يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام الا ان لا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى التصريح كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة
اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر
عيني احب الي من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب
زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهارها
ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اخذ يبين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع التي يجوز فيها اظهار
ان المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي بقي بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها
فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان
المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كاو وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاقل اغلب التي يليها المضارع واو الواو
والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعدها في الشعر قليلا وان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلا
فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول المص لانهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي كراهة انها صدر الكلام ففيه نظر لان كن
بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا يكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان بعد لام الجحود لا من اللام و
تاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا
بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليس هي مصدرية وهو
عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير
المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسى ك
تفعل كذا على راي كما مر في المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جا
قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع لانه في الاصل مفعول وقد نصب مضمرة شذوذا كقوله الا ايها الزاجري احضر الوغى برفع
رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان
ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذه ذكر الجوازم مطلقا له فلم لقلب
المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي
ضدها احد في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي فقلب
لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار رحلتنا بهم

وكلم المجازات تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني ويسميان شرطا وهو معمول ثاني لسمبيا اقيم مقام الفاعل وجزاء عطف على شرطا
فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وهو عطف على اسم كان فالجزم مبتدا محذوف وتقديره فالجزم لازم وان كان الثاني فالوجهان فيه محذوف جرانه وجز البتدا
وتقديره وان كان الثاني مضارعا ففيه وجهان

في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها فان فاتخمى معاينها اقفارا وسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما
مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله ويختص بالاستغراق اعلم ان لما كانت لو كان في الاصل لم زيدت
في اما الشرطية وانما اختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب
في نفي الامر المتوقع كما يجر بقد في الاغلب حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع
ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختصت لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم
النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال
الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه
ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان
دل عليه دليل نحو شارفنا المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد لشبهها بها نظيره قال أفد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم واذا دخلت
همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك
فينا والم نشرح لك صدرك وقوله الما تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم
ليقضوا وهي مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف
المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في النثر
فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما
فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند فهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم
وقال الله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا لان امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت فان كان المامور
جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلوا الحاضر وغائب وافعلوا من بعضهم حاضر ويجوز على قلة
ادخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ مجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا
وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلوة والسلام لتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام
في فعل غير الفاعل المخاطب فلذلك محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر نحو قل له يفعل
قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سببا لاقامتهم والاولى ان
يقال مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلام صلوا جعل قوله عليه الصلوة و
السلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزم لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال الفراء لم يختص
هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف
اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه لما شابه الاسم بسبب عروض موان
له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفي اخر لتقوموا الى
مصافكم وهو في الشعر اكثر قال الشاعر انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم واللام
مقدرة هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملته اخوه معاملة المجزوم كما يجئ وايضا الحمل لا النهي فانها تعمل
في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي
ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجئ للمخاطب والغائب
على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اربنك ههنا لان المنهي في الحقيقة
ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان
شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم
يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان و
يحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو ايتني والا اضربك اي وان لا تأتني اضربك وكذا تحذف
بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي ما لا تفعل ذلك فافعل هذا

زعم الكوفيون مجيء ان بمعنى اذ في الوافي قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا ان الان تمهيد الشك رضي الله عنه والجواب انها
ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال العباد
وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم
تتقون لما كان في صورة من يرجى منهم ذلك وقال تعالى يضل من يشاء اى يتركه الالطاف لعلمه انه لا ينفعه ذلك فكذا قال ان كنتم
مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده والارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى ثم مهما اختلف
فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى لحقها الف الالحاق ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة ولو قيل انها
للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما لحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واينما استكره تتابع المثلين
فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية
وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تقدر
على ما افعل فقلت مه ما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل
هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره
مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية وقال الشاعر ومهما يكن
اليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اى ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه
حرف كان ولعله نظر الى ان لفظ ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على الماضي كان فكان يصير جازما معها
فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فانها عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر اذ ما غير سيبويه
واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله اذ ما تريني
اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجيء الا بنون التاكيد بعده لقوله تعالى اما ترين
فلما كان ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذ ما دخلت وقال المبرد اذ ما باقية على
اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانهما صارتا بما بمعنى المستقبل وجازمتين واما الاعتراض باذا ما
فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذ في تضمن معنى الشرط بل اذا اقعد فيه
ويجزم حيثما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيهما كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في اما ومتى ما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة
فكانت متعينة بسبب المضاف اليه فكفها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب بهما كلمات الشرط الا انها
كالهلجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن المقطوع به لا تقول مثلا ان غربت الشمس وطلعت فجعل التعميم في اسماء
الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال
الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم الغالبة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا ان ضربت
اضربه ان ضربت زيدا وان ضربت بكرا اضربه الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتهما ويجوز اتصال ما الزائدة بان واى
وايان ومتى واين واما في حيثما واذ ما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط
لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احداهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت
وان واخواتهما عملت في الجزئين لاقتضائها لهما فذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدا يعملان في الخبر واجيب
عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان واخواتها وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط
وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه ولا يجب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون
الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء لان العمل
بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بعد الشرط وقال المازني الشرط والجزاء
مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مخصصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية
وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذلك لو
نحو لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس
الساقي وقال اينما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو امن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية
لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ولي ذلك الاسم فعل نحو ازيد ذهب او لا كازيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام

اذا

اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا لقيته ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن
بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها
من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا
على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله اينما الريح تميلها تمل وانما ضعف مجيء المضارع
لئلا يحصل الفعل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتدا لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفس اهلكته وعندهم ايضا مبتدا ايضا بل هو مرفوع
بمقدر يفسره الفعل الناصب اى ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى انه رفعه على الابتداء
لكنه عنده يجب كونه خبره فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدا لكن العامل في المبتدا
هو عنده الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدا وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده
مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير و
ان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر
وذلك لما ثبت عندهم طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط
على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين
على الشرط فيجوز عندهم ان تقم زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون
جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع
من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار نحو ان تضربني زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في
المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا جاز جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا اتك وان
تاتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها
ويعرف لها ايامها الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدا
بالفاء نحو ان تقم فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع الفعل المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز
اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني والله اتك وان تاتني غفر الله لك اتك وان
تاتني يا زيد اتك وان تاتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا
معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على
جزائه اى ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا ان جاءك فاكرمه لما
ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك
تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد اولى
اذا لم يشتغل الفعل بالضمير كقولك زيدا ضربت على فاو بل ضربته فان قال المبرد يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل
واقعا على زيد نحو زيدا حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الجزء في الحقيقة كان اظهار الضمير اولى واما
اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير ان الرفع في نحو زيد ضربته اولى من النصب وان اجريت اذا وحين
مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير ولا ان كان واقعا على زيد لانه جواب الشرط
هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه ولا من فاكرمه وان كان واقعا على غير المبتدا
من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاكرمه او اذا جاءك فاكرمه كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء المجزوم على
اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على
الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع الجواب مراعاة لاصله
من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم
وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند
الرشا ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف الى الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتدا والخبر الا
ضرورة فلا يقال زيد ان تلقه كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدا واما تعليقه بين القسم وجوابه
نحو والله ان جئتني لاكرمنك فيجيء وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدا والخبر في قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون

واذا كان جزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى بين ماضيا او خبرا كان لفقد ... او معنى عطف عليه الجزاء الفاء جزاء ... وان كان الجزاء ...
فالوجهان اي فيه الوجهان والا اي وان لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا او معنى ولا مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالفاء لازم

ان تزرني زرتك لان اداة الشرط اذن تؤثر في الفعل لا بعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان يؤثر في الاول شيئا بغير المعنى
ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء
وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من تموله اي لا يكون
مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعطيك او صلة نحو ان تضرب الذي اضرب بك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه
يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب جزمه لكونه تاكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى
نحو ان تاتني تسأل احسن اليك فيجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تامرني اذهب اطعك اي تامرني
بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول
واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب باي شيء حكمه حكم المخالف الاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل بعد
الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تأتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرني اكرمك اسرع والمختلفان
لفظا لا معنى نحو تبعث الي انك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اضرب بابي اسيرنا ان جاء مع المتوسط واو
او فاء او ثم فالوجه الجزم وذلك لنصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتأخر
ويضاف الى ذلك في المتأخر جواز استئناف نحو ان تأتني احسن اليك واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية
والجزم على العطف والرفع على الاستئناف اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت ان تأمر بالمعروف فعطفت
عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو ان تأمر بالمعروف وتوجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو ان تأمر
بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اي في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستئناف
وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو ان تامر بالمعروف وتفكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول
وعلى الاستئناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني قال والوجهان اي ان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم
الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان
هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال ان ... ضعفت في هذه الصورة عن جزم الجزاء
لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جارية في شيء واحد وهو الشرط تقديرا
كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى بقول هو
جزاء غير معمول فيه وذلك لضعفها عن العمل في المتقدم عليها لانك انها قد تعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط
ماضيا او الجزاء مضارعا او بكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه
انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا
فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه او لو لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من
الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت
بلا مال واما لم فلانها تغير معنى المضارع الى الماضي صارت كجزئه مع تلازمهما اما لما اختها فكثيرة الحروف ولا يصدر
الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان سيفعل وان لن تفعل وان ما
تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ... يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان
يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني لاكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء
فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت
الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرة باي حرف كان فنقول ان الجزاء اذا صلح
ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح
له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء الفاء لمناسبتها للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذا
هذا مع خفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى
الفاء وذلك لتأويلها بان وجدت الشرط مفاجئا لوجود الجزاء ومنبها عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم
وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سوى ما تقدم ذكرت

بالمعرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز
ان يكون الجزاء ... من دون ملاحظة الشرط كما لا يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم
يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره
فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة
ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله تعالى ان
كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا اضربك
ولا استهلت في المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء
وبقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمصدر بلا ولم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما
الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك ولم اضربك لانه لما حصل مع مناسبتهما لفظ الشرط على ما بينا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما
الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا
قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما
لانهما صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا اصلح لها على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال
تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولم
يثبت قال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير ليكون جملة
اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه انه ليس في المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا
لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاثنية وان ثبت نحو قولك
ان غبت فموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان فلا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا
وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بالهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة
من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك
قلت ائن اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال
تعالى قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
ويجوز دخول الفاء فيهما لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني
وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمص قال لو قال الحسن مع انه على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في
الجزاء معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين
وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال وتدخل
على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت
عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورسخ لم ينقلب لم ينقلع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى
الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا
وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها
في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل
المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة
التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لا تزيد على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من
خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق
الحدوث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة
الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا
باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا فقد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق الوقوع
فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان
كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا ونحو قولك انت وان اعطيت مالا بخيل وانت وان صرت اميرا لا اهابك وقال المعري النظير

ع معرف وازآه علة مع الجملة متعلق بيجي الاسمية نعت لها وموضع الفاء مفعول فيه ليجي وان مقدرة وهي منصوبة على انها حكاية عن حال في قوله
الى شيء السنة والحروف بعد الافعال الخمسة اذا قصدت السببية نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار لان التقدير
النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر وقوله الجار والمجرور متعلق بامتنع

ان تثبت حق اذن اذ فيه ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعم ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عم قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله تعم ان كان قميصه قد ظاهر في المضي قوله ويجي اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان وانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان في نحو من فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا او احدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفيك او شرعك ينم الناس واتقى الله امرء فعل خيرا يثبت عليه وكذا اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قلما تقع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعم ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تدر ما جزع عليك فتجزع و مع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر العريق في الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعم هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله نغفر لكم ان نغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جواب كما مر في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال فقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو لا تهجرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف اي انه من يهجرها او يحدث ان يهجرها ويجوز في ذره يقول ذلك الرفع على الاستيناف والحال والجزم وقوله تعم فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها ومما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتني تقرأ اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجي بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا او مقدرا

بالفعل

ومنه الجار والمجرور متعلق بامتنع الامر وقع في بعض النسخ مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل اي الصيغة التي يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
متعلق بمقدر اي حذف انما يكون بحذف حرف المضارعة او بفعل وحكم آخره اي هذا الكلام او الامر حكم المجزوم فان كان بعده اي حرف المضارعة ساكن
ليس الفعل برباعي زدت همزة وصل مضمومة وهي مع همزة وان كان بعده اي الساكن ضمة ومكسورة عطف على مضمومة فيما سواه اي سوى ما كان بعد الساكن ضمة
نحو اقتل واضرب واعلم وان كان الفعل رباعيا فمفتوحة وهي خبر مبتدأ محذوف اي همزة مفتوحة ونعت المبتدأ محذوف نحو اكرم

بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو اذا تأتني انك فاحدثك او تأتيني انك فاحدثك فيجزم ما بعد الفاء على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوب وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعم من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ ويذرهم رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعم وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان السببية بعد الطلب اوضح تعاقب وقع الجزم جاز جزم المعطوف عليه قال تعم فاصدق واكن قال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جوز الثاني لان الاول قد يكون مجرورا قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار قال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعم وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او من يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المايت والضارب اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو لا فعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل قولنا الامر اعم من قولنا امر الغائب كلما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مراده بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق يقيد خصص من الامر المضاف الى شيء اخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلا انه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتقم انت يا ابن خير قريش وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فلما حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي المضارعة فرجع الى اصله من البناء وبقي اخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل مجزوما للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركا او ساكنا فان كان هناك متحرك فان كانت حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك لذلك المتحرك لاجل ودل عليه حذف وهي حرف المضارعة وذلك المتحرك لاجل ودل عليه حذف ومع حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد حذف حروف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في نقيم ويقيم وتقيم فطردا للباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد ويقال له ايضا ذلك للحمل على يعد وهب بالياء كما يجي في التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رد في التحرك قلت لانه لو رد لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد اوهب ثم كنت تعلل اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من الاصل نحو عدة ومقة فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان سكونه لاجل حرف المضارعة ردت اليه

فعل ما لم يسم فاعله والضمير في فاعله عائد الى ما وهو بمعنى الذي اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله هو ما اي فعل حذف فاعله فان كان الفعل ماضيا ضم اوله اي اول الفعل
وكسر ما قبل آخره اي آخر الفعل ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء عطف على اثبات ومع التاء متعلق بمقدر وخوف اللبس مفعول له ومعتل العين فيه
والافصح مبتداء ثان وقيل جزء وهو مع جزء خبر الاول والرابطة محذوف وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله اي مثل فعل وبيع باب اختير وانقيد دون استخير واقيم
ان كان الفعل مضارعا ضم اوله اي اول الفعل وفتح ما قبل آخره اي آخر الفعل ومعتل العين ينقلب فيه اي يضم في معتل العين الفاء المتعدي

العلة كاكرم وان لم يحذف هنا لشئ اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب قتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل مضارع يفعل افعل يأفعل
فعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج
وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم
يأكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في أكرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحمل سائر حروف
المضارعة عليه قوله وليس من باب تجيئه باب افعل وحده فان هو الياء التي ما بعد حرف مضارعة ساكن نفعل و نفعل ما لم
ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت
او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجئ في التصريف ان شاء الله تعم واما انضمت فيما انضم ثالثه في
الامر كان كاقتل او في غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسر الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بني الامر
على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فذاك الكلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجئ في اخر الكتاب قوله فعل
ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء
خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب انقيد واختير دون استخير واقيم وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين ينقلب الفا قوله فعل ما لم يسم فاعله اي فعل ما لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه
بني له ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل
الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل
يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال نحو زيد نعم رجلا حذف الفاعل
خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعم اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بحد تام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف
فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج
او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه
مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي
الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من نحو وتبعناه ما يقوم به قليلا حذف منه ذا الخفيف
ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج
من الكسر الى الضم اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما
قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كلما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الاخر
لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه وتعمل ما قبله نحو استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء فيما في
اوله تاء مزيدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلم وتجاهل وتدحرج
قوله ومعتل العين يعني ما اعل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلاث لغات قيل وبيع باشباع كسر
الفاء وهي افصحها واصلهما قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما هو
الى الساكن دون المتحرك فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم قلب الياء واوا والضمة باقية فيقول قول وبوع وهي
اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في اليائي فيبقى بيع لان تغير الحركة اقل من تغير الحرف ولانه اخف ثم يبيع ثم حمل قول
عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو ياء لسكونها وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى
ما قبلها لان الكسرة اخف من حركة قبلها وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان
حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما في ميزان قال وبعضهم يسكن
العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى
لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمصنف انما اختار
حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بيناه واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء
والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا
غير مشهور عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وانما يميلها الى الضم لاصل

ثمنا

المتعدي مبتداء وخبره مجد وهذا وجزء مبتداء ومحذوف اي منه الفعل المتعدي ومثل باب الفعل المتعدي وغير المتعدي عطف عليه المتعدي اي الفعل الذي يتوقف
فهمه اي فهم المعنى من ذلك الفعل على متعلق بفتح اللام على شئ يقع عليه كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والفعل المتعدي مفعول يكون الى واحد ابن دخلته
كعلم ورأى وانباء ونباء واخبر وخبر وحدث اي الافعال التي تتعدى الى ثلاثة فاعل مبتداء ومفعولها مبتداء ثان والاول مفعوله كمفعول اعطيت والمبتدء
مع خبره خبر الاول والثاني مبتداء والثالث عطف عليه وكمفعول علمت خبره وهذه الجملة معطوفة على جملة وتحت خبر الاول

فيهما بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور
قبل اذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي
نحو بعت يا عبد وان لم تقم قرينة نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي
من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يجوز الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله
باب اختير وانقيد دون استخير واقيم يعني ان باب افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجئ الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما في علته وهي
استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل
فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجئ فيهما الا اخلاص الكسر
دون الضم والاشمام لان سبيهما الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وانتفى ذلك في بابي استفعل وافعل
ساكن فلما كان من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم
ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة لئلا ينقل في نحو طوي وقوي لا استقوي ولا انطوي
على هذا ولا اجتوي انما لم يفعل ذلك لانه لم يعل العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع
لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاي ويقاي ويستقاي وينطاي ويجتاي فلا يعل في الفعل
لثقله بياء مضمومة وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو راي وزاي محضنين وكسر فاء فعل للادغام نحو رد اغز والضم اكثر لان
نقل الكسرة في المعتل العين اليائي او الواوي انما كان لانك لو لم تنقل فيها اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول ونقلها لتحصيل
الكسرة والياء وهما الخفيفان لا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما
كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في نخذ نخذ
ويجيء ذلك في الحلقي العين كما يجئ في التصريف وقد حكي قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ
قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي وانما فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر
فلتعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفا يعني عين المضارع في المعتل العين
تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال
لا في الاعلال المعين الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء ويقال بقلبها الفا فهو
يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعمل في كل واحد منهما بما يليق به فكل ما له اصل معل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله بنقل الفتح الى الساكن
ويقلب العين الفا نحو يهاب ويخاف واقام واستقام وليس النقل لاجل قصد قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلو لم تنقل الفتحة الى ما قبله
لالتقى ساكنان وسيجئ الكلام في التصريف ان شاء الله تعم وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل
والاكثر في ذلك الادواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعم فحذف للعلم به كما في قوله تعم وقيل يا ارض
ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم ونند ووعك قال سيبويه لو اردت
تنبيها اليه تقم لكان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واورده ولعل ذلك لا تقرأ الروايات من فعل الله كوكب رسأل فعلته
صار كالمودوع وعي ونحو ذلك من الالام التي يا بها فعل المكسور العين فصار تعدى الى المنصوب كما تعدى باب فعل وبابه مثل
الى باب فعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد فالمتعدي يكون
الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم وارى وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت
والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق بفتح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب
وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بحرف الجر لكن لا يقع عليها
اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر الغائب لا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب
وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في
حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك اعلم ان فعلا واحدا قد يتعدى بنفسه مرة الى المفعول وينتصب ويتعدى
مرة بحرف الجر فليس لازما ولذلك اذا تساوى الاستعمالان وغلب كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونصحتك ونصحت لك
هذا ما قيل والاولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب
المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذه الافعال دون ذلك
فان كان تعديته بنفسه قليلا نحو اقمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة وامات

غيره افيق نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعدى بحرف الجر فليلاته ومتعد والحرف زائدة كما في يقران بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به ولهذا انه تعطف على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب قال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق في ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا ولكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصل منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وقد للتبعيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي الاول والحاصل لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا وهذا حكم بشذوذ نحو الله لافعلن لاستطالتهما بصلتهما فالاخفش لا يصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في عرجت للدار ولم يثبت الى قاعدة غيرهما اما شاذ كقوله يمرون الديار ولم يعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم فالاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدى اى يجوزون الديار ولا لزمن صراطك ولا تنووا عقدة وان ترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما تضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه كقوله تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون عن امره ويجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرناه فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اى يبغون لكم وكسبتك الخير اى كسبت لك ووزنتك المال اى وزنت لك وكلتك الطعام اى كلت لك ولا يالونكم خبالا اى لا يالون لكم وزدتك دينارا اى زدت لك ونقصتك درهما اى نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفر الله ذنبا ومنها الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كما في سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديتان فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد اى به على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل ولهذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلا تقول احفر النهر زيدا وبتضعيف العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلاثة كالهمزة وقد تعدى ثلاثي العين الا الى الهمزة نحو ابنيته ويجوز ان يجمع على فعل واحد ثلاثة من حروف الجر وما ذكرته مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فلا لكن حكمها في اخر افعل التفضيل في اشياء كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولا مبتدأ وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال لذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم الاشارة وغيرها من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذا المنصوب من قوله والى ثلاثة كاعلم وارى تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني علم ورأى وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة المفعول الاخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية جعل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر والحال وذي الحال والموصوف والوصف وكذلك في نحو احفرت زيدا النهر اى حملته على حفر النهر ولم يسبق ان ينقل الى ثلاثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثاني مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد او علمت عمرا الانطلاق قال نعم واذ علمت الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فتقول احسبتك زيدا منطلقا وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولو جاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها

وافعال القلوب مبتدأ وظننت بدل منها او خبر مبتدأ محذوف وهي ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت معطوفة على ظننت وتدخل على الجملة الاسمية جزءها او خبر مبتدأ محذوف وهي تدخل على كذا او خبر افعال القلوب ظننت كذا كذا ولبيان ما هي عليه متعلق بتدخل يعني تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان كون تلك الجملة عبارة عن ظن او علم ويمكن تقديره بوجه اخر اي تدخل تلك الافعال على الجملة الاسمية لبيان الشيء الذي يكون تلك الافعال مشتقة يعني علمت قد تدخل في الجملة لاجل بيان العلم وظننت لبيان الظن كذا في الشرح فتنصب هذه الافعال الجزئين

خبر الافعال

ولازمها الى باب نعلت في نعلت نحو انصرته زيدا عمرا وذهبت خالدا فتثبت بهذا ومكول التي السماع اعني النقل من الثاني الى الابواب عن المتعدية واما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث ولم يستعمل احد منها بمعناه فليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها نبأ مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء اى علم واما حدث ونبأ نبأ فلم يستعمل مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلاثة لان الانباء والتنبئة والاخبار والتخبير بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ والبواقي الحقها غيره والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عمرا راسا لما ويستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثنا بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لا يتعدى اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج واما قولهم انبأته نبأه واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء مصادر اقيمت مقام المصادر اى انباء واخبارا وتحديثا فلو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد بشارة نحو بخالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فان انفرد بهذا علمت ان قولك حدثتك انباء او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك الحديث المحصل وبانك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخبير الخاص فانت نبأت زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لكونه مصدرا مبهما نوعه كما في ضربت ضرب الامير اللص لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اى التلفظ والتكلم المخصوص بانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك زيدا قائما في الخبر بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المصنف وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في نحو قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اى مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به وكمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت واعلمتك ان زيدا قائم فتسد الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبرك زيدا قائما فيضيف اسم الفاعل اليه كما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا تقول انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اى المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيتك زيدا درهما سواء فيجوز لك الا تذكرهما معا اصلا كباب اعطيت وان تذكرهما وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما ان تذكر واحدا من الثاني والثالث وتترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول الا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اى التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية فلا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا يتوارد عاملان مستقلان وان كان مع المسند اليه فلا يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونها ولا ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل الا اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمته من

عمرو علمنا اى يوم سرت وعلمنا انهم رايت بنصب اى على انه معمول الفعل المؤخر ثم تقول الذى يطلبه الفعل من الاسمية الداخول
عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا او ذلك فى باب كان رفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم
يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين ولا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز نصب الاول ورفع
الثانى لان طلب الفعل المرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا ففى كان
زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا فى جميع اخوات
كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان فى المساء و
الصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اى من الافعال الداخلة فى الاصل على الجملة بل المرفوع
بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها كما يجىء فى بابها وان اقتضى مفعولا نصبناهما فى الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى
واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقى اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين لاعراب الاسم الواحد اى ذلك
المفعول الحقيقى فلذلك تدخل على هذين الجزئين لفظا لا الجاعلة للجزئين فى تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد
كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال
القلوب على اضرب اما للظن فقط وهى حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى
المذكور وليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امر
من الهبة وكانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة فى المتن تنصب المفعولين اذا وليها
الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى الذى هو ما لم يسم فاعله من رأى عامل اعمال ظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ارى
بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت
ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى
اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب المفعولين
ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم
ان الغى بعد رشد ولا تتصرف فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل له تعلمت بل علمت وان كان درى بمعنى
ختل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدر بان واما للظن فى الظاهر مع
احتماله فى بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تعالى فى الظن بمعنى اليقين انى ظننت انى ملاق حسابيه وقد يجىء ظن
بمعنى اتهم فتنصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن اى تقول ظننت زيدا اى ظننت به انه فعل سيئا
الخ فيما عدا الاعتقاد فى شئ على انه صفة معينة سواء كان مطابقا اولا وهو راى فاذا كان بالمعنى المذكور وليها الاسمية
... عن ان تنصب جزئيها نحو وابعد بالاغنياء سواء كان فى نفس الامر غنيا او لا قال تعالى انهم يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه
قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا متضمن معنى الانتهاء اى الم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق راى الحلمية براى
العلمية فى نصب المفعولين قال تعالى انى رايتهم لى ساجدين واما الاعتقاد بكون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا
كانا بالمعنى المذكور وليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملئكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا اى اعتقدوا فيهم الانوثية واما للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم
فى التحقيق قال اسنه الله موف للناس ما زعموا واما لاصابة الشئ على صفة وهو وجد والفى وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت
الشئ على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك ضالا لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من
الافعال ما يستحيل مضمونها بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله ليبلوكم ويضل ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم
يعلم فاصلح حاله ولم يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد فى نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هى الافعال الداخلة على
الاسمية الذى مفعولها الحقيقى مصدر الجزء الثانى مضافا الى الاول وكذا ان كان الثانى جامدا اختصل منه مصدر بمعنى علمت زيدا اخاك
وان وقعت بعدها الفعلية فى الندرة فضمير الشان مقدر قبلها الضمير اسمية نحو حسبت يقول زيد اى حسبته يقول زيد وبعض هذه
الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت
وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم اى لا تظنى شيئا غيره وذلك كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة
مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه واظن هذا وكذا باقى افعال القلوب قال الاندلسى لو جاز
قيام لفظ ذلك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة والشئ لا فارق لان مفعولى باب علمت بتقديرهما المفرد على ما قدمنا والصلة لا

تقدير

ومن خصائصها اى الافعال القلوب ان لا يقتصر على احدهما اى المفعولين جزءى مبتدا بخلاف باب اعطيت ومنها اى من خصائصها جواز الالغاء اذا توسطت
الافعال او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما وهو مبتدا بخلاف باب علمت مثل زيد علمت قائم ومنها اى من خصائصها انها اى الافعال القلوب فعلت تعلق
والنهى والقسم مثل علمت ازيد عندكم ام عمرو ومنها اى من خصائصها انه اى الامر والشان يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها اى افعال القلوب
ضميرين لشئ واحد مثل علمتنى منطلقا ولبعضها معنى جزء المبتدا والضمير فى بعضها عائد الى الافعال المذكورة بمعنى اخر اى لبعض ... بذلك المعنى الى مفعول

تقديره بالمفرد على حال قال الاندلسى وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا
وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظننت وقال تعالى يظنون بالله غير الحق اى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعو
به اى شيئا غير الحق كما فى قوله فلا تظنى غيره قوله يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هى عنه اى لتعيين الاعتقاد الذى هى عنه اى تلك
الجملة الاسمية صادرة عن ذلك وقوله هى عنه على حذف المضاف اى حكمها عنه اى حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففى
قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدا الذى هو زيد صادر عن علم وفى ظننت زيدا قائما عن ظن
قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين
كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتنى منطلقا ولبعضها معنى اخر تتعدى به الى مفعول فظننت بمعنى
اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله واذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان
حذف المفعولين معا فى باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتجعلهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسو اذ ليس شيء
مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تجعلهما نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت
لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو فى الاغلب من علم او ظن فلا فائدة فى ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا قال باى كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب فقد ايضا من خواص
هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فالشك فى قلته مع كونهما فى الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر مع القرينة
غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله
تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون الى قوله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثانى فكما فى قوله لا تخلنا على غرائك
انا اذا لما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلة على اغرائك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز فيها الالغاء الفرق بين الالغاء والتعليق
مع انهما ابطال العمل ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق فى تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما
كان كذلك قبل التعليق ولا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا
على ما قال ابن الخشاب انما فالجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قائم زيد فى ظنى قائم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع
مفرد موقعها فالجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء امر اختيارى لا ضرورى والتعليق ضرورى وقيل الجملة الملغى
عنها فى نحو زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشئ لان الفعل الملغى ليس اما مصدر
منه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم فى ظنى ويمنع
الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويصح الالغاء مع تاخير الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب
لفظى فمع تقدمهما يغلب اللفظى المعنوى وعلى ما اخترنا فى عامل المبتدا والخبر كما شرحنا فى حد الاعراب ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل
غيرهما عليهما يبطلهما ومع ذلك قد جاء قوله كذلك ادبت حتى صار من خلقى انى وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو واامل ان تدنو
مودتها واما اخال لديك منها تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج
وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدر بعد الفعل قبل الغاء
ولا تعليق وهذا اقرب لثبوت ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله انه من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء فعلى هذا الفعل
عامل لا ملغى ولا معلق ويقبح الالغاء فى نحو متى تظن زيدا ذاهبا اذا تقدم معمول الخبر ... وكتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين
المبتدا والخبر هو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا اجاز الاعمال وهما
هما متساويان وذلك لان الراجح القوى ابطل فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو
ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولستم فاعلين اخال حتى ينال افاضل الحطب اولو تودد وبين معمولى ان نحو ان
زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجاءنى زيد واحسب عمرو و
تركيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التاكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر فى ترك الاعتناء فبينهما اشبه التنافى
واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين فى المصدرية نحو زيدا حسبه او احسب ذلك قائم ومصدر
فعل ... اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله فى الاعمال والتعليق نحو ... ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فرارا
مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظنى غالب اى ظنى زيدا قائما غالب لان المصدر لا ينصب فبله كالفعل وقد ... المبتدا واما

التعليق

ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الالغاء قبيح كما مر من قبح تأكيد الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظننت ظنا ضعيفا من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما لو حذف الفعل جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتأخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بأن والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا او تأخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما يأتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلق او ان زيد منطلق ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكنك جعل ان مع ما في حيزها مصدرا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها نحو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله وانبذ فيها اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت من تمر وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت متى تقوم تقعد واعراب الجمل المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدأ اي اي يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقيل والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما واما قولهم ارأيت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارأيت اخبر فهو منقول من رأيت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرأيت نحو ارأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارأيتكم ان اتيكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تأت به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارأيت زيدا ما صنع وارأيتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك ارأيتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارأيتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي ارأيتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستأنف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارأيتكم ان اتيكم الاية وقوله ارأيت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارأيت ان كان وارأيت للتأكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارأيت زيدا عن اي شيء من حاله تسأل فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرأيت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارأيت التي بمعنى اخبر لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شيء نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتأنيثا عن تصريف

تاء

تاء الخطاب فيبقى التاء في الاحوال الثلث مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل رأيت التاء لا انت المقدر في نحو رويدك لان مفعوله منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارأيتك زيدا ما صنع فلا يصح ان يكون فاعله ايضا وقال الفراء بل انه بدل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاءك كما مضى في اسماء الافعال يعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت تأنيث فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف بتصرف المفعول الثاني وكذا التاء تتصرف بتصرفه نحو ارأيتك زيدا وارأيتماكما الزيدين وارأيتموكم الزيدين وارأيتك هندا وارأيتماكما الهندين وارأيتنكن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم ولم تنسبه مثلا وذلك لان لان كلمة الاستفهام تستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذي قام ويتبين الاستفهام من غيره في اي لكونه معربا تقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علمت اعلم زيدا ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين كما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين مما يعرف الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه انتساب النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء على المخاطب مع معرفته به كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تبارك وتعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هنا انتساب القيام الى زيد وعدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدمها لنسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتأويل وهو ان يقدر متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب هذا الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذي يقع في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قائم واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمنان لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت ازيد عندنا ام عمرو وكما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يمشي ام عمرو وقد يضمن الدال على التفكر كقوله تبارك وتعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي مفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة تجاذبا انفسهما ايهما يسقي صاحبه كأس المنون اي مفكرين ايهما يسقي ولم يسمع مثل ذلك في الظن هو لترجح احد المجوزين على الاخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقتلت ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات وجوز في نحو سألت هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان ينوي بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من مذهب الفريقين في وقوع الجملة بعد الفعل المعلق

في موضع النصب بمعنى اي في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في
الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه
ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق
عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب كثيرا فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت
هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو
وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في
مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكر
هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اي تعرف هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك
انظر اليه ايهم ... اعلاه اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل
ابو من زيد اهو ... رفع في نحو اعلم زيدا ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما
عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه
ثم يجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرف نحو ... زيدا هل هو كريم اي تعرف كرمه بالتجارب
وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرف كونه في الدار بابصارك وكذا قوله تبارك وتعالى يسألونك عن الساعة ايان مرسيها اي
يتعرفون وقت رسيها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول
الفعل المضمن وقد يكون جملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم او لا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول
عرفت الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيد هذا
وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب
ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت لظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم وارى عن المفعولين الاخيرين
فالظ كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأى فتقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد
منطلق ام عمرو وما زيد منطلق وزيدا علمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت
ما زيد قائما وزيد اعلمت قائم وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولي ما يدل
على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز وانا لا ارى منهما مانعا سواء بني الفعل للفاعل
او المفعول ... وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد اعلمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة
لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاءه
او تعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم ان اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعملته
في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل معنى الهمزة اي التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير المعمل واعلم انه لا خلاف
في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول ... كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في المتن ولفظة هب بمعنى احسب ... ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي
المعنى نحو علمتني قائما وقال تبارك وتعالى اني اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو توطم رايتنا مع رسول الله صلعم وانما
تقول كذا وقد يجري مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم
يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا
وان تخالفا لفظا لا اتحادهما معنى وانفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر
الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب واما المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا
قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها
ولم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما نقتل انا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى
احدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مط وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة

وان كان

مبحث الافعال

وان كان المفسر ... لا جاز مط وقد تقدم جميع ذلك فعلته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال
القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المشددة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت
ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مصدر هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة
لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد من مفعوليها الحقيقي ويكثر ذلك وان
كان ذلك الفعل مما يقبل نصبه لمفعول واحد نصا صريحا ... في اول الباب لانها لا تطلب في ظاهر
الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء ... نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين
المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له
... والاخفش يقول ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا
حاجة الى ذلك كما ... لو كان يقدر الجار ... انه لم يسند مسند شيء حتى يكون ولجب الاضمار ويقول ان مع جزئيها ساد مسد اسمين
هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف
يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادا مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيد
فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا اداة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر وهذا اخر الكلام في افعال القلوب واما غير
افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ
كان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ معنى صيرت زيدا قائما ... زيد قائما كما ... احضرت زيدا
التمر في باب المفعول به في علم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كالمفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت وانا
بلا قرينة فلا يجوز لك ذلك لانه لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا
يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما مفعول صار وكان القياس بناء على ان المفعولين
في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حيث كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران بان اذن
بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها
من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو
احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي
خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال لكنه
لا يجيء الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير لانه تبين قبل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان اجعله كائنا فحصل من الهمزة معنى نقل
غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولا يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله
تعم وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب ... انه يمتنع ان يكون مثلا منصوبا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا
وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يكون بمعنى ضرب مثل الكريمين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن
درستويه يلحق غادر ببصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا او يكون غادر بمعنى
خلف وخلى واما اذا كان معرفة فهو قليل كما في قوله ... السباع ... غادر بصير هو الظ ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير
افعال القلوب ومن غير مرادفات صير سمع المعنى بنحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز
تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول كذا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا
او تتكلم وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح
انتجعي بلالا لا ينصب الناس ... وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله
ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو في الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغي ان يكون
الواقع بعد قولي في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام لم يكن حكاية اذ الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم
او قيل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في
غير هذا الكلام لا مجرد ايراد المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل
هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل لانه
ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعم وكذا
ترى يحمل عليه ذلك مع تغير اللفظ ... القول ... من اجزاء الكلام اول لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اعني الحكية باعيانها

لكن

الافعال الناقصة اى افعال ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح واضحى وامسى وظل وبات واض ورجع [illegible]

باعيان الفاظها فعلى هذا للناس تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان زيد قائم قال فلان قام زيد وهكذا فى الكتاب العزيز
يقتص فيه عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربى وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية اللفظ المحكى ويجوز قال زيد هو
قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول لاعتبار حال الحكاية فان زيدا وعمرا فى حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدى معنى القول نحو تقاسموا بالله
لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم البعض كما تقدم فى باب المفعول
وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان ايقاع المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول
ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف
الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوى والذى اوهم المص قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول ونقل عن
ان القول يطلق على المقول فلما تبين كون الجملة منصوبة المحل فى موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت
ما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه والدليل عليه اضافة اسم الفاعل عليهما اليه فى قولك انا قائل
فى زيد قائم واطلاق على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا فى الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة
الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوب كقولك قلت ما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها
ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم يحمل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت
كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن
المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها
ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلثة
ليست عين الفاظ المحكى حتى تراعى وليست ايضا جملا معبرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى تحكى اصلها ورابعها مفرد غير
معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته وعامة اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد موقوفا
واعلم انه يجوز [illegible] او لا ذكرنا فى باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان
يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اى عليكم سلام قال اذا قيل قلت ذباة اى هى ذباة وقوله
تعالى قال سلم يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما تقول فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب فى قالوا
سلاما بمعنى المرفوع فى قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير مطلقا من الخمسة الاوجه فيكون اى مفعولا مطلقا لفعل محذوف
اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على
المستفاد من الرفع على ما مضى فى باب المبتداء ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما فى معناه كقولك ناديت يحيى والخبر زيد
قائم كان تنادوا يا الرجيل غدا [illegible] ترحالهم [illegible] وعند البصريين لتقول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس بحكاية واضمار القول
ليس بعزيز فى الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته فقلت زيد قائم ونادوا فقولهم الرجيل غدا وكلا القولين قريب تقول ناديت سلام
كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد يحذف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يسأل من قال زيد قائم فتقول
انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكى كما فى قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واعلم انه قد يجئ القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك
سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس
بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسى لو كان بمعنى الظن لم يستعمل فى العلم كما يقال لك كيف تقول
زيد قائما فتجيب اعلم قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا
يجوزون هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسى منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط
المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين فى الالحاق من شرط تقدم
استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف نحو افذا ما تقول زيدا قائما وبالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد
المفعولين كقوله ابجهالا تقول بنى لوى لعمر ابيك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ايضا مع استيفاء
الشروط قوله وبعضها بمعنى اخر بل كلها فان حسبت بمعنى صرت احسب هو الذى فى شعره شقرة وخلت بمعنى صرت ذا خال اى
خيلاء وزعمت اى كفلت وهذه الثلثة بهذه المعانى لا يكون [illegible]
علمت وجدت المتعدى الى مفعولين فيها بمعنى اصبت [illegible] عرفت [illegible] وقد ذكرنا انه اذا تعدى
يتعلق فى استعمال عرفت واصبت مع كونها بمعنى علمت ووجدت فلا ينصبا المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير

الفا

وعاد اى صار وغدا اى ظل وراح اى بات وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس وقد جاءت ما جاءت حاجتك واصله وقد جاء لفظ جاء بمعنى
صار [illegible] على صفة قولهم وما جاءت حاجتك ثم اقتصر والضمير فى جاءت اسم له وحاجتك منصوب على الخبر وما استفهامية مبتدا كان الضمير فى جاءت يعود الى ما وتانيثه
بمعنى الحقيقة عبارة عن الحاجة والمعنى اى شئ صارت حاجتك ونافية وكان جاءت مسندا الى ضمير شئ تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شئ معين ثم لا تحصل
ذلك الشئ بمقدار حاجتك اى ما جاءت هذه على قدر حاجتك ويروى حاجتك على انها اسم الحاجة لجاءت وما خبرها كذا فى بعض الشروح وقعدت اى صارت كانها حربة

الفاعل على صفة وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح
وما دام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول
وتنصب الثانى مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس
بشئ لان كان فى نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله
فجئ اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق
الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر فى بابه مع فائدة اخرى ههنا وهى دلالته على تعيين زمان
ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره
يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى الكون وضعية ودلالة الخبر على
الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون فى الصبح او الانتقال ومثله
اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الاستمرار وكذا اخواته
وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى
قالوه قوله وما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيدا فى ضرب زيد
ايضا متصف بصفة الضرب وكذا فى جميع الافعال التامة واما الناقصة فهى لتقرير فاعلها على صفة هى غير مصدرها فصار الناقصة بمعنى
كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف
بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على صفة اى جعله وتثبيته عليها
قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر
والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اى صار عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التى ذكرها المص
ونقص منه فالذى زيد من مرادفات صار آل ورجع وحال وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما
كانا فى الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة وان تعدى الى ما هو الان مصدر الخبر بالى ان عديت
نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان المتحول اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه وذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم
يكن ففاعلها فى الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر
هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها الان اى الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل
قال تعالى الا الى الله تصير الامور [illegible] وقال [illegible] لا محالة صار القوم صار اى مكان انتقال
القوم منتقل وقال تعالى انه ظن ان لن يحور بلى [illegible] لان الرجوع والانتقال
من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان
انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا لا يزيد على ما زال من مرادفاتها ما فتئ وما افتأ وما ونى وما رام من رام يريم اى برح واصل
ما زال وما برح وما فتئ وما افتأ وما انفك ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال فى موضع
ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت كان دائما فتنصب الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه
اذا لم ينفصل شئ عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح ورام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن
نحو برحت بابك ومن بابك ورمت بابك ومن بابك واصل ونى فتر فكان الاصل ان تعدى بفى نحو ما ونى زيد فى القيام
فجعلت لتلازمه بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يفتر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفى على النفى
دوام الثبوت لان نفى النفى اثبات واذا قيدت نفى الشئ بزمان وجب ان يعم ذلك النفى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك
اذا قيدت اثبات الشئ بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى فى صدق هذا القول وقوع الضرب
فى جزء من اجزاء الزمن الماضى واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفى الضرب لجميع اجزاء الزمان الماضى وذلك لانهم ارادوا ان
يكون النفى والاثبات المقيدان بزمن واحد فى طرفى نقيض فلو جعل النفى كالاثبات مفيدا الوقوع اى لوقوع النفى فى جزء غير معين
من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن مناقضا لذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذى يقيد الاثبات به غير الجزء الذى يفيد به
النفى فلا يتناقضان فاكتفى فى الاثبات بوقوعه ولو مرة وقصد فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار
الترك

كانها حربة
[illegible]
اصله وقد جاء لفظ قعد
ايضا فى قول الاعرابى ارهف
شفرته حتى قعدت كانها
حربة ثم اختصر والضمير فى
قعدت اسم له عائد الى
الشفرة وكانها حربة منصوبة
محلا على الخبر ومنه جملة
معطوفة على قوله لما
حاجتك فيكون فى محل
الرفع لان الجملة الاولى
فاعل جاء [illegible]
وتدخل على الجملة [illegible]
خبر بعد خبر اى الافعال
الناقصة تدخل [illegible]
ولاعطاء مصدر [illegible]
الى المفعول [illegible]
من ذكره وحكم معناه [illegible]
ثان والضمير فى معناها
عائد الى الافعال [illegible]
لاعطاء متعلق بتدخل
والمعنى الافعال الناقصة
ما وضع كذا تدخل على
الجملة الاسمية لان يعطى
الافعال الخبر حكم معناها
من اثبات ونفى او
[illegible]
مخصوص فترفع اى [illegible]
الافعال الاول وتنصب
اى هذه الافعال الثانى
مثل كان زيد قائما

فكان مبتدأ ويكون ناقصة خبره ولثبوت خبرها خبر مبتدأ محذوف اي هو مجيء لثبوت خبرها او لضمير خبرها عايد الى كان بتاويل كلمة وسياتها الى خبرها
وهو عبارة عن لان الثبوت مصدر مضاف الى الفاعل ودائما نعت لماضيا او منقطعا عطف عليه وبمعنى صار عطف على لثبوت خبرها ويكون فيها اي في كلمة كان ضمير
الشان وتكون اي كلمة كان تامة بمعنى ثبت ومنه الجملة عطف على قوله ويكون ناقصة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها اي باوقات
اصبح واضحى وامسى بمعنى صار عطف على اقتران مضمون الجملة وتكون تامة اي هذه الافعال تامة عطف على معنى عن هذه الافعال يكون للاقتران وتكون تامة وظل

الزمان فصار يخوض وماضيه كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النهي يفيد
النكر على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فتحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايجابا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي النفي يلزم منه
الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا تجعل كل فعل مفيدة للنفي داخلا عليه حرف النفي بل ذلك موقوف على السماع
فلا تقل ما انفصل او ما فارق صار باو لا تقل ما تلبث ابهم بضم الزاي لانها تزول امرا وما زال الناقص واوي مضارعه يزال الحاجب
كخاف يخاف فاما زال يزول فتام كقال يقول وقولك زال الشيء من مكانه اي فرصعنا لبناء فتامان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض
العرب مازيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زود وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول
في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرية بما النفي تامة نحو ما برح من موضعه
قال تعالى فلن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر اي ما زال الا بزال وما فتئ او فتأ او فتا فلا يستعملان الا ناقصتين
قال سيبويه ان برح في قولك مازلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان يقول هو الخبر اي ما زلت معه ونقص ابن مالك من اخوانا اصبح
غدا وراح فقال بما لا يكونان الا تامتين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا
كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته
فلا يبعد تمامهما واما قوله يروح ويغدو ناهبا بتكحل فان كانا بمعنى يدخل في الغداة والرواح فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان
كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصتين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت
حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك
على انها اسمها كان شيء حاجة خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي ومنها قعد في قول
الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بجعل بين اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملته فيه
العرب قال وطرد بعضهم وقال الحج واجاز الاخر طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر
في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال وانما قعد فلا يطرد وان قلت بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه ولا يبعد
قول الاعرابي فذا بو قعد كانها حربة بمعنى صار يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية
مرفوعها اسمها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا يحذف اخبارها
غالبا حذف خبر المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس
ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهد ومن ان كل فعل
لابد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون
فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى
صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار مضمونها
لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون
الجملة حالا وقيل مطلقا اقول شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر انه يجيء بعضها تاما او زائدا فكان يكون ناقصة بمعنيين
احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا لان الماضي و
يكون للحال والاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان
الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد
نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياسا فالان يكون كون ويكون انيم الاستمرار
وقول المصنف دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان كان لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى
صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال تعالى فكانت هباء منبثا وكانت من الكافرين قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير
الشان اي يكون في كان الناقصة على المعنى كانت من معنيها ضمير الشان مقدار فترفع المبتدا والخبر بعدها منصوبة المحل
خبر الكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير وبعد التفسير ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى
لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان وان واول مفعولي ظن نحو انه زيد
قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشد الى ان الناقصة ايضا [illegible]
مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين [illegible]

بان لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما اي ظل
بات وبمعنى صار وما زال
مبتدا وما برح [illegible]
وما انفك معطوفة
عليه لاستمرار خبرها لفا
[illegible] الضمير في خبرها و
فاعلها عايد الى الافعال
المذكورة ومذ قبله
معمول [illegible]
نفل ومفعول [illegible]
زمان ماض [illegible]
وضمير لفاعلها [illegible]
فاعلها وضمير المفعول
يعود الى خبرها والمعنى
اول المدة استمر خبرها
لفاعلها ويلزمها النفي
[illegible] يلزم هذه الافعال
حرف النفي وما دام [illegible]
[illegible] ثبوت خبرها لفاعلها
والضمير في خبرها ولفاعلها
عائد الى ما دام بتاويل
[illegible]
[illegible] الى كلام لانه
اي ما دام ظرف وليس
لنفي مضمون الجملة حالا
[illegible]
عطف على قوله [illegible]

كفل وعز قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله [illegible]
ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي [illegible] صبيا
على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق [illegible] اباك
بحورها في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم
كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان
ظرفا ففي تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا ان الزائدة من الكلم عندهم لا تفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا
لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي ان الحدوث المقيد
الخبر يغني عنه للدلالة على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لك
ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا
منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز دخولها موضعا لا يقع غيرها فيه حتى الظرف تشبيها لا لحاقها بالظروف التي
يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا انها مجردة عن
الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها ان كان الكون وهو موهم اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت
وقولك بدا الله من تلك الفلوص بدا معناه كرأي بدا المصدر بمعنى اسم الفاعل ومن هذا على انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى
هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك
لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاولى انها لافادتها
معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا يقعان اولا لان البداية تكون باللوازم لا الاصول والمجردة
للزمان كالزائدة فلا يليق بهما التصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخير على راي نحو قولك حضر الخطيب كان ولا يزاد ولا يجرد
الا ماضيه لخفتها وقد جاء بلفظ البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل و
ماء على رواية من رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها اذا كانت تامة كانتقل ومعناها اذا كانت ناقصة كان ايضا لكن
فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعدما لم يثبت وبمعنى يصير يكون بعدما لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها تركيب الفعل اصبح
الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء
وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي
يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى [illegible]
مقترنة بالصبح في الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولنا اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي دخلنا في الصبح والمساء ونحن
فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منها على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب كان في قولهم ما اصبح ابردها
وما امسى ادفاها واورده ابو عمر وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتاب ابي عمر ثم ما حكى الاخفش كان
كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح والمساء والزمن الماضي كما كان مجرد الماضي قوله وظل وبات [illegible] بمعنى
ظل زيد متفكرا اي كان في جميع النهار كله فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الذي دل
عليه بالصيغة اي الماضي او الحال او الاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا فلو لم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون
تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كله فاقترن هم زيد [illegible]
جميع الليل والزمن الماضي ومصدر البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب وحكى [illegible] بمعنى اقام ليلا [illegible]
نام او لم ينم وفي كلامهم ابيلة الست سروب وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه
مسودا واما مجيء بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بابشاذ قال لان النوم قد يكون
بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها اخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل قوله وما زال الى آخره قد ذكرنا ان معنى
ما زال واخواته كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد من قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ
الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي ان كانت ماضية فبما ولم ولا في الدعاء وان كان مضارعا فبما ولا ولن والذي
ان لا يفصل بينه [illegible] وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس وذلك لتركيب حرف
النفي معها لافادة الاثبات [illegible] وشاذ وليس مما يكون حرف النفي فيه محذوفا كما في قوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر

ويجوز تقديم اخبار هما اى الافعال الناقصة كلها اى ان هذه الافعال على اسمائها اى الافعال جائز وبحث في ان الافعال في تقديمها اى الاخبار عليها اى على هذه الافعال نحو
تقدم عليه على قسم بالرفع خبر مبتدا محذوف وربما الخبر بدل من ثلاثة والجملة لصلة بعد القسم اى الاول منها قسم يجوز تقديم اخبارها عليها ويجوز في القسم الاول
من كان الى راح وقسم لا يجوز عطف على قوله وقسم يجوز وهو مبتدا وما موصولة او موصوفة او ظرف وان علة او مبتدا تقدم خبره وصلة الجملة صلة
صفة او الموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبره بمعنى والقسم الثاني لان الافعال لو ثبت في او لها ما الافعال ثبت لهالكن اللكن ابن كيسان في غير

تذكر يوسف بتاويل لا وانى بهما الازال لان حذفها لم يسمع الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون
لقصد الا معها الا تنفك تسمع ماجيئت بها لك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ماشى يوما على خفة جمل لان حذف حرف النفى في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال لكن
نحو والله اقوم اى لا اقوم فكيف بها ولكون مازال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان
الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز مازال زيد الا عالما الا استحالة
استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس ولنحها كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا الا ان فصل
الاثبات وقد يمنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا انفك من اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد الا غنيا لم يصر خالد
لامتناع تصدير الا كما مر في بابه وقد خطى ذو الرمة في قوله حراجيج ما ينفك الا مناخة على الخسف او ترمى بها بلدا قفرا واعتذر بانه
تنفك تامة اى ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التى يناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب
وجيع وترمى عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هى ناقصة خبرها على الخسف اى معه ومناخة حال وفيه ضعف
من وجهين ان كان العامل في الحال ما ينفك احدهما ان المفرغ قلما يلى في المثبت وان كان المستثنى فضلة انهم كالحال في مثالنا والثانى ان العامل
قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابع او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف
من ثلاثة اوجه احدها ان المفرغ قلما يأتى في المثبت كما ذكرنا والثانى ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجوزه سيبويه خلافا للاخفش
والثالث ان المستثنى انه يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله
ومادام لتوقيت امر اى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها الفاعل لذلك المصدر فانك في قولك اجلس مادام زيد قائما ابوه موقت لجلوس
المخاطب بمدة ثبوت قيام ابى زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم مادام نحو اجلس مادام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اى ومن جهة كونه
توقيت الشئ يكون ظرفا للملك الشئ والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات
وما التى في اول مادام مصدرية والمضاف الذى هو الزمان محذوف اى مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفى مضمون الجملة قال سيبويه
وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضى وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور
النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب
عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم ما الحكم ليس في كونها عند الاطلاق لنفى الحال وعند
التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم كى في باب المضارع واصل ليس ليس كصيد كما في علم وقالوا لهم تخفيفا بالاسكان ولم تقلب
ياؤها كما هو القياس في هاب لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يحذف من العين تخفيفا
وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوحا اذ الفتحة لا يسكن فلا يقال
في ضرب ضرب ولم يقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه بمفارقته لاخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال
ابو على في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان
كهاب لكسرت الفاء كهبت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو على واما الحاق الضمير به في نحو لست وليسوا فللتشبيه
بالفعل لكونه على ثلاثة بمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاء هاءا هاؤا وهاءى هاءنا هاءن مع كونه اسم فعل تشبيها له
بالفعل والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهى لا تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكر في هاء قوله ويجوز تقديم
اخبارها كلها على اسمائها وهى في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا ابن كيسان
في غير مادام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر مادام لا يتوسط بين وبينه الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا
ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المص وما لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها
عليها ونحو ليس خلاف على ما يجئ واما مادام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما
عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير مادام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم
خبرها عليها قالوا لان مازال من هذه الافعال الناقصة معناها بمنزلة الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها
بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجز ذلك غيرهم نظرا الى لفظها ولما
يكون جملة فيها معنى النفى لا يصح الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه احد
منهم لا تقول ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد لان هذه الافعال اختصت بكون ما جزءا منها فلا يجوز فصل حكم ذكره
في ما النفى فهو ثابت في ان النافية واما غير ما من حروف النفى كلم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسط الخبر

بجنسها

الافعال الناقصة

بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ماو يجوز تقديمها اتفاقا لانها ليست كالجزء وطلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما
ليس في الاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد
ولئن كان مذهبهم انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصانها فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب
القوم الكرام ليسى ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال الضمير كما رد في صيد المخفف للعين نقلا لواصيدت ولذلك ايضا
جاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا من حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولم
اضرب والفعلان لا يتقدمان على لن ولم وللمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس ويعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة
لا يمنع تعلق الظروف بها لدلالتها على معنى الحدث واذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تقدم الظرف والحال بكان
لدلالتها على معنى الحدث وشبل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر وكذا المصدر بمعنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة
ولا تصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لذهابه الى فعليته ليس دون الكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على
مبتدا واجب الحذف كما يكون في النعت المقطوع بالرفع للمدح او الذم ولا تدخل على مبتدا يلزم التصدر كاسماء الاستفهام
والشرط ولا على مبتدا عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا يلزم الابتدائية لكونه في المثل فان الامثال لا تتغير كقولهم الطعن يظار او
يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طالق والطلاق اليمينة او يلزم الابتدائية لوقوعه بعد اما واذا المفاجاة
او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا يقع اخبار هذه الافعال
جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما ان زيد قيام له
في الزمن الماضى ومعنى صار زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضى بعد ان لم يكن ومعنى صح زيد قائما ان زيد قيام له
حصول في الزمن الماضى في وقت الصبح وكذا سائرها فانه كلها بمعنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية
لتغلى من ان تكون بخبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها يدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول
في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر جعله
فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب لغلامه مخبرا بكان عنه ثابتا عند المتكلم
مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت زيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان زيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا
الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب فيها عن الطلب لذى في
اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اى قم وهل تكون قائما اى هل تقوم وقد
جاء الطلب فيهما معا في الشعر قال وكونى بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما
نحو كونى هل ضربت استحال اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع الطلبان على مصدر واحدة وهو محال واما ان كان خبرها
مفردا متضمنا معنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد واين كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت
على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز على
ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التى يليها بلا فصل معنى الاستفهام
لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا لا يجوز وقوع اسما الاستفهام خبر الهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفى فلا تقول ابن
ما كان زيد ولا متى مازال زيد لوجوب تصدرها النفى ويجوز تقديم ان زال هذا اى تقدم لم يكن سماحك ومنع الجزولى والشلوبين
ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه
وان منعنا الاداءه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة
نفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا على ما له صدر
الكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو ابن تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت
وايهم كنت اذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وكذا ان دخل الا على الاسم
نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان الجزء الخبر ضمير في
الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندك انك قائم وعندى كان انك قائم اذ لو تاخر
الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير انهما لدى التأن في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله الا نحو ما
كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضى التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل

كمل

كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما سيجيء في المتصرف
على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما
قائما كان زيد اقائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه
فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه نحو
على الاصح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا لان المنصوب ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا
كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والا لم يجز
ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمول الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا
وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبي الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل
بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعها بغير
الظرف ايضا نحو كان عمرا زيد ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل
فجوزه في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى تاخذ وكان زيد تاخذ الحمى قال قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم
عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص
مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب
ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر
للالتباس لاتفاق اعرابي الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو من زيد ان زيدا هو الخبر و
قال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا في ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء بنصب مزاجها وقال
ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا
وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما
والنكرة خبرا الا في … انهم قالوا ان ادنى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله تعمها كان حجهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لشابهها
المضمر من حيث لا يوصف كالمضمر وانما جاز على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في باب ان وكان واورد سيبويه للتمثيل
بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو
معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاع ذلك المرفوع
بمضمر يفسره ذلك الفعل اي اذا كان اسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة وقد قدرت بعد الهمزة
فعلا لم يليها المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر كان كالمعدوم وايضا فان استواءهما وليهما قد
يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يضمر رافعه بظاهر اذا كان
المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب
العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر
فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح
وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته
ام امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابيات الثلاثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص
بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي وبجواز حذف خبرها كثيرا كقوله يما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل جاءت
على الاقتصار نحو عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس وما دام ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل ما زال واخواتها ومصدر
واسم فاعل الا تامين لا نفيا وهي حرف النفي وهي لا تدخل على المعرب وقد يحذف نون يكن المجزوم فتشبيها لنونها بالواو وتحذف مع انه
قد حذف المجزوم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك شيئا كما حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف
منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه الا انه لا يحذف نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذف فيها قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا
لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يكن الحق على ان
هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال الشارح هذا انشاد قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا

الافعال الناقصة

بقية الغاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر وقبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد
فالظرف مستقر فيه ثم حذف فالجار كانه المحصول للحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة
فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي
الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء
او حصولا او اخذا فيه الذي ادى في ان عسى ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غير الله تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع
على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يكون معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمص
اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره كقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي ادنو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع
في دنو مضمون الخبر بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني
الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدهم طفق ومرادفاته
من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب
ودنا منه زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على يده
فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
خبط لانه نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد
علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء
دنو الخبر على مذهبه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة
الفعل في الرجاء واضح ايضا مما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف
فيه اذ الحال لا يستعمل في مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وايضا
بين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان
يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل
يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل
عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى يعني الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء
٨٠ الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية انشاء
نعم الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى
عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من
الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز
الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون
معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت
عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه
وكونه بمعنى لعل و… اتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان
يخرج المتاخرون على ان عسى ان ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمفسرين بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبر استدلالا
بالمثل النادر من قوله عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل
انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما لتضمين عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه و
عند من جعله خبرا ان يقدر مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال
ابو علي في القصريات ان عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا
لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا
اثر ما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المفسرين بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم
كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى الاصل قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل

بافادة

بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شئ جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى
عسى ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو فى الاستعمال الاول كالفعل المتعدى وفى الثانى كاللازم وفيه ايضا نظر انه لم يثبت فى عسى معنى المقاربة لا
وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اى لا ينهاكم عن ان تبروهم والكسائى ان هذا وجه قريب فيكون فى نحو الزيدون عسى ان يقوموا الا جملتها
كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر فى باب البدل وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس كما مر فى ضمير الشان وانما
واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان قال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوير ابؤسا وعسيت ان
اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدرى لقوة الدلالة فى ذلك لكثرة وقوع ان بعده نوع عسى نحو كحذف
المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه فى المفعول معه ومثله ما قدر الكسائى فى البيت لان القرينة ههنا ادل كما
ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذف فشاذ فى الخبر مع قلته ذلك قلنا انها مقدرة حذف لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع با
بالمعيدى خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل فى عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول فى عسى
ان يخرج زيد ان يخرج خبر ايضا وهو من باب التنازع فتقول فى التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين
عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول فى التثنية عسى ان
يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين فى ربك لم يجز اعمال الاول لانه عسى لكون
ربك وهو اجنبى فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين فى شيئا وقد اعمل
الثانى وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما فى قوله تعالى عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما
والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قوله واحدا ولا تضمر فى عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان كاد منها كقوله
تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم فى كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الثانى لقال كادت الا عند الكسائى
فانه يحذف الفاعل فى مثله كما مر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده
الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان فى كاد يزيغ بالياء وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان فى
كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس يشبهه اضمار الشان من افعال المقاربة الا فى كاد ومن الافعال الناقصة الا فى كان وليس ولا يتقدم
ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع تقدمه على
المبدل منه وقد يحذف الخبر فى هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتنى تركت على عثمان تبكى حلائله اى كدت افعل
وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اى كم عسى زيد ان يقوم ولا يجاوز المرفوع فى هذا الباب غالبا الاسم المختص
فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين يتقدر ان كما ذكرنا ويتعين
فى اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمائها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند
الى سببيه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا
بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناهما صالح بالحرى اى جدير وصار خليقا واصلهما حرى
بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان وقد يقال هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر
بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حرى على فعيل او حر بكسر الراء كما ان يكون ثنيت وجمعت
وانثت وتقول ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا فى عسى ان يفعل زيد
وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح البيت فيه عند المتأخرين تاويلات مقام ان لكونهما
للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التى بعده كما فى قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه الاية اى يتوقع اطفاء غلات الكلى قوله والثانى كاد اى ما وضع لدنو الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا ومكادا ومكيدة كهاب تهاب
وحكى الاصمعى كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد فى اصل الوضع قرب ولا يستعمل
على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك فى الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان فى السير ومن
مرادفات كاد واوشك اولى وكرب وهلهل وكرب فى الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى فمعناه
الاصل قارب قال فعادى بين هادين منها واولى ان يزيد على ثلاث اى قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاولى

ويجب

ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف و
اذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اى كاد وكرب من ان يقوم واوشك فى ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس وقد يجوا
فيهما حرف فيها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك
ان يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اى مجرد الخبر
من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يقدر مع الحذف
كما فى تسمع بالمعيدى واما ان تحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال
كان ولا استعمال كاد مثل كان خلقى الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه فى نحو كاد يزيغ قلوب فريق وتستعمل
ايضا الافعال التى للشروع فى الفعل استعمال كان وهى طفق واخذ وانشأ واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى
من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد فى الفعل
واخذ فى الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى اوجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل و
فى الفعل من قولهم هب البعير فى سيره اى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع
انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة فى القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة فى
القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره مجردا نحو هلهلت اقوم ولكون افعال المقاربة اى كاد ومرادفاته و
افعال الشروع اى طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما لزم
كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضى والمضارع المجرد عن علامة الاستقبال ظاهر فى الحال
كما مضى فى بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل
على حدوث القيام فى ذلك الوقت ومن حيث ظهوره فى الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضى بدليل انك اذا قلت
كان زيد وقت الزوال قام دل على انه فرغ من القيام فى ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على انه كان مشتغلا به
فى ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان المذكوران اى حدوث القيام ولما حملت
مضمون خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقرونا بان بل يكون مضارعا مجردا منها وانما
غلب فى افعال المقاربة اعنى كاد ومرادفاته كون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب التى فيها كانها
للاشتغال والشروع فهى ليست متضمنة معنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز فى بعضها اقتران
الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك فى خبر افعال الاشتغال واما التزامهم فى خبر عسى كونه مضارعا مقرونا
ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقرون بان للاستقبال خاصة
والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل ولن لكونهما من اخوات ان عليها نحو لعلك ان
تقوم قوله واذا دخل النفى على كاد الى اخره قال بعضهم ان نفى كاد اثبات واثباته نفى بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا فان
ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفى فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه
بل فى كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا به ان اثبات كاد دال على نفى مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قرب
من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت اخذا فى الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول لهم
ايضا ان قصدوا ان نفى الكود اى القرب فى ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من افحش غلط وكيف يكون نفى الشئ اثباته وكذا
ان ارادوا ان نفى القرب من مضمون اثبات الخبر لذلك المضمون بل هو افحش لان نفى القرب من الفعل ابلغ فى انتفاء ذلك الفعل من
نفى الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب اكد فى نفى الضرب من ما ضربت بلى قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على
ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد فى وقت بعد وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافى بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى اخر وانما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه فى وقت
واحد فلا يكون اذن نفى كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هى المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت
مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما فى قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اى ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة
الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم فى قوله اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هى ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت
دابه من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا فقولك مات زيد وما كاد يموت قلنا بنفى مضمون خبر كاد على
انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما فى قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر البيت وليس فى هذه المواضع ما يدل على حصوله

بعد

فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهي صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفتين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل
ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد واشدد ولا يتصرف فيهما اي في الصيغتين بتقديم ولا تاخير ولا فصل والمازني اجاز الفصل بالظرف وما مبتدا وابتدئ بها وهي
نكرة عند سيبويه وما بعده خبر وعند الاخفش موصولة وما بعدها صلتها والموصول مع صلته مبتدا والخبر محذوف
ثالث وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه ولا ضمير في افعل وعند الاخفش مفعول

جزاء بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم ان للاثبات في الماضي كان كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون او في المستقبل واستدل على كونه في المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين
نراه قد برح حتى ادى ذلك الى غيره والرمة لم يكد انما ادله ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب
عن الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اعني قوله فذبحوها وما كادوا
كما تقدم ولهذا لا يفهم الاثبات في قوله ما كاد زيد يسافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم
ذا الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اي ان نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطا المخطئين وذو الرمة في رويته من قال
سمع تلك الحكاية اصاب بديهته واخطات رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله فذبحوها الاية ونفي المضارع نفي
لقوله تعالى لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد كقوله والثالث الذي يفيد شروع فاعله في مضمون
الخبر وقد ذكر تمامها فانه طفق واخواتها نحو طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس
يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وقد يستعمل اسم فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد
يعني في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد تجيء جملة شرطية مصدرة
باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله
وافعل به وهما غير متصرفتين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند
سيبويه ما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل ومفعول عند الاخفش والباء
للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب جنس فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ما هيك
به ولله دره ووا هاله ويا لك رجلا او كاليوم رجلا او ويله رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل
وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان تقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر
يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما
يكون على صيغة ما افعله وافعل به الا على هذا المعنى وليس كل فعل بهذا الا على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم
فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما للمعنى من المعاني ولذلك كان
جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان
الا مما يبنى منه افعل التفضيل وقد مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل فانك
تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل
الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلما كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعله قيل لا
يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضربه وما اقتله ليدل بذلك
على ان التعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك
له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل
منه لازم فلهذا لا يتعدى بان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب
من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجيء تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل مضموم العين كان كونهما
وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه
الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالي ويتعدى نحو احظى عندك وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض وقال
سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهى
كما يقال رموت اليد يده وقياس التعجب المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد
ما اشد واشدد به ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما سجن ويبنى ايضا من باب افعل افعالا قياسا عند سيبويه وسماعا عند
غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضه له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما
بني من غير فعل نحو ما احنكه هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا نحو ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منها الفعل
كما قد يستعمل منها الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابئس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل

التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وبلد ما خيره وما شره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل فيتعدى الى غير المتعجب
منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء ولمشابهته لافعل التفضيل في الوزن والاصل الذي منه يبنى وشرائط بنائه وتصحيح
العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديته بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل
وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل
التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذروا عن الفتح بكونه متضمنا لمعنى
التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدا
واحسن خبره اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا عن النصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها
للمفعول به بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله لوقوعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولكن نابعه بذنابة
عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة
الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يصح ايضا فعل المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به
وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في فعل التعجب كما جاز في غيره
واما التصغير مع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير
انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول مثل قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون
ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد
كونه قائما او لم يتغير كاتبين ومحلو للمفعول او عادما للمصادر المشهور فلا يمكن التوصل بمصادرهما الى التعجب منها ولا الى بناء التفضيل
فيها اذ لا مصدر لنعم وبئس او مصوغا للمفعول نحو جن وكذا الاسماء لنحو وبئس بيذر ويدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد
واشدد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا
يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير لا يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم
عليه عن المقدم ويريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما
واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي
فلا يجوز لقيته فما احسن بهذا على ان يتعلق باحسن بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع
تصرف في عمل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنع الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو
ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه
زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير واحسن زيدا خبر
كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل فائدة الفصل بكان في نحو ما كان في الماضي حسن
واقع دائم الا انه متصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما
امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء مع
كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى
التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء الا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجهل فجاز
استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء
سواء كان مجهولا او لسبب ولا همزة في افعل للتعدية كما كان لانه بالاصالة نحو ما احسنه او التعدية ما صار لانه بالنقل الى فعل
مفعول غير مفعولا لازم وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فانما اضرب زيد لعمرو فما مبتدا وافعل خبره وفيه ضمير
راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي
الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا تبقى هذا التقدير بعض الابهام اللائق
بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه وعند سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قوله
ولم يسمع مع ذلك مبتدا وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وان زكمن هو ولله دره اي
رجل كان قال والله عينا حبتر ايما فتى وقيل من جهة ضعيف من حيث انه نقل من معنى الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى
انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم

افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم منها اى من افعال المدح والذم نعم وبئس وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف به
او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك اى بعد ذكر الفاعل المخصوص وهو اى المخصوص مبتدأ وما قبله خبر او خبر مبتدأ محذوف وما قبله جملة اسمية
مثل نعم الرجل زيد وشرطه اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا مبتدأ او شبهه اى شبه
بئس مثل القوم الذين عطف عليه ومتأول اى بئس مثل القوم الذين متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ومثل بئس ومنها اى

من افعال المدح حبذا وفاعله اى فاعل حبذا ذا ولا يتغير ونا وبعده اى بعد المخصوص واعرابه اى اعرابه ذا كاعراب المخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده اى المخصوص تمييز او حال على وفق مخصوص حبذا والله اعلم

والباء بعده زائدة في الفاعل لانه وقليل يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم زيد اشحم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه في الحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يبرز على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا او احسنوا او احسني او احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك المخاء معنى الامر فيه كما يجيء في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية اى اجعله ذا حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال الثلث على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة والتم نحو نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن تدا يجيء ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا تقول ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا راينا في موضع كذا جاز وحذف نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فالمظهر انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لما لزمه الجر وبكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في ما جاني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى لفعلي التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق فلا تقول ما احسن زيدا حسنا الا من اجاز ذلك لانهما بعد حدهما صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي او باللام لانه يجيء عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اى حسن حسن زيد فلو جيء بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد ما تجانبه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب ولما علم فلما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح
والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا او شبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون ومنها ساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشى المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقته هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا له فله لتصديق والتكذيب فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الامثلة للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك وجدت بهذا اللفظ الاخبار بل بخلافه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان النعمية اى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم كما يجيء في التصريف في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب وفعلا كشهد احدها فعل وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد اتباع الفاء العين في فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشهيد وشعير والاكثر في هذين الفعلين

طا علم المتعجب منه جاز

نعم تعجب
لانه لم يعد بعد انقراض التعجب
معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه
الان حسن

لا يخفى

خامسة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم بني تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما في بل وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر ومنه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفاء وكسر ما في القرائين ولم يجز اسكان العين مع ما لقصد الادغام وقرا يحيى بن وثاب الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بئس في القران الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرفا لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقي صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل التجاوز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان ما سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ملفى الذهن كما قال المص لما بينا في باب المعرفة ودليل فعليتهما الحاق التاء التي لا تقلبها في الوقف بهاء وهذا مما يلحق الفعل ولا يلحق من الحروف الا لات مع ان بعض الكوفيين يقول تلحقها التاء التي تزاد في اول حين والان كما في قول قبل ناى داري جمانا وصليتنا كما زعمت تلانا وقال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقهما ثم ورب والاكثر انهما لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث ليدلا من اول الامر وذلك اذا عطفت بثم قصة على قصة قال فضيت ثمت قلت لا يعنيني ولا تقول جاءني زيد ثمة عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم قد جاء يا صاحبا جاريتي انسانا احسن بيانا في اليوم او بشل عن دوي يجوز ان يكون اراد بالانسان مؤنثا والرابعة التي تلحقها العلامة ودليل فعليتهما ايضا لات وثمت ولعلت وربت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكى الكسائي نحو نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال التجميع باب فعل مع فعليته استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كانا صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها جود قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي جيد فصار امما جملة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان زيد قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل الاية فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بد له من مرفوع به وحكى الجزآن ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان الاسم الواحد لا يجر الاسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر احدهما لم يكن لتابعهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ اما صلة الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم اانذرتهم الاية لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان تقول نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشترى اللحم او مضمرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع طرا الى ذلك وهو انهم غلبوا تاخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موضوعا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكر او الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك تكون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرم قطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان خبر

مبتدأ

من افعال المدح والذم

مبتدأ مقدر لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما فاذا
ظهر كونه مبتدأ مما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته ان يكون فيها عايد اليه والاعتذار بكون ذى اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراق له ولغيره بمنزلة العايد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لانا استغراق الضمير
الجنس غير معهود والنكرة المفسرة ابعد بعيدة من الاستغراق لكونها فى حيز الايجاب والاعتذار بكون ذى اللام قائم مقام الضمير
على ما قال المصنف لا يتم اذ لو كان فى مقام الضمير لكان المضمر اذا قام مقام راجعا الى المبتدأ يحتاج الى التمييز فى زيد نعم رجلا وكذا
فى نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما فى قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذار الاندلسى بكون اللام للتعريف الذهنى
المطابق لكل فرد فيكون اذا كالضمير الراجع لشىء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها
الى ما فى الذهن على زعمهم وقد مر فى باب المعرفة ان التعريف الذهنى لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة
فى تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول
الاعرابى لما بشر بمولودة وقيل نعم المولود والله بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب
وظهر ذلك والمبين لك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلى بنام صاحبه اى بمقول فيه ذلك لان ذلك
فى نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيد كونه نعم
كالصفة المشبهة فيجى ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء
ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدخلان الماضى من دون قد وهذه الاشياء التى غرت
الفراء حتى ظن انهما فى الاصل اسمان ولو كان كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف لاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين
جزئيها الاظرف ولا غيره فلا تقول نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا فى نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدأ ونعم الرجل خبره اى زيد
رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العايد الى المبتدأ لان الخبر فى تقدير المفرد والاكثر فى الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل
التفسير بعد الابهام كما مر فيدخله عوامل المبتدأ نحو نعم الرجل كنت وقوله يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم
وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رايت ومضمرا مفسرا
بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وانما لزم كون الفاعل فيهما مع تقدم المبتدأ لان تقدم
كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير فى قوله نعم جدا لا يرجع
الى المبتدأ وانما يرجع الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذكر وى ان كان كالشاذ لقلته فى نحو قولهم مررت
بقوم نعم قوما ونعم قوما وما ليس الضمير ان هم والواو يرجعان الى الموصوف والاسم بعده قوله مضمرا مميزا بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير
المبهم فى نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احديهما تصرف نعم وبئس فلم يقولوا
نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع وهذا اجاز وانعم المراة هند وبئس المراة دعد كما اجاز وانعمت المراة لكن الحاق
علامة التانيث اهون من الحاق علامة التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت
المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه ما
يعود عليه الا معنى شىء وشىء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع
والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما العلم فتصرف فيه افرادا او تثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا
او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة انفا فانهم ايضا ولما الضمير فى ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية
المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله ويلمها زوجة
وبابها قصته وبالك من ليل وقد يتصرف فى الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فمذهب الجزولى وتبعه من شرح كلامه الى افراده
والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه فى التثنية
والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذ اقصد المثنى و
المجموع وقد صرح ابن مالك المص بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه
اليه الا بالظرف قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل لم يجز عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا فى الضرورة فلا تقل نعم
هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو زيد رجلا واما الفصل بين فاعل حبذا وتمييزه فلجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجىء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطفين لانه من شدة الابهام كالمعدوم
والاعتبار بالتمييز وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل فى قوله تعالى بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف

اى

اى بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اى بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اى
بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجىء وقد يجىء عند المبرد وابى على بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال تعم ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعها اذ المصدر لا يجىء عند سيبويه ذراعا وهو كما يجىء الحال قائما
وتعالى جانيا اللتوكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام ويأول البيت بان زادا فى مثل زاد ابيك زادا على انه حال او
مفعول فى تزود وهو زاد وقوله تعالى ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها اى طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل فنعما هى نعما
ما هذه فصل كانه هيأت نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل فى قلما وطالما قال الاندلسى هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما
ذلك فى الحروف فالاولى فى طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يجاب انه جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما وشبههما بالحرف
انه يحتاج الى تكلف فى اضمار المبتدأ او الخبر فى نحو فنعما هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم وبئس والجملة بعد صلتها ففى قوله
نعم بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا اما فاعل وان يكفروا المخصوص وفى قوله نعم فنعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعف كله وقوع الذى
مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بلجمتها فى فنعما هى لان هى مخصوص اى نعم الذى الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما
وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشىء فيعنى هى نعم الشىء هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصه ويضعفه عدم مجىء ما بمعنى
المعرفة التامة اى بمعنى الشىء فى غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال انى مما ان افعل ذلك اى من الامر ومن الشان افعل ذلك قال
وان شئت قلنا انى مما افعل بمعنى ربما افعل لا يجىء فى الحروف بل يجىء ما بمعنى شىء اما موصوفة كما مر فى الموصوفات وايضا يلزم حذف الموصوف
اى المخصوص وقامة جملة مقامه فى نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا فى باب النعت فى قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
فيكون المقدر نعم الشىء شىء يعظكم به وبئس الشىء شىء اشتروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا فى قوله نعم الفتى فجعت اخوانه يوم البقيع حوادث
الايام اى فتى فجعت به ويجوز ان يكون تمييز فى قوله تعم كبرت كلمة تخرج من افواههم صفة المخصوص المحذوف وان يكون صفة التمييز
المذكور والمخصوص محذوف وهذا قولهم وفى قوله نعم بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يقول على هذا القول اى كون ما بمعنى الشىء
قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا
بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشرى والفارسى فى احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة
المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما فى نحو فنعما يعظكم به او مذكور كما فى قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او نكرة غير
فى نحو قوله نعما هى وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لان التاكيد المعنوى لا يكون الا للمعارف كما هو
مذهب البصريين وهذا المعرف باللام فى معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى
بئس الورد المورود وقيل نعم الفتى المرى انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المورود
مذموم والمرى بدل من الفتى وليس بشىء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين نحو كقوله تعم ولعبد مؤمن
ولا يمتنع عند ابى على والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذى الجنسية وكذا من وما اذا عنى بالجنسية ما يكون صلتهما
عامة فى نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا فالشعر فنعم مزكاة من ضاقت مذاهبه ونعم من هو فى سر واعلان ويقول نعم الذى
هو عند زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذى كان اليوم فى الدار لاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما
الابهام وقد جاء فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد ومضافا اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روى مررت بقوم
نعم بهم قوما والثانى الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء فى
المخصوص كقوله عليه الصلوة والسلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اى نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو المعنى المتعجب منه ههنا
وقد روى مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو كما ذكرنا وقال ابو على انه نعم سمع عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان
كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس مضافا الى المعرف الجنسى وينبغى ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذى لا مانع
فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر فى باب الاضافة وقد روى شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا
ان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييزه اى بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم بها ونعمت اى مرحبا
بهذه الفضة ونعمت فحذف التمييز والمخصوص جميعا وقد يؤنث نعم وبئس ان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو هو
نحو نعمت البلد هذه الدار قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان
المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله نعم ساكنا مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف
قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسى مثله عن سيبويه وهذا الذى
ذكرناه قبل قوله وشرطه اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل يعنى ينبغى ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متأول باحد وجهين

امامل

بئس

نعما

فنعما

بئس

قليل

الحرف ما دل على معنى في غيره اي غيره ومن ثم احتاج اي الحرف في جزئيته الى اسم او فعل حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل ومعناه اي معنى فعل الى ما يليه
اي الاسم الجر نحو ذلك الاسم والباء من فعل دلالة كما في قوله تعالى كفى بالله شهيدا ليكون نفعا على الافضاء ومعناه بالفاء وسيدين فعل بما وضعه فعل
وهي من والى والباء واللام ورب وواوها اي رب وواو القسم وتاؤه اي القسم وباؤه اي باء القسم وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا
وخلا … والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه اي شبه وقد كان من مطر هذا وكل

اما ما هو حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين يدل على حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بئس مثل المكذبين مثلهم
مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه التخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تقصد بما يرفع الجهالة
ولا يمتنع اعتراض نعم رجلا يوليهم العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك نعم شدة نعم الرجل هو زيد او يجوز بالفاء نحو
نعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد
او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو رموت اليد يده وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق
بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله وحسن اولئك رفيقا
رفيقا تمييز لابهام اولئك ويحتمل حال ونحو قوله بعد ما امتلأ ما فيه زائدة وكذا في قولهم وشد ما انك ذاهب ان فاعل شد …
ان يكون ما فيهما كما في نعما وساء ما ولن مخصوصان ويضم فاعل فعل المذكور كثيرا على وجه قليل نحو جاء في الزيدان وكسر ما الى ما اكرما
ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف
اي صار حبيبا فادغم كغيره وان منع الضم فيما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير بعده لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل تقول حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا تقول حبذان ولا حبذاك ولا حبذا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالتزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة
لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعليته حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ و
المخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب احال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف
الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص
نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد
حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعا مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي ذا
زائدة كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه … وبسمل ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص
او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا و
حبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخر التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن الضمير
المستكن وايضا التمييز لانه عن الضمير … عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير ففضل الظاهر على المضمر كما فضل
عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد وعدم جواز الاتيان به اختيارا في نعم وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص
بالفاعل التمييز بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا … ظاهر فاعلية … فالمخصوص ههنا للقرينة
كما يحذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز … قال الشاعر وحب بها مقتولة حين تقتل
بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله بعد ما امتلأ … لا يمنع الناس مني
ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا وهي ايضا عظم البطن بطنك والتغير في اللفظ دلالة على التغير في المعنى الى المدح او
التعجب وقد يجر فاعل حب بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب
العالمين قوله الحرف ما دل على معنى في غيره قد مضى شرحه في اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل يعني و
من اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد لكل واحد من الكلا
المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون
شيء اخر وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وكأن وخوجب
لما قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل ومعناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وباء القسم
وواوه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه مثا وقد قال الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لايصال فعل
والمراد بايصال الفعل الى الفعل بعد … حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف
عليه بالنصب في قوله … وسماها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها فلا
بعضهم ومن هنا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها او الاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سمي بعض
الحروف … حروف النصب … شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
كما ذكرنا في … عن الاذى …
الظرف والجار والمجرور … الى … وهو في الحقيقة

معن

بعد الفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان
تقول ان الجار معنى بالظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام انادي واورد المص لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه وذلك
ولا … من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت اشير اليه في الدار
كما في الدار فلفظ اشير عمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لا انيابه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا
في عمل معنى الفعل في المفعول بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية حرف الجر معنى الفعل قولهم
… منه لان معناه … بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا ولو كي ولات وقد اختلف في لعل … الكلام
عليه قال المص فالعشرة الاولى لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على
اسما وفعلا لان اعلى الفعل يكون بين الكلمتين المختلفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى لتشارك على
الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونها امرا للمؤنث من وفى يفي وله
امر من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وراعى ايضا في العد مع التشارك في المعنى التناسب
في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وبخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفى وله افعالا اصلها امين واوفى و
اولى وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنه اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله
بانه تنوش الحوض نوشا من علا … فيه مبني على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال بحاشا وعدا وخلا
الحرفية لا اصل لالفاتها فجاء لانها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل
لالفاتها وهذا عذر بارد قوله فمن للابتداء كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل
بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما
يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء
النهاية فمن للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد
الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال …
الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر واما الاترى في الابيين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل
المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه يقال خرجت
من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس والتقادم حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان
فيما بعد من وهذا معنى في من في الابيين بمعنى في ومن في الظرف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا
وبينك حجاب كنت من قدامك وقد ذكرنا ان ذلك في الظروف المبنية وانما يقع بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الاقوا
لم يبتداء من الحجج بل المعنى اجل من حجج ومن شهر والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وصمت
اول الشهر الى اخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا
انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ الشيء ممتدا جاز ان يقع موقع عن لانها لمجرد التجاوز كما يجيء تقول انفصلت منه وعنه و
نهيت من كذا او عن كذا وسقاه من الغيمة ومن الغيمة اي بعده عنها فاما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل
عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل فلا يغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء غاية
الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب فمبدأ الرؤية مكانك ومبدأ
كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول
الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم
هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها فلو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو
اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة للشيء متعلقا بمقدر اي شيئا كائنا من
الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة الموخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت
من الدراهم اي من الدراهم شيئا … المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في
قولك اخذت … والتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبلها
او بعدها

او بعدها ابهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما في مثل الرجس من الاوثان والعشرين
انها الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على المذكور قبله او بعده
لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة
اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين
ولا يلزم ان يكون الملفوظ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصرح ونقول اخذت من
الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في
قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبتدأ نفسه وكذا الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقدم
من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من حظر في روضة ومن رعاية في جرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون
لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا في شيء من حظر في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي و
كذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصاله كانك قلت يعجبني من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيئا من | شيء
اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك
لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشياء زيد بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء
المبهم واما ما يجيء من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثله يحذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا | هو
اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاسئل به خبيرا وقولك زيد اسد
اي سل بسؤاله خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وقوله
فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ البدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب
هو اما نفي نحو ما رأيت من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط
فيها شرطين كونها في غير الموجب دخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم من جهة الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر | ان
الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد
لو كان ايضا خطابا بالامة واحدة مغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدل
بما حكاه البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد
كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المص
شيء من مطر ومن للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب
الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار
زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله
لجاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم
مقام الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبإ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما
ذهب اليه المص ويجوز ان يضمر جاء للقران وقوله من نبإ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما يوصل الفعل
اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا بد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير الاستغراقية
كما في الموجب فائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا
مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي ان لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير
الموجب الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو
القي بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل انه من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا
ينتهي وتدخل للتعليل نحو لما انك من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب يكون
من مضموم الميم ومكسورها بمعنى تاء القسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة بالله وشذ دخول
كل واحدة منها على معمول الآخر نحو ترب ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة وزعم بعضهم ان من القسمية
بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويجيء الكلام عليها في باب القسم ويكون من في الظروف بمعنى في كما
تقدم ويختص من بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي من عنده وكذا لا نحو من بله ان قابل بالصحة

والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وهو مالك او صفة مصدر محذوف اي يستعمل بمعنى مع مثالا لكونه قليلا او استعمالا قليلا يعني كذلك في بمعنى مع كثيرا ويختص حروف الظرفية
فلان الظرفية للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الاستفهام وهو متعلق بمقدر اي تجر الاسم
والنفي عطف على الاستفهام وقياسا مفعول مطلق اي قياسا اقياسا وفي غيره اي في غير الخبر سماعا مصدرا سماعا او خبر يكون مقدر وتلك الزيادة يكون قياسا في
غير النفي والاستفهام سماعا او نصب على نزع الخافض اي عرفنا زيادة الباء فيهما بالقياس وفي غيرهما بالسماع فحذف الفعل والمفعول به مع الجار ونصب مثل بحسبك بدرهم

وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت انهم بجر عن وعلى اسمين قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا او حتى كل بمعنى مع كثيرا وتختص بالظ
خلافا للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في
الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول
بمعنى الواو في القسم للتعجب قوله اعلم ان الى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم
دخول الحد الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في
الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما
بعدها من جنس ما قبلها اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب
هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم و
كذا قوله تعالى ايديكم الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله وانت التي حببت
شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقيل يجيء بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار
اجرب اي في الناس والوجه انها بمعناه وذلك ان معنى مطلي به القار اجرب مكروه مبغض والتكرية يتعدى بالى قال تعالى وكره اليكم
الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعث منه حملا على اشتريت ورضيت عليه حملا
على سخطت قال اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في مثل انت الى حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى
عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسبا الى
ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك اي للانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يجيء وحتى بالعين لغة هذيل وهي على ثلثة
اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا تجر بمعنى كي الا مصدرا مؤولا به الفعل
المنتصب بعدها بان المقدرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب
الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لا نه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله
فما زال نقدهم في عمرهم حتى حين بمعنى الموقت اي حين اجلهم ومذهب الكسائي ان جر ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون
لازما لاحد القبيلين وحتى يدخل الاسماء والافعال فهي كما في لغة تميم عندهم وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما حتى العاطفة فهي مثل
الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه حد فلا
فائدة في ابهامه ويشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلهما من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا
عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز اظهاره كما في العاطفة نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت
حتى الصباح اي من الليلة حتى الصباح ويفترقان ايضا بان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزء مما قبلها نحو ضربت القوم
حتى زيدا او كجزء نحو بالاختلاط نحو ضربت السادات حتى عبيدهم او جزء لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الخف
التي لا يمشي الا بها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب
واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت
رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والتسيار في مع جماعة او جب كون ما بعدها ايضا جزء مما قبلها
كما في العاطفة فلم يجيزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا او هو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ومطلع الفجر ليس من
الليلة بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبلها
او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة ونص المص وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزءا او ملاقيا للاخر من
وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل كما الا ان لم يحتمل
والتقاذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل
لما قبلها فاذا دخل في التفصيل واذا لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب اعلم انه لا يلزم في ان يكون
ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا في الفعل بل قد يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزاء اذا رتبت الاجزاء
الاقوى فالاقوى فاذا ابتدات بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه
وآله بالعطف وليس اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا فاذا ابتدات بعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا كان
اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون
ما بعدها

Marginal notes, left page:
النفي سدة … مع الجار … والظرفية
واللام للاختصاص وللتعليل
وزائدة وبمعنى عن مع القول
وبمعنى الواو في القسم
نحو
… نحو ضربت القوم حتى زيدا … الى اخرها
محل الابانة
لم يدخل
كذلك دقتها فكونه

مابعدها كان وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرات القران حتى سورة الناس حتما وطلبا
جاز بعدها ما هو ملاق ايضا والتزم صاحب المغنى التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى
في جواز عدم كون ما بعدها جزء وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا
لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او
ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى
الواو وحدها فلمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المص لدخول ما بعد الجارة فيما قبلها
كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة
نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد رايت
عطفا وجوازا جميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان
حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله وتختص بالظاهر قال المبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني
القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجراء لها بالى لكون الى اشد تمكنا او
اوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قمتم حتى زيد وشبهه المبرد قوله واكفيه ما　تم الى زيد ولا يقال
يخشى واعطيه سوله والحقه بالقوم حتاه لاحق وليس مالى البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية اي حتى هو
كائن قوله فيها شرها بطالة البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلفاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ ومن
الفرق بين حتى والى ان حتى يلزم تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم
ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا ولئن كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما
من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترناه اظهر
عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المجرى الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد
حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف
في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب
ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الاسمية والفعلية
كما ذكرناها هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فوا عجبا حتى كليب يسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله
فما زالت القتلى تمج دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم نحو ركب　ومنه… اذا كان فيه … حمرة
القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول
قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة
شاغلة للناظر والمتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله ع في النفس
المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية
وقوله تعم لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب
في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر
والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعم فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها
على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعم ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله يجاني بها اكفاؤنا ويهينها لا تشرب في اثمانها
والاولى انها بمعناها في الموضعين اي حاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي ايها الروح في اجساد عبادي والشاعر جعل اثمانها
ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاقة وقولهم انت اخي في الله اي في رضاه الله اي رضاه تم مشتمل
على مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به
قولك مررت به اي التصق مروري بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحياتك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء و
يكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها
بالمصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشتري الدار بالاتها قيل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا اي كائنين بالكفر وكائنة
بالاتها والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ونكون للمقابلة نحو اشتريت به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله
وتكون للتعدية في جميع حروف الجر المعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة

والتضعيف وتغيير وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا وبمعنى
مقل الا في قراءة من قرا اتوني بزبر الحديد اي اتوني بزبر قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو بابكاء الكبير بالاطلال ويكون
للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشذر بالذحول كانها البيت وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للبحر
نحو قوله واصحوا بزيد سكم وانكر ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء وعند هما انها زائدة لان الفعل يتعدى
الى ما بعده بنفسه وتجي بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب واقع وتجي للتجريد نحو رايت بزيد اسدا
اي رايت زيدا كما مر في قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا تقل ازيد بقائم كما تقول هل زيد
بقائم قوله والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا النبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها
بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان للمص ان يطلق النفي والاستفهام وزيدت قياسا في مفعولي علمت وعرفت وجهلت وسمعت
وتيقنت واحسست وقوله سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف وزيدت قياسا ايضا في المرفوع في كل ما
كان فاعلا لكفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا الذي هو حسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب
نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده وقوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج
وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعة نحو قوله الا هل اتاها والحوادث
جمة بان امرا القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد في الجر نحو
قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا وتضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا في غيره
كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا
لغة خزاعة وربما فتحت قبل المضمر نحو لبعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو
الفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولام الجر
معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو
الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما حصل
الالحاق بحال دخولها في المضمر لانها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت مع المظهرات لالتبست
بلام الابتداء والفرق بالاعراب بما لا يتم اما للوقف او للبناء وفائدة لام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو
الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي يسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعم ولقد ذرانا لجهنم فرع لام الاختصاص
كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل
الضعيف بالتاخير عن معموله نحو لزيد ضربت ويكون اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن ويكونه
مقدرا نحو يا لزيد ويا للماء لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب وقيل يجي بمعنى الى نحو سمع الله
لمن حمده اي استمع الى من حمده ووجهت وجهي للذي اي الى الذي وبمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي
عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما
في نقدت له المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددت له الدراهم وعددت له فاللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له
لا ان ما يوصل الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذف تخفيفا ومثله نحو لكم الفتنة ولا يا لونكم خبالا وكذا اللام المقدر
بعدها ان بعد فعلي الامر والارادة كقوله تعم وما امروا الا ليعبدوا الله وقوله اريد لانسى ذكرها وقيل هما بمعنى ان والظاهر هو
الاول لقوله تعم وامرت لان اكون وهي ان المقدرة ايضا في قوله تعم واذ بوانا لابرهيم لقوله تعم ولقد بوانا بني اسرائيل وكذا اللام في
قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء ويجوز ان تكون الثانية تاكيدا لفظيا قوله وبمعنى عن مع القول بمعنى قوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا
وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قولهم في التعجب يستعمل في الامر
العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا تقول لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف
قريش وفي للفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان تقول انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم ويجي قبل بمعنى في
وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعم جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلث خلون اي بعد ثلث ولثلث بقين اي قبل ثلث
والاولى بقاء الثلثة على الاختصاص كما مر في باب المفعول فيه قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح
وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر لا غير خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز

لا تم اذ زيد يكون الخ
… وفي قوله واذ بوانا
ويعني بعد ويعني … في باب المفعول فيه

التميز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وتارة تدخل نكرة موصوفة في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثاني ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالث ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة رب بهاتاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول لمجواب من قال ما لقيت اي لا ينكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيا وان كان قليلا قال ابن السراج كالمجيب على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا يكون اعرف شيئا من العلم وهو حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كالمادة كانهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حروف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعدى مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يتسلط عمله فيه بخلاف زيدا ضربت وانا ضارب لزيد احسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل تحققت واثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمته الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقران يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل يتم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مر والضمير في مر لزيد وقولك بزيد ضرب والضمير المنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب محتمل ان جاءني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل فقوي عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدا لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكان نواسخ المبتدا لا تدخل في نحو غير ماسوف على زمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم مجرى النفي فلذا كان لرب صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت المنفي والمنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة ويكثر وقوعه ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب قل رجل كما مر في باب الاستثناء قال لم الا رب نفس طاعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال والبس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء اخر والرفد القدح الضخم يقال هرق رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفر وطابه والمقدرة كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرته ... واما نعت مجرورها فعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء فهو مثل كل رجل باتيك او في الدار ... واستشهد الاخفش على اسمية رب

بقوله

بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدا وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبر مبتدا محذوف فالجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة قوله مختصة بالنكرات واما وجب دخولها على النكرة لان المحتمل للقلة والاولى ان الكثرة وانما يحتاج الى العلامة نصا في احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على كثرة من دون القلة كما في المجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اي واحد وما جاءني رجل اي هذا الجنس اذا فصلته واحدا واحدا فانه لم يحتمل الكثرة الا انها لم يستعمل فيها وكذا جاءني رجلان او رجال وما جاءني رجلان او رجال قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدا على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا بد من وصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف قل لكون رب كحرف النفي فان كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ورب رفد هرقته وهذا الفعل ليس عاملا في رب على ما اخترنا بل هو صفة مجرورة كما تقدم ويجوز ان تقوم موضع الفعل اسمية كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة او ظرف كقولك رب رجل في الدار او صفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليه السلام رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب ويحكم على النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان نكرة كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله ويلحقها ما فالاكثر اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا تدخل الا من الجمل اسمية كان او فعلية على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه الاولى ان يكون كافة في نحو كن كما انت اي كما انت كائن وزيد صديقي كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا يكف عن نحو عما قليل واما اذا لبث البناء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم اغرقوا وقد يكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله لجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجوز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتقليل في الماضي واما قوله ربما يود فانما دخل رب بالمضارع فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القران بلفظ الماضي كثيرا نحو وسيق ونادى ونحو ذلك قال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما قال قتلنا ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر لان ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخادم وذباح وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعد ربما وهو الاظهر ولا يحتاج في الاية والشعر المذكورين الى تاويل وقوله ربما تكره النفوس من الامر فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما للقيام القرينة نحو قوله فذلك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اي بما يتوقع ذلك قوله وواوها اي واو رب نحو قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف الجر لا يحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفيون قياس سائر الفاظ القسم على الله نحو المصحف لا افعلن وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص لفظ الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص منها اجتماع ياء واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وافالله وها الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه منها التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آلله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل والاحسن فيها من دون همزة الا بحر رسم وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله وان اهلك فذي حنق لظاه علي تكاد تلتهب لتنهابا وبل كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه ... والخلاف عندهم في الجر ليس بها بل برب المقدرة بعدها الا ان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف بها عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وبلدة تحسر تصطلي القوس بها واقطعه الذي بهلية تبكي فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه

بقدر

قوله واو القسم انما تكون عند حذف الفعل وهو جزؤه لئلا يكون ولغير السؤال خبرية لانه مختصة بالظاهر جزؤها والتاء مثلها اي مثل الواو مختصة باسم الله تعالى
والباء اعم منها اي من الواو والتاء في الجميع ويتلقى القسم اي يجاب المقسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اي القسم اذا اعترض اي توسط القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه
اي على جواب القسم

يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول لقد متة عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب
جارة بنفسها الجر بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف كذا اذا كان في وسط الكلام نحو
وليلة غش لا يقدرونه عاطفة على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز
بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب تجر كما تجر ومع ذلك لا يجوز
دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال وليلة غش ولا فوليلة غش اعتبارا بالاصل بخلاف واو القسم فانها لم يكن في الاصل
واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو ووالله فوالله ثم والله واضمار الباء باقيا عملها في قول رؤبة خير
قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل ذكر رجل انه مجرور بمن وقد مر في بابه واما قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع فشاذ وقال الخليل
في لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال في امس في نحو فعلته امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا
الذي ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة قوله
وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعم والباء اعم منها في الجميع و
يتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اقول اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها
حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء والثاني
ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا تقول والله اخبرني كما تقول بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا تقول وك كما تقول بك واختصاصها
بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو
منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لان في واو العطف وواو الضم وواو الصرف معنى الجمعية القريبة
من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة وتكلة فلهذا اقصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها
الخصائص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب الكعبة وهو شاذ ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظة الله
في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد تضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها الجارة قامت مقام الباء
وضم الميم للدلالة على تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في لعلم شمس مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضموم
الميم مقصورة من ايمن والمكسورتها من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجيء بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يتغير
تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء
بدليل غد ويد والاولى ان يكون ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورتهما مع لفظة الله وحدها هي من الجارة
المستعملة مع ربي اتبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتح الميم والنون فنقول اصله من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع
الميم النون وان كانت فتحتها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم تختص بربي او بالله وقيل بل الثلثة اعني
مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة من ايمن اما قصر المضمومهما فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما
فلا بد لكونهما مقصورتين من ايمن وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجيء والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء كسر النون
وفتحها بلى لو جاء ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين
جاز ان يتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من ايمن الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا يجوز
ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله
بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وكل ما ذكر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل
مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتان من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما
مقصورتان من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة عن يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم
شفهية كالواو فاختصا بلفظة الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم تجئ في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم
الاصلي اعني الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون
يجوزون في جميع ما يحذف منه الجار عن المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لآتين ويختص لفظة الله بتعويض الجر
هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار بها اقطع همزة الله في الدرج فكانها حذف فاء الله درج ثم زدت شيئا
من الحرف وجار الله جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بهاء التنبيه فلا
بد ان تجيء بلفظة ذا بعد المقسم بها نحو لا ها الله ذا اي ها الله ذا قوله وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من
تمام اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه قدم على لفظة المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله

ففيه

ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الفها واللام الاولى من الله وكان القياس
حذف الالف لان شرط ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه جاء
في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون هاء من تمام ذا فان هاء الله ذا بحذف الفها يوهم ان الهاء عوض من همزة الله كهرقت
في ارقت والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في ذا الله وما الله و
الثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد
الله فكان الهمزة لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وتحريك الفها الساكنة
بعد قلبها همزة كما في الضالين وقال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر لمبتدأ محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكن
ذا او لا يكون ذا والجواب للذي يأتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال
ها الله اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدأ خبره محذوف
اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن
البصري آلله ليقومن عبد من عبيدك فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلعم لعبد الله بن مسعود حين قال هذا راس ابي جهل
آلله لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل همزة الله الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في
آلرجل ونحوه ولا تحذف للبس ولا تبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبلها فاء قبلها
همزة الاستفهام تقول للشخص هل بعت دارك فيقول نعم فتقول أفالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله
لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا
للفصل بينها وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء في افالله زائدة ودليل كون هذه الثلثة ابدالا لا معاقبتها لحرف القسم
ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا
بتقاربهما كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم كايمن الله ولعمرك اولا
فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدأ لدلالة ذلك اللفظ على تعيين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر
وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لا
لافعلن ومعنى امانة الله ما لزم على الخلق واودعه عندهم من الطاعات كانها امانة له عندهم ان يؤدوها اليه تعم سالمة قال
تعم انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف تعم به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها واليمين الذي يكون باسمائه
تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ويجوز اثبات الخبر تقول علي امانة الله وعلي عهد الله
وعلي يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة يميني لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو لعمرك و
ايم الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك لافعلن يميني فهو هو وليس بشيء لان العمر بمعنى البقاء
فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدأ المحذوف
خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما
سوى المقترن باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف كذا تقول اياك لافعلن
والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا قال الجزولي لم يأت سماعا في لفظة الله الا النصب
او الجر بدون الرفع وجوز الاندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله فهمزته في الاصل
عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله
يميني وهمزته الوصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله وافعل قد جاء في المفرد منه شيء صالح كالآنك
وابهوا وادرج في مكان واصبع وهي لغة في اصبع والاولى ان يقال اصل ايمن كسر الهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو قوله
تعم والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك
لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف ولم يتعلق المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل
اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة اقسام فكل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فلا بد من
جواب ان استغنينا بما بعد الجواب الاخير خلاف الاصل وان جعلناه الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا
مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شيء واحد والمقسم به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه
جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق اقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونها واو

العطف

العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب
جار الله بان قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار كالمجامع
الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال المص فيلزم عليه ان لا
يجز اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس وقوله تعالى والليل وانه
يكن فيه معمولان الآن ليكونا لو لو فيه وانما مقام اقسم والباء متحتم كالمجرور وينصب هو المحذوف وقال المص انما جاز هذا لانه مثل
ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وكلامه في باب العطف على عاملين مناف في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في
الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة فهو عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل
وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك
الله وعمرك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا فجواب قسم السؤال امر او نهي او استفهام كقوله
بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله تعالى
ان لا تعمين ان فيه زائدة وربما قيل في قسم الطلب بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اي تستقبل
والمعنى يجاب القسم تقول تلقاه بكذا اي استقبله به اي جابه به واعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او
منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتوكيد لا فرق بينهما بين ان الا
حيث لعل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتوكيد الذي لاجله جا القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام
الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب
الكوفيين ان اللام في مثل لزيد منطلق جواب لقسم ايضا والقسم قبله مقدر وخطأهم البصريون في الوجود عندهم لام ابتداء قالوا
لانك تقول لطعامك زيد كل فقد دخلت على غير المبتدا واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت
لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولك
يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس نص اذ
يحتمل التعليق ايضا مثل ظننت لقد فعل لكان تنافي اجراء ظننت مجرى القسم ثم تقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام
ابتداء مفيدة للتوكيد فلا يقدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتوكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام
ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو ان زيدا ما هو منطلق ولا تقول لما زيد منطلق وذلك لان اللام
للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما تناف الا ترى انك لا تقول لزيد ما هو منطلق وان زيدا لم يخرج فانه
واللام اتصلت فهو من الجملة بل الجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على المضارع لمشابهته المبتدا في كونه اول جزئي
الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس ولورث بعدك سنة تقتك بها واما اعني متهما ان توهما ويدخل على مضارع
مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة
الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتينا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي
كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لانك تدا ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا
اي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد اكل ولفي الدار
زيد قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد يأكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد
قد اكل ولا تقول لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل
ماضيين لانه قد سلف ذكرنا في بابهما من انهما صارا بمعنى الاسم فقولك نعم الرجل بمنزلة الحسن زيد واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز
وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدا المؤخر نحو ان زيدا لقائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا يستعمل جوابا
للقسم المقدر خلافا للكوفيين بل هي لام ابتداء والاسمية المنفية مصدرة بما اما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا
التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو والله لا رجل في الدار والله لا فيها رجل ولا امرأة واما مصدرة بان
نحو والله ان زيد قائم وان كانت فعلية فان كان مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو والله لاضربن الا
ان يدخل اللام على معمول المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل
على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج قالوا لا يكتفى بالنون اكتفاء بلام التحقيق لام الاستقبال عن الاخرى وقد خلو المضارع عن
اللام استغناء عنه بالنون وقد جاء وتبلى قد اثارت فانه وقع وان اخاهم لم يضهد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء بما

باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيين اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقة الكوفيين في تجويز التعاقب بين اللام
والنون قال ابن اوس حلفة لبرد في الى اخوة كانهن مقاند بفتح اللام وضم الدال ويروى لبرد في بكسر اللام ونصب الدال في
بعض العرب بكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله اذا كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور
يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز
اذ رب موجود غير مشاهد فيحتاج الى انكار انشد الفراء لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وتقول والله ليعطي
زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا يؤتى بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع وان كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا
على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجيز والله ما
اقوم وانا اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه حالا لا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم يتوسعون بما يجوز حذفه
للاختصار كما يجيء والعامل الجزائي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين الثاني المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فا
لاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها لان قد لا يدخلهما لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان
وجدتما وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى في الاستطالة والشمس وضحاها الى قوله قد افلح بلا
باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء
لا يدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب
سيبويه ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمتك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو
شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوف وفاقا وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط واما اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله
ما قام وان نفي بلا فانه ينقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر
اي لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين انقلب الى
معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى وربما جاء غير مكرر في الشعر كقوله فاي امر سيئ لا فعله واما قوله تعالى
فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريرها لكون تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك ولا اطعم مسكينا وان كان
المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة ومعينة لكون الجواب
للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لاتينك ويجوز والله ان اتيتني لاتينك بلا لام فان حذف
القسم وقدر فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو وسيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم
ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام
ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف
ويحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا جاز حذف حرف النفي
في غير القسم من لا يزال او غيرها قال فقلت يمين الله نحو تفتؤ تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيهما خاصة
للزوم النفي اياهما فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في
الافعال الناقصة وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين
اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر
استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله
قائم وقام والله زيد وفي النهج قد والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي
توسطه القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في قولك ان اتيتني كما مر في
بابه وقد يجي بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى
والفجر وليال عشر الى ليوخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد يحذف الجملة الاسمية لكونه ظرفا من معمولا
الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والابد
فيه من التوكيد ما يفيد فائدة القسم قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله معترفا بحرف يمنع عمله في ما تقدمه
كنون التاكيد وما بقي عوض لا ينك وعوض ما اتيك لغرض سد مسد القسم كما يجي في جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد
يستعمل في غير القسم كقوله هذا ثلاث بما اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية اسم بمعنى حرف القسم

وهو

وهو حرف بمعنى نعم والجامع بين التصديق توكيد وتوثق كالقسم تقول جير لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهي مبنية على الكسر
وقد يفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ولا يكفي في البناء الموافقة لفظا الا ترى ان
اعراب الى بمعنى النعمة وقد ينون بهاء دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما نون اطرادا
قال وقائلة اسيت فقلت جير اسي انه من ذاك انه وبه استدلوا على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان هيهات اسم لبعد
ويلزم ان يكون جميع حروف التصديق كذلك وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شيء اتانا رسوله اي اقسم بما
اقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد باللام والنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجيء في الخبر الصرف بما اقسم به وبمعنى
كثيرا عن القسم نحو لضرب زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقسم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد
تقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا اكلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا ليفعلن وكذا الزام نذر نحو
لله علي لافعلن او عهد نحو عاهدت الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين
بدخول من والكاف للتشبيه او زائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للزمان فهما لابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رايته مذ
شهر او مذ يوم او حاشى وخلا وعدا للاستثناء اقول قوله وعن للمجاوزة يعني لبعد شيء عن المجرور بسبب احداث مصدر المعدى
بها نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت
الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه
بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره ضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا لطبق اخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما
قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد اطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى ثم كرتين في ان المراد
التكثير والتكرير فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورثت السيادة كابرا عن كابر اي كابرا متجاوزا
في الفضل عن كابر اخر وقال بعضهم اي كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحرف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل وقال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى
انها بمعناها والجار والمجرور صفة المصدر اي نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله يفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله
صدودك تصحن اسيل ضمن تبدي معنى تكشف اي تكشف لفظا وتبعد عن وجه اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو
زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كان الدين ركبه وكانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القضاء
لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا
في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى في الباري
تعالى نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله اذا رضيت علي بنو قشير فلحمل رضيت في التعدي على ضدها اعني سخطت كما حمل بعدت منه
وقرب منه على انفصلت منه وقوله دعنا اشهرا وخلا عليها اي تمدا فيها كانه ملك عليها وتسلط عليه فهي تعينه وقولهم فلان
على جلالته يقول كذا اي معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سيروا على اسم الله
اي ملتزمين به وكانه مركب يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف
مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي على من يتكل فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير اي صلة ان
لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصول لان تقدم على من يتكل فصار على
من يتكله فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين
اسميتهما لان المجرور اسم لا محالة قال يصف قطاة غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وقال ولقد اراني
للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فبينا ان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب وعلى
على قال بلنت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اي من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة
في نحو جاءني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد
قلت وقد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير اي اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شايع كثير
ويتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك
فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة ويتبعه الجزولي ويكون ايضا زائدة
اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو قوله
تعالى ليس كمثله شيء او دخول مثل عليه نحو قوله فصيروا مثل كعصف ماكول اذ الغرض ان لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي

التشبيه

والحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فهي اي ان بعكسها اي بعكس هذه الحروف وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي هذه الحروف عن العمل على الافصح وتدخل اي هذه الحروف على الافعال

التشبيه وزيادة فاهو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحرف اولى ولما اذا اجتمع الكافان
نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي لانهما اما اسمان او حرفان كقولهم ولا للما بهم ابدا شفاء واما ان
يكون احدهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اولى فتكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله
مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف
في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل
مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف لفظا كما قلنا في يا تيم تيم عدي فلا يكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز
في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد اخ اعني
نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت
هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل
الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع
الكافين اذا اشبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر
كاياك اسير وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال
كها او اقربا وقد يدخل في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت ويجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلاثة معان احدها تشبيه مضمون جملة
بمضمون اخرى كما كانت قبل التشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب
ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة للافضاء بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او
معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا او معنى كن كما انت في المستقبل كما انت الان فانت مبتدا محذوف الخبر فانت
تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروه بكونهم المكروه اعني
بحالهم المكروه وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما اتيك اي لعلي اتيك الدرهم لا تشتم الناس كما لا تشتم
ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان ربما يجيء بمعنى ربما قال واني لما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم اي ربما
قال بعضهم ان ربما يجيء ايضا بمعنى ربما نحو اني بما افعل اي ربما وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم
الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعدها كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يذكره
الرضي والبصريون لم يثبتوا الا افادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعدها واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا
تظلموا والبصرية ينشدونه على الافراد كما لا تظلم اي لعلنا وقد يكون ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما ان زيدا قائم وافعل كما
افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني نحو كن كما انت كما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني
كما ان زيدا من القسم الاول اي ما تكون كافة واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا
كما ذكرنا في كما ويجب ان يكون رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي
بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم
هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال
مبتدا قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على
الافصح وتدخل على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير
متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجيء ولفظا
من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا واما فتحة اواخرها فان لم نقل انها لمشابهتها للافعال بل قلنا هي لاستثقالها بسبب تشديد
الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها
تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها
لحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فلما اشبهت الافعال المتعدية معنى
لطلبها الجزئين مثلها وشابهتها مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى
بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل انه
على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي الاصل من اول الامر وتنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل ومثلا
العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت

واكدت

وكذلك فى كان معنى تشبيه قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان
الخبر فى المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان نقول هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح
تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير فى الخبر يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كانى اموت وكانك تموت والاصل كانى رجل يموت وكانك رجل يموت وقيل هي للتحقيق فى
نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد فى مثله زيادة الاسم وصرف الخبر حتى يبقى كان
للتشبيه اى كان الدنيا والاولى ان نقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا
اى تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب الجملة بعد المجرور بالباء حال اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة لا
الى قولهم كانى بالليل وقد اقبل وكانى بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجملة التى هي خبر هذه الحروف فيتبين ضعف قول الفارسي و
فى لكن معنى الاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء
المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالف فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفى
ليت معنى التمني وفى لعل معنى الترجي وماهية التمني غير ماهية الترجي لا ان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو ان التمني يستعمل
فى الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا فى الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله اولا والترجي
ارتقاب شيء لا تثق بحصوله فمن ثم لا تقول لعل الشمس تغرب ويدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب
نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة
ترقب شيء لا يوثق بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اى لترحموا ولا يستقيم ذلك فى
قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها ولا يطرد ذلك فى قوله
تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله آمنت انه لا اله الا الذى آمنت به بنو اسرائيل فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا
حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك لان الاصل فى الكلمة ان لا تخرج
عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك تعالى الله
عنه وقيل ان لعل يجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اى هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت
به فى حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف فى المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب
الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اى تمنيت قيام زيد فينتصب الجزءان كما
ذكرنا فى علمت نصب افعال القلوب لهما سواء وظننت الجاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب فى العمل
سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اى يا ليت
ايام الصبا لنا رواجع والكسائي يقدر كان اى يا ليت ايام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر
استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليها كما فى قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالحروف الباقية ايضا
لما رووا عنهم ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها
مشبه به فهما مفعولان لتشبهت الاول مفعول بغير حرف والثانى مفعول بالجار وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت
انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب يحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمن معنى الفعل بخلاف افعال القلوب
فانها افعال صريحة فلا اتصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بلا لكون مضمونهما مفعولي تضمنت واما نحو قوله
يا ليتني ... فهم الحرج ... ان تجعل مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب
اليه الاخفش فى نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثانى ان يقدر ليتهم ههنا خبر ليت والاعراض كالاعراض واجاز
الاخفش قياسا لعل فى جواز المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت والمنصب باقى اخوات ليت للجزئين
ممنوع والمروى ان قعر جهنم لسبعون خريفا اى ان فى قعر جهنم لسبعين واما البيت اعنى قوله كان اذنيه فقد ذكرنا امره وعلى القاعدة
قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي وما ولا ولم ولن فغايرت المنصوب
على شريطة التفسير على جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب
والافعال الناقصة فانها وان اثرت فى مضمون الجملة فلم تلزم التصدر لجواز اجرائها مجرى سائر الافعال ولانا لو لم تصدر المغير الدال
على قسم من اقسام الكلام لبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا تاخيره لك المغير فالواجب على
السامع حمل الكلام الخالى عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لزم ذهنه فى ان هذا التغير راجع الى

الكلام

لكن فى

نحو

فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها اى ان وحكم المفرد ومن ثم وجب الكسر فى موضع الجملة والفتح فى موضع المفرد فكسرت اى ابتداء او يكون منصوبا على الظرف وبعد القول
عطف على القول الابتداء وفتحت اى فاعلة وهي حال عن ضمير مستتر فى فتحت ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها اى انها معطوفة على فاعلة وقالوا افعل وفاعل ولو لا من قبيل
بعد ما مبتدأ محذوف الخبر وان حرف مشبهة ولك اسمها وخبرها بذكرك لانه غير داخل فى العرض فقصر على بعض التركيب وان مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فى محل الرفع لانه
مبتدأ وتقديره قوله لولا انك منطلق لو لا انطلاقك موجود فلو لا انك فى محل النصب لانه مفعول القول ولانه مبتدأ متعلق بقالوا ولو لا انك على لو لا انك فانه جار

الكلام المتقدم الذى حمله على انه خال من جميع المغيرات او ان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كالماحى يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى فى
حيرة وكل واحدة من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد
تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها
فى تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه لا تصدرها وان كانت فى
مقام المبتدأ الذى حقه التصدر لما ذكرنا فى باب المبتدأ وليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدأ فى خبره معنى طلب سواء كان ذلك
الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك مطلوبا بطلب اخر اذ لا يجمع فى كلامهم طلبان
على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة
قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك تمشي وتقوم او عندك وفى الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب فى كلامهم اسم
استفهام يوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة التصدير الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية
لان النعت كما مر فى بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة
لتكون مع جزئيها فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان فى نحو قولك مرتبان افعل لا يجوز ان يكون مصدرية
على ما اجاز سيبويه وابو على كما تقدم فى نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا المعنى الطلبى اذ كان
واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها
خبرا لهما كما فى خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب به ولكن عمرا لا
تضربه قال ولو اردت لما انت ذهبت صادقا ان الرياضة لا تنصبك للشيب قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح واذا دخلت على ما ليت
جاز ان تعمل وتلغى وروى قوله الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص
بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم فى ما الحجازية فاذا الغيث فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه
انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله وروى ابو
الحسن ومذهبى فى انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد الذى هو معناهما تقوية الثابت
لا يجد به معنى اخر وعدم سماع الاعمال فى كانما ولعلما ولكنما وقياسها فى الاعمال على ليتما شايع عند الكسائى واكثر النحاة اذ لا فرق
بينها وبين ليتما فاذا سمع فى انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات
الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال فى غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها فى حكم
المفرد ومن ثم وجب الكسر فى موضع الجمل والفتح فى موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة
ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران نحو من يكرمني فانى
اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا وحكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا
قائم وعمرو ويشترط مضى الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائى فى مثل انك وزيد ذاهبان
ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفى لكن ضعيف و
المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين فى التعميم وتخفف المفتوحة
فيعمل فى ضمير شان مقدر فيدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها فى غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اقول
قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ فى تفاصيل معاني الحروف الستة فان المكسورة موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان
المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل المصدر وخبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا
نحو بلغنى ان هذا زيد اى زيديته لان ياء النسبة اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية
والضاربية وكذا بلغنى ان زيدا فى الدار اى حصول زيد فى الدار لان الخبر فى الحقيقة هو الحاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر
اى من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اى مبتدأ بها سواء كان فى اول كلام
المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان فى وسط كلامه لكنه كلام ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدم
ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت بها الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن و
العلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان
الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت بعد جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد
تفتح ان فى جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن فى خبرها اللام ولعل ذلك لتاويلهم اياها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك

حاز الامران مثل
من يكرمني فانى اكرمه واذا
انه عبد القفا واللهازم
وشبهه وبالجر عطف على
من يكرمني وهو مجرور محلا
بالاضافة ولذلك جاز
العطف على اسم ان المكسورة
لفظا وحكما عطف عليه
وبالرفع متعلق بجاز
الفتحة اى لاجل العطف على تاويل
اسم المفتوحة ويشترط
الخبر لفظا او تقديرا
عطف عليه وخلافا مفعول
مطلقا للكوفيين متعلق
بيشترط لنفي الجنس واسمها
ولكونه اى لكون اسم ان
مجرورا وسببا لخبر لكونه
الجار والمجرور مع خبره
لا دخلا له للمبرد مثل قوله خلافا
للكوفيين والكسائى عطف
على المبرد فى مثل انك وزيد
ذاهبان متعلق بخلافا
لكن كذلك ولذلك دخلت
اللام مع ان المكسورة
اى المفتوحة على الخبر والاسم
اذا فصل بينهما اى ان
الفصل بين الاسم وبين
المكسورة وللاسناد الى
المصدر المدلول عليه بالفعل
وهو ان يكون
منزلة اللام فتوصل
به معاملته وجاز ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضمير
مستتر فى فعل عائد الى الاسم
عنها شيء كان فعلته على
الوجه الاول ظرف للفصل
وعلى الوجه الثانى بمقدر

وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر انّ اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مرّ فان قلت انها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر
ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر انّ اذا كان في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان تقرير انه
قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدأ في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان في الخبر نحو ما مولى انك
قائم وتكسر انّ اذا دخلت في مبتدأ او في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان
المكسورة وهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم
علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت
من انك قائم قوله وقالوا لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لو لا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعد
لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها
ليكون انّ مع جزئيها في موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا
في باب المبتدأ ففتحها ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا لكانت داخلة
على الجملة الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل ويجيء في حرف الشرط و
وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وبعد دخولها
على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لو انك قمت سواء قوله فان جاز التقدير ان اي تقدير الجملة والمفرد جاز
الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها
مبتدأ محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت له وكذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه
اي لئيم القفا يعني صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جعلهما الشاعر مما لهما كقولهم حسب مذاكير فالكسر على
تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قول هذا او ذلك تقرير الكلام
السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن فذلكم خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اي الامر ذلكم والامر انّ الله موهن وان
كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال اني اذا اخبيت نارا لمرملة الفي بارفع بل وافعا ناوي هذا
واني على جاري لذو حدب احنو عليه بما يحنى عليه فهو مثل قوله نعم ذلك ولمن عاقب بمثل الاية فالجملة القسمية في الاية عطف على الجملة المتقدمة و
كذا اذا وليت نحو اول قولي ظرفا كلامي فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى القول والتقدير اول قولي اي اقوالي
حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول
مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول
السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله اني احمد الله معمولا للفظ
قول كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبي زيد بل هو مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروب
وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف اي قول قولي ونطقي بهذا الكلام
ثابت ورده المص احسن رد وذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقه اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار كلما
الثالث تلفظه بلفظة اني وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا تلفظي باني او بهمزة اني ثابت وهو خلف من الكلام
وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى احقا تقول اما انك قائم فان فاعل اي احق ذلك حقا او تقول حقا في معنى
الظرف اي في حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدأ كما مر في باب المبتدأ قال احقا ان اخطبكم هجاني ودليل كونه في معنى الظرف قوله
افي حق مواساتي اخاكم بمالي ثم يظلمني السريس فهو كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس وان كسرت
فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قائم قال تعالى الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي حق والله انه
ذاهب ذهابه واما والله انه ذاهب كالا تقل الا انه ولقد ذهب حتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة
او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان
جاز وقوع الجملة والمفرد بعدها نحو ما رايتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد فتعذر الا ان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر في
الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد لا ان زمان وبعد اذا مضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجئ ان بعدهما الا
مفتوحة كما مر في باب الظروف المبنية وتغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تعالى لا جرم ان لهم النار فلا اما رد للكلام السابق على
ما هو مذهب الخليل او زائدة كما في لا اقسم لانه في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وقال سيبويه معنى

جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل
اشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء بل اولا جرمت فزارة بنصب فزارة اي كسبت الطعنة فزارة الغضب
جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنان قوم اي لا يجرمن لكم وبعله نسب بعضهم الاية اي جرم كفرهم ان لهم النار وبمعنى
جرم وقال الفراء هي اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه من قولهم لا جرم والفعل والفعل بفتحتين العصا
كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع وكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم
للتاكيد لذلك تجاب باللام كما يجاب القسم فتقول لا جرم لا يفتك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم ثم تسمح النظر الى اصل لا جرم يكون
مثل لا بد ان تفعل كذا اي من ان تفعل كذا ولا محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل كذا ومن كسر فبمعنى القسم العارض لا جرم
حكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير لغة لا جرم باسقاط الميم ولا ذا جرم فتكون ما زائدة كما قيل فيما ذا صنعت ولا ذا جرم بمعنى لا
ان ذا جرم ولا عن ذا جرم ولا وذا زائدة والعين في عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن توسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم
وتقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان بما كافتهما وطال وهما بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا
انك قائم اي في حق الا ان ما لا تدخل على شد وعز لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما منكرا تاما كما هو مذهب سيبويه
في نعما صنيعك وبئسما ... صنيعك ... ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال
نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ابن ها هنا كانه كما كانت في قولك زيد صديق كما ان زيدا ابي ولو كانت كافة وما كسرت
ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ها هنا مثل ما انكم تنطقون
الكاف مع ان معنى الزيادة كراهة ان يجيء لفظها مثل كان وقد تعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب
وبجهد رائي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رائي وما احببنا فعلت اما حقا فانك ذاهب اما جهد رائي
فانك قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرف خبرا بل كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان معمول ما في
حيز ان يتقدم عليها مع اما لما يجيء في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما
فاضطررت الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه سالت الخليل عن اما في رائي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير
مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما اذا قصدت ان في الدار هذا
الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في موضع المفردات والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف ابي علي كل موضع
يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ... الجر يجوز فيه الفعل والاسم نحو مررت بمن ... ثم الله
منه ولا يتعين الكسر فيه ايضا بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ يعني ولاجل ان لا
المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك
الاسم بالرفع ثم اعلم انه تختلف عبارتهم في ذلك فيقول بعضهم كما قال المص بعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع
ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فبقي على
كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل
عليه فكذا ينبغي ان يكون الاسم لا مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ
والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتبار وانما يعتد بها في اعتبار
النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها
ليست اسما فالاولى ان يبنى العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما يرجع
الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ها هنا
مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها
سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب
حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر لانه لا نسلم
بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير الاسمين نقول ان ذلك لا يستلزم ... بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير
علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد انه لا يمل الاسمان
بتقدير الاسم المفرد هذا مع ... ان ان مع ما في حيزها ليس بتقدير الاسمين ... بتقدير اسم ...
المصدر الذي ذلك الاسمان المنصوبان مؤولان به ... الى هذا التكلف انه لا شيء مستشهد على العطف

على محل

نحو محل المكسورة بقوله تعـ وان اذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انا و
انتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل الاسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد
افعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة
حكمها حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم
وعمرو والسيرافي ومن اخذ اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقال لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معنى
الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابي سعيد صحيح فيقول ان
قوله تعـ ورسوله عطف على الضمير في بريء وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور مقام التوكيد في قوله من المشركين مقام التوكيد
او يقول رسوله مبتدا خبره محذوف اي ورسوله كذلك وليست الجملة معطوفة على ان مع ما في حيزها بل الواو اعتراضية ويقول في قوله
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ان ما بقينا في شقاق خبرانا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله
ولا انا من بزهيه وعيد كم ولا انني بالمشيخ في القيد اخرق بعد قوله ولا تحسبي لن تخشعن بعد كم لشيء ولا اني من الموت افرق لان
قوله ولا انني بالمشيخ في القيد اخرق عطف على اني تخشعن فلو جعلنا قوله ولا انا من بزهيه وعيد كم جملة اعتراضية لكانت داخلة على
معترضة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولا روي اني بالمشي في القيد بالكسر لارتفع الاشكال اذ كان قوله ولا انا من بزهيه مستانفا
ولا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم
ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا تدخل على ما في حيزها دون ان كما يجيء
وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعدها لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما قبلها لا الى ما بعدها اذ هو حفظ الحكم السابق
نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول
عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدا ومنعه
غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اورثته الحروف من التمني والترجي والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق في جواز الحمل على المحل
عند الجرمي والفراء والزجاج ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعـ علام الغيوب في قوله
قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة لربي ويحتمل رفعه وجها اخر ولم يذكر وجه البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز
الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على
المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر
المبتدا عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا
واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزا لا يصدر عن مؤثرين
مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما عدم استغنائه عنهما ولو
فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وقاعدة جاز بشرط ان الفصل الذي ذكروا في جوازه فيكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان يلي المعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو وكذلك
او عندي وتغدو والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائما لا يكون خبرا عن الاثنين
وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدا لان ان واخواتها لا تعمل عند
الكوفيين الا في المبتدا دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء
توسط مذهبي سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا
مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا ينكر في الفاكهة ينكر مع
ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه
ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعـ ان الذين امنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئون من امن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابئون كذلك
لدلالة خبر ان مسلخ ودلالة عليه كما في ابيتم نهم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
اي فاني وقيار كذلك بها لغريب ومنع سيبويه قبل الخبر رفع تاكيد اسم ان المبني وكذا المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو
انهم اجمعون ذاهبون وانك وعمرو ذاهبان ورفعا ما ليس خبر عنهما بالاعلام ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين لبناء الاسم
واجاز الكسائي رفع المعطوف على الاول مفعولي ظن واخواتها نحو اعراب الثاني نحو ظننت زيدا منطلقا وعمرو وليس مثله لان

ظن في معنى الابتداء وخبر مضمون الجملة مفعولا به واذا استعملوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل
الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي اي
ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله و
لذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء
المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء
كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حقه التقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل والخروا
مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن رتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدا
او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد اكل لا تدخل مع التاخير الا على احد
هذه الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر فلا نقول ان زيدا قائم لفي الدار لئلا
يبخس حقها كل البخس بتاخيرها حقه صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف الخبر هو
نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبلها لتقدمها حقيقة من الصدر
وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن اللام الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على
الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في نحو
جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلها قد نحو ان زيدا لنعم الرجل ولبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر
مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك ان اللام للابتداء و
معناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهم حتى يتناقض هي وحرف التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان
لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم ولا يدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا
على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبتهما الصدر رجحنا فرارا ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه
لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا
تقول ان كل رجل لوضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء
وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر ولو اذا وقعت الاسمية خبرا لان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو
ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما
ضعيف لان حقها المتأخرة عن الصدر ان لا يتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت دخولها في خبر ان التي في اوله لام القسم وجب
ان يفصل بينهما كراهة اجتماع اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قولك زيد صديق حتى
كان عمرا اخي وانما يدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك اكل وان بك لتق
ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا
كقوله تعـ انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون
مبتدا لارتفاع ما بعده وقد تكون اللام في الخبر في متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا الفيك لراغب وهو دليل منع منه المبرد و
اجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدر بعضهم لهي عجوز
ليكون في التقدير داخلة في المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ
ان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لا ضحى نحو اضحى زيد لمنطلقا ولا مسى قال مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا
لمجهودا ولزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقائما قوله واعلم ان شهدوا ما كالا
متشابهان ولا سواء شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان ولو لا ثابت فبادحتي لكان لم يكن فاليوم ابكي ومتى
لم يبكني وقال المولى فاسمه متابيل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا
وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما قوله تعـ نشهد انك لرسول الله
فنشهد مجرى علم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد هنا بمعنى علمت نحو علمت ان زيدا القائم الا ان شهدت لا ينصب
المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول علمت ان زيدا القائم بكسر ان و كذلك
شهدت تقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا انه يجيء اشهد لقد رابني كذا كما قيل والله لقد رابني
كذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقد تتقى ظننت لتوقين لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان

حذف

حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز اجرا
الشهادة مجرى اليمين قوله تعم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين نفي قولك شهدت ان زيدا القائم واشهد لزيد قائم يجوز
ان يكون شهدت معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون يجري مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت
نحو اشهد بلن زيد القائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض
العرب يقول لهنك لرجل صدق قال لهنك المقضي علينا التهاجر وقال لهني لاسقى الناس ان كنت عازما وقد يحذف اللام وهو
قليل قال الا ياسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما في
هياك في اياك وهرقت في ارقت فلما غيرت صورت ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني للفراء وهو
ان اصله والله انك كما روي عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر الكلام ثم حذف حرف الجر كما في الله لا فعلن وحذفت
لام التعريف ايضا كما في لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذف الالف فقال كما تحذف من الممدود اذا قصر كما في الحصا والحمد قال الا
لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيها في تكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم
ان اصله الله انك واللام للقسم فعل به ما علم في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب وما قولهم ان
زيدا ليضربن بنون التوكيد وان زيدا لقائم بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن والله لقائم وانما جاز حذف
قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم محتمل الحذف الكثير لان هناك
جانبين في حكم واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن وجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لا فعلن ولا يجي
لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستندين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا
وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا
يجامع ان المكسورة ايضا لانها اسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لقلة مناسبتها لها لكونها بمعنى ان
فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بمجامعتها بخلاف لكن فانها لا المناسبة منها فلم يغتفر سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه
فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف
لكنا هو الله ربي تعالى فانهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان المكسورة ترادف نعم كما يجي في حروف التصديق فلا تعمل وتراد
المفتوحة لعل نحو انعل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لجملة الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما
نحو ان عندك انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا تقول في البواقي ويكون ان المفتوحة بدلا كقوله تعم واذ يعدكم الله
احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم
بدل من كم اهلكنا واما قوله تعم ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية
معادة لتاكيد الاولى لما تراخي ما بينهما وبين الخبر كما في قوله فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين
يفرحون بما اوتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعم وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول
الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز
وقوع ان المكسورة خبر الاحرف الستة نحو قولك ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني
خطيبها بكسر ان وروي اني بالفتح على ان يكون تكريرا لاني الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله وتخفف المكسورة الخ اذا خففت
بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالغاء فان تعلق الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة
والاية ترد عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال
فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن
يلزم اللام ان خيف التباسها بالنافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت
اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل في خبر اللام لان الدعاء لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل ولا يكون ذلك الفعل
عند البصريين الا من نواسخ المبتدا حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا
نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند
البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابو علي وابن جني انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق
اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت لزيدا فاتما والمدخلة فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك
وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا فاتما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولي افعال القلوب

وكان للتشبيه وتخفف فتلغى اي كان المخففة على الافصح ولكن للاستدراك يتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين معنى وتخفف لكن فتلغى اي لكن المخففة ويجوز معها الواو مع
لكن المخففة الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها اي بلعل

الا انها لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل على المفعول اما على المبتدا المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي
الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول عن الخلو عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال
تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله وان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ
ولم يعمل الكوفيون ان مع اللام في الاسماء وبينهما معها في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى
اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم
واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف لغة لو جاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزمهما
قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من
تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضماير قوله وتخفف المفتوحة فتعمل
في ضمير شان مقدر وقد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم
اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقد ما تكون هناك انتما لا قوله ويلزمها مع الفعل اه قد مضى شرحه في
نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك من يحفى ويتنعل وقد تكون مصدرة
بلا نحو علمت ان لا شيء لك او باداة شرط نحو علمت ان من يجيء يأتك اضربه او برب نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او
بكم نحو علمت ان كم غلام لي قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى
فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها اقول في كان قولان قال بعضهم انها
غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه ليؤذن من اول
الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية اللفظ الكاف فلانها لا تدخل الا على لفظ المفردات فتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها
لم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما ان لها حين كانت في محل جر ان اعتبر بها لجر الحرف
كما ذكرنا انه ليس لكاف كذا وكاي محل لصيرورتهما كجزء الاسم ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزء
عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان وريد يه شاء الحلب قال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان و
اذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال ربعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في
ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حرف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض
في الفعلية يقوي كونها مركبة من الكاف وان ويجي بعد المهملة اسمية كقوله عبات له رمحا طويلا واله كان قبس يعلى بها حين
تشرع وفعلية كقوله تعم كان لم تغن بالامس وقوله عم في التسبيح كان قد ذرت الاظعان وقوله انه الرحل عيران دكانا الماز لما حالنا
وكان قد الى وكان قد زالت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشي بها الدرداء تسحب قصبها كان بطن حبلى ذات اونين متمم فالحذوف
غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناظر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون
ظبية تعطو اجملة اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اي كانها ظبية ويروى كان ظبية بنصب ظبية على اعمال كان
ويروى بجرها على ان ان زائدة اي كظبية ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصله كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا
اثباتا وان تخالف مضمون ما بعدها ولا يخفى ما في التكلف فيما ذكروا من نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين
معنى في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فان اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء فقد لا يكون كقوله
تعم ولو اريكهم كثيرا لفشلتم الى قوله تعم ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يريكهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد
بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعم ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير
مناسب للافضال بل اللايق به ان يشكر المفضل وبمثله كثيرة فلذا خففت الغيت وروي عن الاخفش اجازة اعمالها مخففة ولم يثبت به شاهد
ويجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر
حذف نون المخففة للساكنين قال فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني الخ قد مضى شرحه
في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وعن ولعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة
ولانحوها وغير ذلك وجاء عن ودعن بجعل النون مقام اللام ولان وان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضله عليكم بشيء ان امكم شريم وقد تلحق لعل

تا التانيث كما في ربت وثمت ويقال لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او مكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها
قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها للمشابهة بالافعال وكون
حرف عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة لم يثبت وايضا ان الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها هيهنا الا ظاهرا ولا مقدرا
فهي مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة ولا متعلق لها وفي البيت الذي انشدناه ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يكون
اسم لعل وهو ضمير الشان مقدرا وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك جواب قريب
ويجوز ان يكون لام لعل محذوفا واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر
ونقل ذلك ايضا عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف تلك اللام اي لعل لابي
الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يكون الاصل لعا اي انتعش دعاء له فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه
متعذرة فيما انشده ابو عبيد لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية
عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها و
التلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها لم ينصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة و
العلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها الا في وجوب تاخير
الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك
نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست ضمير الشان الا في الشعر على ضعف
وقلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر
محذوف اي ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فكثيرا كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب
وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر
ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح
فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اي انه وتقول انه في الدار يجلس اخوك كما
قال كان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة
ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند
الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة
او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان
لنا محلا في الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اي سبقا اي لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون
ان مالا وان ولدا وان عددا وان غيرها ابلا وشاء اي ان لنا ذلك والفراء يشترط في جواز حذف خبرها تكرير ان كما قيل له ان الزبابة الفارة
فقال ان الزبابة ان الفارة اي هما مختلفان والرد على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الانصار قد فضلونا
اووا ونا وفعلوا بنا فقال لهم الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال ان ذلك اي ان ذلك كذلك وما روي من قول عمر بن عبد العزيز
لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اي مصدق ثم ذكر الماتح حاجته فقال عمر لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله اي اهلكوا او قبل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم
نهشلا قال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر ان ذلك ولعل ذلك الظرف
ايضا اي ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجا الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظرفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا
كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري
فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اي فطنت له قال سيبويه مثله ليت شعري حذفت التاء في الاضافة
كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدره بالتاء كالنشدة والاول موجب لجعل المصدر من باب الطينة كا
لجلسة والركبة فالزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري اتانيتني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال
القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي ليت علمي بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المص هذا الاستفهام قائم مقام الخبر
كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري
ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان عملك بالشيء غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر
المبتدا الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله لا محله بعد الاستفهام

فمقام

في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري
مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اي ليت شعري ايجتمع ام لا او مسافر منادى وقد يخبر هيهنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في
باب المبتدا انه لا يشترط تعريف المبتدا او لا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يجز في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثاني
بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وهيهنا الاعرابان مختلفان فلا باس به قال وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز ايضا هيهنا
عن النكرة المعرفة نحو ان كريما ابوك قال تعم فان حسبك كما قلت في باب كان اظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله
فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة
لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روي برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا
في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو بتقدير مرتويا
اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا اي كان خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كافا فحذف النصب ضرورة كما في
قوله فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعلا لارتوى اي مادام الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو و
الفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاولى للجمع مطلقا فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى
مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اقول اعلم ان بعضهم عد اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها
بدل غلط مما قبلها او بدل الغلط بدون بل غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد
النحاة بالجمع هيهنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في
مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل من احدهما دون الاخر
قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل انه حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو
اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي
والثعلب والربعي وابن درستويه وبعض الفقهاء انها للترتيب لكن الجمهور استعملوها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد
وعمرو وتقابل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله او حجة قد حث وقض مناسكها وقوله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا
وقولوا حطة قوله تعالى واسجدي واركعي وقوله نموت ونحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى وادخلوا
الباب سجدا اذا القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مع كثرة اشتراك الاسمين فصاعدا في حكم نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام وشركة
الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد وتجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في
الحصول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية
والكلام الاول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له او لجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلثة قصد احدهما اذ كثيرا ما
يورد الكلام بلا واو مع القصد الى معناها كقول الشاك كنت اكلت تمرا زبيبا اي احدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه يحتمل
القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر ويحتمل وقوع احدهما فبالواو يصير الجمعية نصا كما بان يصير معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو جاءني
زيد وعمرو مثلا فقلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي للمركب اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء
احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على
المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد لا مطردا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين
كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفى التساوي
من احد الطرفين فلا بد من انتفائهما من الاخر ايضا وما قيل ان من زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المفيدان بقيد الاجتماع
في وقت فليس بشيء لان نفي الشيء مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه وان كررت
العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء
كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الاخر فنفيت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو نفي لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون
تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو وما اكثر قوله والفاء للترتيب اعلم
ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لفعل المسند
اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة يعني قولك قام زيد فعمرو اي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا
فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب على عمرو عقيبه وتوعد زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد
فالترتيب

فالترتيب يبين ما يشبهها المدلول عليها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المتتالية نحو قولك جاءني زيد
الاكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف
واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلوة الجماعة يتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن
فالاصبح وجها وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد
عمرو وقد تفيد فاء العطف في الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان
كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين
فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب
ان ابني من اهلي وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجمل وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول
العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه
مرادا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما
قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى الجانة عن هشام
ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل اي منازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت
كيف هذا وانت لا تقول خرجنا الى زيد الى عمرو اذ الفعل لا يتعلق بحرفي جر بمعنى واحد كما مر في باب العطف قلت قد يستعمل في تحديد الاماكن
نحو قول الشريف ما بين الفلاة الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي ايا دار
سلمى بالحرورية اسلمي الى جانب الصمان فالمتثلم اقامت به البرد من ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين الفرات الى اللوى
الى شعب ترعى بهن فعيهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر استغنى الى بحذف فمع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي
عطف ويجوز ان يكون المعنى ما بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله
يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الاماكن الاخص بعد الاعم لكان العلياء موضع
سيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول داري ببغداد فالكرخ فاذا نفيت قولك فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو جاز
ان تعقب مجيء عمرو مجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجيء عمرو وقبل مجيء زيد هذا الذي ذكرناه كله حكم فاء العطف والتي
لغير العطف ايضا لا يخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل ويدخل ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه
ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفها بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى
في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى
انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني
فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك
لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول
اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد
فاضل فاكرمه فتدخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخلت على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية
والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته
فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها
لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما تقدم في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد تجيء زائدة في
غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا
مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل
بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين
ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى
ابتداء كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما لاستبعاد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية
من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت برجل

ثم

ثم مررت ان المروران ولا يكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد
يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر وكقوله تعالى
خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان الاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير
مناسب هذا المعنى مع التراخي ومجازه وكذا قوله تعالى فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك
الرقبة والاطعام بل لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية الى الله تعالى
وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار
التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم
سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرنا من ترتيب معاليه
الاخص فالاخص فهي كالفاء في قوله تعالى فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا
في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين وقوله تعالى
كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما عملوا
فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان
والعمل الصالح كما في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد مرتبة البقاء عليها من مرتبة
ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انشاناه خلقا اخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار
على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم فقوله
وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله
تعالى قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله قالوا لولا اوتي وكذا يدخل على فاء العطف
للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك اي بعضهم يستمع
اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر
في الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كما في قوله تعالى من اله غير الله يأتيكم بضياء
افلا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل
همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به الان فثم هيهنا مثله في قوله ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر
كما يذهب اليه جار الله في الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا
على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التأويل صيانة للحرف من الزيادة
اما الواو فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا
يوصف من الطاعة وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحي وانتحى واما قوله ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر وصب
عليهم تغلب بنت وائل فكانوا عليهم مثل راغية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة
لم يكن الا كلمة حالم بخيال اي فاذا المأمول وذلك لا لمام واما الفاء في قوله اراني اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا فقيل الفاء
زائدة وقيل بل الزائد ثم لحرمة التنضد واجاز الاخفش زيد فوجد وزيدا فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة
خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع زائدة عند البصريين
دون الكوفيين كما مر في باب واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا
ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فليعتذر
بكل ما يمكن وان سمج الاعتذار فليحكم بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز يا دهن ام ما كان مشيي رقصا بل قد يكون مشيي
توقصا نحوه وحتى مثلها بعينه مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الرضي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها و
ثم المفيدة للمهلة ... ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو جزء الفائق اما في القوة او في الضعف ...
اجزاء المعطوف ... وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد ما سبق من تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس
كلهم حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها

ايضا

ساده

ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله تعالى

حتى

ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف
كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل
انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اقول اعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامرين او الامور واما او واما
العاطفتان في المعنى سواء الا في شيء واحد وهو ان او تجيء بمعنى الى والا وايهم للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل لانه لا
يكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة
على الجملة نحو ما ابالي قمت او قعدت ونحو الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو له الاقامة فيقول او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي في هذه
الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها
او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى
مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب بل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير
تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخذ تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة
يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلمح البصر او هو اقرب على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون
فيه في هذه القضية ان قالوا ذلك وحققوا قال او هو اقرب اي بل اقرب وقالوا ان او اذا كان في الخبر فله ثلاثة معان الشك والابهام
والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته
بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته وتقصد الابهام على
السامع فهو للابهام كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر فالظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل
اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقوله هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على
انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل المامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم
الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احدهما
ولا يجوز الجمع بينهما هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لا يفهم من او بل ليست
الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير
فدلالة او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في
الكلام من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك
الاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه الجمع اذ هي في الاغلب من العادات
ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا او العرض نحو الا تتعلم
النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها
جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السرح فان سيان بمعنى مستويان
وهو بين اثنين قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه فاذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما
معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك
ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب عينته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت
الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون لمعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا
في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون لمعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما
ولا تضرب الاخر فان قلت فلا ينبغي ان فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى
فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى في اصل الوضع اضرب احدهم ولا
تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا او ما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك
جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب
يجوز ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموضع المصرح بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي
معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة افاد انك رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير

الموجب

الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت
واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رؤيتهما
كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا
منهما عما كان اصله اي عدم الرؤية وبقي الاخر على الاصل وغيره اما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا
او عمرا والاصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقاء الاخر على اصله من عدم الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم
الرؤية كان يكفيك ان لا تاتي بقولك ما رايت لا واحدا ولا اكثر جئت ليتوهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك
ان تقول ما رايت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيانه ان ذلك الاصل لم يخرج عما
كان عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد
العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص
على العموم فيما لقيت رجلا وما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت
مثنى واحدا من هذا الجنس او ما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتمل الاستغراق وغيره ومع من نص الاول نصا في استغراق جميع
مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراق جميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا معنى
لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل هذه القرينة
التي في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر فلفظة او في جميع الامثلة
موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب تفيد العموم وفي الموجب لا يفيد العموم
فلم يخرج او مع القطع بالجميع في الانتهاء في نحو لا تطع منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم واما اما فهي بمعنى
او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو فيبنى الكلام
مع اما على احد الشيئين او الاشياء واقام او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم
يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد
الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم
من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا واما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف
او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى
في الشعر لكنها مقدرة حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما
بدار واما باموات وقد تحذف الثانية الا قليلا فاما ان تكون اخا بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني
عدوا اتقيك وتتقيني وقد تلزم الثانية الواو وقد تفارقها نحو خذ اما هذا اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة اما
الى نار ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما قالوا وان اما لا يستعمل في النهي وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من
ان وما فلا بد ليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما فارتكب الشاعر حذف اما الاولى وحذف
ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال النحاة اما جزعا ولا منع من تغيير
معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون مهما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتاول البيتين
بان الشرطية وشرطها كان المحذوف اي فان كان نحو ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس
بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فالاصلح ان العاطفة شبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة
ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي اما الاولى
مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصيرا
كحرف واحد ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد
الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على ضربين
متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء
عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يحذف همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمرك
ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن

منقر

منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس بكثير وربما يجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ
نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها
بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام
اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا ينفك معها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا
تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا
استفهم بها عمت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد قولك
من عندك فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار وابن زيد ام عند عمرو او في الحكم المنسوب
اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها ومثلها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت
احدهما او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير
استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي وجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين
لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام
شاء ام بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات
وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه قل فأتوا وقد يجيء بمعنى بل و
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام هاهنا وكذا اذا جاءت بعدها ادات الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهي في مثله بمعنى بل
وحده والمقصود ان الكلام معها على كلامين دون المتصلة ولهذا سميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة
لا او نعم لانه استفهام مستانف ثم انها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك
ام عمرو عندك او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في
الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا
ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف
اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو معنى ايهما عندك اولى من قولك ازيد في الدار اي اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليها
نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار ولقيت زيدا ام عمرا واحسن جوازا كما قال سيبويه لكن المعادلة اولى ولينا ام والهمزة
جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانا زيدا ام ننزل فهي متصلة ويجوز
مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساوي النظم مشتركتين في الفعل
نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخوك ام عمرو هو فالاولى ان ام في الصور الثلث
منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفردين منها لو قصدت الاتصال والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها
في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرتين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو فعدولك
الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما
لان كل فعل لابد له من فاعل واما ان جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو
واقائم زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير و
المصنف والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بلى ان وقع الاختلاف بين
الجملتين بان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقديم خبر احد الاسميتين وتاخير الاخرى نحو اقائم
زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتساو نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها
الانفصال واما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة
لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا
او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرنا
الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه
ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا
بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة

التسوية

التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام
قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك و
قعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو علي ايضا ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت
خبره لكونهما في لفظ جملتين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما
بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا
السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين اي قيامك و
قعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل ...
بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله
اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكونه في الاصل مصدر
وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران
سواء دالة على جواب الشرط اي ان قمت وقعدت فالامران سواء علي فلا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك
استقبح الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة انه يقع بعدهما الابتدائية نحو سواء علي وما ابالي ادرهم مالك ام دينار لانه لا ...
افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم
الفعلية والا لم يجز ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء تخافونهم والتقدم
الاستفهام الدال عليه ومن ذلك لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري كذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو
سواء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط قال ابو علي ومما يدل على
ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم
تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال ما ابالي انب
بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد مر في باب كان ان تقديره اكان ظبي
كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب
فلا يقال ان غربت الشمس كذا وحرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها لتجردها عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى
الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت والدليل على ان
سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا
بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سينا سيان عندي ان بروا او فجروا فليس يجري على امثالهم قلم يقوي ذلك وان لم
يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجيء الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك
ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظ سواء وما ابالي فالاولى
ان تصرح باو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او
قعد فلاضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندك لا يمنع احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط كما مع او ومع ام لان المراد التسوية في الشرط
بين امرين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لاضربنه قام وانما غلب سواء وما ابالي الهمزة وهل وام مع انه لا معنى للاستفهام هاهنا بل المراد
الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد
الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان ياتي باو مجردة عن الهمزة نحو سواء علي قمت
او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد آل مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقال ابو علي لا
يجوز او بعد سواء فلا يجوز سواء علي قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء احدهما ولا يجوز ذلك ووهم عليه ان معنى ام ايضا
احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلته من الامرين بتجريدها عن معنى الاستفهام
وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك لانه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا
محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد
مستدلا بصحة قولك لاضربنه اي ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي قيامه
وقعوده مستويان عندك لا يمنع احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى ام تناهى فاقصرا وكذا ايضا
فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة ويروى ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجيء بالهمزة

قبل

قبل ونالا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لا ضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيهما ههنا معنى الاستفهام لما
فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع ام او معنى التسوية وقولك لا فعلنه كاينا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال
من المفعول ومن وما في محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كائنه وكائنا كان
ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شيء كانه قال المص كل موضع قدر الجملتان اي المعطوفة احدهما على الاخرى بالحال جاز نحو لاضربنه قام
او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه
بالاختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ام يجوز فيه او وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة
في الاستفهام ان معنى قولك ازيد لقيت ام عمرا احدهما رايت وجوابه بلا او بنعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه ما تم
كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسال عما
تعلم وتقول ازيد افضل ام الاخر فيلزم ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب
المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمرا فتقول ازيد او افضل عمرو
اي احدهما افضل من بكر وجهت اشكل عليك الاخر او وام المتصلة في الاستفهام ضد ما ولو بامثلة الكلام بابهما تقول الحسن او الحسين عليهما السلم
افضل ام ابن الحنفية من احدهما ابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا لا تقرر بلهما المستويان اذ احدهما افعل و
الاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن ولدنى قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين
اي لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لا ان لا للنفي اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا تجيء الا
بعد خبر موجب او امر ولا تجيء بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب
زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا تقول قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف
مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف
العطف لا تقول قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك دخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج لا
عن العطف ويتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس كان
دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس انها تكون عاطفة كلا
قال انما يجزئ الفتى ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اي ليس الجمل جازيا واما بل فلما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول
هي لتدارك الغلط فلا بد ان يكون بعد نفي او نهي وبعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع
في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم اذ ثبت بل ان تلفظك
بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب
الظاهر وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون
هذا ههنا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي والنهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه
يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا
وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي لكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم
مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو محقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف
لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر كما ذكرنا اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها
واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل
جاءني عمرو فبل ابطل النفي والاسم منسوب الى المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد
بل يجب الرفع كما في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل
ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا
بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت
القيام بلا عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت
وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد
وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما

بعد

بعد لا بل دون باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا تجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل
عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا
قيل انها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كا
لتحضيض والعرض واما التي تليها الجمل ففايدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام
ايضا كقوله تعالى اتاتون الذكران من العالمين الى قوله تعالى بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل
دخل خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث اللفظ كما مر في
المتصلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير
ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك
غلطا وانما جئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي
عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن
عمرو حملا على بل وليس لهم بذلك شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلموا لهذا الوضع واذا وليها جملة
وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض
على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو
عليها في المفرد بتقدير العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي
انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو وهي لمجرد معنى الاستدراك واختار في ما بعده الجمل ان
تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها في مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما الجزولي فعنده
ان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل
مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا
استفتاح يبتدا بهما الكلام وفايدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي
النفي الانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما غير عاملين بل داخلان على الجملة خبرية
كانت او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدا
به وقد نسبا للتنبيه اليهما كما هو مذهب المص في هذا الكتاب ويدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اما هاء او
عينا نحو هما وعما وقد يحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك
في كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا كالتي في الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
بلا خلاف واللتان للعرض مختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المص دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة
واما ها فيدخل جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله
ذا ولتعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك فانظر اين تنسلك واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا
نحو قوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد وقولهم فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي وهذا ليا ومذهب
الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان هاتا
عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل في موضع ها انا ذا افعل
وحدث يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست
غيره لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة
من المتكلم او المخاطب او الغايب كان معنى ها انت ذا تقول او يضربك زيد ها انت هذا الذي ارى لا من كنا نتوقع منه ان لا يقع
منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذي استغرب منه ولم نتوقعه قال تعالى ها انتم اولاء
تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على
الحال اي ها انت ذا قائلا فالواو والحال ههنا لازمة لان الفائدة مفقودة بدونها والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى
للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي
دخولها على ذا استدلالا بقوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر

للخليل

حرف النداء يا اعتمها اى اعم الحروف فيها يا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب حرف الايجاب اى المستعمل فى موضع الجواب نعم قد تكرر استعمالها اى نعم

للخليل بان تلك لا عادة للبعد بينهما كما اعيد فى فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يبخلون وفيما قوله ثم انتم هولاء تقتلون
دليل على ان المقدم فى ها انتم اولاء هو الذى كان مع اسم الاشارة ولو كان فى صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها
انت زيد وما حكاه الزمخشرى من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان نقول ان ها التنبيه
مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله فى غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه
قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتنى كنت معهم وتقليل نحو يا رب باغارة وقد يليها فعل المدح والذم
والتعجب من جعلها حرف النداء فقط قدر فى جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر
الكلام كما للاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما فى الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة
قوله حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب وقد ينوب بعضها مقام بعض فى النداء والمشهور استعمالها فى النداء
وقد جاء آ الهمزة بعدها الف وآى همزة بعدها الف بعدها يا ساكنة ويا اعمها يعنى ينادى بها القريب قال الزمخشرى هى للبعيد
قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعى لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو ثم
وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها فى القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز فى احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ وآى ووا فى البعيد
واى والهمزة فى القريب قوله حروف الايجاب نعم وبلى واى واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اى مثبتة لما سبقها من كلام خبرى
سواء كان موجبا نحو نعم فى جواب من قال قام زيد اى نعم قام او منفيا فى جواب من قال ما قام زيد اى نعم ما قام زيد وكذا تقرر
ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم فى جواب من قال اقام زيد اى نعم قام زيد او منفيا نحو نعم فى جواب من قال الم يقم زيد اى
نعم لم يقم زيد فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هى بعد الاستفهام لاثبات ما بعده
اذا الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثمة قال ابن عباس رضى الله عنهما لو قالوا فى جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار
ان يقال لها حرف الايجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر فى الاستعمال ان يقال الايجاب فى الكلام المثبت لا المنفى
والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفى لفائدة التقرير اى الحمل على الاقرار والطلب له
فيجوزان يقال فى جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفى فافادت الايجاب ولهذا عطف
على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم فى الحقيقة مصدقا للخبر المثبت
المدلول به الاستفهام مع النفى لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد
اداته فالذى قاله ابن عباس مبنى على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذى جوزه هذا القائل مبنى على كونه تقريرا لما بعد الهمزة
مع حرف النفى فلا يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك
بنا تدانى نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علانى اى ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر فى العرف ما قال هذا
القائل فلو قيل لك اليس لى عليك دينار فقلت نعم لزمك الدينار بناء على العرف الطارى على الوضع وفى نعم اربع لغات المشهور
فتح النون والعين وهى كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا
فى حتى ويقع نعم فى جواب الامر نحو نعم لمن قال زرنى اى نعم ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربنى اى لا اضربك ولو قلت نعم فى جواب
التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك وكذا فى جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى مختصة بايجاب النفى
يعنى ان بلى ينقض النفى المتقدم سواء كان ذلك النفى مجردا نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او كان مقرونا باستفهام
نهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد
الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اى ليبعدن بالنون الخفيفة و
استعمال بلى فى البيت لقصد توكيد الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفى
كما كان بل للرجوع عن الايجاب نحو ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها لا ايجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهاما
الا ما كان بالحرف وهى الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فتقول فى جواب من جاءك شخص او
انسان لم يجز لان الاول اعم والثانى مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول امارجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما
يقال من الرجل فيقول زيد او واحد من بنى تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غيرها
ذلك من الانواع فان كان سؤالا عن صفة الماهية فنحو زيد فنحو عالم او ظريف وفارس وقد تقدم ذلك فى الموصولات وجواب
اى المضاف الى المعارف معرفة نحو زيد او عمرو او انت فى جواب اى الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل راكب
فى موضع كذا وجواب اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب فى جواب اى رجل او نكرة مخصصة

وهى

والبعيد

نحو نعم

والثانية كسر العين

بالنفى

ويختص بايجاب النفى او اثبات بعد الاستفهام ويلزمها اى القسم اجل وجير وان تصديق للمخبر حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية و
قلت اى زيادة ان مع المصدرية ومنه الجملة بعد لما وقد مر على حالة مفقودة وتقديرها وانما كثر زيادتها مع النافية وقلت مع المصدرية ولا وان مع لما وبين لو والقسم و
اى ما زائدة مع اذا ومتى واى وابن وان شرطا حال الوجزكان والمعنى وقد زاد ما مع هذه الكلمات فاذا كان شرطا او اذ كان كل واحد منها شرطا وبعض حروف الجر
تقدمه على انها وقلت زيادة ما مع المضاف ولا مع الواو لانه جار ومجرور متعلق لفظا او تقديرا وبعد ان المصدرية وقلت اى الزيادة ولا وقبل اى القسم وشذ مما اى

بالنفى وجواب بكم لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين للعدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب اى زمان دون المبهم
منه وجواب ابن ولى المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها ومع او وجوب هل نعم او بلى او لا قوله واى اثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم لاشك انه غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها بمعنى التصديق للخبر ايضا وذكر ابن مالك
ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغى ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهى وبعد الاستفهام موجبا كان
او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربنى فيقول اى والله لا اضربك وكذا يقال ما ضربت زيدا فيقول اى والله ما ضربت
وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف اعنى لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع
مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعدها الا فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربى ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب و
الله ولعمرى تقول اى والله واى الله بحذف حرف القسم وبنصب الله واى ها الله ذا واى وربى واى لعمرى واذا جاء بعدها لفظ الله
فان كانت مع ها نحو اى ها الله ذا فقد مر الوجوه الجائزة فيه فى باب القسم ويجب جر الله اذن لنيابة حرف التنبيه عن الجار وان
تجردت عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفى يا اى ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤه
ساكنة والجمع بين الساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصونها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على
غير حدة لانهما فى كلمتين اجريا مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتموا الثوب كما فى ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله
قوله واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجئ بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى
الجوهرى عن الاخفش ان نعم احسن من اجل فى الاستفهام واجل احسن من نعم فى الخبر نحو تجيبهما على ما تجئ فى الاستفهام ايضا واما
جير فقد مضى شرحها فى القسم فى حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو فى قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد
كبرت فقلت انه والها للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والها اسمه والخبر محذوف اى انه كذلك فقول ابن الزبير لفضالة بن شريك
حين قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها لا يحتمل التاويل الا انه يدل على تجويز لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف
من انها لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين
لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واى وابن وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفى وبعد ان
المصدرية وقلت قبل القسم وشذ مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها اقول قيل فائدة الحروف الزائدة فى كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت
فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا
لما لم تغاير فايدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسمية كانت او لا زوائد
ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فيما رحمة واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه زيادة
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد
اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما فى كلام البارى تعالى وانبيائه وائمته عليهم السلام وقد
يجتمع الفائدتان فى حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة
وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة والى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا
لتاكيد النفى ويدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاى زيدا وقلت زيادتها
مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضى ومع ما الاسمية نحو قوله تعم ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية
نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هى المشهورة نقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر واما
ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مر فى القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو كما ان
اللام موطئة قبل ان وساير كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الا بيه يجئ الكلام فيه وقد يزاد فى الا نكار
نحو انا انيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم كقوله تعالى وان عسى ان يكون واذا لو استقاموا وان اتم الا
كما توهم بعضهم بل الاولى انها مخففة ان والثالثة مفسرة كما تقدم فى نواصب الفعل واما ما فيزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت
معنى الشرط نحو اذا ما تكرمنى اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمنى اكرمك بمعنى متى تكرمنى ولا نفيد ها ما معنى التكرير لو افادته لم تكن زائدة
بل تكون انما للتكرير فى ما شاء ومن قال ليس للتكرير فكذا فى ما او اياما تفعل افعل فاين ما تكن اكن واما مذ هبن ماك وقد يدخل
بعد ايان ايضا قليلا ويجئ حكم ما مع ان فى نون التاكيد قوله شرطا لشهيد الجميع مع كون من اذا ومتى واى وابن وان لانها كانت تستعمل شرطا
وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد ما الكافة وان لم تكن لها معنى من الزوايد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل
من العمل

زيادة ان مع
مع ما النافية
المصدرية

من والباء واللام تقدم
ذكرها اى ذكرها فى هذه اللغة

نعم واجل وجير

مفرج كرب ماله
الى بعد

اى قسمة
ان زيد

وحرفا التفسير أي وان وهي اى تختصمة بما في شيء في معنى القول وحروف المصدر ما وان وان فالاولان للفعلية وان للاسمية

عن العمل وتهيئه لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعليه من هم من اعمل ليتما وانما وانواتها تكون مازائدة وليست حيثما واذما زائدة لانها
هي المهيئة لكونها جازمتين وهي ما الكافة ايضا الطاهر الاضافة وينبغي ان لا بعد ما في نحو بعين ما ارينك ومن عضة ما ينبتن شكيرها
زائدة لا بمعنى المهيئة لدخول النون في الفعل على ما يجي في بابها وقد مضى الخلاف فيما في مثل مثل ما انكم الموصولة
وقد يزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم ونحو صديق كما ان عمرو اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة
والمجرور بعدها بدل منها وكذا في نحو الاستعمال بعد باب الجر كما مر في باب الاستثناء وفي هذه اللفظة الاربعة وقلت زيادتها بعد المضاف
نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فزاد بعد الواو العاطفة
انهام — بعد نفي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتوكيد في لباء ورفع الاحتمال في لا ههنا
وفي من الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدا ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا لكونها كافة مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية
نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا لايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال
لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف
نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء واللام والكاف فقد تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرفا التفسير اي
وان الا محصة — وان حال كونها تختص بما في معنى القول اقول اعلم ان الفرق بين اي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني اخوك ابو عبد الله والجملة كما تقول
هو يقعد اي هو قال وترمي بالطرف اي مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى
القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا
ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير للمضمر في به وان كان في معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم
ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على
الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على الامر او نهي
متصرف لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اوعزت اليه بان قم ويجوز ان
يتوهم فيه زيادة الباء لكن الاصل دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعزت اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبدوا الله زائدة والاصل
عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا
قول لتفسيره قال بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانها زائدة او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم ظهور
او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون ويتناجون فيه او بان انطلق الملا بمعنى انطلقوا في القول و
شرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليها الا من جهة تفسير المبهم
المقدر به فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدر
ولا يصح ان يكون المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امرته ان قم اى قال له قم بتاويل امر يقال او تقدير قال
بعد على الخلاف في الحال المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان وان
فالاولان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا
يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به مع الفعل ما افاد ان مع ذلك ولا فليسا مؤولين به الا نري ان معنى بما رحبت وبرحبها شيء
واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول بان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس
بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب
اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية
بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة ما ذر اي مدة ذروره وصلتها اذن في
الغالب ماض لانه اخف لفظا منه كما ذكرنا او منفي بلم نحو لا افعله ما لم تلقه معناهما الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا
صلتها ما المصدرية لانكرها عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره ان يكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في
الدنيا بالغيبة وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا بقي على
مذهبه خلا زيد وما عدا زيدا بالجر وما كافة ليست داخلة على المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان
من الله علينا او مضارع وله فيه خاصية تاثير فيه لان في نصبه وتخصيصه بالاستقبال اذا امرا ونهيا على مذهب سيبويه كما مر وتميم

واسد

حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها اى لهذه الحروف صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا موجها فالمفعول يحيى حروف التحضيض الفعل حال كونه ملفوظا او مقدرا
حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها اى لهذه الحروف صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا او حالا من المفعول اى يلزم حروف التحضيض الفعل حال كونه ملفوظا او مقدرا
او حرف كان اى لفظا كان الفعل او تقديرا او ظرف اى في للفظ او مفعول به بتقدير اعني او تقدير اعطف عليه حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما
اى الهمزة وهل صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذا هل والهمزة اعم تصرفا منها اي من حيث التصرف تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام
عمرو والم اذا ما وقع والمن كان دونه وامن كان دون هل

واسد يقلبون هم تباعينا ويشدون عن ترمين من خوقاء منزلها ثناء الصباح من عيني مسجور وانها المشددة فتوصل بمعمولها
اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية في اذا دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان و
تختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع من ختم كونها لو فجعلها في مثالنا مصدرية بل تقدر ان بعدها
ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقال علي اولها ولو بين متصلة وصلتها كصلة
ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينصب الفعل بعد مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اى اتمنى
وادد لو كان لي مال قال تعالى فلو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل
لفظا او تقديرا اقول اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم
على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل
لفظا — في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت ولما كانوا انما تعطف على قوله ويلزم الفعل نحو لولا ارسلت
ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته وجاء
الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منصوب
بالفعل الذي بعده لا بمقدر كما قيل في قوله ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا بفعل
غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولو مهما صدر الكلام لما مر قبل وقد يجي الفعلية بعد لولا غير التحضيضية
قال الا زعمت اسما اني احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي فقيل بلو لم فهي اذن لولا التي لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل هي
لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل
اقول هذا الحرف اذا دخل على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه قد ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي
التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه وانتظاره قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن
قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فهي اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع
التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول لقد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى و
ليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف
التحقيق لكن في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين و
قال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقد والله وقد لعمري قال كذا وقد يغني عن الفعل
دليل محذوف بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام
زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو والم اذا ما وقع والمن كان
وامن كان دونه هل اقول قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد وكذا هل يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على
شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد في قيل هل نحو اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد
وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات في حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان
لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيار اهل زيدا ضربته
لما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني انها تستعمل فيما لا يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد
مبتدا ولا على كونه فاعلا الفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا
ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كما ذكر للسالف المتقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى
اتقولون على الله ما لا تعلمون قال اطربا وانت قنسري ومنه نحو ان يدينه في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة
صدرك — على النافي فلمحض التقرير اي حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك والسن لك بقادر وهي في
الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا يدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة يستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل

هل معها

حرف الشرط ان ولو واما ولهما اى لو ولو واما صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي بالنصب على الظرف وان دخل في الماضي ولو عكسه اى عكس ان وبلزمان اى لو ولم الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل عطف على ما بفتح موضع منطلق ظرف وفي بعض النسخ وانطلقت بالفعل موضع منطلق وهو عطف عليه ايضا وليكون الفعل كالعوض متعلق بفعل فان كان الخبر جامدا اسما غير مشتق جاز اى كون الخبر جامدا لتعذره اى لتعذر تقدير الفعل وهو متعلق بجاز

هل معها الا شاذا كما مر ويختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعم هل ثوب الكفار اى ثوب بها وقوله ام هذا بتلك فهل عرفتك يا عمرو وافادتها فائدة النفي حتى جاز ان يجئ بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعم هل جزاء الاحسان الا الاحسان اى جزاء الاحسان فاذا قد هل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصايص الهمزة ان يدخل على الواو والفاء وثم كما تقدم في حروف العطف ولا يدخل عليها هل لان هل فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر نحو تعم فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول انا اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فا تكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي ولا تجئ الهمزة بعدها ويجوز ذلك في هل وساير كلمات الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبلها نحو الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام قال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى امن يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ونحو ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعدها ام نحو من يطعمني ام من يسقيني واين اكل ام اين اشرب واذا قصد اشتراك ما بعدها ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد الاشتراك نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف وهي بمعنى بل وساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشيا مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها ساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعها الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيدا او ابن زيد لمن قال جاءني زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل زيد قوله حروف الشرط ان ولو واما ولها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي ولو عكسه وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره قوله فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على ايهما دخلت قال تعم لو يطيعكم في كثير من الامر هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو يستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المص بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب او لمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فلا يلزم ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كما في قولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المص هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اى امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكون لا لعلة التي ذكرناها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اى الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجئ جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اى لبقيت ومنه قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اى لو امن لا طاع وقوله تعم لو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فالكلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيد ضرب فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيد اضرب وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقي شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب

كالذي الله

الكثير
... (note) ...
فيه

المزج

واذا تقدم القسم في اول الكلام جملة شرطية وعلى الشرط متعلق بتقدم ولزم المضي جملة جزائية ولفظا تقييد للمضي ومعنى عطف عليه وكان جواب القسم عطف على جملة مرشحة ولفظا تمييز مثل والله ان اتيتني او ان لم تأتني لاكرمتك وان توسط تقدم الشرط وغيره جاز ان يعتبر وان يلغى نحو والله ان تأتني اتك ان تأتني لا يتباك انيتني فو الله لا يتبك نفيد القسم كالملفوظ مثل لئن اخرجوا وان اطعتموهم وانما للتفصيل والتزم

المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبران اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان اذا وقعت بعد لو الحذف شرطها فخبرها ان كانت مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فلازم ان يكون خبران فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر اما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واما قوله تعم يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجئ الفعل في خبران الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود ابن يعفر مما خبيثاني كل يوم غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب كرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبران الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال تمر بالاعناق او تلويها او تشتكي لو تشتكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة ويجوز حذف هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما في حيزها صلة فحذف اللام كثير نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعم ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعم وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعم كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني او ان لم تأتني لاكرمتك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقوله انا والله ان تأتني اتك وان اتيتني لاتينك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اقول اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اكرمتني اكرمتك او لا يتقدم والاول قد يجئ الكلام عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامنا الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او اسماء الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعم لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فيجوز قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وتقول والله لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي بعد لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فنقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا شيخنا عباد لكرونا اليوم او لكادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا لما لم يجز حذفها واما في اسماء الشرط فنحو قوله تعم واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لمن تبعك منهم لاملأن جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم لنهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت لها ان تدلج الليل لا يزل امامك بيت من بيوتي سائر واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمتك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمتك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر كالاستفهام لتاثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعمالهم لهما وبعدهما عن جوابهما قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتباره اى لا يكون في الجوابين علامة تاثيرهما اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما ويصيران بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم وتخلله القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله تعم المؤاخذة فيه بلا نية لتمرن السنتهم عليه وسماه لغوا فقال تعم لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالحاشية التي تم معنى الكلام بدونه والشرط مورد في معنى لم يكن فيه وهو التوقف فكان اداة القسم اولى بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمك بالرفع

على ان اكرمك خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا ولهذا حمل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتأخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال لاجماع الكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد يقوي بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لا اتيك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لا لما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله اتك فانك جواب الشرط والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو او لولا على القسم فالاولى الغاء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط اي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب خبر كالمبتدا بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتني اتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لا اتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب اخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو ان اتيتني والله اتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه وهما المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لا اتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لاقومن او انا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسط او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لا اتينك او لا نحو والله اني اتيك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا اتينك وانا ان اتيتني والله اتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا اتينك وان اتيتني والله اتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا اتينك وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تاتني اتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا اتينك وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فيقال نحو اجئتك ان تجئني ووالله ان تجئني لا كرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لا برح طارقا وان يك انسا ماكها الانس يفعل وقوله فان تبتئس بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل فقول المصنف لزم المضي لفظا او معنى ليس بحتم والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ونعني بالمعنى نحو ان لم تزرني لا ازورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجيء الجواب للشرط مع تقدمه كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لتفعل وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله وتقدير القسم كالتلفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما وابن ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو امن يضربك تضربه بجزم تضربه وكذا لو اضربك لضربته وكذا ان تاتني اتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك

فغير

واما للتفصيل حذف فعلها ... [illegible] ... كونه مطلقا او مفعول مطلق اي عوض بينهما جزاء ... او نعت لحمد ومحذوف اي عوض تعويضا مطلقا ... الاسم ثم اوقع بينهما معمول المحذوف ...
وقيل ان كان اي ذلك الاسم جائز التقديم لزم ... الا ثاني

في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير وذلك لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة ان اتيتني ابيك بتقدير ابيك ان تاتني وكذا ان تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا في الشرط والجزاء معا كما يدخل الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تاته يشكرك بالجزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل افان مت بل كان يقول اان مت فهم الخالدون اي افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جوابها لانه ليس بجزاء كما مر في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا من جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فمن ثم لم يات الفاء في قوله اءذا كنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد لان التقدير ائنا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام في نحو قوله تعالى اءذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون لطول الكلام وبعدا لعهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما ذكر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين ... لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمبعوثون مع ان فيه همزة الاستفهام وان ولا تعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض الذي ذكرنا في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبر ان لغرض ذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جوابه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاء ها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة والله ان اتيتني لا اتينك فثاني الشرطين لفظا اولهما معنى ومثله ان تبتلى ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالتك ان اعطيتني ان دخلت الدار اعطاك اي ان دخلت الدار فان اعطيتني فان سالتني اعطك فقوله فان سالتني مع الجزاء جواب فان اعطيتني وقولك فان اعطيتني مع جوابه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني اعلم ان اما موضوعة لمعنيين التفصيل المجمل نحو قولك هؤلاء فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما تقصد والاستلزام شيء لشيء اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط الجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها حتى قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا في قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا اي حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم في الحقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذفوا الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدا والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل غرضنا الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز الواجب الحذف بشيء اخر الا ترى ان خبر المبتدا بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان للحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم

ومذهب

قوله

الجزاء

اما التفصيل

وذهابي لازم اليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضربا كلهم
فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تأديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا
في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على
ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من
التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فاما اضرب ولا يقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا
لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيدا طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها
كقوله تع فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب
ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع انه يجوز ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني
فاكرمك قال تع اما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتليه يقول وانما وجب الفاء في جواب اما
ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيدا يقم لانها لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد
منهما من الشرط الا نرى انه اذا حذف الجزاء في نحو اتيك ان تاتيني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء فعدم الانجزام عند
حذف الشرط اولى واما قولهم افعل والا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما كما ذكره بمعنى ان واما تفسير سيبويه لقولهم
اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان معنى اما يكن
من شيء فزيد منطلق ان كان شيء فزيد منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف
شرطها على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما الصدود لا صدود
لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكية كقوله تع فاما الذين كفروا افلم تكن اياتي اي فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو
اما زيد قائم فعمرو كذا الا ان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم
انه قد ياتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فانه اما ذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما
فعالم واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا فصديق فليس بصديق مضاف واما ما فعالم ونحو ذلك واما غيرهما نحو واما
البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين
نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون
الرفع والنصب فيه كالحجازيين واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر
والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب
فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه وذلك لانه رآهم ينصبون المعرفة
والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر
زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب
المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم
في مثالنا فيكون حالا مؤكدة ثم قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اي عالم به كقوله تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى
عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي فانا ضارب الناس
فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين
المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما
للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على انه
مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ ما بعد الفاء خبره وبلا تقدير
ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان تقول ان مثل الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له فلم يسلم السامع
بعض تلك الدعاوى ويدعي كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهو حال لان المعنى
اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي بدا بت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك فانت
في الحقيقة كذلك كما تقول اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم الامثلة واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تع يا ايها الذين
امنوا امنوا على الحال لتاويلك اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت

اي اما يكن شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان

هذا

عالم

عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما مشهورا في العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او تجعله مفعولا
مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمن لك اي اما يكن شيء فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول
مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء فزيد عالم العلم ولنا الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فانت
بسمين او فانت سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع في نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن المبتدأ معنى الجزاء اي
التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم مثله خبر مبتدأ محذوف وعلى انه سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو
كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم
ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما
العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اي لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اي لست
به وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالفاظ التي سدت مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدأ زيد ضرب زيد
لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو
عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وحكى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة وقال ومع ذلك
لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا
معينين فلا يجوز فيها الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك لك اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له
بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان المعنى فذو عبيد اي تملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي فانا غلبهم بالفضل
وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اي اما كونه عالما فحاصل والخبر محذوف لما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو
عالم اي اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا في ان لا يكون زائدة كما في قوله تع لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصور التي ذكرتها تخليط
كثير للنحاة وهذا الذي ذكرته اقرب عندي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تع وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا
فليذوقوه وقوله فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيد فضرب
ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا في باب المبتدأ
ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز تقديرها بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله و
النهي لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقدم ما قبل المنصوب وتدخل الفاء على الامر و
النهي فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله
فاووا وقوله اذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته
فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله
فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اي مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو فسيقولون فاووا فاقيموا في الظروف
الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما
زيد فمنطلق من الغرض المعنوي اي قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة
لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما في حيزها اي ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعدها وليس ذلك بمطلق
عند المصنف لان المبتدأ في نحو اما زيد فقائم خرج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط في نحو قوله تعالى
واما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة
فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد اختاره المص وبعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي سواء كان
بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا نحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق
اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز
اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا في نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا نادرا بل يبعد اي قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى
ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم في مثل هذا المقام
الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق التصدر كان وما او مانع اخر من عمل العامل فيما قبله ككون
العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا او عامله اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او كون
العامل مع نون التوكيد نحو اما زيدا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدها فالعامل لما بعد الفاء وان كان
بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والاول الثاني وليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور

مع المانع

ثناء اى كلا بمعنى حقا انا والتانيث الساكنة تلحق اى لتاء الماضى لتانيث المسند اليه فان كان اى الفعل ظاهر اعرحقيقى فخير اى ضرورة مخير ولم يقع فى بعض
الحاق علامة التثنية والجمع ضعيف التنوين مبتداء ونون خبره وساكنة نعت لنون تتبع حركة الاخر جملة صفة نعت لها ايضا ولا حرف فى حال
وقد لتاكيد الفعل لا نه جار ومجرور متعلق بفعل لفظا او تقديرا ومعه الجملة نعت لها ايضا وتقديره لا يكون الساكنة لتاكيد الفعل الوجه عطف و
تقديره التنوين نون ساكنة يلحق الاخر لتاكيد الفعل ثم اقتصروا بدلالة السياق وسوا التنوين للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف

مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض منهم ينجون لتحصيله الغاء مانعين نصا عدا والدليل على ذلك
امتناع النصب فى نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدم لم يمتنع تقديم ناصب نحو كرت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل
الميم الاولى من اما ياء قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى وايما بالعشى فيحضر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر
تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعم رب ارجعون لعلى
اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم بلا قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشى منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا
كقوله تعم واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعم كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز
ان يجاب بجواب القسم كما فى الاية وان لا يجاب به كقوله تعم كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقى وليست للردع اذ لا معنى له
الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما فى قوله تعم ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف
عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفصل ... عن تمام ما بعدها
لان الحروف لا يستقل اى كلا لا وليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها
لمعناها لانك تردع عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود من ان فلم
يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضى لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقى فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمع
فضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال بين الفعل وهو الاصل فى كونه
مسندا وبين الفاعل وذلك لان اتصالا من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام فى نحو ضربت لئلا
يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه فى نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لاجل
تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب وقوله تعالى
رب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى وهذه التاء الساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيت من اول
الامر بسكون هذه على بناء ما الحقته لانها كالحرف الاخير مما الحقته ويحركه ذلك على اعراب ما ولبته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب
عليها فى نحو قائمة وتقلب للاسمية فى الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون
لم تزد اللام المحذوفة الساكنين فى رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التى بعدها وهى كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة
الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كالا حركة بخلاف حركة اللام فى لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافى وخافن ويبعن وقولن
فان عين الفعل فى هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا فى التاء الفعلية بل
اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل فى اضرب لتضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهى لان تحركة
بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل
لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام فى اخشون واخشين
وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة
فقالوا رماتا وغزاتا ولا يقولون رمت المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ لم تلبس فى الاتصال كالضمير قوله واما الحاق
علامة التثنية والجمع فضعيف يعنى نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا مبنية من اول
الامر على ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء الضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما يعود اليه من غير فائدة كما حصلت فى نعم رجلا وربه عبدا
وفى باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو فى غير العقلاء نحو اكلونى البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل فى الاصل موضوع
للعقلاء وجاء ايضا استعمال النون فى الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل
هذه الحروف ضمائر ابدال الظاهر منها واما الفائدة فى مثل هذا الابدال فما مر فى بدل الكل ويكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض كون الخبر
منها قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا
الى علم اقول التنوين فى الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها
لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان يتبع حركة اخرها وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم فى الفعل نحو قوله وقوله اذ اصبت لقد اصابا وقوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين فى
الكتابة فى الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فى الوقف رفعا وجرا ولذا كتب فى حال النصب الفا لانها تقلب الفا فيها
وقد ذكرنا اقسام التنوين فى اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءنى زيد بن عمرو ولذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك فى قولك هذا فلان بن فلان لانه

كناية عن العلم وكذا الطامر بن طامر وهى بن بى وضل بن ضل لا تربه عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان
بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءنى كريم بن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم
يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتداء وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذف فى الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد
والتنوين علامة التمام وليست العلة موجودة فى المبتداء مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفى الموصوف ببنت بحثان كما مر فى باب النداء وحذفها
فى نحو قوله وحاتم الطائى وهاب المائى وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا لضرورة وقرئ فى الشذوذ قل هو الله احد الله
قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل فى الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم
وقلت فى النفى ولزمت فى مثبت القسم وكثرت فى مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه
مفتوح وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل
فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكن وفى الوقف فيرد ما حذف فى
المفتوح ما قبلها تقلب الفا اقول انما حركت المشددة بالفتحة وكسرت بعد الالف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها
بنون الاعراب التى فى المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون فى الاسم المثنى نحو الزيدان قوله يختص بالمستقبل لم يدخل على الحال
والماضى لما مر فى باب المضارع ودخولها فى الاغلب المشهور فى مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض واما فى المستقبل
الذى هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما
يفعلن ليكون الاول توطية لدخول نون التوكيد وايضا انما يؤتى بالطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما فى الامر والنهى والتحضيض
والعرض والتمنى والسؤال عن حصول الفعل كما فى الاستفهام نحو افعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات
الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا وتقول لم تمكثن وانظر متى تفعلن قال واقبل على رهطى ورهطك نبتحث مساعينا
حتى ترى كيف تفعلا والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما فى
اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايتهم ما يفعلن واما ما يفعلن وايثما تكونن اوكانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد
اختيارا فى جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشاء منه فزارة تمنعا وقوله نبتم بنات الخيزلاف فى الترب حتى
متى ما يانك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها فى الشرط وربما دخلت فى الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال من تثقفن منكم فليس بآئب
ابدا وقتل بنى قتيبة شاف ويجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التى تلى لو انها ما المزيدة فى غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد
ما يبلغن وبعين ما ارينك اى اخفوا الذكر اراه فيك وبالم عجب يضربن يطلب امرا لا يناله الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها كمن
كان له اصل وامارة تدل على شى لو وقل ما تقولن وكثر ما تفعلن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التى فى الشرط اكثر منها مع غيره لان
الشرط يشبه النهى فى الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت فى علم يرفعن ثوبى شمالات فضرورة وانما حسن لان ما يدث فى رب
ويرفعن حيزها ويجئ النون بعد المنفى بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى واستشهد بقوله واتقوا
فتنة لا تصيبن وقيل ان لا فى الاية للنهى وقد يجئ مع لا النافية منفصلة نحو لا فى الدار يضربن زيد وعند ابى على لا يجئ بعد النفى اختيارا
العرائه عن معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة فى الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهى من حيث الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم
يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز فى الضرورة انت تفعلن قيل ويدخل اسم
الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ارايت ان جائت به املود امرجلا ويلبس البرود اقائلن احضروا الشهودا وقال اخر يا ليت شعرى
عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به فى دخول نون الوقاية فى قوله وليس حاملنى الا ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه
المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق بجار سابق كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
وقوله ليعلم ربى ان بيتى واسع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها فى الامر والنهى والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هى لازمة
مع اما خلافا لغيره فاما ترينى ولى لمة فان الحوادث اودى بها ترك النون مما جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع
الضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو واما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما
قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين فى كلمتين واولهما مد وان كانا لتاينهما لشدة الاتصال وعدم الاستقلال
كالجزء من الاولى الا انها على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهى ضمة ما قبلها ناله اجتماع
هذه الاشياء كان الحذف قال سيبويه قالوا اضربن واضربن كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كنحو تمد يق والمفتوح
ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة كما جئ فى التعريف فى باب التقاء الساكنين وانما ضمنه لم يكسر فلم
ينفتح اجراء ما قبل نون التوكيد فى جمع المذكر فى جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة
ياء

ياء فان كان ما قبلها مكسورا كاغزي واضربي وارمي وحذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين لجواز ما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتح لغة طائية نحو ارضن في ارضي قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن و اغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الالف يلي قبل الالف فتحة ولعل مراده هذا اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة ولذا ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو لتغزون ولترمين وارمين وليخشين واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرنا من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معا كان الفعل معربا ومبنيا لا تركيبا لحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين اولا بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخ الجر بالضرورة كما كانت في اضربن الا انه تحريك الساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل في المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف ارضوا الرجل فلكونها كاللازمة ردت العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فانه يقول انما ردت اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم ترد لالتبس اغزن بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيح ومعتل واما ردها اللام في ارضين واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء اخر هذا ولغيرهم على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله لترمن زيدا وارمن يا زيد ولتخشن زيدا واخشن يا زيد وعليه قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا واما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذف الواو والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفنا الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والياء وايضا المد فيه اكثر منه في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين واما الالف في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلها الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده وانما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربنان بنونا لو قايه واضربان نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللائي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كلا اورد دوا في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها وعند اكثر الكوفيين الثقيلة اصل المخففة قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها و قد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذف فيها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزي الجيش وارمي الغرض ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة وفتح بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا هو نبذة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذ يسئل لم لم يحذف اللام في اخشيا وارميا

واغزوا

واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم تضم الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الامر ولم يحذفا كما في ارموا الرجل وارمي الغرض وكل علة ذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقى المخففة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حط الطاعن التنوين لان للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها قد يترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة يا بالشرط المذكور قياسا وفي غيره ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئي والنون الخفيفة يحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن يونس انه اذا … بعد نون المخففة في اضربان واضربنان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربناء الرجل قال سيبويه لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفرد من المذكر والمؤنث وفي جمع المذكر ويسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربنان واضربنان ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيها المدة الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها ما زادت على الالف لانها حرف لا ينكر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان المد الذي يزاد بعد النطق بالالف الاولى يراد به الف اخرى وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول ابدلها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين فتقول اخشووا واخشيي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو اضربن و اضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ لان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيرهما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجيء وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي بابدال النون والواو والياء بدلا من المخففة وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت لاجل نون التوكيد كما يجيء قوله فيرد ما يحذف يعني اذا حذفت النون اعيد الى الفعل الموقوف عليها ما زال في الوصل بسببها من الواو والياء وبعدهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي من الواو والياء مع النون التي بعدهما كما تقول في هل يضربن وهل تضربن وهل تخشون هل تخشين هل يضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم قدروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف على جاءني قاض جاءني قاض على الافصح بغير رد الياء لكون التنوين لازما اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا اخر شرح المقدمة و الحمد لله على انعامه وافضاله وتوفيقه وكماله وصلواته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المصنف ذكر بعضها في التصريف وحروف التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما هاء السكت فهي هاء تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفي فاذا جئت بعدها بهاء فلا بد من مد الالف حتى يتبين ولا تلحق في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى ولا العارضة البناء نحو لا فتى فلا تلحق هاء السكت الحروف لالتباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق في البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف نحو وشبه الحركة الاعرابية في لا فتى ومسندي وانها لا تلحق المتحرك بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الف نحو هذا فحكمه فليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان فكان الالف مع صحيح ايضا لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق هذه الهاء ساكنا اخرا غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء كهو وهي وغيرهما كم ومن وذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو و الياء في الندبة نحو واغلاماه واغلامكوه واغلامكيه وفي الانكار نحو الامراه والامراه والاميريه لقصد التنبيه الى زيادة مد الصوت فيهما في تلك الموضعين اذا وقفت على كلمة محركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية الا الحركة اللازمة اذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم يستحسن الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك … انه وضاربانه … انه ومسلمونه هنه … ضربته وعلمه وضربكمه … ولطفه وانطلقه وضربته وعصاه وقاضيه … وهوه وهيه وانيه وكيفه وغير ذلك … فيما قبل اخره ساكن اقوى من … ما قبل الاخر متحركا حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر … النون في الامثلة الخمسة نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يلحق … وغيره … للالتباس بضمير المصدر وضربته المفعول به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقه عن العرب ولو كان اللبس …

اعطيتكم

لان التنوين

اعطيتكموه وانه ولبنه ولعله وا علمنه وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها الهاء وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها اخر نحو
لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البناء فتشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها اخر الماضي المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في باب
لمشابهته المعرب فكان حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كان الكلمة على حرف لا مهلوبا ولا وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت
واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم
يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمونه لان ذا لم ثالث بالهاء سكنت اخر الكلمة بعد حذف
حرف منها لو هو اجحاف وهي في نحو اعمه واتمه في قولك ان تع بعمه وان تق افه الزم منها في نحو اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين
وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شيء ولا تفقون
على ما لم يحذف منه شيء كانا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف
الاخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوفة الفها بعد حرف
الجر كلام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجيء مه ومثل مه فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد مر تعليل ذلك
في باب الوقف ان شاء الله تعم وقد يحذف هاء السكت في الدرج لكنه الوصل الا انه يجري الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى هلك عني
سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل في الوقف ويجري كما من يثبتها وصلا بعد
الالف مجرى الوصل مجرى الوقف اما بالضم تشبيها لمطابقتها الضمير او بالكسر للساكنين وروى على الوجهين يا مرحباه بحار عفراء واما
سين الكسكسة وهي في لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف اذ لو لم تلحقها السكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر
وجعلوا ترك السين في الوقف علامة المذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين
وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما هو غرض الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد
يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للغرض المذكور
وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى
الوقف نحو ناشبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق والحاق حرف الانكار فهي زيادة تلحق
اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءني
زيد فيقول من يقصد تكذيبك وانه زيد لا يأتيك انه زيد نيه اي كيف يجيئك هذه العلامة بيان انه لا يعتقد انه اتاك او يقول
ذلك من لا يشك انه زيد جاءك وينكر ان لا يجيئك فكانه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة
موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فانه زيد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والتحرير فكانه يقول كيف لا يجيئك
زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعم ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على التحرية وانما
تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار لهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان
استفهاما على الحقيقة على وجه الانكار لم تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو تقول زيدا او تكلم زيد و
الاغلب مع حصول الشرائط قصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه
لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح
ان يلحقها به من جملة كلام المتكلم فتقول لمن قال ذهبت الذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان احصبت البادية
فقال انا انيه منكرا لرايه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرجوه ثم تقول اخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا و
الساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورايت المعلى وزيد يغزو وحكمه ان يزاد على الحرم مثل اخره فيجتمع ساكنا
فيحذف اولهما فتقول القاضيه والمعلاه ويغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين
فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ان زيدنيه والمقصر بهر وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت
او اعرابية فيكون بعد الضمة واوا وبعد الفتحة الفا وبعد الكسرة ياء نحو ازيدوناه وان بدلنيه والامريهه فليس مدة الانكار اذن
كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز لك ان تلحق مدة الانكار بان تزيد بعد المذكور مدخلا في اوله
همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المد
خفيفان فهو زائد كما في ما ان فعل قال المصنف لقال انهم لم يزيدوا ان الا فيما اخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان لم يزد ان
غرك الساكن ان كان صحيحا او سقط ان كان مدة ورد بجيئها بعد المتحرك في انا انيه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون
في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار ان لم يكن فيه الف لجيء ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقيل انا انا

احدى الالفين وقياس ما قاله ان يقال المعلى ابيه والقاضي وبغزو البيه ان لم يزد ياء ذو ان وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن اخره لم يجئ
في كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه
يجب ترك الزيادة نحو ان زيدا يا فتى كما تترك العلامات في من حين تقول منا يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال الوقف لقصد الحكاية
ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد
الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ان زيدا وعمرنيه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا وا زيدا الطويلاه وطاقا لضربت عمرا قلت اضربت عمرا
فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اي قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف
من هاء السكت ههنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتكلم بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل
اخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول قالا ويقول ومن العام قالا نحو اللام الى ان تتذكر ما نسي ويصله
به ويقولوا ومن العامي ويصله بها ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي انا اردت سيف
من صفته كيت وكيت وتقول في قد نعل وفي الالف واللام في نحو الحارث مثلا اقدي والي وان كان
اخره ساكنا حرف مد نحو القاضي العصا ويغزو مددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب
مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف الاولى كما في مدة الانكار ولا
يلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان
هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف ٥
والله اعلم بالصواب
قد تم الكتاب
بعون الله